

المجلد: 1

العدد: 5



# مجلة جامعة حماة



٢٠١٨ ميلادي / ١٤٤٠ هجري

المجلد: الأول

العدد: الخامس



## مجلة جامعة حماة

2018 / ميلادي

1440 / هجري



## مجلة جامعة حماة

هي مجلة علمية محكمة دورية سنوية متخصصة تصدر عن جامعة حماة

المدير المسؤول: الأستاذ الدكتور محمد زياد سلطان رئيس جامعة حماة.

رئيس هيئة التحرير: الأستاذ الدكتور سامر كامل إبراهيم.

سكرتير هيئة التحرير (مدير مكتب المجلة): م.وفاء الفيل.

### أعضاء هيئة التحرير:

- |                        |                           |
|------------------------|---------------------------|
| أ.د. درغام الرحال.     | أ.د. عبد الكريم قلب اللوز |
| أ.د. عبد الرزاق سالم.  | أ.م.د. أسمهان خلف.        |
| أ.د. محمد زهير الأحمد. | أ.م.د. عادل علوش.         |
| أ.م.د. حسان الحلبيّة.  | أ.م.د. محمد أيمن الصباغ.  |
| د.خالد زغريت.          |                           |

### الهيئة الاستشارية:

- |                       |                    |
|-----------------------|--------------------|
| أ.د. دارم طباع.       | أ.د. صفوان العساف. |
| أ.د. راتب سكر.        | أ.د. كنجو كنجو.    |
| أ.د. محمد فاضل.       | أ.د. رباب الصباغ.  |
| أ.م.د. محمد سيع العرب |                    |

### الإشراف اللغوي:

- |                 |                    |
|-----------------|--------------------|
| أ.د. محمد فلفل. | أ.م.د. مها السلوم. |
|-----------------|--------------------|



## مجلة جامعة حماة

### أهداف المجلة:

مجلة جامعة حماة هي مجلة علمية محكمة دورية سنوية متخصصة تصدر عن جامعة حماة تهدف إلى:

1- نشر البحوث العلمية الأصيلة باللغتين العربية أو الإنكليزية التي تتسم بمزايا المعرفة الإنسانية الحضارية والعلوم التطبيقية المتطورة، وتسهم في تطويرها، وترقى إلى أعلى درجات الجودة والابتكار والتميز، في مختلف الميادين الطبية، والهندسية، والتقانية، والطب البيطري، والعلوم، والاقتصاد، والآداب والعلوم الإنسانية، وذلك بعد عرضها على مقومين علميين مختصين.

2- نشر البحوث الميدانية والتطبيقية المتميزة في مجالات تخصص المجلة.

3- نشر الملاحظات البحثية، وتقارير الحالات المرضية، والمقالات الصغيرة في مجالات تخصص المجلة.

### رسالة المجلة:

- تشجيع الأكاديميين والباحثين السوريين والعرب على إنجاز بحوثهم المبتكرة.
- ضبط آلية البحث العلمي، وتمييز الأصيل من المزيف، بعرض البحوث المقّمة إلى المجلة على المختصين والخبراء.
- تسهم المجلة في إغناء البحث العلمي والمناهج العلمية، والتزام معايير جودة البحث العلمي الأصيل.
- تسعى إلى نشر المعرفة وتعميمها في مجالات تخصص المجلة، وتسهم في تطوير المجالات الخدمية في المجتمع.
- تحقّر الباحثين على تقديم البحوث التي تُعنى بتطوير مناهج البحث العلمي وتجديدها.
- تستقبل اقتراحات الباحثين والعلماء حول كل ما يسهم في تقدّم البحث العلمي وفي تطوير المجلة.
- تعميم الفائدة المرجوة من نشر محتوياتها العلمية، بوضع أعدادها بين أيدي القراء والباحثين على موقع المجلة في الشبكة (الإنترنت) وتطوير الموقع وتحديثه.

### قواعد النشر في مجلة جامعة حماة:

- أ- أن تكون المادة المرسله للنشر أصيلة، ذات قيمة علمية ومعرفية إضافية، وتتمتع بسلامة اللغة، ودقة التوثيق.
- ب- ألا تكون منشورة أو مقبولة للنشر في مجلات أخرى، أو مرفوضة من مجلة أخرى، ويتعهد الباحث بمضمون ذلك بملء استمارة إيداع خاصة بالمجلة.
- ت- يتم تقييم البحث من ذوي الاختصاص قبل قبوله للنشر ويصبح ملكاً لها، ولا يحق للباحث سحب الأوليات في حال رفض نشر البحث.
- ث- لغة النشر هي العربية أو الإنجليزية، على أن تزود إدارة المجلة بملخص للمادة المقدمة للنشر في نصف صفحة (250 كلمة) بغير اللغة التي كتب بها البحث، وأن يتبع كل ملخص بالكلمات المفتاحية Key words .

### إيداع البحوث العلمية للنشر:

أولاً - تقدم مادة النشر إلى رئيس هيئة تحرير المجلة على أربع نسخ ورقية (تتضمن نسخة واحدة اسم الباحث أو الباحثين وعناوينهم، وأرقام هواتفهم، وتغفل في النسخ الأخرى أسماء الباحثين أو أية إشارة إلى هويتهم)، وتقدم نسخة إلكترونية مطبوعة

على الحاسوب بخط نوع Simplified Arabic، ومقاس 12 على وجه واحد من الورق بقياس 210×297 مم (A4). وتترك مساحة بيضاء بمقدار 2.5 سم من الجوانب الأربعة، على ألا يزيد عدد صفحات البحث كلها عن خمس عشرة صفحة (ترقيم الصفحات وسط أسفل الصفحة)، وأن تكون متوافقة مع أنظمة (Microsoft Word 2007) في الأقل، وبمسافات مفردة بما في ذلك الجداول والأشكال والمصادر، ومحفوظة على قرص مدمج CD، أو ترسل إلكترونياً على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة.

ثانياً - تقدم مادة النشر مرفقة بتعهد خطي يؤكد بأن البحث لم ينشر، أو لم يقدم للنشر في مجلة أخرى، أو مرفوضة من مجلة أخرى.

ثالثاً - يحق لهيئة تحرير المجلة إعادة الموضوع لتحسين الصياغة، أو إحداث أية تغييرات، من حذف، أو إضافة، بما يتناسب مع الأسس العلمية وشروط النشر في المجلة.

رابعاً - تلتزم المجلة بإشعار مقدم البحث بوصول بحثه في موعد أقصاه أسبوعين من تاريخ استلامه، كما تلتزم المجلة بإشعار الباحث بقبول البحث للنشر من عدمه فور إتمام إجراءات التقويم.

خامساً - يرسل البحث المودع للنشر بسريّة تامة إلى ثلاثة محكمين متخصصين بمادته العلمية، ويتم إخطار ذوي العلاقة بملاحظات المحكمين ومقترحاتهم، ليؤخذ بها من قبل المودعين؛ تلبيةً لشروط النشر في المجلة، وتحقيقاً للسوية العلمية المطلوبة.

سادساً - يعد البحث مقبولاً للنشر في المجلة في حال قبول المحكمين الثلاثة (أو اثنين منهم على الأقل) للبحث بعد إجراء التعديلات المطلوبة وقبولها من قبل المحكمين.

- إذا رفض المحكم الثالث البحث بمبررات علمية منطقية تجدها هيئة التحرير أساسية وجوهرية، فلا يقبل البحث للنشر حتى ولو وافق عليه المحكمان الآخران.

### **قواعد إعداد مخطوطة البحث للنشر في أبحاث الكليات التطبيقية:**

أولاً - يشترط في البحث المقدم أن يكون حسب الترتيب الآتي: العنوان، الملخص باللغتين العربية والإنكليزية، المقدمة، هدف البحث، مواد البحث وطرائقه، النتائج والمناقشة، الاستنتاجات والتوصيات، وأخيراً المراجع العلمية.

#### **- العنوان:**

يجب أن يكون مختصراً وواضحاً ومعبراً عن مضمون البحث. خط العنوان بلغة النشر غامق، وبحجم (14)، يوضع تحته بفواصل سطر واحد اسم الباحث / الباحثين بحجم (12) غامق، وعنوانه، وصفته العلمية، والمؤسسة العلمية التي يعمل فيها، وعنوان البريد الإلكتروني للباحث الأول، ورقم الهاتف المحمول بحجم (12) عادي. ويجب أن يتكرر عنوان البحث ثانيةً وباللغة الإنكليزية في الصفحة التي تتضمن الملخص. Abstract خط العناوين الثانوية يجب أن يكون غامقاً بحجم (12)، أما خط متن النص؛ فيجب أن يكون عادياً بحجم (12).

#### **- الملخص أو الموجز:**

- يجب ألا يتجاوز الملخص 250 كلمة، وأن يكون مسبقاً بالعنوان، ويوضع في صفحة منفصلة باللغة العربية، ويكتب الملخص في صفحة ثانية منفصلة باللغة الإنكليزية. ويجب أن يتضمن أهداف الدراسة، ونبذة مختصرة عن طريقة العمل، والنتائج التي تمخضت عنها، وأهميتها في رأي الباحث، والاستنتاج الذي توصل إليه الباحث.

#### **- المقدمة:**

تشمل مختصراً عن الدراسة المرجعية لموضوع البحث، وتدرج فيه المعلومات الحديثة، والهدف الذي من أجله أجري البحث.

## - المواد وطرائق البحث:

تذكر معلومات وافية عن مواد وطريقة العمل، وتدعم بمصادر كافية حديثة، وتستعمل وحدات القياس المترية والعالمية في البحث. ويذكر البرنامج الإحصائي والطريقة الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات، وتعرف الرموز والمختصرات والعلامات الإحصائية المعتمدة للمقارنة.

## - النتائج والمناقشة:

تعرض بدقة، ويجب أن تكون جميع النتائج مدعمة بالأرقام، وأن تقدم الأشكال والجداول والرسومات البيانية معلومات وافية مع عدم إعادة المعلومات في متن البحث، وترقم بحسب ورودها في متن البحث، ويشار إلى الأهمية العلمية للنتائج، ومناقشتها مع دعمها بمصادر حديثة. وتشتمل المناقشة على تفسير حصول النتائج من خلال الحقائق والمبادئ الأولية ذات العلاقة، ويجب إظهار مدى الاتفاق أو عدمه مع الدراسات السابقة مع التفسير الشخصي للباحث، ورأيه في حصول هذه النتيجة.

## - الاستنتاجات:

يذكر الباحث الاستنتاجات التي توصل إليها مختصرةً في نهاية المناقشة، مع ذكر التوصيات والمقترحات عند الضرورة.

## - الشكر والتقدير:

يمكن للباحث أن يذكر الجهات المساندة التي قدمت المساعدات المالية والعلمية، والأشخاص الذين أسهموا في البحث ولم يتم إدراجهم بوصفهم باحثين.

## ثانياً- الجداول:

يوضع كل جدول مهما كان صغيراً في مكانه الخاص، وتأخذ الجداول أرقاماً متسلسلة، ويوضع لكل منها عنوان خاص به، يكتب أعلى الجدول، وتوظف الرموز \* و\*\* و\*\*\* للإشارة إلى معنوية التحليل الإحصائي، عند المستويات 0.05 أو 0.01 أو 0.001 على الترتيب، ولا تستعمل هذه الرموز للإشارة إلى أية حاشية أو ملحوظة في أي من هوامش البحث. وتوصي المجلة باستعمال الأرقام العربية (1، 2، 3، .....). في الجداول وفي متن النص أينما وردت.

## ثالثاً - الأشكال والرسوم والمصورات:

يجب تحاشي تكرار وضع الأشكال التي تستمد مادتها من المعطيات الواردة في الجداول المعتمدة، والاكتفاء إما بإيراد المعطيات الرقمية في جداول، وإما بتوقيعها بيانياً، مع التأكيد على إعداد الأشكال والمنحنيات البيانية والرسوم بصورتها النهائية، وبالمقياس المناسب، وتكون ممسوحة بدقة 300 بكسل/أنش. ويجب أن تكون الأشكال أو الصور المظهرة بالأبيض والأسود بقدر كاف من التباين اللوني، ويمكن للمجلة نشر الصور الملونة إذا دعت الضرورة إلى ذلك، ويعطى عنوان خاص لكل شكل أو صورة أو مصوّر في الأسفل وتأخذ أرقاماً متسلسلة.

## رابعاً - المراجع:

تتبع المجلة طريقة ذكر اسم المؤلف - صاحب البحث أو مؤلفه - وسنة النشر داخل النص ابتداءً من اليمين إلى اليسار أي كان المرجع، مثال: وجد ناجح وعبد الكريم (1990)، وأورد Basem و Samer (1998)، وأشارت العديد من الدراسات.... (Sing، 2008؛ Hunter و John، 2000؛ Sabaa وزملاؤه، 2003) ولا ضرورة لإعطاء المراجع أرقاماً متسلسلة. أما في ثبت المراجع عند كتابة المراجع العربية، فيجب كتابة نسبة الباحث (اسم العائلة)، ثم الاسم الأول بالكامل، وفي حال كون المرجع لأكثر من باحث يجب كتابة أسماء جميع الباحثين بالطريقة السابقة الذكر. وفي حال كون المرجع غير عربي فيكتب أولاً اسم العائلة، ثم يذكر الحرف الأول أو الحروف الأولى من اسمه، يلي ذلك سنة النشر بين قوسين، ثم العنوان الكامل



للمرجع، وعنوان المجلة (الدورية أو المؤلف، ودار النشر)، ورقم المجلد Volume، ورقم العدد Number، وأرقام الصفحات (من - إلى)، مع مراعاة أحكام التنقيط وفق الأمثلة الآتية:

العوف، عبد الرحمن والكزبري، أحمد (1999). التنوع الحيوي في جبل البشري. مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 15(3):33-45.

Smith, J., Merilan, M.R., and Fakher, N.S., (1996). Factors affecting milk production in Awassi sheep. J. Animal Production, 12(3):35-46.

إذا كان المرجع كتاباً: يوضع اسم العائلة للمؤلف ثم الحروف الأولى من اسمه، السنة بين قوسين، عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر، دار النشر ورقم الصفحات وفق المثال الآتي:

Ingrkam, J.L., and Ingrahan, C.A., (2000). Introduction in: Text of Microbiology. 2<sup>nd</sup> ed. Anstratia, Brooks Co. Thompson Learning, PP: 55.

أما إذا كان بحثاً أو فصلاً من كتاب متخصص (وكذا الحال بخصوص وقائع) المداورات العلمية (Proceedings)، والندوات والمؤتمرات العلمية)، يذكر اسم الباحث أو المؤلف (الباحثين أو المؤلفين) والسنة بين قوسين، عنوان الفصل، عنوان الكتاب، اسم أو أسماء المحررين، مكان أو جهة النشر ورقم الصفحات وفق المثال الآتي:

Anderson, R.M., (1998). Epidemiology of parasitic Infections. In: Topley and Wilsons Infections. Collier, L., Balows, A., and Jassman, M., (Eds.), Vol. 5, 9<sup>th</sup> ed. Arnold a Member of the Hodder Group, London, PP: 39-55.

إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، تكتب وفق المثال الآتي:

Kashifalkitaa, H.F., (2008). Effect of bromocriptine and dexamethasone administration on semen characteristics and certain hormones in local male goats. PhD Thesis, College of veterinary Medecine, University of Baghdad, PP: 87-105.

#### • تلحظ النقاط الآتية:

- ترتب المراجع العربية والأجنبية (كل على حدة) بحسب تسلسل الأحرف الهجائية (أ، ب، ج) أو (A, B, C).
- إذا وجد أكثر من مرجع لأحد الأسماء يلجأ إلى ترتيبها زمنياً؛ الأحدث فالأقدم، وفي حال تكرار الاسم أكثر من مرة في السنة نفسها، فيشار إليها بعد السنة بالأحرف a, b, c على النحو<sup>a</sup> (1998) أو<sup>b</sup> (1998) ... إلخ.
- يجب إثبات المراجع كاملة لكل ما أشير إليه في النص، ولا يسجل أي مرجع لم يرد ذكره في متن النص.
- الاعتماد - وفي أضيق الحدود- على المراجع محدودة الانتشار، أو الاتصالات الشخصية المباشرة (Personal Communication)، أو الأعمال غير المنشورة في النص بين أقواس ( ).
- أن يلتزم الباحث بأخلاقيات النشر العلمي، والمحافظة على حقوق الآخرين الفكرية.

## قواعد إعداد مخطوطة البحث للنشر في أبحاث العلوم الإنسانية والآداب:

- أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وبسلامة اللغة ودقة التوثيق.
- ألا يكون منشوراً أو مقبولاً للنشر في أية وسيلة نشر.
- أن يقدم الباحث إقراراً خطياً بالألا يكون البحث منشوراً أو معروضاً للنشر.
- أن يكون البحث مكتوباً باللغة العربية أو بإحدى اللغات المعتمدة في المجلة.
- أن يرفق بالبحث ملخصان أحدهما بالعربية، والآخر بالإنكليزية أو الفرنسية، بحدود 250 كلمة.
- ترسل أربع نسخ من البحث مطبوعة على وجه واحد من الورق بقياس (A4) مع نسخة إلكترونية (CD) وفق الشروط الفنية الآتية:

توضع قائمة (المصادر والمراجع) على صفحات مستقلة مرتبة وفقاً للأصول المعتمدة على أحد الترتيبين الآتين:

- أ- كنية المؤلف، اسمه: اسم الكتاب، اسم المحقق (إن وجد)، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبع.
- ب- اسم الكتاب: اسم المؤلف، اسم المحقق (إن وجد)، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبع.

- توضع الحواشي مرقمة في أسفل كل صفحة وفق أحد التوثيقين الآتين:

أ- نسبة المؤلف، اسمه: اسم الكتاب، الجزء، الصفحة.

ب- اسم الكتاب، رقم الجزء، الصفحة.

- يُتَجَنَّب الاختزال ما لم يُشَرَّ إلى ذلك.

• يقدم كل شكل أو صورة أو خريطة في البحث على ورقة صقيلة مستقلة واضحة.

- أن يتضمن البحث المُعادِلات الأجنبية للمصطلحات العربية المستعملة في البحث.

## يشترط لطلاب الدراسات العليا (ماجستير / دكتوراه) إلى جانب الشروط السابقة:

أ- توقيع إقرار بأن البحث يتصل برسالته أو جزء منها.

ب- موافقة الأستاذ المشرف على البحث، وفق النموذج المعتمد في المجلة.

ج- ملخص حول رسالة الطالب باللغة العربية لا يتجاوز صفحة واحدة.

- تنشر المجلة البحوث المترجمة إلى العربية، على أن يرفق النص الأجنبي بنص الترجمة، ويخضع البحث المترجم لتدقيق

الترجمة فقط وبالتالي لا يخضع لشروط النشر الواردة سابقاً. أما إذا لم **يكن** البحث محكماً فتسرى عليه شروط النشر

المعمول بها.

- تنشر المجلة تقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية، ومراجعات الكتب والدوريات العربية والأجنبية المهمة، على أن لا

يزيد عدد الصفحات على عشر.

## عدد صفحات مخطوطة البحث:

تنشر البحوث المحكمة والمقبولة للنشر مجاناً لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة حماة من دون أن يترتب على الباحث أية

نفقات أو أجور إذا تقيّد بشروط النشر المتعلقة بعدد صفحات البحث التي يجب أن لا تتجاوز 15 صفحة من الأبعاد المشار

ليها آنفاً، بما فيها الأشكال، والجداول، والمراجع، والمصادر. علماً أن النشر مجاني في المجلة حتى تاريخه.

## مراجعة البحوث وتعديلها:

يعطى الباحث مدة شهر لإعادة النظر فيما أشار إليه المحكمون، أو ما تطلبه رئاسة التحرير من تعديلات، فإذا لم ترجع مخطوطة البحث ضمن هذه المهلة، أو لم يستجب الباحث لما طلب إليه، فإنه يصرف النظر عن قبول البحث للنشر، مع إمكانية تقديمه مجدداً للمجلة بوصفه بحثاً جديداً.

## ملاحظات مهمة:

- البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر صاحبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر هيئة تحرير المجلة.
- يخضع ترتيب البحوث في المجلة وأعدادها المتتالية لأسس علمية وفنية خاصة بالمجلة.
- لا تعاد البحوث التي لا تقبل للنشر في المجلة إلى أصحابها.
- تدفع المجلة مكافآت رمزية للمحكمين وقدرها، 2000 ل.س.
- تمنح مكافآت النشر والتحكيم عند صدور المقالات العلمية في المجلة.
- لا تمنح البحوث المستلة من مشاريع التخرج، ورسائل الماجستير والدكتوراه أية مكافأة مالية، ويكتفى بمنح الباحث الموافقة على النشر.
- في حال ثبوت وجود بحث منشور في مجلة أخرى، يحق لمجلة جامعة حماة اتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بالحماية الفكرية، ومعاقبة المخالف بحسب القوانين الناظمة.

## الاشتراك في المجلة:

يمكن الاشتراك في المجلة للأفراد والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة.

## عنوان المجلة:

- يمكن تسليم النسخ المطلوبة من المادة العلمية مباشرةً إلى إدارة تحرير المجلة على العنوان التالي : سورية - حماة - شارع العلمين - بناء كلية الطب البيطري - إدارة تحرير المجلة.
- البريد الإلكتروني الآتي : [hama.journal@gmail.com](mailto:hama.journal@gmail.com)
- [magazine@hama-univ.edu.sy](mailto:magazine@hama-univ.edu.sy)
- عنوان الموقع الإلكتروني: [www.hama-univ.edu.sy/newssites/magazine/](http://www.hama-univ.edu.sy/newssites/magazine/)
- رقم الهاتف: 00963 33 2245135

\*\*\*\*\*



## فهرس محتويات

رقم الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
1	فداء سرميني د. عثمان نقار د. عبد القادر مندو	أثر الأوزان في عائد محافظ الأسهم ومخاطرتها دراسة تطبيقية في سوق عمان للأوراق المالية)
19	ورد كوجان د. عثمان نقار د. عبد القادر مندو	التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج ARMA-GARCH
35	د. أيام ياسين	إمكانية استخدام الموازنة التعاقدية كأداة للتخطيط والرقابة في الموازنة الاستثمارية" دراسة ميدانية في مجلس مدينة اللاذقية"
53	رغد حيدري د. محمد ضاهر	تطوير خوارزمية RSA لضمان التحقق وانسيابية البيانات
67	عائشة زياد عدي أ.د. كنجو عبود كنجو د. أيام ياسين	أثر السيولة وكفاية رأس المال ومعدل المديونية في ربحية شركات التأمين الخاصة في سورية "دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين "NIC"
81	ختام حيدر أ.د. موسى الغرير أ.د. هيثم عيسى	دراسة تحليلية للدور الاقتصادي للقطاعين العام والخاص في مجالات التوظيف والاستثمار في سورية
101	د. منذر الحاج	منظمات المجتمع المدني وضرورتها في بناء الدولة الوطنية
114	د. أحلام الشيخ	العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية ودورها في تحسين سياسات الفحص الضريبي (دراسة ميدانية على الفاحصين الضريبيين في بعض مديريات المال بسورية)
135	مكرم مبيض د. أيام ياسين	مدى تأثير الالتزام بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) في تعزيز أهمية مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية للمصارف- دراسة حالة المصرف الدولي للتجارة والتمويل -
155	مؤمنة فاعور د. أسهمان خلف د. عثمان نقار	أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية "دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة (2010-2017)"
173	علا بغداداي أ.د. كنجو عبود كنجو د. سلمان معلا	تقييم أسهم المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج الدخل المتبقي/Rim/
187	محمد يامن قواس محمد ضاهر	تحديد الامكانيات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار في زيادة فعالية الأداء المصرفي "دراسة في القطاع المصرفي الإسلامي"
202	ربيعان الفيصل د. فراس الأشقر د. سليمان معلا	دور العمليات المصرفية في تسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية



## أثر الأوزان في عائد محافظ الأسهم ومخاطرتها

(دراسة تطبيقية في سوق عمان للأوراق المالية)

د. عثمان نقار\* د. عبد القادر مندو\*\* فداء السرميني\*\*\*

(الإيداع: 14 كانون الثاني 2018، القبول: 5 آذار 2018)

### الملخص:

هدف هذا البحث إلى بيان أثر أوزان الأسهم الداخلة في تكوين المحفظة في كل من عائدها و مخاطرتها، وذلك بالتطبيق على عينة من أسهم الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2011-2016)، ولتحقيق هذا الهدف تم تكوين مجموعتين من المحافظ؛ بحيث يتم البدء بمحفظة تحوي سهمين فقط، ومن ثم زيادة عدد الأسهم بمقدار سهم واحد في كل مرة، إذ تم اعتماد أوزان متساوية لأسهم المجموعة الأولى، في حين أنه تم الاعتماد على استخدام نموذج البرمجة التربيعية في تحديد أوزان أسهم المجموعة الثانية، بحيث يتم مقارنة التغير في العائد والمخاطرة لمحافظ الأسهم ذات الأوزان المتساوية، مع التغير في العائد والمخاطرة للمحافظ المكونة باستخدام نموذج البرمجة التربيعية، وبالتالي بيان أثر الأوزان في كل من عائد ومخاطرة محافظ الأسهم. وقد توصل البحث إلى وجود أثر لأوزان مكونات المحفظة في عائدها ومخاطرتها، ويختلف هذا الأثر باختلاف الطريقة المتبعة في تحديد تلك الأوزان، وقد أوصى البحث المستثمر في سوق عمان للأوراق المالية اعتماد نموذج البرمجة التربيعية كأساس ومنهج لاتخاذ القرار الخاص بتحديد مكونات المحفظة الاستثمارية، لما لهذا النموذج من دور في تحقيق أهداف المستثمر في تعظيم العائد وتخفيض المخاطرة، إضافة إلى ضرورة استفادة المستثمرين في الأسواق المالية الأخرى من منافع تطبيق هذا النموذج لاسيما المستثمر في سوق دمشق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: محفظة الأسهم، العائد، المخاطرة، التنوع، البرمجة التربيعية.

\* أستاذ مساعد في قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة

\*\* مدرس في قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حماة

\*\*\* طالبة دراسات عليا (ماجستير)، كلية الاقتصاد، جامعة حماة

## The effect of weights on the return and risk of stock portfolios (Applied Study in the Amman Stock Exchange)

Fida Sarmini

Dr. Othman Nakkar

Dr. Abd Al kader Mandow

(Received: 14 January 2018, Accepted: 5 March 2018)

### Abstract:

The aim of this study is to show the effect of the weights of stocks involved in the portfolio composition in its return and risk by applying to a sample of shares of companies listed on the Amman Stock Exchange during the period 2011–2016. To achieve this objective, Start with a portfolio of only two shares, and then increase the number of shares by one share at a time, equivalent weights were adopted for the shares of the first group, while the use was based on use Quadratic programming model in the determination of the weights of the shares of the second group, so that the change in the yield and risk of the equity portfolios of equal weights is compared with the change in the yield and risk of the constituent portfolio using Quadratic programming model Thus showing the effect of weights on both the return and risk of stock portfolios. The research found that there is an impact of the weights of the components of the portfolio in their return and risk, This effect varies depending on the method used to determine these weights, The investor in the Amman Stock Exchange has recommended the adoption of the quadratic programming model As a basis and a decision-making approach for identifying the components of the investment portfolio, due to the role of the model in achieving the investor's goals in maximizing return and reducing risk, in addition to the need to benefit investors in other financial markets from the benefits of applying this model, especially investor in the Damascus Stock Exchange.

**Keywords:** Equity Portfolio, Return, Risk, Diversification, Quadratic Programming.



**1-المقدمة:**

إن هدف كل عملية استثمارية هو تحقيق العوائد، ووفقاً لذلك يضع المستثمرون خططهم الاستثمارية التي يمكن من خلالها تحديد المعايير التي يتم على أساسها اختيار الاستثمار الأفضل. وبالطبع فإن كل عملية استثمارية تترافق بالمخاطرة، ولتخفيض تلك المخاطرة يتم اللجوء إلى ما يسمى بالتنوع، أي تكوين محفظة استثمارية متنوعة المكونات، الأمر الذي يترتب عليه مواجهة المستثمر الكثير من الخيارات المتاحة عند اتخاذها لقرار المزج وتكوين محفظته.

بعد اتخاذ القرارات الخاصة بتشكيل المحافظ الاستثمارية بشكل عام ومحافظ الأسهم بشكل خاص، من القرارات الحاسمة التي يتخذها المستثمرون؛ لاسيما تلك القرارات المتعلقة بتحديد أوزان الاستثمار في كل سهم. ذلك أن الاستثمار في الأسهم يحمل في طياته مخاطر كبيرة خاصة في ظل أسواق تتسم بالتقلب المستمر، لذلك يصبح من الضروري أن يتم اتخاذها على أساس فهم وإدراك عميقين لأثر هذه المتغيرات في نجاح أو فشل تلك القرارات، فإمكانية توزيع الاستثمارات في المحفظة بأكثر من طريقة، يتطلب المقارنة بين هذه الطرق لتحديد أفضلها. في الوقت الذي تولت فيه الدراسات الهادفة إلى تبيان أثر التنوع في كل من عائد ومخاطرة المحافظ الاستثمارية، وتوصلها إلى إمكانية تخفيض المخاطرة بزيادة عدد مكونات المحفظة، بغض النظر عن تحديد نسب الاستثمار في مكوناتها؛ بل اعتمدت أوزاناً متساوية لها، في حين أظهرت دراسات أخرى فاعلية الاعتماد على نموذج البرمجة التربيعية في تحديد أوزان مكونات المحفظة، فقد غابت الدراسات الهادفة إلى المقارنة بين هذين الأسلوبين، وبيان أيهما الأكثر كفاءة في تحقيق أهداف المستثمر. لذلك جاءت هذه الدراسة في محاولة منها تبيان أثر أوزان مكونات المحفظة في عائدها ومخاطرتها، وذلك في ظل الاعتماد على الأسلوبين السابقين في تحديد أوزان مكونات المحفظة.

**2-مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

هل تؤثر أوزان المكونات الداخلة في تركيب المحفظة في عائدها ومخاطرتها؟

للإجابة عن السؤال السابق تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهي العوائد التي يمكن أن تحققها المحافظ الاستثمارية المكونة من أسهم الشركات عينة البحث؟
- ماهي مخاطرة عدم تحقق العوائد المتوقعة من المحافظ الاستثمارية المكونة من أسهم الشركات عينة البحث؟
- كيف تؤثر أوزان مكونات المحفظة في عائد ومخاطرة المحافظ الاستثمارية المكونة من أسهم الشركات عينة البحث؟

**3-أهداف البحث وأهميته:****3-1-أهداف البحث:**

في سبيل الإجابة عن أسئلة البحث، تم وضع الأهداف الآتية:

- تحديد العوائد التي يمكن أن تحققها المحافظ الاستثمارية المكونة من أسهم الشركات عينة البحث.
- تحديد مخاطرة عدم تحقق العوائد المتوقعة من المحافظ الاستثمارية المكونة من أسهم الشركات عينة البحث.
- بيان أثر أوزان مكونات المحفظة في عائد ومخاطرة المحافظ الاستثمارية المكونة من أسهم الشركات عينة البحث.

**3-3-أهمية البحث:**

تتبع أهمية هذا البحث من محاولته إبراز أثر التغيير في أوزان مكونات محافظ الأسهم في كل من عائدها ومخاطرتها، وبالتالي مساعدة المستثمر في سوق عمان للأوراق المالية عند اتخاذ قراره الخاص بتكوين محفظته بالشكل الذي يمكنه من تحقيق أهدافه المتمثلة في تعظيم العائد وتخفيض المخاطرة إلى حدودها الدنيا، كما تكمن في التوصيات الناتجة عنه وإمكانية الاستفادة منها من قبل المستثمر في سوق دمشق للأوراق المالية.

**4-فرضيات البحث:**

بهدف الإجابة عن أسئلة البحث وفي سبيل تحقيق أهدافه تم وضع الفرضية الآتية:  
لا تؤثر أوزان مكونات المحفظة في عائد ومخاطرة المحافظ الاستثمارية المكونة من أسهم الشركات عينة البحث.

**5-منهجية البحث:**

تم إتباع المنهج الوصفي لدراسة مشكلة البحث والإجابة على أسئلته المطروحة ولإثبات أو نفي فرضيته، وذلك من خلال تناول الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث؛ بالاعتماد على الكتب والأبحاث والمراجع المختلفة، إضافةً إلى إتباع المنهج التحليلي في تحليل البيانات المالية للشركات عينة البحث، ومن ثم تشكيل المحافظ الاستثمارية، وقياس العوائد المتوقعة والمخاطرة المرافقة لها، باستخدام برنامج الجداول الإلكترونية Microsoft Office Excel 2013 إضافةً إلى استخدام مقاييس التشتت والنزعة المركزية كالتباين والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي وغيرها.

**6-متغيرات البحث:**

المتغير المستقل: أوزان الأسهم في المحفظة.  
المتغيرات التابعة: عائد ومخاطرة المحفظة.

**7-حدود البحث:**

7-1-الحدود المكانية: يتم البحث من واقع البيانات التاريخية للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.  
7-2-الحدود الزمانية: تمت الدراسة التطبيقية خلال الفترة الزمنية الممتدة من بداية عام 2011 وحتى نهاية عام 2016.

**8-مجتمع البحث وعينته:**

يشتمل مجتمع البحث على جميع أسهم الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة المدروسة، البالغ عددها (194) شركة، موزعة على (23) قطاع، وفي سبيل تحديد حجم العينة وجعلها عينة شاملة قدر الإمكان، فقد تم اختيار شركة من كل قطاع، وذلك استناداً إلى معيار حجم رأس المال؛ إذ تم اختيار أسهم الشركات ذات الرسملة السوقية الأضخم، إضافةً إلى أسهم الشركات الأكثر تداولاً، بناءً عليه اشتملت عينة البحث الأسهم الآتية:

## الجدول رقم (1): الأسهم عينة البحث

الرمز	السهم	الرمز	السهم
ABMS	البلاد للخدمات الطبية	MSFT	مسافات للنقل المتخصص
AEIV	الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية	NATP	الوطنية للدواجن
AIEI	العربية الدولية للتعليم والاستثمار	PRES	المؤسسة الصحفية الاردنية /الرأي
ARBK	البنك العربي	RMCC	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية
APOT	البوتاس العربية	UCIC	مصانع الكابلات المتحدة
ATCO	انجاز للتنمية والمشاريع المتعددة	JTEL	الاتصالات الأردنية
EKPC	الإقبال للطباعة والتغليف	UTOB	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر
JDPC	الأردن ديكابولس للأموال	ZARA	زارة للاستثمار القابضة
JOIN	التأمين الأردنية	AMAL	الأمل للاستثمارات المالية
JOIR	الموارد الصناعية الأردنية	AIUI	الاتحاد العربي الدولي للتأمين
JOPT	مصفاة البترول الأردنية /جوبترول	CEIG	مجموعة العصر للاستثمار
JOWM	مصانع الأجواخ الأردنية	UINV	الاتحاد للاستثمارات المالية
JPHM	الأردنية لإنتاج الأدوية	RUMM	مجموعة رم للنقل والاستثمار السياحي

## 9-محددات البحث:

يتطلب بيان أثر الأوزان في عائد ومخاطرة محافظ الأسهم، حساب العوائد اليومية لهذه الأسهم بعد الحصول على أسعار الإغلاق اليومية لها، ولما كانت صيغة حساب هذه العوائد تتضمن التوزيعات النقدية التي تجريها الشركات على المساهمين، تطلب الأمر استبعاد هذه التوزيعات من الحساب أي افتراض عدم قيام الشركات بإجراء توزيعات نقدية، وذلك بسبب اختلاف استراتيجيات الشركات المتبعة بشأن سياسة توزيع الأرباح.

## 10-الدراسات السابقة:

دراسة الياس خضير الحمدوني بعنوان (2011) " فاعلية التنوع في تخفيض مخاطرة المحفظة الاستثمارية (دراسة في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق عمان لتبادل الأسهم):" هدفت هذه الدراسة إلى بيان فاعلية تنوع المحفظة في تخفيض المخاطرة، إذ تم اختيار 45 شركة مساهمة في سوق عمان كعينة للبحث خلال عام 2009، وقد توصل الباحث إلى العديد من الاستنتاجات كان أهمها أن للتنوع الفعال أثر واضح في تخفيض مخاطرة المحفظة.

دراسة عدنان عبد الفتاح الصوفي و آخرون(1989) بعنوان " إمكانية الاستفادة من التنوع الاستثماري في سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية": هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دلائل الاستفادة من التنوع الاستثماري في سوق الأسهم السعودي، إذ شملت عينة البحث أسهم جميع الشركات المساهمة المدرجة في السوق، خلال الفترة (1985-1987)، وقد توصل الباحثون إلى العديد من الاستنتاجات كان أهمها إمكانية تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق الأسهم السعودي عن طريق التنوع الاستثماري المدروس.

**دراسة Ali yousfat (2015) بعنوان: "The Portfolio Selection by Using Quadratic Programming Approach Case Study of Malaysia Stock Exchange": اختيار المحفظة باستخدام نموذج البرمجة التربيعية دراسة حالة سوق ماليزيا للأوراق المالية:**

هدفت هذه الدراسة إلى مساعدة المستثمرين في بورصة ماليزيا في تشكيل محافظهم الاستثمارية الكفوة، مع الأخذ بالاعتبار استراتيجية التنوع، وذلك عن طريق تحديد أوزان الأدوات المكونة للمحفظة باستخدام نموذج البرمجة التربيعية، إذ شملت العينة على عشر شركات مدرجة في بورصة ماليزيا خلال عام 2014، وقد توصلت إلى العديد من الاستنتاجات كان أهمها أن اختيار مكونات المحفظة المالية على أساس علمي بالاعتماد على الأساليب الكمية، يعد أمراً ضرورياً لاتخاذ القرار المالي السليم، إذ إنه باستخدام هذه الطرق يستطيع المستثمر تكوين محفظة مالية كفوة، تخفف المخاطر عند مستوى محدد من العائد، وتعظم العائد عند مستوى محدد من المخاطرة.

**دراسة Ikhlās Gurrib and Saad Alshahrani (2012) بعنوان: "Diversification in Portfolio Risk Management (The case of the UAE Financial Market)" دراسة حالة على سوق الإمارات للأوراق المالية):**

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان فاعلية استراتيجية التنوع الاستثماري في إدارة مخاطر المحفظة الاستثمارية، إذ شملت عينة البحث أسهم 20 شركة مدرجة في بورصة الإمارات من مختلف القطاعات، خلال الفترة 2011-2012، وقد توصلت إلى عدد من النتائج كان أهمها أن استخدام أسهم 20 شركة يمكن أن يخفف من المخاطر التي تنطوي عليها عملية الاستثمار المالي.

يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في كونه يسعى إلى بيان أثر أوزان مكونات محافظ الأسهم في عائدها ومخاطرتها، من خلال المقارنة بين أداء المحافظ ذات أوزان الأسهم المتساوية، والمحافظ المكونة باستخدام نموذج البرمجة التربيعية، وذلك بالاعتماد على بيانات عينة من الشركات المدرجة في سوق عمان، في حين ذهبت بعض الدراسات السابقة إلى تبيان الدور الذي يؤديه التنوع الاستثماري في تخفيض مخاطر المحفظة الاستثمارية بحيث تم اعتماد أوزاناً متساوية لمكوناتها. وذهبت الدراسات الأخرى إلى تبيان فاعلية استخدام نموذج البرمجة التربيعية في تحديد أوزان مكونات المحفظة بالشكل الذي يسهم في تخفيض المخاطرة وتعظيم العائد، وذلك في أسواق مالية مختلفة.

### 11- الإطار النظري للبحث:

#### 11-1- عائد ومخاطرة المحافظ الاستثمارية:

لقد كان للتغيرات المحلية والعالمية التي طرأت على الاقتصادات المعاصرة دواراً هاماً في تعدد وتنوع مجالات الاستثمار المتاحة أمام المستثمرين، خاصة في مجال الاستثمار المالي الذي شهد تطورات كبيرة في نواحي عدة. وتعد نظرية المحفظة من أبرز الاسهامات العلمية والفكرية في هذا المجال، والتي ساهمت في ترشيد قرارات المستثمرين الخاصة بتصميم محافظهم الاستثمارية وأسس اختيار مكوناتها ودراسة مخاطرتها وعوائدها، بهدف حماية المستثمر من أية مفاجآت غير متوقعة قد تحدث في السوق.

يتضمن الاستثمار في الأوراق المالية مخاطر متعددة منها ما قد ينجم عن تقلب أسعار هذه الأوراق، أو التقلب في أسعار الصرف إضافة إلى مخاطر القدرة على تسيلها في الوقت المناسب، الأمر الذي يجعل من الصعب على المستثمر تحديد

معدّل العائد بدقّة كونه يعمل في بيئة تتسم بقدر من عدم التأكد بشأن المستقبل، وبالتالي وجود احتمال التعرّض لخسارة نتيجة عدم تحقّق العائد المتوقّع، وبناءً عليه تصبح المشكلة الأساسية التي تواجه المستثمر تحديد الأوراق التي يتعين عليه امتلاكها. تشير كلمة محفظة في الأدبيات الماليّة إلى وجود أكثر من أصل مالي، فهي أداة مركّبة من أدوات الاستثمار تتكوّن من أصلين أو أكثر وتخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يُدعى مدير المحفظة. تصنّف المحافظ بناءً على الأدوات الاستثماريّة الداخلة في تكوينها إلى محافظ الأسهم ومحافظ السندات والمحافظ المختلطة وغيرها.

تحتوي محافظ الأسهم على أسهم فقط إذ تختلف أنواع هذه الأسهم باختلاف الشركات المصدرة لها وبحسب العوائد والمخاطرة المرتبطة بها، وبالتالي ينطوي القرار الواجب اتّخاذه من قبل المستثمر على نوع الأسهم المراد الاستثمار بها، ونسبة كل منها في المحفظة للاستفادة من مزايا كل نوع منها، والحد من المخاطر المترتبة على اقتناءها (هندي، 2003)، فالأساس الذي تقوم عليه المحفظة بوصفها وعاء استثمارياً هو قدرتها على تخفيض المخاطرة من خلال مبدأ التنوّع (Mcmenamin, 2005)، أي توزيع المبلغ المراد استثماره على أكثر من أصل بدلاً من أصل واحد، لتحقيق عائد مجرّ وتخصّص مخاطر الاستثمار، فالتنوّع الجيّد في مكونات المحفظة من شأنه تخفيض درجة مخاطرتها دون أن يترتب على ذلك تأثير عكسي في حجم ذلك العائد.

والتنوّع إما أن يكون ساذجاً يقوم على فكرة أنّه كلّما زاد عدد الاستثمارات التي تتضمنها المحفظة، كلّما انخفضت مخاطرتها، أو تنوّع Markowitz والذي يقضي بضرورة الاختيار الدقيق لتلك الاستثمارات، وذلك بناءً على العوائد المتوقّعة وتشتّت تلك العوائد، وعلى معامل الارتباط بين العوائد فهو يعتمد على فكرة أساسية مفادها أن مخاطرة المحفظة لا تتوقف على مخاطر الأوراق الماليّة المكوّنة لها فحسب، وإنما أيضاً على درجة الارتباط بين عوائد هذه الأوراق، وإن فاعليّة سياسة التنوّع تتوقّف على نوع الارتباط بين عوائد الاستثمارات من جهة، وقوة أو ضعف معامل الارتباط من جهة أخرى، فعندما تكون العلاقة طردية بين عوائد الاستثمارات داخل المحفظة فإن المخاطرة تكون أكبر مما لو كانت العوائد مستقلة أو لا يوجد بينها علاقة (الهندي، 1999).

وقد ذهب Markowitz أبعد في تفسيره للكيفيّة التي يتم من خلالها تخفيض مخاطرة المحفظة؛ من خلال التنوّع المدروس، إذ أنّه قدّم مفهوم المحفظة الكفوءة، باعتبارها المحفظة التي تحقّق أعلى عائد ممكن عند مستوى معيّن من المخاطرة، أو التي تحقّق أدنى مخاطرة عند مستوى معيّن من العائد، ولقد أوضح Markowitz أنّ اهتمام المستثمرين ينصبّ على مجموعة محدّدة من المحافظ التي تتوّجّع على ما يسمى منحنى الحد الكفء، إذ يستطيع المستثمر اختيار محفظته الكفوءة، بشكل يتلاءم مع معدّل العائد الذي يطلبه والمخاطرة التي يرغب بتحملها.

بناءً عليه فإن الأساس في اتّخاذ القرار الاستثماري الصحيح في الأوراق الماليّة، يتجسّد في دراسة العلاقة بين خصائص العائد وخصائص المخاطرة المرتبطة بها، إذ تتم المقارنة بين البدائل الاستثماريّة المتاحة في ضوء هذين المعيارين، فالهدف الأساسي من وراء كل عمليّة استثمارية يتجسّد في تحقيق العائد.

يرتبط تحقيق هذا الأخير بالحصول على تدفّقات نقدية مستقبلية، والتي يرهن تحقّقها بعوامل تقع خارج سيطرة المستثمرين، لذلك يصبح من الصّعب افتراض حتميّة تحقّقها، فمتى انخفض احتمال تحقّقها عن 100% يبرز عنصر المخاطرة، والتي تزيد درجة ارتفاعها كلما انخفض احتمال تحقق هذه العوائد.

يستطيع المستثمر إيجاد العوائد التاريخية للأسهم المختلفة، إذ يتطلب حسابها توافر بيانات عن سعر الشراء وسعر البيع إضافةً إلى التدفّقات النقدية خلال الفترة المدروسة:

$$R = \frac{D + [P_1 - P_0]}{P_0} \quad (1)$$

حيث:

(D): التدفقات النقدية خلال الفترة المدروسة، (P<sub>0</sub>): سعر الشراء، و(P<sub>1</sub>): سعر البيع. وفي حال إمكانية حصوله على توزيعات احتمالية تخص هذه العوائد واحتمالات تحققها بحسب الحالة الاقتصادية، يستطيع التنبؤ بالعائد المتوقع لكل سهم باستخدام العلاقة الآتية:

$$E(R_i) = \sum_{i=1}^n (P_i)(R_i) \quad (2)$$

حيث:

E(R<sub>i</sub>): معدل العائد المتوقع، (p<sub>i</sub>): احتمال تحقق العائد، (R<sub>i</sub>): معدل العائد المتوقع حدوثه وفق كل احتمالية. يتم اتخاذ المتوسط الحسابي لسلسلة العوائد التاريخية للسهم كأساس لحساب العائد المتوقع منها، في حال عدم توفر معلومات كافية عن عوائد السهم واحتمالات تحققها، ويتم التعبير عن هذا المتوسط بالصيغة الآتية:

$$R_i = 1/M \sum_{j=1}^m R_{ij} \quad (3)$$

حيث:

R<sub>i</sub>: متوسط العائد الخاص بالأصل i، R<sub>ij</sub>: العائد المتحقق للأصل i في السنة j حيث j = 1, 2, ..., M، عدد السنوات.

مع التأكيد على أنه ليس من الضرورة أن يتحقق هذا العائد المتوقع، فقد يكون العائد الفعلي أكبر أو أقل منه، وإن مدى تشتت تلك العوائد يعكس درجة مخاطرة السهم، بناءً عليه فقد ربط Markowitz لأول مرة مفهوم المخاطرة بتقلبات العائد واقترح الانحراف المعياري مقياساً لها (Markowitz, 1952) فهذا المقياس يعطي فكرة واضحة عن طبيعة تشتت العوائد التاريخية حول القيمة المتوقعة لها، ويعطى بالصيغة الآتية:

$$\sigma = \sqrt{\sum_{i=1}^n \frac{(R_i - E(R))^2}{n-1}} \quad (4)$$

حيث:

(R<sub>i</sub>): العائد التاريخي للأصل i، E(R) يمثل العائد المتوقع من الأصل i. وهو الجذر التربيعي للتباين والذي يعطى بالصيغة الآتية:

$$\sigma^2 = \sum_{i=1}^n \frac{(R_i - E(R))^2}{n-1} \quad (5)$$

هذا فيما يتعلق بالورقة المالية المفردة، أما فيما يتعلق بالمحفظة فيتمثل العائد المتوقع منها بالمتوسط المرجح لمعدلات العوائد المتوقعة على الاستثمارات الفردية المكونة لها، إذ يمكن إيجاده باستخدام الصيغة الآتية (Markowitz, 1959):

$$E_{RP} = w_1\mu_1 + w_2\mu_2 + \dots, w_n\mu_n = \sum_{i=1}^n w_i\mu_i \quad (6)$$

حيث:

$\mu_i$ : عائد الأصل  $i$ ،  $w_i$ : الأوزان النسبية لمكونات المحفظة،  $n$ : عدد الأصول في المحفظة.  
كما قدم Markowitz الصيغة الآتية لقياسه درجة مخاطرة المحفظة:

$$\sigma_{rp}^2 = \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n w_i w_j \sigma_{ij} \quad (7)$$

حيث:

$\sigma_{rp}^2$ : تباين عوائد المحفظة،  $w$ : الأوزان النسبية لمكونات المحفظة،  $\sigma_{ij}$ : التباين المشترك بين عائد الأصلين  $i, j$ .  
إن تباين عوائد المحفظة أقل من المتوسط المرجح لتباين عوائد الأصول الداخلة في تكوينها ويرجع ذلك إلى أثر التنوع، إذ أنه يمكن من الناحية العملية مزج عدد من الأسهم الخطرة لتشكيل محفظة منخفضة المخاطرة، ذلك أن مخاطر المحفظة لا ترتبط فقط بتقلب عائد الأوراق الداخلة في تكوينها، بل وأيضاً بارتباط هذا التقلب مع تقلبات الأوراق الأخرى، وهو ما يشار إليه بالتباين المشترك، والذي يمكن إيجاده باستخدام الصيغة الآتية:

$$\sigma_{ji} = \sigma_j * \sigma_i * r_{ji} \quad (8)$$

حيث:

$\sigma_j, \sigma_i$ : الانحراف المعياري للسهمين  $(i)$   $(j)$  على التوالي، معامل الارتباط بين عائدي السهمين  $(i)$   $(j)$ .  
والجدير ذكره أن المخاطر يمكن أن تكون مخاطر نظامية تتعلق بالسوق؛ يشمل تأثيرها عوائد جميع الأسهم المتداولة في السوق بحيث ترجع إلى عوامل مشتركة تؤثر في السوق بكامله، أو تكون مخاطر غير نظامية ناجمة عن عوامل خاصة بالشركة (الشهاب، 2015)، بناءً عليه يسهم التنوع في تخفيض المخاطر غير النظامية بينما لا يسهم في تخفيض المخاطر النظامية (هندي، 2006)، ولما كان الاستثمار في الأسهم العادية يعد الأكثر خطورة مقارنة بالاستثمار بالأدوات المالية الأخرى، بسبب سمة التقلب في السعر التي يتميز بها، وبالتالي إمكانية الحصول على عوائد استثنائية نتيجة القيام بهذا النوع من الاستثمار، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة إيجاد وسيلة يمكن من خلالها الحد من المخاطر إلى أدنى درجة مع إمكانية الحصول على العوائد المرغوبة، والتي تمثلت باستخدام نموذج البرمجة التربيعية في تحديد أوزان أسهم المحفظة.  
**11-2- استخدام البرمجة التربيعية في تكوين محافظ الأسهم** : يعد Markowitz أول من أشار إلى استخدام نموذج البرمجة التربيعية في حقل توزيع الأسهم وتكوين المحافظ الاستثمارية، إذ تبلور الهدف من هذا النموذج انطلاقاً من رغبة المستثمرين في تحقيق عوائد مرتفعة في مقابل مخاطرة منخفضة (Markowitz, 1959).

بهدف الوصول إلى أقل مخاطرة ممكنة في ظل تحقيق مستوى محدد من العوائد، قام Markowitz بالصياغة الشعاعية لدالة الهدف في نموذج تخفيض مخاطرة المحفظة، كما يلي (Rachev et al,2008):

$$\text{minimize } w' \Sigma w \quad (9)$$

$$S.T \quad \left. \begin{array}{l} w'e = 1 \\ w'\mu \geq R \\ w \geq 0 \end{array} \right\} \quad (10)$$

حيث:

$w$ : متجه الأوزان النسبية لمكونات المحفظة،  $\mu$ : متجه العوائد المتوقعة للأصول،  $e$ : متجه احدائياته تساوي الواحد.  
 $w'$ : منقول متجه الأوزان النسبية لمكونات المحفظة،  $R$ : الحد الأدنى من العائد المرغوب،  $\Sigma$ : مصفوفة التباين المشترك بين عوائد أصول المحفظة.

## 12- الدراسة التطبيقية:

يهدف بيان أثر الأوزان في عائد ومخاطرة المحافظ الاستثمارية المكونة من أسهم الشركات عينة البحث تم حساب العوائد اليومية لهذه الأسهم باستخدام الصيغة رقم (1)، بعد الحصول على أسعار الإغلاق اليومية لها بالاعتماد على موقع سوق عمان للأوراق المالية، وذلك مع افتراض عدم قيام الشركات بإجراء توزيعات نقدية وبالتالي فإن  $D = 0$ ، وبعد ذلك تم حساب متوسط العائد السنوي لكل منها باستخدام الصيغة رقم (3)، فكانت النتائج كالاتي:

الجدول رقم (2): متوسط العائد السنوي لأسهم الشركات عينة البحث

الاسم	ABMS	AEIV	AIEI	ARBK	APOT	ATCO	EKPC	JDPC	JOIN	JOIR	JOPT	JOWM	JPHM
2011	0.072%	-0.090%	0.030%	0.092%	0.010%	0.063%	0.208%	0.186%	0.035%	0.250%	0.033%	0.060%	0.020%
2012	0.019%	0.201%	0.102%	0.024%	0.043%	0.308%	0.695%	0.181%	0.113%	0.087%	0.002%	0.020%	0.060%
2013	0.210%	-0.040%	0.156%	0.381%	0.310%	0.020%	0.338%	0.070%	0.042%	0.102%	0.059%	0.010%	0.170%
2014	0.700%	0.030%	0.109%	0.028%	0.150%	0.022%	0.746%	0.297%	0.053%	0.209%	0.007%	0.070%	0.050%
2015	0.110%	-0.049%	0.060%	0.026%	0.051%	0.071%	0.081%	0.110%	0.075%	0.280%	0.001%	0.028%	0.090%
2016	0.030%	-0.050%	0.130%	0.015%	0.030%	0.189%	0.971%	0.072%	0.062%	0.050%	0.068%	0.030%	0.260%
الاسم	MSFT	NATP	PRES	RMCC	UCIC	JTEL	UTOB	ZARA	AMAL	AIUI	CEIG	UINV	RUMM
2011	0.230%	-1.170%	0.240%	0.011%	0.026%	0.011%	0.086%	0.150%	0.078%	0.122%	0.062%	0.264%	0.051%
2012	0.457%	-0.920%	0.220%	0.090%	0.190%	0.014%	0.532%	0.279%	0.010%	1.575%	0.259%	0.276%	0.123%
2013	0.083%	1.943%	0.140%	0.050%	0.273%	0.091%	0.315%	0.237%	0.110%	0.354%	0.287%	0.249%	0.034%
2014	0.020%	2.225%	0.016%	0.044%	0.049%	0.051%	0.124%	0.188%	0.102%	0.102%	0.105%	0.123%	0.172%
2015	0.100%	29.250%	1.665%	0.126%	0.114%	0.017%	0.303%	0.178%	0.044%	0.031%	0.174%	0.042%	0.099%
2016	0.022%	0.034%	0.030%	0.304%	0.304%	1.707%	0.137%	0.233%	0.061%	1.503%	0.181%	0.039%	0.010%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013



يُظهر الجدول رقم (2) متوسطات العوائد السنوية لأسهم الشركات عينة البحث خلال الفترة المدروسة، والتي يمكن من خلال الاعتماد عليها حساب المتوسط (العائد المتوقع) والانحراف المعياري (المخاطرة) لعوائد أسهم الشركات باستخدام الصيغ (3) (4) على الترتيب، كما يلي

الجدول رقم (3): العائد المتوقع والانحراف المعياري لعوائد أسهم الشركات عينة البحث

المخاطرة	العائد المتوقع	الأسهم	المخاطرة	العائد المتوقع	الأسهم
0.2129%	0.0353%	MSFT	0.2813%	-0.1138%	ABMS
11.1337%	-4.5230%	NATP	0.0965%	0.0003%	AEIV
0.6740%	0.1698%	PRES	0.1036%	0.0245%	AIEI
0.1365%	-0.0392%	RMCC	0.1578%	0.0327%	ARBK
0.1785%	-0.0683%	UCIC	0.1286%	-0.0643%	APOT
0.6469%	0.2633%	JTEL	0.1372%	0.0675%	ATCO
0.2913%	0.0328%	UTOB	0.5312%	0.2748%	EKPC
0.1560%	-0.1482%	ZARA	0.1721%	0.0064%	JDPC
0.0747%	-0.0128%	AMAL	0.0633%	-0.0258%	JOIN
0.9027%	0.0146%	AIUI	0.1824%	-0.0303%	JOIR
0.0789%	0.1779%	CEIG	0.0356%	-0.0163%	JOPT
0.1938%	0.0095%	UINV	0.0416%	-0.0070%	JOWM
0.0982%	-0.0096%	RUMM	0.1113%	-0.0783%	JPHM

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

يلاحظ من الجدول السابق سلبية العوائد المتوقعة لعدد من الأسهم، الأمر الذي يستوجب عدم ادخالها في المحافظ المكونة، كون المستثمر الرّشيد لا يفضّل الابقاء على أسهم خاسرة في محفظته، بناءً عليه سيتم تحديد الأسهم ذات العوائد المتوقعة الموجبة-وعدها (13) سهماً -كأسهم مشتملة في المحافظ التي سيتم تكوينها، أما في يتعلّق بمخاطرة المحفظة فإن عملية حسابها تتطلب إعداد مصفوفة التباين- التباين المشترك بين عوائد الأسهم المختارة، وهي كما تظهر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-A): مصفوفة التباين - التباين المشترك بين عوائد الأسهم

الأسهم	AEIV	AIEI	ARBK	ATCO	EKPC	JDPC	MSFT
AEIV	9.32E-07	4.94E-07	-1.78E-07	1.02E-06	-3.38E-06	-2.55E-07	1.87E-06
AIEI	4.94E-07	1.07E-06	9.23E-07	1.44E-07	-1.91E-06	5.37E-07	1.04E-06
ARBK	-1.78E-07	9.23E-07	2.49E-06	-1.44E-07	5.85E-07	6.12E-07	6.29E-07
ATCO	1.02E-06	1.44E-07	-1.44E-07	1.88E-06	-2.28E-06	-9.99E-07	2.55E-06
EKPC	-3.38E-06	-1.91E-06	5.85E-07	-2.28E-06	2.82E-05	4.35E-06	-6.62E-06
JDPC	-2.55E-07	5.37E-07	6.12E-07	-9.99E-07	4.35E-06	2.96E-06	-9.00E-07
MSFT	1.87E-06	1.04E-06	6.29E-07	2.55E-06	-6.62E-06	-9.00E-07	4.53E-06
PRES	-1.63E-06	-2.66E-06	-1.69E-06	-4.14E-06	-2.18E-06	4.15E-06	-4.33E-06
JTEL	-1.47E-06	-4.72E-06	-1.86E-06	3.44E-06	1.95E-05	-2.54E-06	-5.91E-07
UTOB	2.00E-06	2.06E-06	2.04E-06	2.58E-06	-9.76E-06	-2.00E-06	5.20E-06
AIUI	-6.66E-06	-5.21E-06	2.67E-06	-3.27E-06	4.25E-05	3.28E-06	-1.06E-05
CEIG	3.38E-07	3.45E-07	8.73E-07	5.64E-07	-1.60E-06	-1.33E-07	1.25E-06
UINV	1.16E-06	1.13E-06	1.93E-06	1.59E-06	-5.18E-06	-3.71E-07	3.52E-06

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

الجدول رقم (4-B): مصفوفة التباين – التباين المشترك بين عوائد الأسهم

الأسهم	PRES	JTEL	UTOB	AIUI	CEIG	UINV
AEIV	-1.63E-06	-1.47E-06	2.00E-06	-6.66E-06	3.38E-07	1.16E-06
AIEI	-2.66E-06	-4.72E-06	2.06E-06	-5.21E-06	3.45E-07	1.13E-06
ARBK	-1.69E-06	-1.86E-06	2.04E-06	2.67E-06	8.73E-07	1.93E-06
ATCO	-4.14E-06	3.44E-06	2.58E-06	-3.27E-06	5.64E-07	1.59E-06
EKPC	-2.18E-06	1.95E-05	-9.76E-06	4.25E-05	-1.60E-06	-5.18E-06
JDPC	4.15E-06	-2.54E-06	-2.00E-06	3.28E-06	-1.33E-07	-3.71E-07
MSFT	-4.33E-06	-5.91E-07	5.20E-06	-1.06E-05	1.25E-06	3.52E-06
PRES	4.54E-05	-4.61E-06	-1.12E-05	5.32E-06	-1.92E-07	-1.80E-06
JTEL	-4.61E-06	4.18E-05	-5.36E-06	4.23E-05	-5.64E-08	-1.75E-06
UTOB	-1.12E-05	-5.36E-06	8.49E-06	-1.54E-05	1.63E-06	4.65E-06
AIUI	5.32E-06	4.23E-05	-1.54E-05	8.15E-05	-1.06E-06	-6.03E-06
CEIG	-1.92E-07	-5.64E-08	1.63E-06	-1.06E-06	6.23E-07	1.49E-06
UINV	-1.80E-06	-1.75E-06	4.65E-06	-6.03E-06	1.49E-06	3.76E-06

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

يتضمن الجدول رقم (4) قيم كل التباين والتباين المشترك بين عوائد أسهم الشركات عينة البحث والتي تتخذ شكل مصفوفة، قطرها يتمثل في تباين عوائد الأسهم والذي تم حسابها باستخدام الصيغة رقم (5)، أما بقية عناصر المصفوفة فهي تمثل التباين المشترك بين عوائد تلك الأسهم والتي تم حسابها باستخدام الصيغة رقم (8).

#### 12-1- تكوين المحافظ الاستثمارية وبيان أثر أوزان مكونات المحفظة في عائد ومخاطرة محافظ الأسهم:

بالاعتماد على ما سبق، يمكن بيان أثر الأوزان في عائد ومخاطرة المحافظ الاستثمارية المكوّنة من أسهم الشركات عينة البحث، عن طريق تكوين مجموعة من المحافظ؛ إذ يتم البدء بمحفظة تحوي سهمين فقط، ومن ثم زيادة عدد الأسهم بمقدار سهم واحد في كل مرة، بحيث تتساوى في الحالة الأولى - نسب الاستثمار في الأسهم، ومن ثم يتم تبيان أثر الأسهم المضافة في عائد ومخاطرة المحافظ المكوّنة والتي تم حسابها باستخدام الصيغ (6)(7) على الترتيب - كما يظهر في الجدول رقم (5)، بينما يتم في الحالة الثانية - الاعتماد على نموذج البرمجة التربيعية في تحديد أوزان الأسهم بحيث تحدد هذه الأوزان بالشكل الذي يحقق أقل درجة مخاطرة ممكنة، في ظل قيد تحقق العوائد المرغوبة، وذلك بالاعتماد على الصيغ (9)(10)، ومن ثم يتم تبيان أثر الأسهم المضافة في عائد ومخاطرة المحافظ المكوّنة وفقاً لهذه الطريقة؛ كما يظهر في الجدول رقم (6)، بعد ذلك يتم مقارنة التغير في العائد والمخاطرة للمحافظ ذات أوزان الأسهم المتساوية، مع التغير في العائد والمخاطرة للمحافظ المكوّنة باستخدام البرمجة التربيعية وبالتالي بيان أثر الأوزان في عائد ومخاطرة محافظ الأسهم كما يلي:

الجدول رقم(5): عائد ومخاطرة محافظ الأسهم ذات الأوزان المتساوية

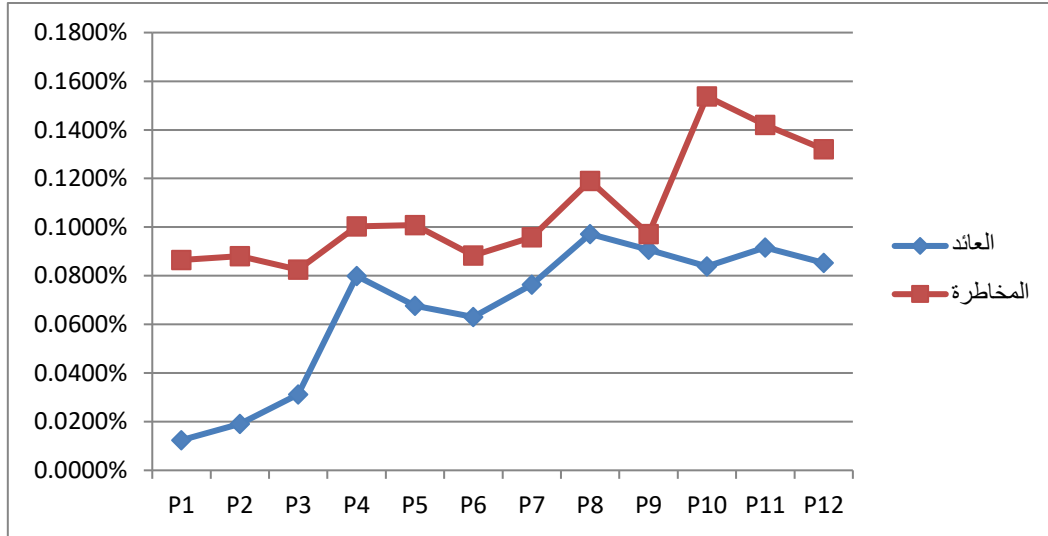
المحافظ	عدد الأسهم														المخاطرة	العائد
P1	2	AEIV	AIEI												0.0865%	0.0124%
P2	3	AEIV	AIEI	ARBK											0.0880%	0.0192%
P3	4	AEIV	AIEI	ARBK	ATCO										0.0825%	0.0313%
P4	5	AEIV	AIEI	ARBK	ATCO	EKPC									0.1003%	0.0800%
P5	6	AEIV	AIEI	ARBK	ATCO	EKPC	JDPC								0.1008%	0.0677%
P6	7	AEIV	AIEI	ARBK	ATCO	EKPC	JDPC	MSFT							0.0884%	0.0631%
P7	8	AEIV	AIEI	ARBK	ATCO	EKPC	JDPC	MSFT	PRES						0.0958%	0.0764%
P8	9	AEIV	AIEI	ARBK	ATCO	EKPC	JDPC	MSFT	PRES	JTEL					0.1191%	0.0972%
P9	10	AEIV	AIEI	ARBK	ATCO	EKPC	JDPC	MSFT	PRES	JTEL	UTOB				0.0972%	0.0907%
P10	11	AEIV	AIEI	ARBK	ATCO	EKPC	JDPC	MSFT	PRES	JTEL	UTOB	AIUI			0.1537%	0.0838%
P11	12	AEIV	AIEI	ARBK	ATCO	EKPC	JDPC	MSFT	PRES	JTEL	UTOB	AIUI	CEIG		0.1420%	0.0917%
P12	13	AEIV	AIEI	ARBK	ATCO	EKPC	JDPC	MSFT	PRES	JTEL	UTOB	AIUI	CEIG	UINV	0.1321%	0.0853%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج *Microsoft Office Excel 2013*

يلاحظ من الجدول السابق تأثر عائد ومخاطرة غالبية المحافظ السابقة بزيادة عدد الأسهم؛ وذلك بالموازرة، بحيث يرتفع عائد المحفظة بارتفاع عائد السهم المضاف وينخفض بانخفاضه، كذلك الأمر بالنسبة للمخاطرة التي بدورها تتخفف بانخفاض مخاطرة السهم المضاف وترتفع بارتفاعها على الرغم من الأوزان المتساوية لمكونات هذه المحافظ، وهو ما يظهر جلياً عند إضافة الأسهم (ARBK, EKPC, JDPC, PRES, JTEL, AIUI, CEIG) إلى المحافظ (P1,P3,P4,P6,P7,P9,P10) على الترتيب، مما يفرض على المستثمر الرّاعب في تعظيم أرباحه، اقتناء أسهم ذات عوائد مرتفعة، وبالطبع فإن هذه العوائد المرتفعة تقابلها مخاطرة مرتفعة- نظراً للعلاقة الطردية بينهما- الأمر الذي يتوقّف في النهاية على طبيعة المستثمر ودرجة المخاطرة التي يكون مستعداً لتقبلها.

في حين يلاحظ نقيض ذلك عند إضافة كل من الأسهم (ATCO, MSFT, UTOB, UINV) إلى المحافظ (P2,P5,P8,P11) على الترتيب، إذ يظهر انخفاض في مخاطرة المحافظ الناتجة على الرغم من ارتفاع مخاطرة الأسهم المضافة- مع ملاحظة العلاقة الطردية بين عائد المحفظة الناتجة وعائد السهم المضاف- والسبب في ذلك يعود إلى ضعف وسلبية غالبية معاملات الارتباط بين عوائد الأسهم المضافة وعوائد بقية الأسهم الداخلة في تكوين المحفظة، بالشكل الذي أسهم في الاستفادة من مزايا التنوع في تعظيم العائد وتخفيض مخاطرة المحفظة على الرغم من ارتفاع مخاطرة الأصول الداخلة في تكوينها، إذ أنّ معاملات الارتباط بين عوائد السهم ATCO و عوائد بقية أسهم المحفظة AEIV, AIEI, ARBK) p3 كانت على الترتيب (0.705648, 0.423321, -0.0584)، في حين أنّ معاملات الارتباط بين عوائد السهم MSFT وبقية أسهم المحفظة (AEIV, AIEI, ARBK, ATCO, EKPC, JDPC) p6 كانت على الترتيب (-0.87906, -0.79245, 0.007267, 0.822103, 0.976441, 0.806045, 0.007267, 0.822103, -0.87906, -0.79245)، ومعاملات الارتباط بين عوائد السهم UTOB و عوائد بقية أسهم المحفظة (AEIV, AIEI, ARBK, ATCO, EKPC, JDPC, MSFT, ) p9 كانت على الترتيب (0.936014, 0.889586, 0.232763, 0.776494, -0.82762, -0.74176, ) PRES, JTEL

وآخرها فكانت معاملات الارتباط بين عوائد السهم (UINV) وعوائد بقية أسهم المحفظة P12 (AEIV, AIEI, ARBK, ATCO, EKPC, JDPC, MSFT, PRES, JTEL, UTOB, AIUI, CEIG) كانت على الترتيب (0.94414, 0.851191, 0.175703, 0.701272, -0.90953, -0.70678, 0.965797, -0.35539, -0.72869, 0.959182, -0.89527, 0.972197)



الشكل رقم (1): أثر عدد الأسهم ذات الأوزان المتساوية في كل من عائد ومخاطرة المحافظ المكونة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

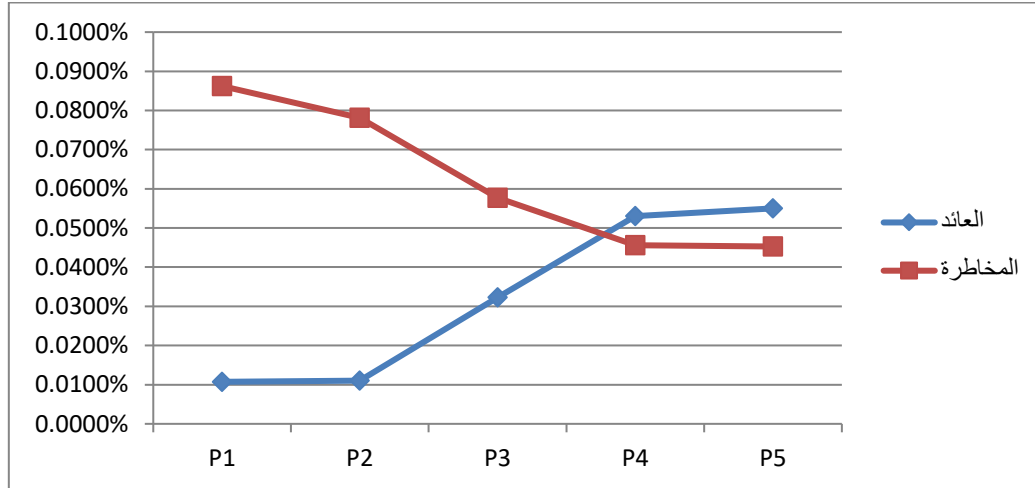
أما عندما تم استخدام نموذج البرمجة التربيعية في تحديد أوزان أسهم المحافظ، فقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (6): عائد ومخاطرة محافظ الاسهم المكونة بالاعتماد على نموذج البرمجة التربيعية

المحافظ	عدد الأسهم	الاسهم	الأوزان	المخاطرة	العائد
P1	2	AEIV	0.570	0.0862%	0.0107%
		AIEI	0.430		
P2	3	AEIV	0.660	0.0781%	0.0110%
		AIEI	0.039		
		ARBK	0.300		
P3	4	AEIV	0.736	0.0577%	0.0323%
		AIEI	0.006		
		ARBK	0.161		
		EKPC	0.097		
P4	5	AEIV	0.206	0.0456%	0.0530%
		AIEI	0.633		
		EKPC	0.025		
		PRES	0.058		
		JTEL	0.078		
P5	6	AEIV	0.480	0.0453%	0.0550%
		AIEI	0.237		
		EKPC	0.045		
		PRES	0.035		
		AIUI	0.033		
		CEIG	0.170		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

يلاحظ من الجدول رقم (6)؛ باستخدام نموذج البرمجة التربيعية في تحديد أوزان أسهم المحافظ، تأثر عائد ومخاطرة المحافظ السابقة بزيادة عدد الأسهم؛ فطردية العلاقة بين العائد وعدد الأسهم، تبدو واضحة؛ إذ يظهر ارتفاع عائد المحفظة مع كل زيادة في عدد الأسهم، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى يلاحظ عكسية العلاقة بين المخاطرة وعدد الأسهم؛ إذ يظهر انخفاض مخاطرة المحفظة مع كل زيادة في عدد الأسهم، الأمر الذي يمكّن المستثمرين في تلبية رغباتهم المتمثلة في تعظيم العوائد وتخفيض المخاطر، في الوقت ذاته، بناءً عليه يمكن تمثيل ما سبق ذكره في الشكل الآتي:



الشكل رقم (2): أثر عدد الأسهم ذات الأوزان النسبية في كل من عائد ومخاطرة المحافظ المكونة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج *Microsoft Office Excel 2013*

كما يلاحظ أن المحفظة الأخيرة P12 ذات الأوزان المتساوية لأسهمها، أنها تتكون من (13) سهم، بحيث لم يتم استبعاد أي سهم منها. في حين احتوت المحفظة الأخيرة المكونة باستخدام نموذج البرمجة التربيعية على (6) أسهم فقط، والسبب في ذلك يعود إلى أنه عند عملية تحديد أوزان الأسهم الداخلة باستخدام نموذج البرمجة التربيعية، يتم إعطاء بعضاً منها أوزاناً صفرية وذلك بسبب تأثيرها السلبي في العائد أو المخاطرة للمحفظة الناتجة أو كليهما معاً، الأمر الذي يحتم استبعادها في سبيل الحصول على أقل مخاطرة ممكنة.

### 13- النتائج:

1. تؤثر أوزان الأسهم الداخلة في تكوين المحفظة، في كل من عائدها ومخاطرتها وذلك باختلاف الطريقة المتبعة في تحديد هذه الأوزان.

2. عند تحديد أوزان متساوية لأسهم المحفظة، يتأثر عائد ومخاطرة المحافظ بزيادة عدد الأسهم في أحد اتجاهين:  
- تأثر عائد ومخاطرة المحافظ بزيادة عدد الأسهم وذلك بالموازرة بحيث يرتفع عائد المحفظة بارتفاع عائد السهم المضاف وينخفض بانخفاضه، كذلك الأمر بالنسبة للمخاطرة التي بدورها تنخفض بانخفاض مخاطرة السهم المضاف وترتفع بارتفاعها.

- انخفاض مخاطرة المحافظ الناتجة بزيادة عدد الأسهم على الرغم من ارتفاع مخاطرة الأسهم المضافة، والسبب في ذلك يعود إلى ضعف وسلبية غالبية معاملات الارتباط بين عوائد الأسهم المضافة وعوائد بقية الأسهم الداخلة في تكوين

المحفظة، بالشكل الذي يسهم في الاستعادة من مزايا التنوع في تعظيم العائد وتخفيض مخاطرة المحفظة على الرغم من ارتفاع مخاطرة الأصول الداخلة في تكوينها.

3. عند تحديد أوزان أسهم المحفظة باستخدام نموذج البرمجة التربيعية يتأثر كل من عائدها ومخاطرتها بزيادة عدد الأسهم؛ إذ ظهرت العلاقة الطردية بين العائد وزيادة عدد الأسهم، ولوحظ ارتفاع عائد المحفظة مع كل زيادة في عدد الأسهم، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى ظهرت العلاقة العكسية بين المخاطرة وزيادة عدد الأسهم؛ إذ لوحظ انخفاض مخاطرة المحفظة مع كل زيادة في عدد الأسهم.

4. إن لاختلاف الطريقة المتبعة في تحديد أوزان الأسهم في المحفظة، دور كبير في تحديد عائد ومخاطرة المحفظة الناتجة. فاعتماد المستثمر - الراغب في تعظيم أرباحه - أوزاناً متساوية للطريقة لمكونات محفظته، سيفرض عليه اختيار الأسهم ذات العائد المرتفع (والمخاطرة المرتفعة) أما المستثمر الذي لا يرغب في تحمل المخاطر المرتفعة (المتحفظ)، سيقبل الاحتفاظ بالأسهم ذات العائد المنخفض متجنباً التعرض لهذه المخاطرة، أو عليه اختيار الأسهم ذات معاملات الارتباط السلبية بين عوائدها بالشكل الذي يمكنه من تخفيض المخاطرة. أما عند الاعتماد على نموذج البرمجة التربيعية في تحديد هذه الأوزان، سيتمكن المستثمر الراغب في تعظيم أرباحه، من تحقيق هذا الهدف وفي نفس الوقت سيتمكن من تخفيض المخاطرة المرافقة. وذلك من خلال تحكمه بشروط كل من العائد والمخاطرة التي يرغب بها -ضمن الحدود الممكنة - كذلك الأمر بالنسبة للمستثمر (المتحفظ)، إذ أنه سيتمكن من تخفيض المخاطرة إلى أقصى درجة ممكنة مع تحقيق العائد المرغوب.

5. يترتب على اعتماد نموذج البرمجة التربيعية في تحديد أوزان أسهم المحفظة، استبعاد بعض الأسهم المختارة، وهي الأسهم التي من الممكن أن تترك أثراً سلبياً في كل من عائد ومخاطرة المحفظة الناتجة، الأمر الذي يترتب عليه الحصول على محافظ متنوعة سهلة الإدارة ذات خصائص عائد ومخاطرة مقبولة، في حين يغيب مثل هذا الاستبعاد عند اعتماد الأوزان المتساوي. مما يؤدي إلى صعوبة إدارة المحفظة الناتجة؛ وذلك في حال قيام المستثمر بزيادة عدد أصول محفظته رغبةً منه في الاستعادة من أقصى مزايا التنوع.

#### 14-المقترحات:

1. على المستثمر تحديد الهدف من محفظته الاستثمارية قبل اتخاذ القرار الخاص بتكوينها.
2. ضرورة قيام المستثمر بالدراسة والتحليل لأسهم الشركات التي يريد تضمينها في محفظته، وذلك قبل شروعه في اتخاذ القرار الخاص بتكوينها.
3. على المستثمر في سوق عمان للأوراق المالية تجنب قرارات الاستثمار العشوائية واعتماد نموذج البرمجة التربيعية كأساس ومنهج لاتخاذ القرار الخاص بتحديد مكونات محفظته الاستثمارية، لما لهذا النموذج من دور في تحقيق أهداف المستثمر في تعظيم العائد وتخفيض المخاطرة، إضافة إلى ضرورة استفادة المستثمرين في الأسواق المالية الأخرى من منافع تطبيق هذا النموذج لاسيما المستثمر في سوق دمشق للأوراق المالية.

## 15- قائمة المراجع:

## 15-1- المراجع العربية:

1. الشهاب، أيمن (2015)، اختبار قدرة نظرية تسعير المراجعة على تقييم الأسهم في الأسواق الناشئة (بالطبيق على سوق عمان للأوراق المالية وامكانية الاستفادة منها في سورية)، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في ادارة الأعمال، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص16.
  2. الحمدوني، الياس خضير (2011)، فاعلية التنوع في تخفيض مخاطرة المحفظة الاستثمارية (دراسة في عينة من الشركات المسجلة في سوق عمان لتبادل الأسهم، مجلة تنمية الرافدين، 112(35)، العراق، ص10-35.
  3. الهندي، منير (2003)، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشورات جامعة طنطا، ص17.
  4. الهندي، منير (2006)، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، ط2، الاسكندرية، منشأة المعارف، ص385.
  5. الهندي، منير (1999)، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، الاسكندرية، منشأة المعارف، ص 427.
  6. صوفي، عدنان، مدني، غازي، جفري، ياسين (1989)، إمكانية الاستفادة من التنوع الاستثماري في سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، المجلد الثاني، السعودية، ص-143
- .109

## 15-2- المراجع الأجنبية:

1. Gurrib, I., Alshahrani, S., (2012), **Diversification in Portfolio Risk Management (The case of the UAE Financial Market)**. International Journal of Trade: Economics and Finance, 3(6),pp: 445-449.
2. Markowitz, H. M., (1952). **Portfolio Selection**, the journal of finance, 7(1), pp: 77-91.
3. Markowitz, H. M., (1959), **Portfolio Selection: Efficient Diversification of Investments**.

New York: John Wiley & Sons, P:172.

4. Mcmenamin, J., (2005), **financial Management an introduction**, Taylor and Francis elibrary, London, p: 208.
5. Rachev, S.T., Stoyanov, S.V., Fabozzi, F.J., (2008). **Advanced Stochastic Models, Risk Assessment, and Portfolio Optimization**. John Wiley & Sons,pp: 248–249
6. Yousfat, A., (2015), **The Portfolio Selection by Using Quadratic Programming Approach Case Study of Malaysia Stock Exchange**, International Journal of Engineering and Technology, 7(4),pp: 1361–1369 .

15-3-المواقع الالكترونية:

1. موقع سوق عمان للأوراق المالية: <https://www.ase.com.jo/ar>



## التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج ARMA-GARCH

د.عثمان نقار<sup>1</sup> د.عبد القادر مندو<sup>2</sup> ورد كوجك<sup>3</sup>

(الإيداع: 17 كانون الثاني 2018، القبول: 6 آذار 2018)

### الملخص:

هدف هذا البحث إلى تقييم فعالية استخدام نماذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين المعمم GARCH في دراسة تقلبات عوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 14/9/2015 وحتى 1/12/2016 والتنبؤ بالقيم المستقبلية للشهر الأخير، ولتحقيق هذا الهدف تم احتساب العوائد اليومية للمؤشر خلال فترة الدراسة، واتباع منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، أهمها عدم اتباع سلسلة عوائد المؤشر لحالة سير عشوائي خلال فترة الدراسة نظراً لعدم إمكانية الكشف عن جذر الوحدة، كما وأن السلسلة الزمنية لعوائد المؤشر تخضع لعملية انحدار ذاتي من المرتبة الثانية، وعملية متوسطات متحركة من المرتبة الأولى ARMA (2,1)، أي أن القيمة الحالية لعائد المؤشر تتأثر بقيمتها في اليومين السابقين إضافة إلى تأثرها بمجموعة من متغيرات عشوائية عائدة لليوم الحالي واليوم السابق، كما ويخضع تباين عوائد المؤشر لعملية GARCH (1,1) وبالاعتماد على النموذج المقدر تم التنبؤ بعوائد ومخاطر المؤشر للفترة الممتدة من 1/11/2016 إلى 1/12/2016 ولدى مقارنتها مع القيم الفعلية لوحظ التقارب بينهما، مما يثبت قدرة وفعالية النموذج المقترح على وصف سلوك عائد المؤشر وتقلباته خلال الفترة المدروسة، إضافة إلى قدرته على تقديم تنبؤات ذات أخطاء ضئيلة نسبياً توضحت في القيم المنخفضة لجذر متوسط مربعات الأخطاء ومتوسط القيم المطلقة للأخطاء التنبؤية.

**الكلمات المفتاحية:** التنبؤ، السلاسل الزمنية، الانحدار الذاتي، المتوسط المتحرك، عدم تجانس التباين، جذر الوحدة.

<sup>1</sup> أستاذ مساعد في قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.

<sup>2</sup> مدرس في قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.

<sup>3</sup> طالب دراسات عليا (ماجستير)، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.

## Forecasting the Futuristic Directions of DWX Returns Using ARMA–GARCH Models

Ward kojan

Dr. Othman Nakkar

Dr. Abd Al kader Mandow

(Received: 17 January 2018, Accepted: 6 March 2018)

### Abstract:

This research aimed to evaluate the effectiveness of using the Generalized Autoregressive Conditional Heteroskedasticity models to study the volatility of the Damascus Stock Exchange index during the period from 14/9/2015 to 1/12/2016 and also to forecast the last month futuristic values. To achieve this holding period return was used under the assumption that the cash distributions are zero, and by following the Box–Jenkins method, which is used in time series analysis, a group of results were obtained. The time series of the returns of the index does not follow a random walk status during the studied period due to inability to detect a unit root, also the DWX returns time series follow Autoregressive process of the second grade, in addition to following a process of moving averages of the first grade ARMA (2,1), that is, the current value of the return of the index is affected by its value in the previous two days as well as affected by a set of random variables of the current day and the previous day. And the variance of the series follows a GARCH (1, 1). Based on the estimated model, Risk–Returns of the index were forecast for the period from 1/11/2016 to 1/12/2016. When compared with the actual values, the convergence between them was observed, demonstrating the ability and effectiveness of the proposed model to describe the behavior of the index's return and volatility during the period In addition to its ability to deliver relatively small error predictions, which declared through the low values of MSE and MAE.

**Keywords:** Forecasting, Time series, Autoregressive, Moving average, Heteroskedasticity, Unit root.

**1- المقدمة:**

لم تنشأ الأسواق المالية من فراغ، وإنما نتيجة لتطورات اقتصادية استوجبت نشأة هذه الأسواق بهدف تيسير وتطوير المعاملات الاقتصادية والمالية، إذ جاءت نشأة الأسواق المالية نتيجة للتطور الحاصل في الاقتصاد من حيث زيادة الإنتاج وتخصيص الأعمال.

تعد المؤشرات أحد العناصر الأساسية للأسواق المالية، صممت لتعكس حالة السوق ككل، وفي حال تم تصميمها بخبرة ودراية كافية فإنه من الممكن لها أن تعكس حالة النشاط الاقتصادي بكفاءة الأمر الذي يختلف بدوره من سوق لأخرى، وذلك نابع من كون أن المؤشرات تمثل نشاط المنشآت التي يتم تداول أوراقها المالية في السوق وتدخل في تركيبها، وعلى اعتبار أن المؤشرات تعكس حالة السوق فإنها تساعد في فهم اتجاهها - ودرجة معينة - ما سيكون عليه حال النشاط الاقتصادي في الفترة القادمة، مشكلة بذلك مقياساً لأحد أهم أنواع المعلومات التي تهتم المستثمرين على اختلاف رغباتهم الاستثمارية وميولهم تجاه عنصر المخاطرة.

يعد مؤشر سوق الأسهم وحدة قياس لأسعار جميع الأسهم في السوق بشكل عام وعلى أساس يومي، وحين يكون عدد الأسهم التي ارتفعت أسعارها أكثر من عدد الأسهم التي انخفضت أسعارها خلال اليوم ذاته يكون المؤشر موجباً أو في حالة ارتفاع والعكس صحيح، أما عائد المؤشر فهو عبارة عن الفرق بين سعر افتتاح المؤشر في بداية مدة معينة وسعر إغلاق المؤشر في نهاية المدة ذاتها أي التغير في قيمة المؤشر مقسوماً على سعر الافتتاح في بداية المدة وعادةً ما يعبر عنه في صورة نسبة مئوية، ويمكن حساب عائد المؤشر بشكل يومي أو شهري أو سنوي، مما يسهل على المستثمر المقارنة بين عائد الأداة المالية أو المحفظة التي يستثمر بها وعائد السوق بهدف التحديد الدقيق للعوائد-المخاطر التي تترافق مع استثمار معين في ضوء عملية المقارنة بين البدائل الاستثمارية المختلفة، ومع تعدد أساليب التنبؤ المستخدمة وتطورها بين كثير من الباحثين كفاءة استخدام نماذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك في التنبؤ وخاصة في مجال الأسواق المالية ونفوقها على غيرها من أساليب التنبؤ الأخرى، وبناءً على ما تقدم تبين للباحث ضرورة وأهمية استخدام نماذج الانحدار الذاتي للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية في سوق دمشق للأوراق المالية بشكل يتناسب وطبيعة السوق ومكوناتها الحالية وقياس مدى دقتها في عملية التنبؤ، وتوظيف ذلك في التعرف على اتجاهات السوق واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

**2- مشكلة البحث:**

تكتسب المعلومات أهمية فائقة في مجالات الأعمال والمتاجرة بالأوراق المالية، ونظراً لأهمية عامل المعلومات في صناعة القرار الاستثماري وتكلفته، يلجأ العديد من المستثمرين ومدراء المحافظ والصناديق الاستثمارية إلى استخدام أساليب التحليل الأساسي والفني إضافةً إلى استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية بهدف التوصل إلى توقعات مستقبلية مرتبطة بحالة السوق المالي، إلا أن طبيعة البيانات المالية التي تتميز بالتقلب الشديد والمفاجئ فضلاً عن دقة الاختبارات المستخدمة ومدى ملاءمتها للبيانات قيد الدراسة قد زادت من صعوبة إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة، بناءً على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث بالسؤال التالي:

ما مدى فعالية استخدام نماذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة المدروسة؟

**3- أهداف البحث:** يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد أهم أنواع نماذج الانحدار الذاتي وتطبيقاتها في المجالات المرتبطة بالعلوم الاقتصادية.
- تقييم فعالية استخدام نماذج الانحدار الذاتي في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- تحديد رتبة النموذج الملائم الممكن استخدامه في عملية التنبؤ بالعوائد المستقبلية.

**4- أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث من كونه محاولة للتنبؤ بالقيم المستقبلية لعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، والذي من شأنه مساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري في ضوء الإلمام بطبيعة ودرجة المخاطر التي من الممكن أن تترافق مع القرارات الاستثمارية المستقبلية، بما قد يسمح بالوصول إلى نتائج أفضل وأكثر دقة من الطرق التقليدية، ويخفض من المخاطر المرافقة للقرارات الاستثمارية.

**5- فرضيات البحث:** يقوم هذا البحث على الفرضية الرئيسية الآتية:

لا يمكن التنبؤ بدرجة عالية من الدقة بالاتجاهات المستقبلية لعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين.

**6- منهجية البحث:** تحقيقاً لأهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في استعراض الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث من خلال توضيح بنية ومكونات النموذج المستخدم في الدراسة الإحصائية، إضافة إلى الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة وتحليل البيانات المالية، وتفسير النتائج المتولدة عن الدراسة التطبيقية من خلال تحليل الدلالات الإحصائية وتفسيرها ومقارنتها مع الجداول المرجعية المقابلة لها.

**7- حدود البحث:** تم تقسيم حدود البحث إلى:

- الحدود المكانية: تم البحث من واقع البيانات التاريخية لمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DWX.
- الحدود الزمانية: تمت الدراسة التطبيقية لهذا البحث ضمن الفترة من 14/9/2015 وحتى 1/12/2016 والتنبؤ بالقيم المستقبلية للشهر الأخير من 1/11/2016 وحتى 1/12/2016 بالاعتماد على مشاهدات يومية على امتداد الفترة الزمنية المحددة.

**8- متغيرات البحث:** عائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.**9- الدراسات السابقة:**

دراسة (India) (Indian Institute of Technology Madras) (Radha S., Thenmozhi M., 2007)

**بعنوان:** التنبؤ بأسعار الفائدة قصيرة الأجل باستخدام نماذج ARMA, ARMA-GARCH

هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بأسعار الفائدة قصيرة الأجل من خلال استخدامها لنماذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك ونماذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس تباينات الأخطاء المعمم، اعتماداً على بيانات مكونة من مشاهدات أسبوعية لمؤشر MIBOR على امتداد الفترة الزمنية من 1999 حتى 2007، متضمنة المردود الخاص بأذونات الخزنة لمدة 91 يوماً لنفس الفترة الزمنية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أبرزها، إن استخدام نماذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك ونماذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس تباينات الأخطاء المعمم كشف عن مدى تعرض أسعار الفائدة قصيرة الأجل إلى تقلبات حادة خلال فترة الدراسة تركت تأثيرها على السلسلة الزمنية عينة الدراسة كما أظهرت نجاعة استخدام نماذج الانحدار الذاتي في التنبؤ، إضافة إلى إمكانية اعتماد المستثمرين والمصارف والمؤسسات المالية على نتائج هذه النماذج في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

#### دراسة ( Adremei O., Charles k., 2014) (International Institute of Computer Management ) (Nigeria) (and Simulation)

**بعنوان: التنبؤ بأسعار الأسهم باستخدام نماذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك التكاملي ARIMA**

تم تطبيق هذه الدراسة من واقع بيانات أسعار الأسهم لشركة Nokia خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1995 وحتى عام 2011، إضافة إلى بيانات أسعار الأسهم لبنك Zenith خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2006 وحتى 2011. وتوصلت الدراسة من خلال تجربة العديد من النماذج إلى أن النموذج ARIMA (2,1,0) هو الأصلح للتنبؤ بأسعار أسهم شركة Nokia بهامش خطأ صغير نسبياً بالمقارنة مع بقية النماذج التي تمت تجربتها، أما بالنسبة لبنك Zenith فإن التنبؤ بالأسعار المستقبلية لسهمه تم باستخدام النموذج ARIMA (1,0,1).

#### دراسة ( Jarrett J., Kyper E., 2011) (USA) (University of Rhode Island)

**بعنوان: التحليل والتنبؤ بأسعار الأسهم الصينية باستخدام النمذجة ARIMA.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية نماذج ARIMA كأداة في التنبؤ وأيضاً في تحليل بيانات الأسواق المالية، وقد تمت الدراسة بالاعتماد على البيانات المؤلفة من الأسعار اليومية لمؤشر شنغهاي بعد احتساب عوائد المؤشر، خلال الفترة الممتدة من 1990 وحتى 2009، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها قدرة النموذج المطور على تفسير سبب الهبوط الحاد في أسعار أسهم بورصة شنغهاي خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008) وهو مؤشر على فعالية النموذج في التقاط أثر الأزمات المالية وبالتالي اقترابه بشكل كبير جداً من الواقع العملي، بالإضافة إلى أن السلسلة الزمنية لعوائد مؤشر شنغهاي يحوي عنصر انحدار ذاتي، مما يفيد ويساعد في التنبؤ بعوائده المستقبلية.

#### 10- أدبيات الدراسة:

#### 10-1- ماهية نماذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك:

تنتمي نماذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك إلى أسرة النماذج القياسية المستقرة؛ فهي عبارة عن نماذج تفترض بقاء العملية الاحتمالية المولدة للسلسلة الزمنية متوازنة حول وسط ثابت، أي أن السلسلة لا تحوي اتجاه عام، كما تفترض هذه النماذج أن التباين ثابت، أي أن تذبذبات القيم المولدة من نموذج السلسلة الزمنية الاحتمالي مستقرة حول وسط ثابت (Enders, 2010).

## 10-2- نموذج الانحدار الذاتي (p) Autoregressive model AR

الانحدار الذاتي هو عملية عشوائية، تستخدم إحصائياً في تقدير القيم المستقبلية استناداً إلى المجموع المرجح للقيم السابقة، إن عملية الانحدار الذاتي تقوم على فرضية أساسية مفادها أن القيم السابقة لها تأثير على القيم الحالية، ونموذج الانحدار الذاتي هو تمثيل للعملية العشوائية، ويستخدم في وصف العمليات المتغيرة زمنياً؛ كالتغيرات الاقتصادية، ووفقاً لنموذج الانحدار الذاتي فإن المتغير الناتج أو المتغير التابع Output variable يعتمد خطياً على قيمه السابقة وعلى الحد العشوائي Stochastic term. (Gebhard, Walters, 2007).

إن أي سلسلة زمنية يتم التعبير فيها عن المشاهدة الحالية ( $Y_t$ ) كدالة خطية من المشاهدة السابقة لها ( $Y_{t-1}$ )، إضافة إلى متغير عشوائي ( $\varepsilon_t$ )، هي عبارة عن سلسلة زمنية تنشأ نتيجة لانحدار ذاتي من الرتبة الأولى، وبالتالي تأخذ الصيغة المعبرة عن العملية AR(1) الشكل التالي (Brockwell, Davis, 2009):

$$Y_t = \delta + \phi_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad (1)$$

وتأخذ الصيغة العامة لنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة AR(p) الشكل التالي:

$$Y_t = \delta + \phi_1 Y_{t-1} + \phi_2 Y_{t-2} + \dots + \phi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \quad (2)$$

$$Y_t = \delta + \sum_{i=1}^p \phi_i Y_{t-i} + \varepsilon_t \quad (3)$$

حيث:

( $\delta$ ): ثابت، ( $\phi_1, \phi_2, \dots, \phi_p$ ): تمثل معلمات النموذج، ( $Y_t, Y_{t-1}, \dots, Y_{t-p}$ ): قيم المشاهدات الحالية والسابقة، ( $\varepsilon_t$ ): الخطأ العشوائي.

## 10-3- نموذج المتوسط المتحرك: (q) Moving Average MA

المتوسطات المتحركة هي عبارة عن عملية عشوائية "Stochastic Process" تتميز بذاكرة قصيرة، وتصاغ بشكل دالة محدودة وصغيرة نسبياً، لأنها تعتمد على عدد قليل من المشاهدات السابقة للمشاهدة الحالية، أي أن قيمة المتغير ( $Y_t$ ) ترتبط خطياً وفقاً لهذه النماذج بعدد محدود من القيم العشوائية السابقة (Box, Jenkins, Reinsel, 1994). يمكن القول أن بيانات سلسلة زمنية ما تتولد بناءً على عملية متوسط متحرك من الرتبة الأولى، إذا أمكن التعبير عن المشاهدة الحالية للسلسلة ( $Y_t$ ) كدالة خطية من المتغير العشوائي الحالي ( $\varepsilon_t$ )، والمتغير العشوائي السابق ( $\varepsilon_{t-1}$ )، وبالتالي تأخذ الصيغة المعبرة عن عملية متوسطات متحركة من الرتبة الأولى MA(1) الشكل التالي (Choi, 2002):

$$Y_t = \mu + \varepsilon_t - \theta_1 \varepsilon_{t-1} \quad (4)$$

تفترض عملية المتوسطات المتحركة كما عملية الانحدار الذاتي أن التغيرات العشوائية مستقلة عن بعضها، وأن لها توزيعاً طبيعياً متوسطه الحسابي صفر وتباينه ثابت  $\sigma_\varepsilon^2$ ، كما وتأخذ الصيغة العامة لنموذج المتوسط المتحرك من الرتبة MA(q) الشكل التالي:

$$Y_t = \mu + \varepsilon_t - \theta_1 \varepsilon_{t-1} - \dots - \theta_q \varepsilon_{t-q} \quad (5)$$

$$Y_t = \mu + \varepsilon_t - \sum_{i=1}^q \theta_i \varepsilon_{t-i} \quad (6)$$

حيث:

$(\mu)$ : هو متوسط السلسلة،  $(\theta_i)$ : معلمات النموذج،  $(\varepsilon_t, \dots, \varepsilon_{t-1})$ : الأخطاء العشوائية الحالية والسابقة.

#### 10-4- نموذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك: ARMA (p, q)

قُدّم هذا النموذج من قبل Box & Jenkins في كتابهما عام (1970)، وهو نموذج يجمع بين الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك، أي أنه يجمع ما بين المشاهدات السابقة والأخطاء السابقة، حيث تمثل  $(p)$  عدد معلمات الانحدار الذاتي، وتمثل  $(q)$  عدد معلمات المتوسطات المتحركة، وتأخذ الصيغة المعبرة عن نموذج ARMA (p, q) الشكل التالي:

$$Y_t - \phi_1 Y_{t-1} - \dots - \phi_p Y_{t-p} = \varepsilon_t - \theta_1 \varepsilon_{t-1} - \dots - \theta_q \varepsilon_{t-q} \quad (7)$$

$$Y_t = \delta + \sum_{i=1}^p \phi_i Y_{t-i} + \varepsilon_t - \sum_{i=1}^q \theta_i \varepsilon_{t-i} \quad (8)$$

#### 10-5- نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين المعمم: GARCH (p, q)

تكتسب نماذج ARCH أهميتها العملية التطبيقية القياسية من كون حالة "عدم التأكد" وعلى وجه التخصيص درجة عدم التأكد المترافقة مع استثمار معين تختلف باختلاف الزمن، ومن ثم فإن عدم التأكد من التنبؤ يتغير بتغير الفترات الزمنية (من فترة إلى أخرى ضمن الأفق العام) وليس فقط مع تغير أفق التنبؤ، والأخطاء العشوائية عادة ما تتجمع على شكل أخطاء مرتفعة متبوعة بأخطاء ضعيفة أو منخفضة، ومنه فإن الصيغة الرياضية لنموذج ARCH حيث يرتبط التباين بالزمن والأخطاء السابقة تسمح بالأخذ بعين الاعتبار هذه الظاهرة، وفي حال كانت جميع معاملات النموذج موجبة وكبيرة نسبياً، نكون أمام حالة "استمرارية" أو "Persistence" على مستوى التقلبات، وفي هذه الحالة تُلاحظ وبشكل واضح فترات تقلب قوية متبوعة بفترات تقلب ضعيفة (Enders, 2010).

كما وينتمي هذا النموذج إلى أسرة النماذج المتناظرة Symmetric Model، ما يعني أن تأثير الصدمة (التقلب) وفقاً لهذا النموذج غير مرتبط بإشارتها وإنما بسعتها فقط، أي أن الصدمات السالبة والموجبة يكون لها نفس التأثير، نظراً لأن تباين حد الخطأ الحالي يعتمد على مربع تباين الخطأ السابق، مما يخفي تأثير إشارة الخطأ أو الصدمة، ويتم التعبير رياضياً عن النموذج المعني بالصيغة التالية (Tsay, 2002):

$$\sigma_t^2 = a_0 + \sum_{i=1}^q a_i \varepsilon_{t-i}^2 \quad (9)$$

$$a_0 > 0, a_i \geq 0, i > 0$$

حيث:

يُعد نموذج GARCH بمثابة تعميم لنموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين (Generalized ARCH) و هو أكثر شمولاً من الناحية العملية، ويستخدم على نحو واسع في عمليات التداول والتحوط والاستثمار، وذلك بهدف التنبؤ بالتقلبات المستقبلية اعتماداً على التباينات الماضية و تقلباتها (التباين نفسه)، وذلك بشكل أعم وأكثر سهولة من النموذج ARCH، إذ يتم تمثيل السياق GARCH (1,1) من خلال الصيغ التالية (Brooks, 2014):

$$\varepsilon_t = \sigma_t \varepsilon_t \quad (10)$$

$$\sigma_t^2 = \omega + \sum_{i=1}^q a_i \varepsilon_{t-i}^2 + \sum_{j=1}^p \beta_j \sigma_{t-j}^2 \quad (11)$$

حيث:

$(\sigma_t^2)$ : يمثل التباين المشروط لسلسلة البواقي  $\varepsilon_t, \varepsilon_t$  هو سلسلة متغير يمثل عملية عشوائية مستقل ويتبع توزيعاً متساوياً متوسطه الحسابي معدوم وتباينه يساوي الواحد الصحيح،  $(\omega, a_i, \beta_j)$  ثوابت؛  $i = 1, 2, \dots, q$  و  $j = 1, 2, \dots, p$ .

#### 11- الدراسة التطبيقية:

##### 11-1- احتساب عائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية:

يتألف المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية من 24 سهماً موزعة على خمسة قطاعات (قطاع المصارف 54.5%، قطاع التأمين 27.3%، قطاع الخدمات 9.1%، القطاع الزراعي 4.5%، القطاع الصناعي 4.5%) وهو مؤشر مرجح على أساس القيم السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوقين الموازي والنظامي. تم احتساب العائد اليومي لمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام برنامج Microsoft Excel خلال الفترة الممتدة من 14/9/2015 إلى 1/12/2016 اعتماداً على الصيغة التالية (Reilly, Brown, 2013):

$$R_t = \frac{(P_{t+1} - P_t)}{P_t} \quad (12)$$

حيث أن:

$P_t$ : هي سعر افتتاح مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية في الفترة الزمنية  $t$ .

$P_{t+1}$ : هي سعر إغلاق المؤشر في الفترة الزمنية  $t+1$ .

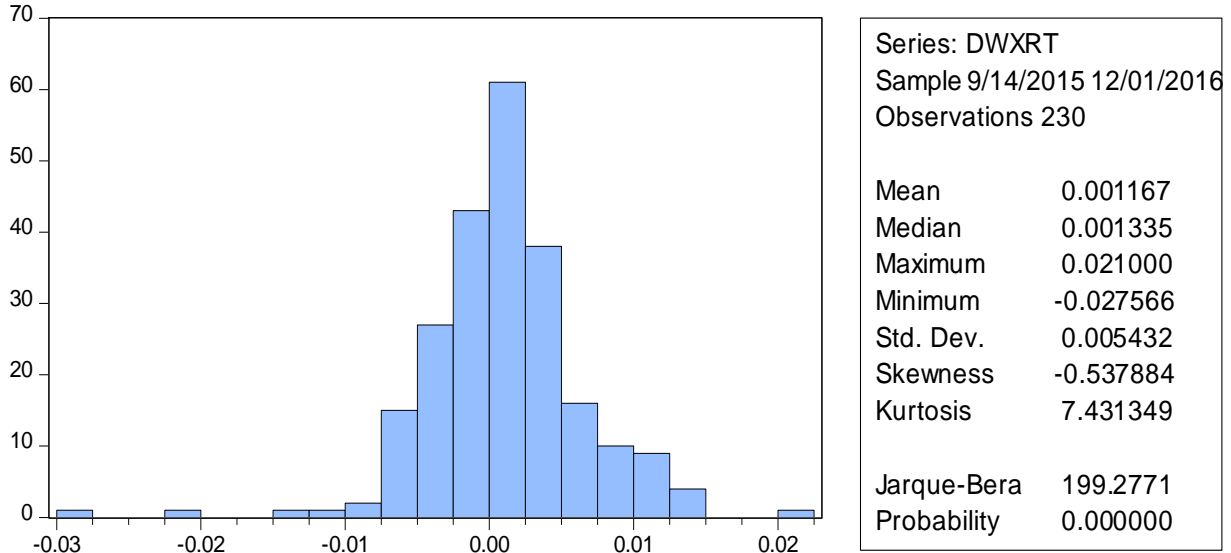
وقد تم استثناء أيام عدم التداول في سلسلة الأسعار اليومية، ليتم الحصول على 230 مشاهدة.



## 11-2- اختبارات التوزيع الطبيعي للسلسلة الزمنية:

تم إجراء الاختبارات الأولية على السلسلة الزمنية لعوائد المؤشر باستخدام برنامج EVIEWS 10 ، وعُرضت النتائج في الشكل (1) والجدول (1):

## الجدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية



الشكل رقم (1): مدرج التوزيع التكراري

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

ويتضح من الجدول (1) أن المتوسط الحسابي للسلسلة DWXRT بلغ 0.0011 أي أن عوائد المؤشر خلال الفترة المدروسة تمحورت حول القيمة السابقة بانحراف معياري قدره 0.0054 وبلغت أعلى قيمة لعائد المؤشر 0.0210 بينما بلغت أدنى قيمة للعائد -0.0275.

كما بلغت قيمة معامل الالتواء Skewness -0.5378 وهو ما يعني أن التوزيع ملتوي نحو اليسار وأن عوائد المؤشر تتأثر بالصدمات السالبة أكثر من تأثرها بالصدمات الموجبة.

أما معامل التفرطح Kurtosis فكانت قيمته 7.4313 وهي أكبر من 3 مما يدل على أن التوزيع مدبب.

أخيراً؛ بالنسبة لاختبار Jarque-Bera يتضح أن مستوى الدلالة المعنوية أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ( $H_0$ : سلسلة عوائد المؤشر تخضع للتوزيع الطبيعي) ما يعني أن العوائد لا تخضع للتوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة معنوي إحصائياً.

## 11-3- اختبار جذر الوحدة لدراسة استقرار السلسلة الزمنية:

يتم وبالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey Fuller Test دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، إذ ينص هذا الاختبار على تقدير ثلاثة نماذج (بدون ثابت واتجاه عام، مع ثابت، مع ثابت واتجاه) باستخدام طريقة المربعات الصغرى عند عدد معين من الفروق ذات الفجوات الزمنية، ومن خلال الاختبارات تبين أن السلسلة الزمنية لعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية لا تحوي اتجاه عام، كما وأن ثابت المعادلة معنوي إحصائياً لأن قيمة إحصائية t-Statistic المقابلة

له كانت (2.45) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة معنوية (0.05)، ويتوضح ذلك من خلال نتائج الاختبار المعروضة في الجدول (2).

### الجدول رقم (2): نتائج اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: DWXRT has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=14)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-11.29690	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.575099	
5% level	-1.942218	
10% level	-1.615776	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(DWXRT)  
Method: Least Squares  
Date: 11/29/17 Time: 21:51  
Sample (adjusted): 9/15/2015 12/01/2016  
Included observations: 229 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DWXRT(-1)	-0.717868	0.063546	-11.29690	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews** بالاعتماد على البيانات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. نلاحظ من الجدول (2) أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) تساوي (-11.29) وهي أصغر من القيمة الجدولية (-1.94) عند مستوى دلالة معنوية (0.05)، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية لعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية مستقرة خلال الفترة الزمنية عينة الدراسة ولا تتبع سياقاً عشوائياً.

### 11-4- اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي:

### الجدول رقم (3): نتائج اختبار الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي

Date: 12/08/17 Time: 18:39  
Sample: 9/14/2015 12/01/2016  
Included observations: 230

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.249	0.249	14.458	0.000		
2	0.096	0.036	16.620	0.000		
3	-0.067	-0.106	17.682	0.001		
4	-0.075	-0.041	19.001	0.001		
5	-0.031	0.011	19.229	0.002		
6	0.044	0.055	19.684	0.003		
7	0.016	-0.018	19.743	0.006		
8	0.015	0.000	19.797	0.011		
9	-0.074	-0.077	21.128	0.012		
10	-0.030	0.011	21.350	0.019		
11	-0.001	0.022	21.351	0.030		
12	-0.016	-0.035	21.413	0.045		
13	0.032	0.033	21.667	0.061		
14	-0.075	-0.097	23.049	0.059		
15	-0.029	0.012	23.259	0.079		
16	0.042	0.073	23.705	0.096		
17	0.043	0.011	24.169	0.115		
18	0.092	0.060	26.298	0.093		
19	0.046	0.002	26.827	0.109		
20	-0.048	-0.057	27.406	0.124		
21	-0.066	-0.034	28.519	0.126		
22	-0.064	-0.016	29.578	0.129		
23	0.030	0.048	29.810	0.155		
24	-0.032	-0.079	30.073	0.182		
25	0.032	0.049	30.344	0.212		

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews** بالاعتماد على البيانات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تؤكد نتائج الجدول السابق اقتراب معاملات الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي من الصفر مما يؤكد استقرار السلسلة الزمنية لعوائد المؤشر بعد فترة إبطاء واحدة لكل من دالتي الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي، وبالتالي فإن النموذج المقترح لتمثيل السلسلة هو  $ARMA(1,1)$ .

### 11-5- تقدير معلمات النموذج ARMA

يتم في هذه المرحلة وبالاعتماد على دالتي الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي تجربة مجموعة من النماذج المنتمية إلى أسرة نماذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك، وفي حال تم الحصول على أكثر من نموذج له معلمات معنوية إحصائياً يتم المفاضلة بينها على أساس اختيار النموذج الذي يعظم لوغاريتم الإمكانية ويخفض معايير المعلومات.

#### الجدول رقم (4): معايير معلومات النماذج المقترحة

Model	Log Likelihood	AIC	BIC
AR(1)	881.029	-7.6350	-7.5901
MA(1)	879.985	-7.6259	-7.5811
ARMA(1,1)	881.110	-7.6270	-7.5672
ARMA(2,1)	881.699	-7.6324	-7.5486

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

نلاحظ من خلال الجدول (4) أن النموذج الأكثر ملائمة لتمثيل تقلبات سلسلة عوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية والتنبؤ باتجاهاتها خلال الفترة عينة الدراسة هو النموذج  $ARMA(2,1)$ ، وبعد تحديد النموذج الملائم ننقل إلى اختبار معنوية معاملات النموذج قبل استخدامه في عملية التنبؤ.

#### الجدول رقم (5): اختبار معنوية معلمات النموذج ARMA (2,1)

Dependent Variable: DWXRT  
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)  
Date: 01/10/18 Time: 23:03  
Sample: 9/14/2015 12/01/2016  
Included observations: 230  
Convergence achieved after 19 iterations  
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001170	0.000522	2.239386	0.0261
AR(1)	-0.463835	0.375784	-1.234311	0.2184
AR(2)	0.227171	0.097343	2.333708	0.0205
MA(1)	0.702509	0.376491	1.865937	0.0634
SIGMASQ	2.74E-05	1.69E-06	16.21815	0.0000
R-squared	0.067513	Mean dependent var		0.001167
Adjusted R-squared	0.050935	S.D. dependent var		0.005432
S.E. of regression	0.005292	Akaike info criterion		-7.623411
Sum squared resid	0.006301	Schwarz criterion		-7.548670
Log likelihood	881.6923	Hannan-Quinn criter.		-7.593262
F-statistic	4.072531	Durbin-Watson stat		1.986319
Prob(F-statistic)	0.003304			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews بالاعتماد على البيانات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

11-6- اختبار تجانس التباين لبواقى النموذج المقدر: يستخدم اختبار ARCH-LM في الكشف عن تجانس تباينات الأخطاء وهو يعتمد على مضاعف لاجرانج، نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي لحد الخطأ العشوائي إذا كان هنالك على الأقل معامل واحد من معاملات معادلة ARCH معنوياً.

### الجدول رقم (6): نتائج اختبار تجانس التباين لبواقى

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	10.17619	Prob. F(2,225)	0.0001	
Obs*R-squared	18.91298	Prob. Chi-Square(2)	0.0001	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 01/10/18 Time: 23:12				
Sample (adjusted): 9/16/2015 12/01/2016				
Included observations: 228 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.01E-05	5.13E-06	3.911304	0.0001
RESID^2(-1)	-0.011911	0.063848	-0.186557	0.8522
RESID^2(-2)	0.287492	0.063829	4.504086	0.0000
R-squared	0.082952	Mean dependent var	2.76E-05	
Adjusted R-squared	0.074800	S.D. dependent var	7.03E-05	
S.E. of regression	6.76E-05	Akaike info criterion	-16.35290	
Sum squared resid	1.03E-06	Schwarz criterion	-16.30778	
Log likelihood	1867.231	Hannan-Quinn criter.	-16.33470	
F-statistic	10.17619	Durbin-Watson stat	1.979481	
Prob(F-statistic)	0.000059			

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews** بالاعتماد على البيانات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نلاحظ من الجدول (6) أن قيمة الاحتمال المقابلة لاختبار مضاعف لاجرانج عند المعامل الثاني أقل من (0.05) ومن ثم نرفض فرض العدم القائل بأن تباين حد الخطأ العشوائي لبواقى النموذج المقدر ثابتاً، وبالتالي يوجد أثر لعدم تجانس التباين خلال الفترة المدروسة.

### 11-7- تقدير معلمات نموذج GARCH:

#### الجدول رقم (7): تقدير معلمات نموذج GARCH

Dependent Variable: DWXRT				
Method: ML ARCH - Normal distribution (OPG - BHHH / Marquardt steps)				
Date: 01/10/18 Time: 23:18				
Sample (adjusted): 9/16/2015 11/21/2016				
Included observations: 221 after adjustments				
Convergence not achieved after 500 iterations				
Coefficient covariance computed using outer product of gradients				
MABackcast: 9/15/2015				
Presample variance: backcast (parameter = 0.7)				
GARCH = C(5) + C(6)*RESID(-1)^2 + C(7)*GARCH(-1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	0.000894	0.000561	1.593615	0.1110
AR(1)	-0.680086	0.089288	-7.616759	0.0000
AR(2)	0.290359	0.089739	3.235589	0.0012
MA(1)	0.997348	0.007015	142.1823	0.0000
Variance Equation				
C	7.56E-06	4.97E-06	1.521612	0.1281
RESID(-1)^2	0.149988	0.063435	2.364442	0.0181
GARCH(-1)	0.599988	0.197748	3.034099	0.0024
R-squared	0.084733	Mean dependent var	0.001100	
Adjusted R-squared	0.072079	S.D. dependent var	0.005507	
S.E. of regression	0.005305	Akaike info criterion	-7.646911	
Sum squared resid	0.006106	Schwarz criterion	-7.539277	
Log likelihood	851.9837	Hannan-Quinn criter.	-7.603451	
Durbin-Watson stat	2.093808			

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews** بالاعتماد على البيانات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

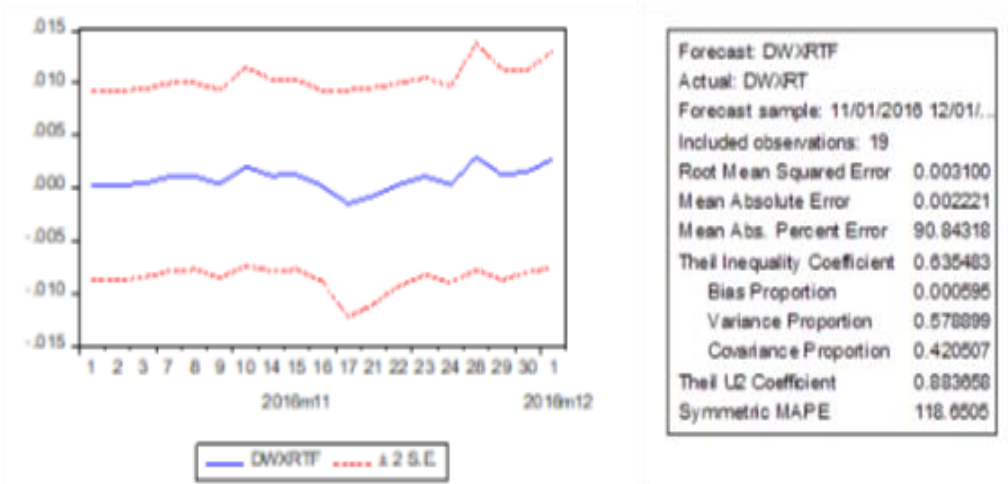
نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معاملات النموذج المقدر جميعها معنوية عند مستوى دلالة معنوية (0.05)، كما يتضح من خلال الجدول أن القيمة المقابلة لاختبار Durbin-Watson الذي يقيس الارتباط الذاتي بين القيم المقدر والقيم السابقة لبواقي النموذج المقدر تساوي 1.96 وهي قريبة جداً من 2 ما يعني أن بواقي النموذج لا تعاني من حالة ارتباط ذاتي لحد الخطأ العشوائي، واعتماداً على معايير المعلومات SIC و AIC نجد أن القيمة المقابلة لكل منهما (-7.64) و (-7.53) على التوالي وهي منخفضة بشكل ملحوظ إذ تدل هذه المعايير على كمية المعلومات التي يفقدها النموذج بمرور الزمن وكما كانت أقل كلما كان النموذج أفضل كما يتضح من خلال الجدول (7) أن سلسلة عوائد المؤشر تخضع لعملية انحدار ذاتي من المرتبة الثانية، وعملية متوسطات متحركة من المرتبة الأولى، أي أن القيمة الحالية لعائد المؤشر تتأثر بقيمتها في اليومين السابقين إضافة إلى تأثرها بمجموعة من متغيرات عشوائية عائدة لليوم الحالي واليوم السابق.

وبالتالي فإن النموذج المقترح لنمذجة تقلب عوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة هو GARCH (1,1). يعطى النموذج المقدر بالعلاقة:

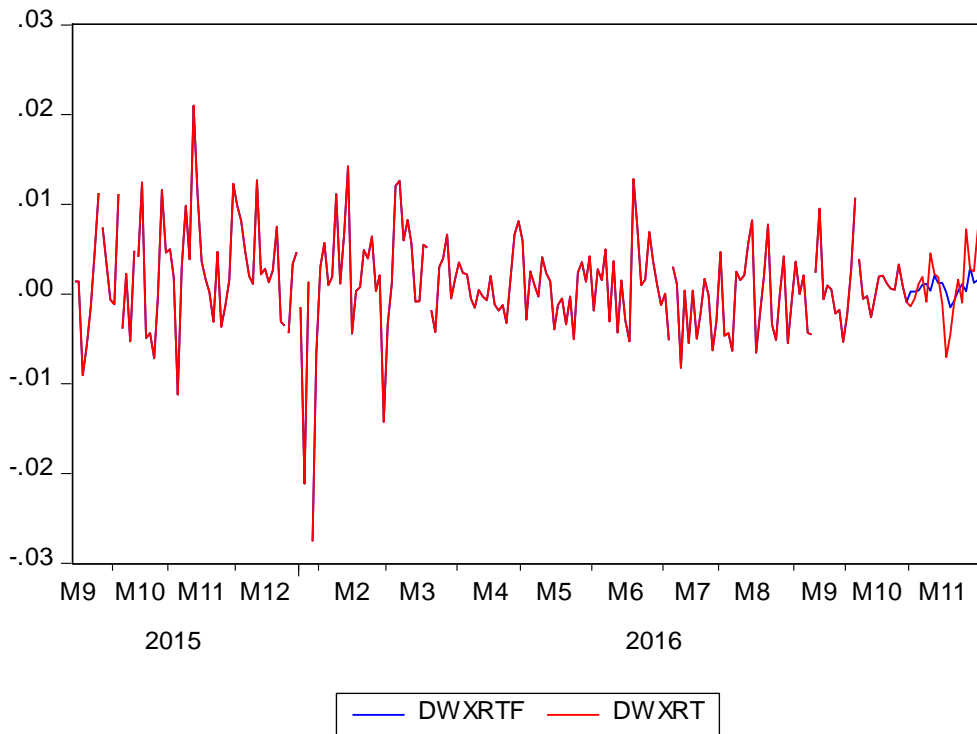
$$\sigma_t^2 = 0.14\varepsilon_{t-1}^2 + 0.59\sigma_{t-1}^2 \quad (13)$$

بالاعتماد على النموذج المقدر سوف يتم التنبؤ بعوائد المؤشر للشهر القادم من الفترة 1/11/2016 إلى 1/12/2016 يُظهر الشكل (2) سلسلة العوائد المتنبأ بها مع حدي الثقة، ويُظهر الجدول المرفق بالشكل الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الأخطاء RMSE ومتوسط القيم المطلقة للأخطاء MAE والواضح أنها قيم منخفضة مما يدل على القوة التنبؤية للنموذج إذ بلغت قيمة كل منهما 0.003 و 0.002 على التوالي.

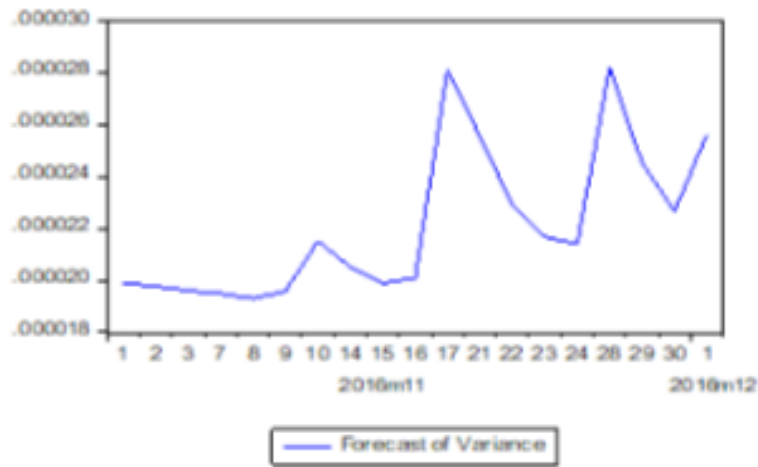
كما يوضح الشكل (3) نوعاً من التقارب بين القيم الفعلية والقيم التنبؤية باستثناء فترة قصيرة وربما يعود ذلك للتقلب الحاد والمفاجئ في مؤشر السوق وإعادة التصحيح بسرعة تحت تأثير ظروف من خارج السوق، ويظهر الشكل (4) التنبؤ الخاص بتباين عوائد المؤشر خلال الفترة المدروسة ومن الواضح وجود بعض التقلبات الحادة مما يدل على ارتفاع درجة المخاطرة المرافقة لعوائد المؤشر.



الشكل رقم (2): القيم التنبؤية مع حدي ثقة



الشكل رقم (3): السلسلة الزمنية الفعلية والمنتبأ بها



الشكل رقم (4): التنبؤ بتباين عوائد المؤشر

**12- الاستنتاجات:**

- 1- بينت نتائج الإحصاءات الوصفية أن هنالك التواء وتدبب في توزيع سلسلة عائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة المدروسة، وبالتالي تم رفض فرضية العدم (سلسلة عوائد المؤشر تخضع للتوزيع الطبيعي) بموجب اختبار Jarque-Bera عند مستوى معنوية (0.05)، ولكن من اللافت أن شكل التوزيع يقترب من الطبيعي بدرجة نسبية.
- 2- اتضح من خلال استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller في الكشف عن جذر الوحدة عند ثلاثة مستويات (مع ثابت واتجاه عام، مع ثابت، بدون ثابت واتجاه عام) عدم وجود اتجاه عام للسلسلة، وأن السلسلة مستقرة Stationary نتيجة لعدم وجود جذر وحدة، أي أن الصدمات التي تؤثر في السلسلة تكون مؤقتة وتتلاشى في الأجل الطويل، مما يساعد على التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية.
- 3- أظهر اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي انعدام الارتباط الذاتي بعد فترة إبطاء واحدة، كما تبين من خلال المقارنة بين مجموعة من النماذج المرشحة لتمثيل السلسلة الزمنية لعوائد المؤشر أن النموذج ARMA (2,1) هو الأفضل بين مجموعة النماذج التي تم ترشيحها اعتماداً على معاملات الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي.
- 4- إن تباين حد الخطأ العشوائي لبواقي النموذج المقدر ليس ثابتاً عبر الزمن، وذلك اعتماداً على نتائج اختبار مضاعف لاجرانج ARCH-LM، مما يعني وجود أثر لحالة من عدم تجانس التباين، أي ارتباط التباين بالزمن وهو ما تتصف به أغلب السلاسل الزمنية الممثلة لبيانات الأسواق المالية.
- 5- تخضع سلسلة عوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة عينة الدراسة إلى عملية انحدار ذاتي من المرتبة الثانية، ولعملية متوسطات متحركة من المرتبة الأولى، أي أن القيمة الحالية لعائد المؤشر تتأثر بقيمتها في اليومين السابقين إضافة إلى تأثرها بمجموعة من متغيرات عشوائية عائدة لليوم الحالي واليوم السابق.
- 6- أثبت النموذج المقدر قدرته على وصف سلوك عائد المؤشر وتقلباته خلال الفترة المدروسة، إضافة إلى قدرته على تقديم تنبؤات ذات أخطاء ضئيلة نسبياً توضح في القيم المنخفضة لجذر متوسط مربعات الأخطاء ومتوسط القيم المطلقة للأخطاء التنبؤية، مما يجعل هذا النموذج قادراً على التحديد الدقيق للاتجاهات المستقبلية للعوائد، وتبقى القيم الفعلية للعائد تخضع للعديد من المتغيرات العشوائية أكثرها تأثيراً مستوى الكفاءة الضعيف للسوق التي تزيد من قدرة المستثمرين على تحقيق أرباح غير اعتيادية.

**13- المقترحات:**

- 1- ضرورة الزام الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالتقيد بمتطلبات الإفصاح والشفافية وسرعة الإعلان عن البيانات المالية، مما يعزز الثقة في السوق المالية والشركات المدرجة فيه ويساعد على الرفع من مستوى كفاءة سوق دمشق للأوراق المالية.
- 2- إعطاء أهمية للأساليب الإحصائية إلى جانب الأساليب التحليلية الأساسية والفنية كمدخل تنبؤي في عملية صناعة القرارات الاستثمارية على المدى القصير والمدى الطويل مما يساعد على تخفيض مستوى المخاطرة بالدرجة الأولى ويسهل عملية المقارنة بين البدائل الاستثمارية المتاحة على اختلاف أنواعها.
- 3- محاولة التنبؤ بمؤشرات الأسواق المالية باستخدام نماذج حديثة أخرى كالمناطق المضرب، والخوارزميات الجينية، ونماذج الانحدار الذاتي غير المتجانسة HAR.

## 14- قائمة المراجع:

- 1- Adremei O., Charles k., (2014) Stock price prediction using the ARIMA models, International Institute of Computer Management and Simulation, Nigeria.
- 2- Box G. E., Jenkins G. M., & Reinsel G. C. (1994) Time series analysis: Forecasting and control, Third edition, Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, p: 54.
- 3- Brockwell P. J., Davis R. A., (2009) Time Series: Theory and Methods, second edition, Springer, p: 289.
- 4- Brooks, Chris (2014) Introductory Econometrics for Finance, Third edition, Cambridge, Cambridge University Press, p: 461.
- 5- Choi B. S. (2002) "ARMA model identification", New York, Springer, p: 53.
- 6- Enders W. (2010) Applied Econometric Time Series, 3rd edition, New York, John Wiley and sons, p: 155.
- 7- Fabozzi F. J., Focardi S. M. (2004) The Mathematics of Financial Modeling and Investment Management, John Wiley and sons, p: 422.
- 8- Jarrett J., Kyper E., (2011) ARIMA modeling to forecast and analyze Chinese stock market, University of Rhode Island, USA.
- 9- Gebhard & Walters, Jurgen (2007) Introduction to modern time series analysis, ST Gallen, Berlin, p: 49.
- 10- Radha S., Thenmozhi M., (2007) Forecasting short term interest rate using ARMA, ARMA-GARCH, Indian Institute of Technology Madras, India.
- 11- Reilly K. Frank, Brown C. Keith, (2012) Investment Analysis and Portfolio Management, 10th Edition, USA, SOUTH-WESTREN Cengage Learning, p: 7.
- 12- Tsay. S. R. (2002) Analysis of Financial Time Series Financial Econometric, John Wiley and Sons, Canada, p: 83.



## إمكانية استخدام الموازنة التعاقدية كأداة للتخطيط والرقابة في الموازنة الاستثمارية

" دراسة ميدانية في مجلس مدينة اللاذقية "

\*د. ايام ياسين

(الإيداع: 25 كانون الثاني 2018، القبول: 4 نيسان 2018)

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الموازنة التعاقدية كأسلوب أمثل في عملية التخطيط والرقابة على الموازنات التقديرية الحكومية، وذلك لإمكانية تطبيقها في مجالس المدن باعتبارها من أفضل الأساليب لتقييم أداء المشاريع الاستثمارية الحكومية وتحقيق برامج الحكومة كونها تركز على المدة الزمنية وتحديد التكلفة الكلية وفق دراسات جدوى دقيقة، وكخطوة مبدئية لتعميم تطبيقها على الموازنة العامة للدولة.

ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي من خلال تصميم استبانته وتوزيعها على بعض العاملين في مجال التخطيط والمالية والموازنة في مجلس مدينة اللاذقية (مجالس المدن والبلدات)، كما تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وتوصلت الدراسة إلى عدم توفر المقومات الأساس لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية حالياً في عينة البحث المدروسة، ويرأي أفراد العينة أن تطبيق هذا الأسلوب يحقق الكثير من المزايا في إعداد تقديرات الموازنة.

**الكلمات المفتاحية:** الموازنة العامة، الموازنة التعاقدية، الموازنة الاستثمارية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

**The possibility of using contractual budgeting as a tool for planning and  
controlling the investment budget  
Field study in lattakia city council**

**\*Dr. Ayam Yassin**

**Abstract:**

This study aims to clarify the importance of the contractual budget as an optimal method in the planning and control of government budgets. This is possible to be applied in city councils as one of the best methods to evaluate the performance of government investment projects and to achieve government programs, And as a preliminary step to .generalize their application to the state budget

The study was based on the use of the descriptive approach through the design of a questionnaire and its distribution to some of the workers in the field of planning, finance and budget in the city council of Lattakia (councils of cities and towns). The data were also analyzed using the SPSS statistical program. The study found that the fundamentals of applying the contractual budgeting method are not currently available in the study sample. and in the opinion of the sample that the application of this method achieves many advantages in the preparation of budget estimates.

**Keywords:** Public Budget, Contract Budget, Investment Budget, Public-Private Partnership.

---

\* Lecturer in Department of Accounting, Faculty of Economics, Hama University.

## 1- المقدمة:

يعاني نظام الموازنة العامة للدولة في سورية من خلل هيكلي يكمن في تركيبة الأسلوب المطبق وهو النظام التقليدي (موازنة البنود)، من حيث صعوبة التعرف على برامج المشاريع التي ستنجزها الحكومة وبالتالي يصعب قياس كفاءة أداء الوحدات الحكومية، بالإضافة لأنها تعتمد على إعداد التقديرات على أساس السنوات السابقة وفي ضوء نفقات السنة المالية السابقة، مما يصعب معه تمويل النفقات خلال فترة الموازنة ويحد من الرقابة فتقتصر على الرقابة الحسابية أي عدم تجاوز الاعتمادات المخصصة بشكل قد يتعارض مع خطة التنمية وأهدافها.

وعلى الرغم من مرور الموازنات بعدة مراحل تطويرية في أغلب الحكومات، فظهرت موازنة البرامج والأداء، موازنة التخطيط والبرمجة، الموازنة الصفية، ثم تمثل آخر تطوير لها بالموازنة التعاقدية والتي ركزت على الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص في تنفيذ المشاريع الحكومية، وقد كانت أول محاولة لتطبيق الموازنة التعاقدية في وزارة المالية النيوزيلاندية عام 1996.(الحجامي- 2016: 5)، ولقد تطرقت العديد من الدراسات لموضوع الموازنة التعاقدية من عدة جوانب مثلدراسة(Fisher-2003) ركزت على أهمية الموازنة على أساس التعاقد في تحسين مستوى الموازنة وفرق الانجاز، ودراسة (شكار- 2010) قدمت استراتيجية واضحة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في محافظة بغداد، وتوصلت إلى ملائمة تطبيقها في الحكومات المحلية لما تحقق من من أثر ايجابي في تخفيض كلفة البرامج الحكومية وتنفيذها بأعلى جودة وبالتوقيت الملائم، أما دراسة (Wiley-2012) فقد هدفت إلى التعرف على التحديات والمخاطر التي ترافق عملية التعاقد على تقديم المشورة الخارجية في إصلاح نظام الموازنة العامة في إستونيا، وتوصلت للمقومات الأساس لإصلاح النظم المالية للموازنة، وأكدت دراسة (البكري & شكار- 2013) على أن الموازنة التعاقدية هي الأسلوب الأمثل في تخطيط وتنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية، أما دراسة (جدوع- 2015) فهذهت إلى التعرف على إمكانية تطبيق هذا الأسلوب في إعداد الموازنة العامة الأردنية وتوصلت لأهم المقومات والمزايا والمعوقات في التطبيق، وهدفت دراسة (الشايب- 2017) إلى توضيح أهمية استخدام أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة للدولة العراقية من الجانبين التشغيلي والاستثماري وتخفيض عجزها والتخلص من الهدر في المال العام وذلك بالاعتماد على عقود الخدمات وعقود المشاركة وعقود البوت.

وأمام هذا الخلل البنوي في الموازنة العامة للدولة وما تعانيه الوحدات الإدارية المحلية في سورية بشكل عام من صعوبة تأمين الموارد اللازمة لتغطية نفقات المشاريع الاستثمارية والتنموية، ولا يخفى الدور الرئيسي الذي تلعبه الموازنة التقديرية للوحدة الإدارية المحلية في تحقيق أهداف التنمية المحلية على مستوى كل وحدة إدارية وعلى المستوى القومي الشامل.

لذلك كان لابد من البحث عن أساليب تطويرية لنظام الموازنة تتلاءم مع طبيعة نشاط وحدات الإدارة المحلية، وأمام التوسع في مسؤوليات الحكومات ومطالبية المجتمع لتقديم الخدمات والتطوير في حالة تنصف بقلة الموارد جعلها تتجه لأساليب تشاركية مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات باستخدام الموازنة التعاقدية كأداة لإدارة المال العام، وانطلاقاً من المحاولات العديدة لتطبيق هذا الأسلوب في عدة دول محيطية قد تتشابه نوعاً ما بالبيئة والظروف الحالية في سورية حاولت الدراسة الحالية تقديم تصور للإمكانيات التي تساعد على تطبيق هذا الأسلوب في الجانب الاستثماري لدى مجالس المدن باعتبار أن عملها يساهم في جزء كبير من البنية التحتية لأي دولة، وذلك كخطوة أساسية وتمهيدية لإمكانية تطبيقها على الموازنة العامة للدولة بشكل كامل.

**مشكلة الدراسة:**

تكمن المشكلة الأساس للبحث بضعف الأساليب المستخدمة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بجانبها الجاري والاستثماري، لاسيما وأن الإنفاق الأكبر يتمثل في الجانب الاستثماري منها في وحدات الإدارة المحلية، ومن ناحية أخرى يحتاج توجيه العمليات الاستثمارية في وحدات الإدارة المحلية إلى قرارات رشيدة لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وقلة الموارد الحكومية، فكان لابد من اعتماد الأساليب التشاركية مع القطاع الخاص. ويعد أسلوب الموازنة التعاقدية أحد الأساليب المتطورة في إعداد وتنفيذ الموازنات على أساس تشاركي والتي تساعد في التخطيط والرقابة على الموازنات، ومن خلال ماسبق يمكن طرح السؤال البحثي الآتي:

**"مامدى إمكانية تطبيق الموازنة التعاقدية كأداة للتخطيط والرقابة في الموازنة الاستثمارية لوحدات الإدارة المحلية؟"**

**ويتفرع عنه الأسئلة البحثية التالية:**

1. هل تتوفر مقومات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن؟
- هل تتوفر الإمكانيات الإدراكية والتشريعية والتنظيمية المتطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية؟
- هل يتم اعتماد استراتيجيات تخطيطية وتعاقدية متطورة في تنفيذ الموازنات الاستثمارية؟
- هل تتوفر الإمكانيات المحاسبية والرقابية المتطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية؟
- هل تتوفر الإمكانيات البشرية والمادية المتطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية؟
2. هل سيحقق أسلوب الموازنة التعاقدية مزايا في إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية برأي أفراد العينة المدروسة؟

**أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية الدراسة العلمية من ضرورة البحث في تطوير اساليب الموازنة العامة للدولة وتطويرها، ويشكل أسلوب الموازنة التعاقدية احد الأساليب الحديثة لتطوير الموازنات والتي لم تعطى حقها بالبحث، أما الأهمية العملية فتنبع من أهمية وضرورة تطوير الموازنة العامة للدولة والتأكيد على فعالية التخطيط والرقابة في تقدير وتنفيذ النفقات بشكل موجه بعيد عن الهدر وتعزيز الاهتمام بإدارة وتوجيه الموازنة الحكومية الاستثمارية في مجالس المدن السورية لتحسين الأداء المالي الحكومي في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وكخطوة لتطبيق هذا الأسلوب في الموازنة العامة للدولة.

**2- أهداف الدراسة:**

يهدف البحث الحالي إلى تحديد مدى اهتمام الجهات الحكومية بتطوير عملية وضع تقديرات الموازنة وتنفيذها، وتوضيح مقومات تطبيقاً أسلوب الموازنة التعاقدية في مجالس المدن وذلك بهدف الانتقال إلى تطبيق هذا الأسلوب. ولتحقيق هذا الهدف سيتم:

1. تحديد مدى إمكانية تطوير الموازنة العامة للدولة من خلال بيان مدى توفر المقومات اللازمة لأسلوب الموازنة التعاقدية في الجانب الاستثماري في موازنات مجالس المدن
2. تحديد مدى أهمية ومزايا أسلوب الموازنة التعاقدية كأداة للتخطيط والرقابة على الموازنة الاستثمارية في مجالس المدن برأي أفراد العينة المدروسة.

**فرضيات الدراسة:** يعتمد على الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين:

**H1:** لا يمكن تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة الاستثمارية لمجالس المدن لعدم توفر مقومات تطبيقها. ويتفرع عنها الفروض الآتية:

1. لا توجد إمكانيات تشريعية وتنظيمية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن؟

2. لا توجد إمكانات تخطيطية وتعاقدية مطبقة عند وضع الموازنات التقديرية للمشاريع الاستثمارية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن؟
3. لا توجد إمكانات محاسبية ورقابية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن؟
4. لا توجد إمكانات بشرية ومادية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن؟

**H2: لا يحقق أسلوب الموازنة التعاقدية مزايا في إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية في مجالس المدن برأي أفراد العينة المدروسة؟**

**منهج الدراسة:**

تم استخدام المنهج الوصفي بهدف وصف الحالة المدروسة وصفاً دقيقاً واختبار فرضيات الدراسة وذلك بالاطلاع على أهم ما توصلت إليه الدراسات العلمية حول المتغيرات المدروسة، وبالاعتماد على البيانات الأولية المجمعة بواسطة استبانة موزعة على بعض العاملين في مجلس مدينة وبلدات محافظة اللاذقية وتم توزيع الاستبانة على عينة هم: رئيس مجلس المدينة، أعضاء المكتب التنفيذي بمجلس المدن والبلدات، العاملين في التخطيط والموازنة، المدير المالي، محاسب الاستثماري، مدير الرقابة الداخلية، في كل من (مدينة اللاذقية، مدينة القرداحة، مدينة جبلة)، وتم اختبار فرضيات البحث المطروحة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

**الإطار النظري للبحث:**

**مفهوم الموازنة التعاقدية: (CB) Contract Budget**

ظهرت أول محاولة لتطبيق الموازنة التعاقدية في وزارة المالية النيوزيلندية في عام 1996، وهي محاولة إعادة تشكيل الموازنة العامة على أنها نظام عقد صفقات بين جهة منفذة والحكومة المركزية، بمعنى أن تقوم الحكومة بطرح مشاريعها وبرامجها المستقبلية لغرض الفوز بمتعاقدين ينفذون تلك المشاريع والبرامج بأقل تكلفة ممكنة في الوقت المناسب، بشرط أن تحقق تلك المشاريع والبرامج الأهداف المخططة لها.

وضح (المهاني - 2007: 115) الموازنة التعاقدية أنها الموجة الأخيرة من موجات إصلاح وتطوير الموازنة العامة للدولة، تكون بمقتضاها العلاقة بين الأجهزة التنفيذية والحكومة علاقة تعاقدية لتنفيذ مهام محددة قابلة للقياس الكمي مقابل مبالغ تدفعها الحكومة قبل وأثناء وبعد تنفيذ ما اتفق عليه أو نص عليه العقد.

وتم توضيح مفهومها بأنها محاولة لإيجاد المنافع العامة والأصول طويلة الأجل مثل مشاريع البنى التحتية أي تقدم تفاصيل الاحتياجات للتنمية طويلة الأجل، وذلك بتحويل الخطة إلى برامج ثم إلى مشاريع تعرض كعطاءات، معتمدة على التكلفة والوقت كعنصرين هامين ضمن حسابات الموازنة العامة. (جدوع - 2015: 27)

كما ذكر (الحجامي - 2016: 9) بأن الموازنة التعاقدية تعني العلاقة بين الأجهزة التنفيذية الحكومية والقطاع الخاص والقطاع العام، وهي علاقة تعاقدية يتم بموجبها تنفيذ مهام محددة مقابل مبالغ محددة تدفع من قبل الحكومة.

ويمكن تعريف الموازنة التعاقدية بأنها أسلوب يستند على الترابط بين الموازنة العامة للدولة كخطة سنوية وبين التخطيط الاقتصادي طويل الأجل والأهداف على المستوى القومي، ويعتمد ذلك على اختيار المشاريع الأكثر أهمية للمجتمع وإجراء دراسات جدوى اقتصادية لها، ومن ثم طرح هذه المشاريع أمام الجهات المنفذة للتعاقد معها لتنفيذها بأعلى جودة ممكنة، على أن يؤخذ بعين الاعتبار عاملي الزمن والتكلفة في التنفيذ بشكل يمكن قياسه كمياً.

## آليات تنفيذ الموازنة التعاقدية:

تبنى الموازنة التعاقدية على العلاقة بين التكلفة والخدمات المقدمة وبالتالي فإن البرامج المخططة تصنف وظيفياً وليس اقتصادياً، أي تشكل جميع النفقات اللازمة لبرنامج معين تكلفة ذلك البرنامج بغض النظر عن كونها جارية أو استثمارية، ويعتمد تنفيذها على تحويل البرامج الحكومية إلى أنشطة ثم إلى مشاريع تم تحديد مواصفات العمل بها والتكلفة التخمينية والتوقيت اللازم لتنفيذها من قبل الجهات المتعاقدة. (البكري&شكاره-2013: 6)

يحتاج تنفيذ أسلوب الموازنة التعاقدية إلى العقود التشاركية مع القطاع الخاص أو العام نظراً لصعوبة تأمين الموارد للقيام بالمشاريع الاقتصادية والتنمية من قبل الحكومة، والقطاع العام ليس لديه القدرة الكافية على مواكبة التطور الحاصل في تقديم الخدمات لذا لا بد من مشاركة القطاع الخاص بتقديم الخدمات.

وجاء المعيار المحاسبي الدولي /31/ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والخاص بتقديم الإرشادات لتطبيق السياسات المحاسبية في المشاريع المشتركة، فنظم العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص. <http://www.aam-web.com> وبرأي (الركابي-2017: 283) تساهم الموازنة التعاقدية في خفض عجز الموازنة العامة للدولة، لذلك من الضروري إعداد الموازنة العامة وفقاً لآليات الموازنة التعاقدية عن طريق إبرام عقود الخدمات، والشراكة مع القطاع الخاص (P3S) والعقود (B.O.T) مع الشركات الأجنبية، من أجل التخلص من هدر المال العام، في التشغيل والاستثمار.

• **مشاريع المشاركة (P3S):** Public - Private Partnership هو نظام لوضع الترتيبات التي يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة عن طريق السماح للقطاع الخاص بتقديمها حسب صيغ تعاقدية معينة يتفق عليها الجانبين، ولها عدة نماذج منها: عقود الخدمة، عقود الإدارة، عقود الإيجار، عقود الامتياز.

• **مشاريع المشاركة (POT):** وصف يطلق على مشاريع البنية التحتية حيث تختار السلطة الحكومية صاحب امتياز لتمويل وتشيد مرفق عام أو نظام للبنية التحتية وإعطاءها حق تشغيل المرفق على أساس تجاري لمدة معينة ثم تنتقل ملكية المرفق بعد انقضاء المدة إلى السلطة الحكومية المتعاقدة. ويتم اللجوء إلى هذا النوع من العقود في ظل ندرة الموارد الاقتصادية، (الركابي- 2017: 286). ولها عدة نماذج منها:

- البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT "Build, Operate, Transfer"

- البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية "BOOT" Build, Own, Operate, Transfer

- البناء والتملك والتشغيل "BOO" Build, Own, Operate.

- البيع (البيع المباشر أو من خلال بيع الأسهم في الأسواق المالية أو البيع للعاملين والإدارة).

يوفر هذان الأسلوبان انسجاماً مع مبدئين رئيسيين أحدهما اقتصادي والآخر اجتماعي يتمثلان في تعزيز دور القطاع الخاص في حل مشكلة نقص الموارد المالية في الحكومة من خلال الاستفادة من الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية المتوفرة لديه من ناحية، ومن ناحية أخرى إبراز دور الدولة في توفير الخدمات العامة لأنها المسؤول الأول عن القيام بالبنية التحتية، بالإضافة لذلك فهي تقلل من مخاطر المشاريع الضخمة وتوزعها بين القطاع العام والخاص. (خطاب-

2008: 41)

وبرأي الباحثة أنها أيضاً تزيد من الموجودات الرأسمالية والخدمات الحكومية ذات الجودة العالية، بتكاليف منخفضة من خلال عرض المشاريع والحصول على أفضل العروض وأكثرها كفاءة.

**أهمية ومزايا تطبيق الموازنة التعاقدية في الإنفاق الاستثماري:**

تظهر أهميتها بالنسبة للمشاريع الاستثمارية من خلال حل مشكلة انخفاض الموارد الحكومية وصعوبة تمويل هذه المشاريع من قبل الحكومات وبالتالي اختيار المشاريع الأكثر أهمية للمجتمع وذلك اعتماداً على المعايير العلمية والمقومات الأساسية

التي تعتمد عليها عملية اختيار المشروع، وذلك بما يتوافق مع المصلحة العامة ومصالحة منفذ المشروع، وتنفيذها بكفاءة عالية.

بالإضافة لذلك إن طبيعة المشاريع الاستثمارية وتنفيذها المتداخل ضمن عدة سنوات ساهم في إعداد الموازنة العامة بشكل مرتبط بإحكام مع الخطط الخمسية. وتظهر أهميتها من خلال المزايا التي تحققها:

- تقديم حلول جذرية لمشاكل الموازنة والتمويل التي تعاني منها الحكومات وذلك بالقضاء على الروتين الحكومي وسوء الأداء وتسهم في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة. (الركابي -2017: 284)
- تعمل على إعادة صياغة طرق إعداد الموازنة العامة بشكل يساعد على ربط الموازنة العامة للدولة بالخطط التنموية طويلة الأجل للدولة. (مهايني، سلوم- 2007: 115)
- تساعد على ترشيد المال العام، وحمايته من خلال تنفيذ المشاريع الحكومية بكفاءة اقتصادية.
- يقلل من انحرافات التكاليف الفعلية عن المقدرة وبالتالي تزايد نسب التنفيذ الفعلي للمشاريع
- تساعد مشاريع P3S, POT في حصول الحكومات على أفضل العروض وأكثرها جودة وتخفف من تحملها مخاطر المشاريع. (الركابي - 2017: 288)

يرأي الباحثة إن آلية تطبيق هذا النوع من الموازنات ستساهم في الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لأن المشاريع تطرح وتناقش بشكل موضوعي وعلمي وفق أهميتها وجدواها، ويتطلب ذلك اختيار الأولويات للمجتمع مما يعزز الثقة والشعور بالمسؤولية والانتماء لدى المواطنين ومنع هدر المال العام.

كما أن التعاقد مع شركات خاصة موثوقة عالمياً أو محلياً سيكون له أثر جيد على المجتمع وبالمقابل سيتم التركيز عند التعاقد على جودة المخرجات والتنفيذ بالوقت وبأقل هدر ممكن.

#### مقومات تطبيق الموازنة التعاقدية:

يحتاج تطبيق الموازنة التعاقدية إلى عدد من المقومات من أهمها (جدوع - 2015: 34):

1. **المقومات التشريعية والتنظيمية:** توفر الجوانب التشريعية والتنظيمية والتنفيذية: يتطلب استخدام الموازنة التعاقدية تشريعات وقوانين متطورة ملائمة لتنظيم العلاقة التعاقدية. مثل - تشريعات وقوانين داعمة - اهتمام الإدارة - نظام رقابي متكامل
2. **المقومات التخطيطية والتعاقدية:** يجب أن يتوفر إمكانات ومعايير لتقييم بدائل المشاريع وبدائل التنفيذ بإجراء دراسات كافية للمشاريع الاستثمارية- إجراء دراسات الجدوى لكل مشروع- المفاضلة بين المشاريع حسب الأهمية للمجتمع والأقل تكلفة والأكثر جودة- الاعتماد على مشاريع P3S, POT
3. **المقومات المحاسبية والرقابية:** الاعتماد على نظام محاسبي متطور عند إعداد وتقييم دراسات الجدوى وتحديد تكلفة البدائل، وذلك منعاً للمغالاة في التخصيصات في الموازنة العامة. وتأتي أهمية نظام المعلومات المحاسبي من خلال الربط الذي يحققه بين الجهة المستفيدة من المشروع والجهة التي تحيل المشروع للتنفيذ والتي تراقب تنفيذه، وهذا يشكل اختصاراً كبيراً للوقت والتكلفة. (شكاره-2010)
- بالإضافة لذلك يجب توفر نظام لمحاسبة المسؤولية لتحديد الانحرافات في الجودة والوقت والتكلفة لمحاسبة الطرف المقصر ومنع الانحرافات.
4. **المقومات المادية والبشرية:** تعتمد على إدارة مالية متطورة وسليمة، توفر عاملين لديهم من الثقافة والإدراك لأهمية الموازنة التعاقدية من ناحية، ويعتمد ذلك على إجراء دورات تأهيلية في مجال الموازنات وتطويرها، ومن ناحية أخرى تستطيع الجهة تحمل تكاليف التطبيق العالية.

## الدراسة العملية:

قامت الباحثة بتصميم نموذج استبانة مؤلف من قسمين (قسم للمعلومات العامة، والقسم الآخر يتكون من أسئلة اختبار الفروض والتي توزعت على ست محاور) واستخدم فيها مقياس ليكرت خماسي الاتجاه، كما تم توزيع عينة أولية بحوالي 15 استبانة على عدد من العاملين المستقصرين لمعرفة مدى وضوح وسهولة الأسئلة الموجهة في الاستبانة بالنسبة لعينة الدراسة، وبعد استرجاعها تم إجراء التعديلات المناسبة على الأسئلة، ووزعت الاستبانة على عينة البحث وهم: رئيس مجلس المدينة، أعضاء المكتب التنفيذي بمجلس المدن والبلدات، العاملين في مديرية التخطيط والموازنة، المدير المالي، محاسب الاستثماري، مدير الرقابة الداخلية، في كل من (مدينة اللاذقية، مدينة القرداحة، مدينة جبلة)، كانت النسخ الموزعة على 40 مستقصى، وتم استرجاع 38 استبانة من الاستبانات الموزعة، مقبولة للتحليل. واستخدمت في التحليل المؤشرات الإحصائية الملائمة لطبيعة البيانات الاسمية والرتبية، وتم تطبيق اختبار مستوى الصدق والثبات لتحديد مدى ملاءمة أسئلة الاستبيان لهدف البحث، إضافة إلى مجموعة من اختبارات الفروق بين المتوسطات.

## معامل ثبات ألفا كرونباخ:

تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ باستخدام برنامج SPSS. وعادة ما تكون قيمة معامل ألفا كرونباخ مقبولة إذا زادت عن (0.60)، حيث تزداد قيمة هذا المعامل كلما ازدادت عبارات الاستبانة مما يدل على أن الاستبانة تشمل كل تفاصيل البحث، ويزداد أيضاً كلما كانت إجابات أفراد العينة متباينة أي غير متجانسة. وبتطبيق معامل ألفا كرونباخ على جميع عبارات الاستبانة، نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ أكبر من 0.60 بالنسبة لجميع العبارات مما يعني الاستبانة تتمتع بثبات جيد جداً (0.846) وهي صالحة للحصول على البيانات المطلوبة، الجدول (1 الملحق)

## تحليل البيانات العامة:

1. يلاحظ من الجدول (2 ملحق) أن نسبة 16.7% من أفراد العينة لديهم معرفة بأسلوب الموازنة التعاقدية بينما نسبة 83.3% منهم ليس لديهم أي معرفة بأسلوب الموازنة التعاقدية.
2. يلاحظ من الجدول (3 ملحق) أن نسبة 13.9% من المستقصى منهم لديهم معرفة بآلية إعداد الموازنة على أساس تعاقدية بينما نسبة 86.1% منهم ليس لديهم معرفة بأسلوب الموازنة التعاقدية.
3. يلاحظ من الجدول (4 ملحق) أن نسبة 97.2% من أفراد العينة كانت إجاباتهم انه يتم الاعتماد على التقدير الشخصي عند وضع تقديرات الموازنة بينما نسبة 2.8% منهم كانت إجاباتهم انه لا يتم الاعتماد على التقدير الشخصي عند وضع تقديرات الموازنة.
4. يلاحظ من الجدول (5 ملحق) أن نسبة 72.2% من أفراد العينة كانت إجاباتهم انه لا يتم استخدام الأساليب الإحصائية والعلمية عند وضع تقديرات الموازنة بينما نسبة 27.8% منهم كانت إجاباتهم انه يتم استخدام الأساليب الإحصائية والعلمية عند وضع تقديرات الموازنة.



## تحليل محاور اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج التي توصل إليها التحليل الإحصائي من جدول التوصيف الإحصائي للعبارة وجداول التحليل الأخرى(بالملحق)، يمكن اختبار الفرضيات كما يأتي:

## جدول التوصيف الإحصائي لعبارة الاستبيان

Descriptive Statistics					
	N	Mini mum	Maxi mum	Mea n	Std. Deviat ion
<b>الإمكانات التشريعية والمعرفية المتوفرة في مجالس المدن والبلدات</b>					
يتوافق أسلوب الموازنة التعاقدية مع القوانين والتشريعات المالية الخاصة بأعمال مجلس البلدية	38	4	5	4.79	.414
تهتم الإدارة العليا في البلدية بتطوير عملية إعداد الموازنات التقديرية	38	2	5	4.21	.868
يوجد معايير ثابتة معتمدة في اختيار بدائل المشاريع المطروحة	38	4	5	4.71	.456
يوجد نظام رقابي متكامل يتابع عملية إعداد الموازنة وتنفيذها	38	4	5	4.71	.456
يتم تقييم أداء الموازنة بشكل سنوي وفق مؤشرات أداء محددة	38	4	5	4.71	.456
يوجد دليل لتقييم ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة	38	2	5	4.36	.819
<b>الإمكانات التخطيطية والتعاقدية المطبقة عند وضع الموازنات التقديرية للمشاريع الاستثمارية</b>					
تقدر اعتمادات المشاريع الاستثمارية بعد دراسة وافية لاحتياجات كل منطقة	38	3	5	4.36	.819
يتم المفاضلة بين المشاريع المقترحة حسب أهمية المشروع للمجتمع	38	2	5	4.07	.806
يتم المفاضلة بين المشاريع المقترحة حسب المشروع الأقل تكلفة	38	3	5	4.21	.780
يتم المفاضلة بين المشاريع المقترحة حسب الجودة المحققة من المشروع بغض النظر عن التكلفة	38	3	5	4.57	.628
يعتبر وقت تنفيذ المشروع أحد معايير اختيار بدائل مشاريع الاستثمار المطروحة	38	2	5	4.00	1.009
يتم اجراء دراسات الجدوى لكل مشروع استثماري مقترح للتنفيذ قبل اعتماده	38	3	5	4.43	.628
يتم الاعتماد على القطاع الخاص اكثر من القطاع العام في تنفيذ مشاريع الاستثمار	38	3	5	4.21	.563
يتم الاعتماد على مشاريع المشاركة P <sub>3</sub> S في تنفيذ المشاريع الاستثمارية	38	3	5	4.36	.616
يتم الاعتماد على مشاريع المشاركة POT في تنفيذ المشاريع الاستثمارية	38	2	5	3.86	1.069
<b>الإمكانات المحاسبية والرقابية المطبقة عند وضع الموازنات التقديرية للمشاريع الاستثمارية</b>					
يتم الاعتماد على نظام محاسبة متطور ومؤتمت عند إعداد وتقييم موازنة المشروعات الاستثمارية	38	2	5	4.43	.828

يتم تقدير تكلفة المشاريع ودراسة الجدوى وفق نظام محاسبي دقيق ومتطور للتكلفة	38	4	5	4.50	.505
يوجد نظام رقابة محكم على تنفيذ المشاريع ومتابعة الإنجاز	38	4	5	4.43	.499
يوجد نظام معلومات محاسبي متكامل لعملية إعداد وتنفيذ المشاريع	38	3	5	4.14	.645
<b>الإمكانات البشرية المتوفرة عند وضع الموازنات التقديرية للمشاريع الاستثمارية</b>					
العامل ونفى قسم المحاسبة المالية والتخطيط على معرفة بأسلوب الموازنة التقديرية	38	3	5	3.86	.749
تقوم الإدارة بعقد دورات تدريبية وتأهيلية مستمرة للعاملين في مجالاً لأساليب الحديثة والمتطورة لإعداد وتنفيذ ورقابة الموازنات التقديرية	38	3	5	4.14	.645
يمكن للعاملين في قسم المحاسبة والتخطيط الانتقال لتطبيق الموازنة التعاقدية عند إعداد الموازنة التعاقدية لمجلس المدينة.	38	3	5	4.21	.780
<b>الإمكانات المادية المتوفرة عند وضع الموازنات التقديرية للمشاريع الاستثمارية</b>					
يتم إعداد الموازنات على إدارة مالية تستخدم أساليب حديثة في إدارة الإيرادات والنفقات العامة	38	3	5	4.29	.706
إن استخدام الموازنة التعاقدية يحتاج تكاليف كبيرة يتحملها مجلس المدينة	38	3	5	4.36	.724
يمكن لمجلس البلدية تحمل التكاليف الكبيرة لاستخدام أسلوب الموازنة التقديرية	38	3	5	3.79	.780
<b>مزايا تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية لمجالس المدن</b>					
يساعد على اختيار المشاريع الأكثر أهمية للمجتمع	38	4	5	4.36	.483
يوفر المزيد من المعلومات للقطاع الخاص مما يشجعه على الاستثمار في مشاريع مجالس المدن	38	4	5	4.43	.499
مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات يقلل من انحرافات التكاليف الفعلية عن المقدرة للمشاريع الاستثمارية	38	4	5	4.79	.414
تساعد مشاريع POT ، P <sub>3</sub> S الإدارات الحكومية بالحصول على أفضل العروض ككلفة وأكثرها جودة	38	2	5	4.50	.831
تزيد مشاريع POT ، P,S من الموجودات الرأسمالية الحكومية	38	1	3	2.13	.507
مشاريع المشاركة POT ، P <sub>3</sub> S تخفف من مخاطر المشاريع الرأسمالية على الإدارات الحكومية	38	1	4	2.07	.735
أسلوب الموازنة التعاقدية لديه القدرة على تقويم الأداء من خلال تحديد الفترة الزمنية للمشاريع الاستثمارية	38	1	3	1.93	.710
أسلوب الموازنة التعاقدية لديه القدرة على تقويم الأداء من خلال تحديد التكلفة الكلية للمشاريع الاستثمارية	38	1	4	1.79	.756
أسلوب الموازنة التعاقدية لديه القدرة على تقويم الأداء من خلال تحديد متابعة نسب الإنجاز للمشاريع الاستثمارية	38	1	4	1.45	.601
تعتبر التكاليف الكبيرة التي ستدفع عند بداية التطبيق نفقات استثمارية لها عائد في المستقبل	38	1	4	2.07	.735
Valid N (list wise)	38				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.0

**الفرضية الأولى:** لا توجد إمكانات تشريعية وتخطيطية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن؟

لا يوجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة على محور توفر إمكانات تشريعية وتنظيمية متطورة عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3)، تشير إلى عدم توفر إمكانات تشريعية وتنظيمية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن.

لاختبار هذه الفرضية يتم حساب متوسط إجابات أفراد العينة على محور توفر إمكانات تشريعية وتنظيمية متطورة عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن، واختبار وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت T-Test من الجدول (6 ملحق)، يلاحظ أن المتوسط هو 4.5 وهو يشير إلى عدم توفر إمكانات تشريعية وتنظيمية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن، يعدّ حساب المتوسط ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها شرطاً لازماً لكنه غير كاف، نحتاج معه لاختبار وجود فرق بين قيمته وقيمة متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت المستخدم، ويظهر من خلال جدول (7 ملحق) أن قيمة sig(p) أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية عدم وجود فرق جوهري بين قيمة المتوسط المحسوب 4.5 ومتوسط الحياد 3 الأمر الذي يمكننا من الاعتداد بقيمة المتوسط المحسوب والذي يشير إلى عدم توفر إمكانات تشريعية وتنظيمية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن.

**الفرضية الثانية:** لا توجد إمكانات تخطيطية وتعاقدية مطبقة عند وضع الموازنات التقديرية للمشاريع الاستثمارية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن؟

لا يوجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة على محور توفر إمكانات تخطيطية وتعاقدية مطبقة عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3)، تشير إلى عدم توفر إمكانات تخطيطية وتعاقدية مطبقة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن.

لاختبار هذه الفرضية يتم حساب متوسط إجابات أفراد العينة على محور توفر إمكانات تخطيطية وتعاقدية مطبقة عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن، واختبار وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت T-Test. وفق الجدول (8 ملحق) تبين أن المتوسط هو 4.2 وهو يشير إلى عدم توفر إمكانات تخطيطية وتعاقدية مطبقة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن، يعدّ حساب المتوسط ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها شرطاً لازماً لكنه غير كاف، نحتاج معه لاختبار وجود فرق بين قيمته وقيمة متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت المستخدم، يظهر من خلال جدول (9 ملحق) أن قيمة sig(p) أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية عدم وجود فرق جوهري بين قيمة المتوسط المحسوب 4.2 ومتوسط الحياد 3 الأمر الذي يمكننا من الاعتداد بقيمة المتوسط المحسوب والذي يشير إلى عدم توفر إمكانات تخطيطية وتعاقدية مطبقة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن.

**الفرضية الثالثة:** لا توجد إمكانات محاسبية ورقابية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن؟

لا يوجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة على محور توفر إمكانات محاسبية ورقابية متطورة عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3)، تشير إلى عدم توفر إمكانات محاسبية ورقابية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن.

لاختبار هذه الفرضية يتم حساب متوسط إجابات أفراد العينة على محور توفر إمكانات محاسبية ورقابية متطورة عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن، واختبار وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت T-Test، وفق الجدول (10 ملحق) تبين أن المتوسط هو 4.4 وهو يشير إلى عدم توفر إمكانات محاسبية ورقابية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن، يعدّ حساب المتوسط ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها شرطاً لازماً لكنه غير كاف. نحتاج معه لاختبار وجود فرق بين قيمته وقيمة متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت المستخدم، يظهر من خلال جدول (11 ملحق) أن قيمة sig(p) أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية عدم وجود فرق جوهري بين قيمة المتوسط المحسوب 4.4 ومتوسط الحياد 3 الأمر الذي يمكننا من الاعتداد بقيمة المتوسط المحسوب والذي يشير إلى عدم توفر إمكانات محاسبية ورقابية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن.

**الفرضية الرابعة: لا توجد إمكانات بشرية ومادية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن؟**

لا يوجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة على محور توفر إمكانات بشرية ومادية متطورة عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3)، تشير إلى عدم توفر إمكانات بشرية ومادية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن.

لاختبار هذه الفرضية يتم حساب متوسط إجابات أفراد العينة على محور توفر إمكانات بشرية ومادية متطورة عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن، واختبار وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت T-Test، وفق الجدول (12 ملحق) تبين أن المتوسط هو 4 وهو يشير إلى عدم توفر إمكانات بشرية ومادية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن، يعدّ حساب المتوسط ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها شرطاً لازماً لكنه غير كاف. نحتاج معه لاختبار وجود فرق بين قيمته وقيمة متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت المستخدم، يظهر من خلال الجدول (13 ملحق) أن قيمة sig(p) أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية عدم وجود فرق جوهري بين قيمة المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد 3 الأمر الذي يمكننا من الاعتداد بقيمة المتوسط المحسوب والذي يشير إلى عدم توفر إمكانات بشرية ومادية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن.

**الفرضية الخامسة: لا يحقق أسلوب الموازنة التعاقدية مزايا في حال اعتماده عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن وفق رأي أفراد عينة الدراسة؟**

لا يوجد فروق جوهرية بين متوسط إجابات أفراد العينة على محور المزايا التي يحققها أسلوب الموازنة التعاقدية في حال اعتماده عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن وبين متوسط الحياد في المقياس المستخدم (3)، تشير إلى عدم تحقيق مزايا في حال اعتماد أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن.

لاختبار هذه الفرضية يتم حساب متوسط إجابات أفراد العينة على محور المزايا التي يحققها أسلوب الموازنة التعاقدية في حال اعتماده عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن، واختبار وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت T-Test، وفق الجدول (14 ملحق) تبين المتوسط هو 1.9 وهو يشير إلى أن اعتماد أسلوب الموازنة التعاقدية يحقق مزايا عديدة في حال اعتماده عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن، يعدّ حساب المتوسط ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها شرطاً لازماً لكنه غير كاف. نحتاج معه لاختبار وجود فرق بين قيمته وقيمة متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت المستخدم، يظهر من خلال الجدول (15 ملحق) أن قيمة sig(p) أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية عدم وجود فرق جوهري بين قيمة المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد 3 الأمر الذي يمكننا من

الاعتداد بقيمة المتوسط المحسوب والذي يشير إلى اعتماد أسلوب الموازنة التعاقدية يحقق مزايا عديدة في حال اعتماده عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن

#### الاستنتاجات:

1. تبين أنه لا يمكن تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية لمجالس المدن وفق الإمكانيات المتوفرة حالياً، حيث تبين:
  - عدم توفر إمكانيات تشريعية وتخطيطية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن
  - عدم توفر إمكانيات تخطيطية وتعاقدية مطبقة عند وضع الموازنات التقديرية للمشاريع الاستثمارية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن؟
  - عدم توفر إمكانيات محاسبية ورقابية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن؟
  - عدم توفر إمكانيات بشرية ومادية متطورة لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ موازنات مجالس المدن؟
2. أن معظم أفراد عينة البحث ليس لديهم المعرفة بالأساليب الحديثة لإعداد الموازنات وبشكل خاص أسلوب الموازنة التعاقدية، ولكن لديهم الرغبة في التخلص من الأساليب التقليدية التي لا تعتمد على أساس علمي، فكان رأيهم بضرورة تطبيق هذا الأسلوب الحديث المتطور لما يمكن أن يحققه من مزايا ولأهميته في ترشيد الإنفاق العام والحفاظ عليه وانجاز المشاريع الحكومية بأعلى درجة من الجودة وبالوقت المناسب.
  3. من النتائج العملية يمكن القول إن مجالس المدن مجتمع البحث محل الدراسة:
    - إعداد الموازنات الحكومية يتسم بالتقليدية والتقدير الشخصي وبلا أي معايير علمية.
    - يتم اختيار المشاريع بشكل عشوائي، ويتم تحديد اعتماداتها بشكل تقديري دون الاعتماد على دراسات جدوى اقتصادية.
    - تفتقد لجزء كبير من الموارد المادية والمهارات الإدارية والكوادر المتخصصة والمؤهلة لعملية التخطيط والرقابة على المشاريع الاستثمارية.
    - ليس لديها وضوح الرؤية فيما يخص مفهوم التخطيط والتطوير في أساليب إعداد الموازنات التقديرية الحكومية وآلية ضبط وإدارة المال العام.
    - وعلى الرغم من أهمية هذا الأسلوب من ناحية الوقت والجودة والتكلفة في المشاريع، إلا أن النفقات الكبيرة التي يحتاجها في بداية التطبيق تشكل المعوق الأساسي لتطبيقه إضافة لعدم توفر المقومات اللازمة.

#### التوصيات:

- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في البحث يمكن تقديم التوصيات الآتية:
1. ضرورة استخدام الموازنة التعاقدية في إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية لمجالس المدن لما له من مزايا وأهمية.
  2. تأمين متطلبات التطبيق من خلال تركيز الجهات صاحبة القرار على توفير المقومات اللازمة للتطبيق وذلك من خلال:
    - تطوير الأنظمة والتشريعات المالية والرقابية بشكل يتناسب مع متطلبات الموازنة التعاقدية
    - اعتماد الأسس العلمية المبنية على دراسات إحصائية عند اختيار المشاريع
    - الاعتماد على القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الحكومية (مشاريع POT، P3S)
    - تطوير الإمكانيات المحاسبية والرقابية والاعتماد على نظم حديثة مؤتمتة
    - تأهيل وتدريب العاملين في مجال التخطيط والمالية والموازنات على الأساليب الحديثة
    - توفير الإمكانيات المادية اللازمة للتطبيق لاسيما في البداية كونه يحتاج لتكاليف كبيرة
  3. النظر إلى المبالغ الكبيرة التي ستفق عند بداية تطبيق هذا الأسلوب على أنها نفقات استثمارية لها عائد مستقبلي.

4. ضرورة التركيز في الدراسات المستقبلية على استراتيجيات الموازنة التعاقدية واستخدامها على مستوى الموازنات الاستثمارية وأثرها على إدارة المال العام وتقييم الأداء بشكل خاص ومن ثم إجراء الدراسات لتطبيقها كأداة للتنمية المستدامة في ظل ندرة الموارد الحكومية حالياً على مستوى الموازنة العامة للدولة بشكل عام.

#### مراجع البحث:

1. جودع، ياسر حامد عباس. (2016) مدى إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والأعمال، قسم المحاسبة، جامعة جدارا، الأردن.
  2. البكري، رياض & موفق شكاره. (2013)، الموازنة التعاقدية هي الأسلوب الأمثل في تخطيط وتنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية. مجلة دراسات محاسبية ومالية. مجلد 18، عدد 24.
  3. الحجامي، ستار جابر خلاوي & المياحي. (2016)، تأثير تطبيقات الموازنة التعاقدية في رقابة وتقييم الأداء للمشاريع الاستثمارية- دراسة تطبيقية على موازنات مشاريع تنمية الأقاليم العراقية. المجلة الدولية لأبحاث العلوم الانسانية، العدد 30-3، 2/.
  4. الركابي، ناجي الشايب. (2017)، الموازنة التعاقدية أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية. مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية. العدد 52/، 275-298.
  5. شكاره، موفق. (2010)، استراتيجية إعداد الموازنة التعاقدية لحكومة بغداد المحلية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
  6. خطاب، عبد الله شحاته. (2008)، المشاركة بين القطاع العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات: الإمكانيات والتحديات. شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، الإدارة المحلية في مصر. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
  7. العواجي، ابراهيم محمد. دور النظام المالي وآليات التمويل في العلاقة بين الإدارتين المركزية والمحلية. الرياض، السعودية، دار أطلس للنشر والتوزيع. (2008).
  8. المهاني، محمد خالد & سلوم، حسن. الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العامة العراقية). مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64/، 2007، ص 92-119.
- Wiley, Blackwell. (2012). Pitfalls of contracting for policy advice preparing performance budgeting reform in Estonia. Journal of policy administration. Vol 26, no 4, 606-623.
  - Joseph G. Fisher, et all.(2003) **Budget-Based Contracts, Budget Levels and Group Performance**, Journal of management accounting research, vol. 15, 2003.
  - <http://patriotplaintalk.blogspot.com/2011/04/what-does-contractual-mean-in-line-item.html>
  - [http://www.aam-web.com/ar/create\\_pdf/standard/--/31/](http://www.aam-web.com/ar/create_pdf/standard/--/31/) المعيار المحاسبي الدولي
  - [www.pidegypt.org/download/Local-election/dr%20abdallah%20shehata.pdf](http://www.pidegypt.org/download/Local-election/dr%20abdallah%20shehata.pdf)
  - [www. Koshak. Net/tariq/ arlictes.](http://www.Koshak.Net/tariq/arlictes)

## الملحق

يتضمن الملحق جداول نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.0

الجدول رقم (1): اختبار كرونباخ

## Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.846	38

الجدول رقم (2)

هل لديكم معرفة بأسلوب الموازنة التعاقدية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	6	16.7	16.7	16.7
لا	30	83.3	83.3	100.0
Valid Total	36	100.0	100.0	

الجدول رقم (3)

هل لديكم معرفة بآلية اعداد الموازنة على أساس تعاقدية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	5	13.9	13.9	13.9
لا	31	86.1	86.1	100.0
Valid Total	36	100.0	100.0	

الجدول رقم (4)

يتم الاعتماد على التقدير الشخصي عند وضع تقديرات الموازنة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	35	97.2	97.2	97.2
لا	1	2.8	2.8	100.0
Valid Total	36	100.0	100.0	

الجدول رقم (5)

يتم استخدام الأساليب الإحصائية والعلمية عند وضع تقديرات الموازنة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا	26	72.2	72.2	72.2
نعم	10	27.8	27.8	100.0
Valid Total	36	100.0	100.0	

الجدول رقم (6)

## One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط إجابات افراد العينة على محور الإمكانات التشريعية والمعرفية المتوفرة في مجالس المدن والبلدات	36	4.5741	.38718	.06453

الجدول رقم (7)

## One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط إجابات افراد العينة على محور الإمكانات التشريعية والمعرفية المتوفرة في مجالس لمدن والبلدات	24.393	35	.000	1.57407	1.4431	1.7051

الجدول رقم (8)

## One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط إجابات افراد العينة على محور الإمكانات التخطيطية والتعاقدية المطبقة عند وضع الموازنات التقديرية للمشاريع الاستثمار	36	4.2531	.55816	.09303

الجدول رقم (9)

## One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط إجابات افراد العينة على محور الإمكانات التخطيطية والتعاقدية المطبقة عند وضع الموازنات التقديرية للمشاريع الاستثمار	13.470	35	.000	1.25309	1.0642	1.4419



الجدول رقم (10)

## One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط إجابات أفراد العينة على محور الإمكانات المحاسبية والرقابية المطبقة عند وضع الموازنات التقديرية للمشاريع الاستثمار	36	4.4028	.40654	.06776

الجدول رقم (11)

## One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط إجابات أفراد العينة على محور الإمكانات المحاسبية والرقابية المطبقة عند وضع الموازنات التقديرية للمشاريع الاستثمار	20.703	35	.000	1.40278	1.2652	1.5403

الجدول رقم (12)

## One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط إجابات أفراد العينة على محور الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة عند وضع الموازنات التقديرية للمشاريع الاستثمارية	36	4.0972	.55115	.09186

الجدول رقم (13)

## One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط إجابات أفراد العينة على محور الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة عند وضع الموازنات التقديرية للمشاريع الاستثمارية	11.945	35	.000	1.09722	.9107	1.2837

## الجدول رقم (14)

## One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط إجابات افراد العينة على محور فعالية تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية لمجالس المدن	36	1.9750	.49244	.08207

## الجدول رقم (15)

## One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط إجابات افراد العينة على محور فعالية تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية لمجالس المدن	-12.489-	35	.000	-1.02500-	-1.1916-	-.8584-

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.0

## تطوير خوارزمية RSA لضمان التحقق وانسيابية البيانات

\*\* محمد ظاهر

\*رغد حيدري

(الإيداع: 25 شباط 2018، القبول: 4 نيسان 2018)

### الملخص:

تعتمد خوارزمية RSA على توليد المفاتيح ثم إجراء عملية التشفير من خلال تجزئة الرسالة وتطبيق معادلة التشفير الخاصة بهذه الخوارزمية على كل جزء من أجزاء الرسالة، لكن هذا الأمر ينعكس سلباً على سرعة عملية التشفير وبالتالي انخفاض انسيابية مستوى البيانات المطلوب حمايتها وإرسالها عبر الشبكة، ويزداد مستوى الانسيابية انخفاضاً عند إجراء عملية التحقق من مرسل ومستقبل كتل هذه البيانات، لذلك يقدم هذا البحث آلية مقترحة لتطوير خوارزمية RSA بحيث تضمن التحقق من مرسل ومستقبل البيانات مع تحقيق مستوى انسيابية عالي لها. أثبتت الآلية المطورة تفوقها على خوارزمية RSA الأصلية من أجل حماية البيانات بنسبة 0.56 ثانية من أجل عملية التشفير و 0.48 ثانية من أجل عملية فك التشفير، كما بلغت نسبة تفوقها من أجل عملية الحماية والتحقق 1.202 ثانية لزمن التشفير و 0.936 ثانية لزمن فك التشفير، وذلك لخمس مستندات نصية مختلفة الحجم.

**الكلمات المفتاحية:** خوارزمية RSA، التشفير، فك التشفير، الانسيابية، التحقق.

\* طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم الإحصاء ونظم المعلومات كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

\*\*أستاذ مساعد في قسم الإحصاء ونظم المعلومات كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

## Develop Algorithm RSA to Ensure Authentication and Smooth Flow Data

\*Raghad HIDAREY

\*\*Mohammad, DAHER

(Received: 25 February 2018, Accepted: 4 April 2018 )

### Abstract:

The RSA algorithm relies on key generation then process of encryption by fragmenting message and applying cryptographic equation on each part of the message.

but this operation negatively effects on speed of the encryption process, thus reducing the flow of the data level that require to be protected and transmit over the network. When conducting a verification of the sender and receiver of blocks of data, this research provides a proposed mechanism for the development of the RSA algorithm to ensure that the sender and the receiver of the data is verified with a high level of flow, the developed mechanism has proved superior to the RSA algorithm For protection of data by 0.56 seconds for the encryption process and 0.48 seconds for the decryption process, and for protection and verification, 1.202 seconds for encryption time and 0.936 seconds for decoding time for five different text documents In size

**KEY WORDS:** Algorithm RSA, Encryption, Decryption, Smoth Flow, Authentication.

---

\*Postgraduate Student (PhD), Dept. of Statistics and Information Systems, Faculty of Economics, University of Aleppo.

\*\*Dept. of Statistics and Information Systems, Faculty of Economics, University of Aleppo.

**1-المقدمة:**

تستخدم خوارزميات التشفير لحماية البيانات المنقولة عبر الشبكة الحاسوبية، فهي تقوم بعملية تحويل النص الأصلي Plain Text إلى نص مشفر Cipher Text لضمان حمايته بحيث لا يمكن الاستعادة من النص المشفر إلا عند القيام بعملية فك التشفير واستخلاص النص الأصلي منه [1]، وتعتبر خوارزمية RSA واحد من تقنيات التشفير غير المتناظر التي تقوم بتجزئة النص الأصلي إلى كتل جزئية وتطبيق معادلة التشفير باستخدام مفتاح التشفير Encryption Key في طرف المرسل، وتطبيق معادلة فك التشفير باستخدام مفتاح فك التشفير Decryption Key في طرف المستقبل، ثم تجميع البيانات الكتلية للحصول على كامل النص الأصلي [2].

**2- مشكلة البحث:**

انخفاض مستوى انسيابية (تدفق البيانات) المراد إرسالها عبر الشبكة عند تشفيرها وحمايتها باستخدام خوارزمية RSA نتيجة وجود عامل الرفع إلى قوة وباقي القسمة (العمليات الرياضية) في معادلتها التشفير وفك التشفير، حيث يزداد زمني التشفير وفك التشفير بشكل طردي مع ازدياد حجم البيانات المرسل، ويزداد انخفاض مستوى الانسيابية عند تطبيق خوارزمية RSA من أجل عملية التحقق والحماية لأن ذلك يتطلب ضعف العمليات الرياضية المطلوبة على البيانات من أجل عمليتي التشفير وفك التشفير.

**3-أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى تطوير آلية تشفير البيانات المنقولة عبر الشبكة الحاسوبية بحيث يمكن من خلال استخدامها تقليل الزمن اللازم لإجراء عمليتي التشفير وفك التشفير باستخدام خوارزمية التشفير RSA مما ينعكس إيجابياً على معدل انسيابية البيانات سواء في حالة تأمين الحماية للبيانات المنقولة أو في حال إجراء عملية التحقق من مرسلها ومستقبلها، أي زيادة معدل تدفق البيانات مع الحفاظ على سريتها وتأمين التحقق من مستلمها.

**4-مواد وطرائق البحث:**

تم إجراء البحث وفق ثلاث خطوات وهي:

**الخطوة الأولى:** دراسة وتحليل آلية عمل خوارزمية التشفير RSA الأصلية (الأساسية) وكيفية تطبيقها من أجل حماية البيانات والتحقق.

**الخطوة الثانية:** اقتراح آلية مطورة لإجراء خوارزمية التشفير RSA من أجل حماية البيانات والتحقق أيضاً.

**الخطوة الثالثة:** إجراء تطبيق عملي لكلتا الخوارزميتين (خوارزمية التشفير RSA الأصلية \_ RSA المطورة) وتطبيقهما على مجموعة من المستندات النصية ومن ثم إجراء المقارنة بين الخوارزميتين وفق آليتين الأولى من أجل حماية البيانات والثانية من أجل الحماية والتحقق.

**4-1 - حماية البيانات باستخدام خوارزمية التشفير RSA الأصلية والتحقق منها:**

اقترح العلماء Ron Rivest, Adi Shamir and Len Adleman في عام 1977 خوارزمية التشفير RSA وسميت باسمهم، وهي خوارزمية المفتاح العام (غير المتناظرة)، وتعد من إحدى خوارزميات التشفير الأكثر استخداماً في مجال تشفير المعلومات المنقولة عبر الشبكات الحاسوبية [3,4,5]، ولا سيما في أنظمة الحكومات الإلكترونية التي دخلت حيز التطبيق في العديد من الدول المتقدمة [7]، وتعتمد آلية عملها في حال كان لدينا مجموعة من البيانات تشكل رسالة M ومطلوب حمايتها باستخدام خوارزمية RSA على الخطوات التالية [6]:

A. نقوم بتجزئة الرسالة الأصلية  $M$  إلى كتل بيانات: كالآتي:

$$M=[m_1, m_2, \dots, m_z] \quad (1)$$

حيث:  $z$  عدد كتل البيانات.

و  $m_1, m_2$ : كتل البيانات (الكتلة الأولى، الكتلة الثانية، ..، الكتلة الأخيرة)

B. يتم تشفير كتل البيانات وفق علاقة التشفير الخاصة بخوارزمية RSA:

$$c_i = m_i^{e_r} \bmod n \quad (2)$$

حيث  $C_i$  الكتلة المشفرة الموافقة لكتلة البيانات  $m_i$

وتمثل  $[e_r, n]$  المفتاح العام للمستلم والذي يتم الحصول من عملية توليد المفاتيح التي سيتم شرحها.

C. يتم تشكيل النص المشفر  $C$  من الكتل المشفرة  $c_i$  كالآتي:

$$C=[c_1, c_2, \dots, c_z] \quad (3)$$

في طرف المستقبل يتم فك تشفير الرسالة المشفرة  $C$  بالعلاقة التالية:

$$m_i = c_i^{d_r} \bmod n \quad (4)$$

وتمثل  $[d_r, n]$  المفتاح الخاص للمستلم.

D. عملية توليد المفاتيح والتي تتألف مما يلي:

1. توليد عددين أوليين ونرمز لهما بـ  $q, p$ .

2. حساب قيمة المعامل  $n$  والذي يساوي جداء العددين الأولين  $q, p$ .

$$n=p*q \quad (5)$$

3. حساب قيمة  $\phi(n)$  والتي تحسب من العلاقة

$$\phi(n)=(p-1)(q-1) \quad (6)$$

4. تم اختيار عدد عشوائي  $e$  كمفتاح عام والذي يوجد بالعلاقة:

$$\text{GCD}(\phi(n), e) = 1 \quad (7)$$

5. اختيار المفتاح الخاص  $d$ ، والذي يتم حسابه بعكس قيمة  $e$  بالاعتماد على قيمة  $\phi(n)$ ، وتكون قيمته وفق

العلاقة:

$$d*e = 1 \bmod \phi(n) \quad (8)$$

E. في حال أردنا إجراء عملية التحقق وحماية البيانات:

1. يتم تشفير البيانات الكتلية باستخدام المفتاح الخاص للمرسل  $[d_s, n]$  ومن ثم المفتاح العام للمستلم  $[e_r, n]$  كما يلي:

$$c_i = [m_i^{d_s} \bmod n]^{e_r} \bmod n \quad (9)$$

2. في طرف المستقبل يتم فك التشفير باستخدام المفتاح الخاص للمستلم  $[d_r, n]$  ومن ثم المفتاح العام للمرسل  $[e_s, n]$

وفق العلاقة:

$$m_i = [c_i^{d_r} \bmod n]^{e_s} \bmod n \quad (10)$$

هذه الآلية تضمن عدم الوصول للنص الأصلي للرسالة إلا من قبل المستلم حصراً لأنه الوحيد الذي يمتلك المفتاح الخاص الأمر الذي يجعل مرسل الرسالة يتحقق أن البيانات لا يمكن الاطلاع عليها إلا من قبل المستلم الذي يحدده، كما أن المستلم

يقوم بفك تشفير النص المشفر باستخدام المفتاح العام للمرسل وبالتالي يستطيع معرفة هوية الشخص مرسل هذه الرسالة، ومنه لا يمكن انكار المرسل من إرسال الرسالة أو المستلم من أنه الوحيد القادر على استلامها، وبالتالي هذه الآلية تسهم بالتحقق من مرسل ومستلم البيانات.

#### 2-4- خوارزمية RSA المطورة:

تكمن عملية التأخير الحاصلة في طريقة التشفير وفك التشفير في خوارزمية RSA بإجراء عملية الرفع إلى قوة لأكثر من مرة، لذلك تم اقتراح تطوير RSA بحيث يتم إجراء التشفير في الطرف المرسل لهذه الخوارزمية المطورة على خطوتين من أجل الحصول على النص المشفر C:

**الخطوة الأولى:** يتم تقسيم الرسالة M إلى كتل بيانات ذات عدد خانات ثابت يتناسب مع طول المعامل n كالتالي:

$$M = [m_1, m_2, \dots, m_N] \quad (11)$$

حيث N عدد كتل البيانات المشكلة للرسالة M وتحسب وفق العلاقة:

$$N = \frac{NO.bits\ of\ M}{NO.bits\ of\ n} \quad (12)$$

**الخطوة الثانية:** يتم حساب شيفرات الكتل الجزئية وفق العلاقة المقترحة التالية:

$$c_i = \begin{cases} Fc(m_1); i=1 \\ m_1 \text{ xor } m_i; i=2, 3, \dots, N \end{cases} \quad (13)$$

حيث **fc** هو عبارة عن تابع تشفير الغاية منه حساب شيفرة كتلة البيانات الأولى  $c_1$ ، ويعطى بالعلاقة:

$$c_1 = fc(m_1) = \begin{cases} m_1^{eF} \text{ mod } n; & F=0 \\ (m_1 \text{ xor } n)^{eF} \text{ mod } n; & F=1 \end{cases} \quad (14)$$

حيث F متغير دلالي لمعرفة مقدار  $m_1$  بالنسبة لـ n ويحسب بالعلاقة التالية:

$$F = \begin{cases} 0 & ; m_1 < n \\ 1 & ; m_1 > n \end{cases} \quad (15)$$

وبعد ذلك يتم إرسال النص المشفر التالي:

$$C = [c_1, c_2, \dots, c_N, F] \quad (16)$$

ويتم إجراء فك التشفير في الطرف المستلم وفق العلاقة التالية:

حيث  $fc^{-1}$  التابع العكسي للتابع **fc** المعطى بالعلاقة (14) ويعطى هذا التابع بـ:

$$m_i = \begin{cases} fc^{-1}(c_1); i=1 \\ m_1 \text{ xor } c_i; i=2, 3, \dots, N \end{cases} \quad (17)$$

$$m_1 = fc^{-1}(c_1) = \begin{cases} c_1^{dF} \text{ mod } n; & F=0 \\ [c_1^{dF} \text{ mod } n] \text{ xor } n; & F=1 \end{cases} \quad (18)$$

تؤمن الخوارزمية المطورة السابقة حماية البيانات لإن الكتلة الأولى  $m_1$  لا يمكن للمستلم الحصول عليها إلا بعد فك تشفير  $c_1$  وهذا لا يمكن إلا في حال كان يمتلك المفتاح الخاص  $[d_r, n]$ ، كما أن الخوارزمية المطورة تستغرق تكلفة حسابية أقل. يمكن تطبيق الآلية المقترحة لإجراء عملية التشفير وفك التشفير لضمان التحقق (التحقق من مرسل ومستلم الرسالة) بالإضافة لحماية البيانات وذلك باستبدال العلاقة (14) بالعلاقة التالية:

$$c_1 = f_{c_r}(f_{c_s}) = \begin{cases} f_{c_s}^{e_r} \bmod n ; & Fr=0 \\ (f_{c_s} \text{ xor } n)^{e_r} \bmod n ; & Fr=1 \end{cases} \quad (19)$$

حيث  $f_{c_s}$  هو عبارة عن تابع تشفير يعطى بالعلاقة:

$$f_{c_s}(m_1) = \begin{cases} m_1^{d_s} \bmod n ; & Fs=0 \\ (m_1 \text{ xor } n)^{d_s} \bmod n ; & Fs=1 \end{cases} \quad (20)$$

حيث  $F=Fs$  ، أما  $Fr$  فيعطى بالعلاقة:

$$Fr = \begin{cases} 0 & ; f_{c_s} < n \\ 1 & ; f_{c_s} > n \end{cases} \quad (21)$$

يتم حساب شيفرات الكتل الجزئية وفق العلاقة المقترحة التالية

$$c_i = \begin{cases} f_{c_r}(f_{c_s}) ; & i=1 \\ m_i \text{ xor } m_i ; & i=2, 3, \dots, N \end{cases} \quad (22)$$

ويكون النص المشفر معطى بالعلاقة:

$$C=[c_1, c_2, \dots, c_N, Fs, Fr] \quad (23)$$

أما عملية فك التشفير لضمان التحقق وحماية البيانات فتتم باستخدام الخوارزمية المطورة باستبدال العلاقة 18 بالعلاقة التالية:

$$m_1 = f_{c_r}^{-1}(f_{c_s})^{-1} = \begin{cases} [f_{c_s}^{-1}]^{d_r} \bmod n ; & Fr=0 \\ [([f_{c_s}^{-1}]^{d_r} \text{ xor } n) \bmod n] ; & Fr=1 \end{cases} \quad (24)$$

حيث تابع فك التشفير  $f_{c_s}^{-1}$  معطى بالعلاقة التالية:

$$f_{c_s}^{-1} = \begin{cases} [c_1]^{e_s} \bmod n ; & Fs=0 \\ [([c_1 \text{ xor } n)^{e_s} \bmod n] ; & Fs=1 \end{cases} \quad (25)$$

## 5 النتائج والمناقشة:

تم تطبيق خوارزمية RSA الأصلية والمطورة باستخدام برنامج MATLAB كما هو مبين بالشكلين التاليين (1,2)، تم تصميم الشكل الأول من أجل حماية البيانات والشكل الثاني من أجل عملية الحماية وتوثيق البيانات، حيث قسمت كل واجهة إلى قسمين القسم الأول يعرض خوارزمية RSA المطورة وخوارزمية RSA الأصلية:



## 1- الحالة الأولى: حماية البيانات (Protection):

يتم إدخال النص الأصلي plain text وبالضغط على الزر RSA\_Basic يتم أخذ قيم ASCII الموافقة لمحارف كل النص وتحويلها لقيم ثنائية ثم تطبيق معادلة التشفير المعطى بالعلاقة 2، أما عند النقر على زر RSA\_Development يتم تطبيق خوارزمية RSA المطورة والمستخدم من أجل حماية البيانات والمعطاة بالعلاقات من 11 حتى 15.

الشكل رقم (1): الواجهة البرمجية لإجراء التشفير باستخدام خوارزمية RSA الأصلية والمطورة من أجل عملية الحماية

## 2- الحالة الثانية: توثيق وحماية البيانات (Authentication &amp; Protection):

يتم في هذا التطبيق إجراء عملية التوثيق والتحقق عن طريق الزر RSA\_Basic حيث يتم تطبيق العلاقة 9 على كتل بيانات الرسالة المدخلة في Plain Text، أما خوارزمية RSA المطورة من أجل توثيق وحماية البيانات فقد تم برمجة العلاقات (19,20,21,22) في الزر RSA\_Development.

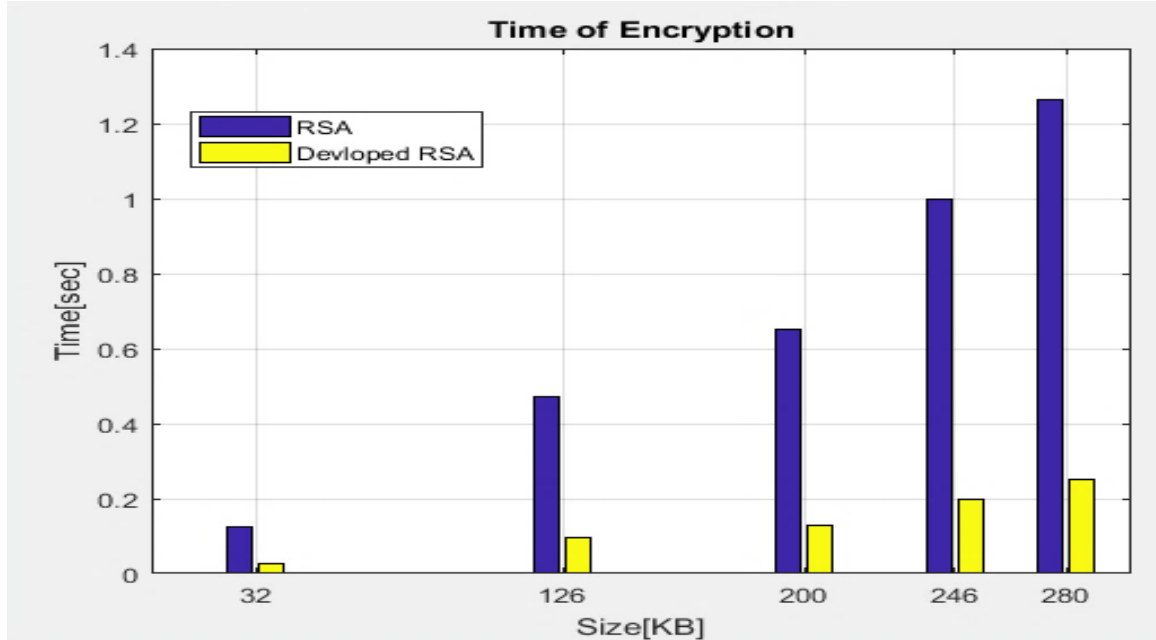
الشكل رقم (2): الواجهة البرمجية لإجراء التشفير باستخدام RSA الأصلية والمطورة من أجل عملية الحماية وتوثيق البيانات

تم إجراء عملية المقارنة بين خوارزمية RSA الأصلية والمطورة من أجل زمني التشفير وفك التشفير وذلك بالنسبة لخمسة بيانات نصية ذات أحجام [32,126,200,246,280] kb على الترتيب وتمت المقارنة للحالات التالية:

الحالة الأولى: عملية حماية البيانات فقط:

### 1. من أجل عملية التشفير:

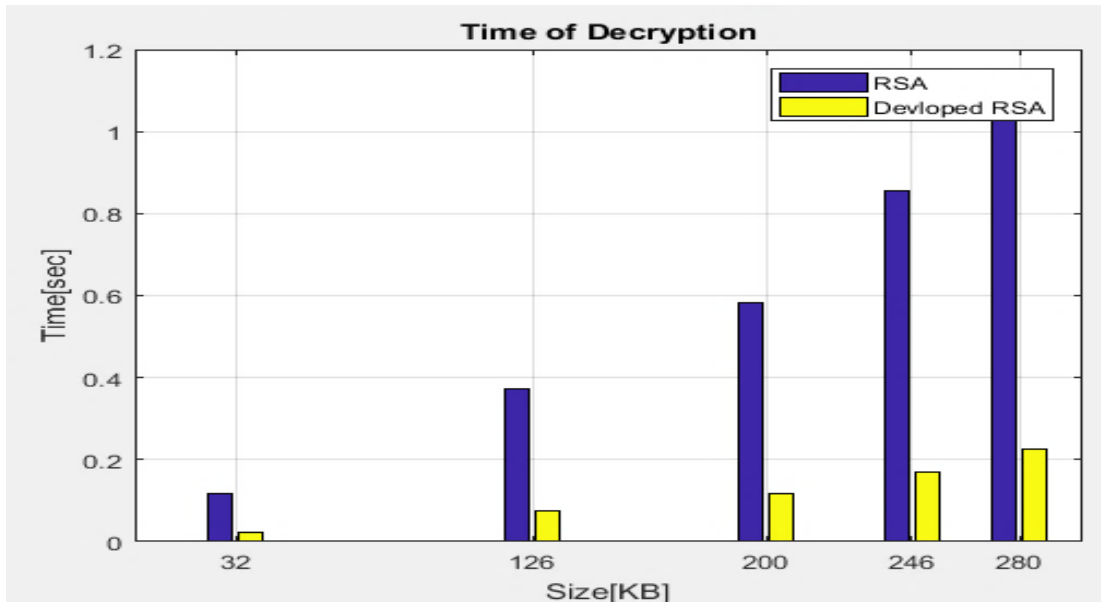
يبين الشكل (3) زمن التشفير لكل من خوارزمية RSA الأصلية والمطورة، حيث نلاحظ انخفاض زمن تشفير الخوارزمية المطورة ومنه وجود نسبة تحسين في أداء الخوارزمية هذا التحسين يؤدي إلى زيادة انسيابية البيانات عبر الشبكة وذلك لنقصان الزمن اللازم لتشفيرها.



الشكل رقم(3):المقارنة في زمن التشفير بين خوارزمية RSA الأصلية والمطورة من أجل عملية الحماية

### 2. من أجل عملية فك التشفير:

يبين الشكل (4) زمن فك التشفير لكل من خوارزمية RSA الأصلية والمطورة، حيث نلاحظ انخفاض زمن فك تشفير الخوارزمية المطورة عن زمن فك تشفير الخوارزمية الأصلية.



الشكل رقم (4): المقارنة في زمن فك التشفير بين خوارزمية RSA الأصلية والمطورة من أجل عملية الحماية

يرجع سبب انخفاض زمن التشفير وفك التشفير في خوارزمية RSA المطورة إلى قلة العمليات الرياضية المستخدمة فيها مقارنة مع خوارزمية RSA الأصلية، حيث تقوم خوارزمية RSA الأصلية بإجراء عمليات الرفع إلى قوة وباقي القسمة لكل كتل بيانات الرسالة، في حين أن خوارزمية RSA المطورة تقوم بهذه العمليات لأول كتلة من بيانات الرسالة فقط، في حين تقتصر على العملية XOR من أجل تشفير أو فك تشفير باقي الكتل النصية للرسالة، لذلك نلاحظ وجود زيادة طفيفة في زمن التشفير وفك التشفير من أجل خوارزمية RSA المطورة مع زيادة حجم النص كما هو مبين بالشكلين (3,4) ومنه زيادة نسبة التحسين في كل من زمن التشفير وفك التشفير مع ازدياد حجم البيانات.

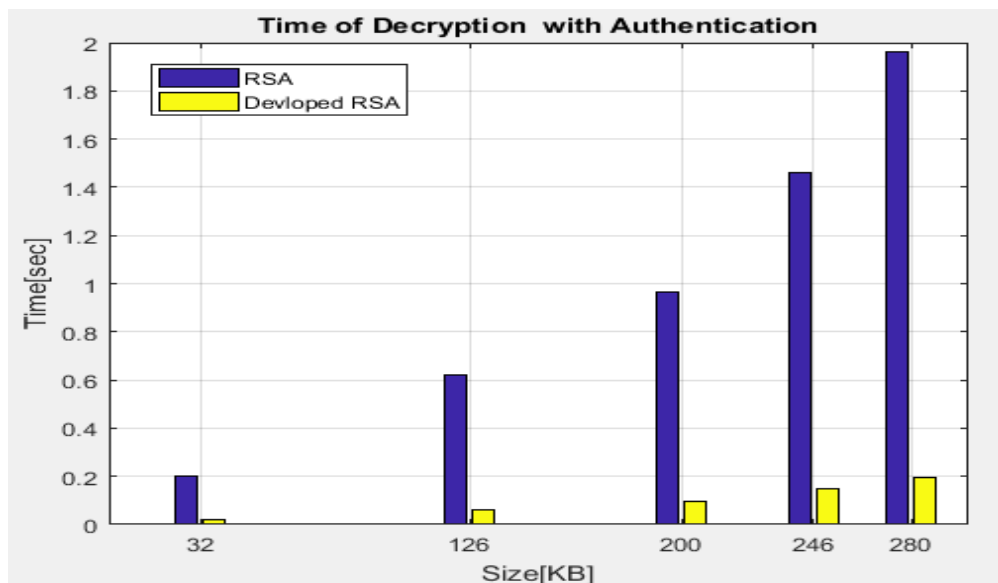
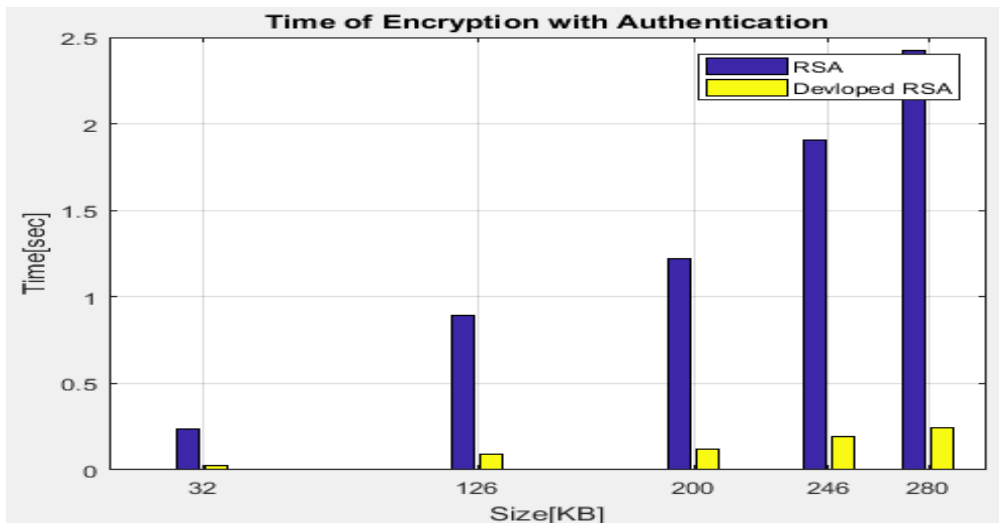
#### الحالة الثانية: عملية توثيق البيانات وحمايتها:

##### من أجل عملية التشفير وفك التشفير:

نلاحظ من الشكلين (5,6) زيادة انخفاض زمني التشفير وفك التشفير لخوارزمية RSA المطورة عن الأصلية، وبالتالي زيادة نسبة التحسين في الخوارزمية المطورة لكل من زمني التشفير وفك التشفير.

الشكل رقم (5): المقارنة في زمن التشفير بين خوارزمية RSA الأصلية والمطورة من أجل عملية التوثيق وحماية

#### البيانات



الشكل رقم (6): المقارنة في زمن فك التشفير بين خوارزمية RSA الأصلية والمطورة من أجل عملية التوثيق وحماية البيانات

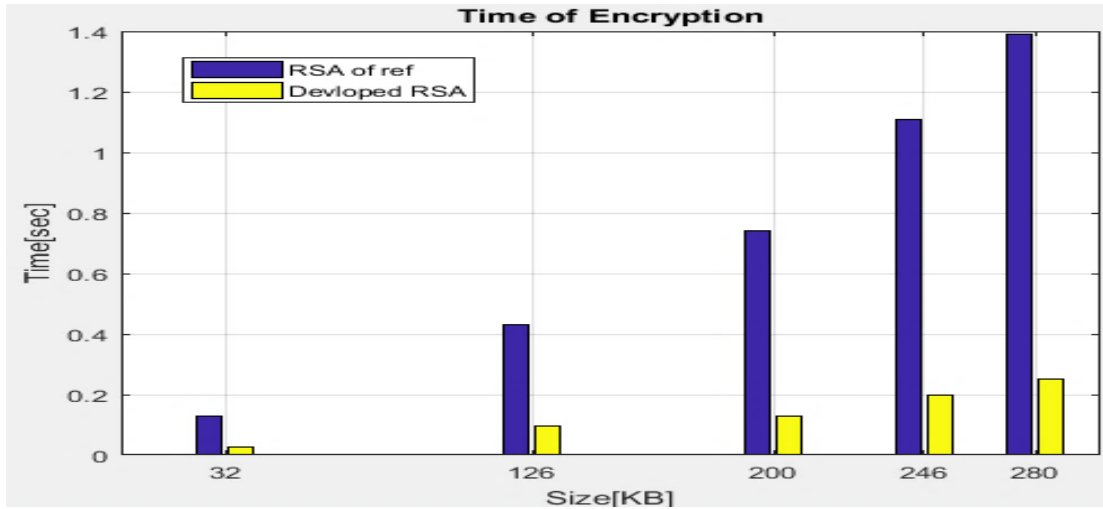
ويرجع سبب زيادة انخفاض زمن التشفير وفك التشفير في الخوارزمية المطورة إلى أن الخوارزمية الأصلية من أجل التوثيق وحماية البيانات تقوم باستخدام ضعف العمليات الرياضية التي تحتاجها لإجراء عملية حماية البيانات فقط، وذلك نتيجة لتشفير البيانات عند إرسالها مرتين على التوالي مرة في المفتاح الخاص للمرسل ثم في المفتاح العام للمستلم كما تبينه العلاقة (9)، أما الخوارزمية المطورة فهي تستخدم نفس عدد العمليات المنطقية (XOR) من أجل حماية البيانات فقط أو توثيق وحماية البيانات معاً وتختلف فقط في عدد العمليات الرياضية (الرفع إلى قوة وباقي القسمة) المطبقة على أول كتلة من كتل البيانات، حيث تكون من أجل توثيق وحماية البيانات ضعف العدد الذي تحتاجه لإجراء عملية حماية البيانات فقط.

### 6 المقارنة:

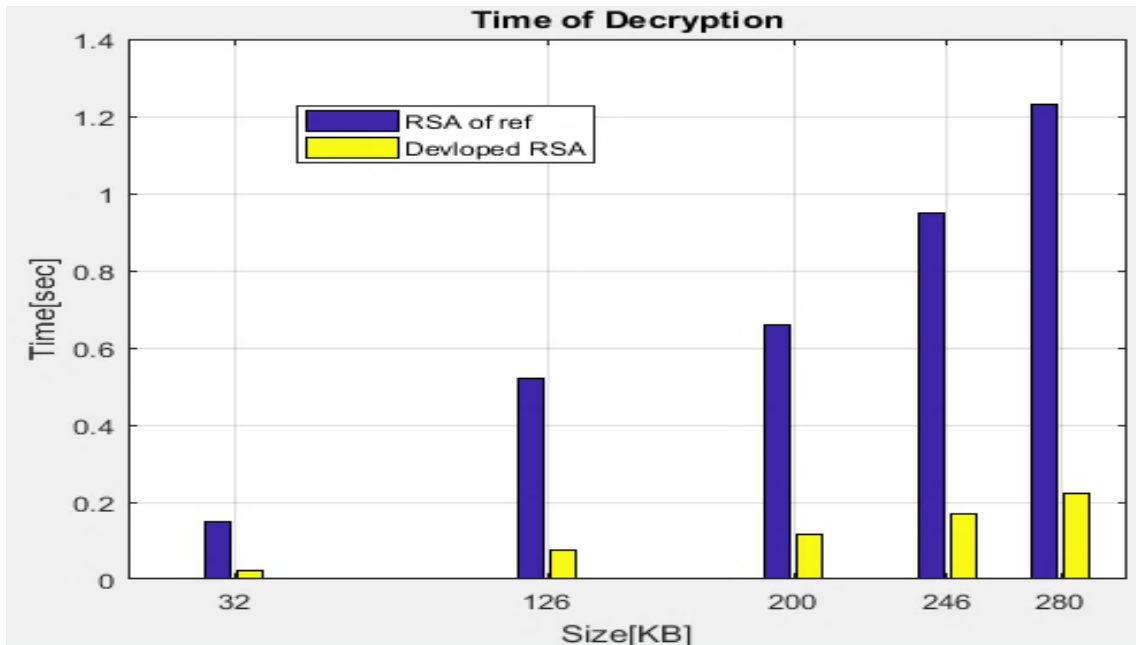
قام الباحثان (Faiqa Maqsood & others) [2] بإجراء مقارنة بين أكثر من خوارزمية تشفير، إحدى الخوارزميات التي قاموا بدراستها وتطبيقها هي خوارزمية RSA ويبين الجدول (1) زمن التشفير وفكه لخوارزمية RSA: الجدول رقم (1): المقارنة بين خوارزميات التشفير المتناظرة وغير المتناظرة

<b>Cryptography Algorithms</b>	<b>File size (kilo bytes)</b>	<b>Encryption Time (in Seconds)</b>	<b>Decryption Time (in Seconds)</b>
DES	32	0.27	0.44
	126	0.83	0.65
	200	1.19	0.85
	246	1.44	1.23
	280	1.67	1.45
AES	32	0.15	0.15
	126	0.46	0.44
	200	0.72	0.63
	246	0.95	0.83
	280	1.12	1.10
RSA	32	0.13	0.15
	126	0.52	0.43
	200	0.74	0.66
	246	1.11	0.93
	280	1.39	1.23

وقد قمنا في هذا البحث بتحصيل النتائج لخمس نصوص بأحجام متوافقة مع أحجام النصوص التي استخدمها الباحثان لنتمكن من إجراء المقارنة بين خوارزمية RSA المطورة في هذا البحث مع خوارزمية RSA التي قام الباحثان بتطبيقها [2]، ويبين الشكلان (7,8) هذه المقارنة من أجل عمليتي التشفير وفك التشفير.

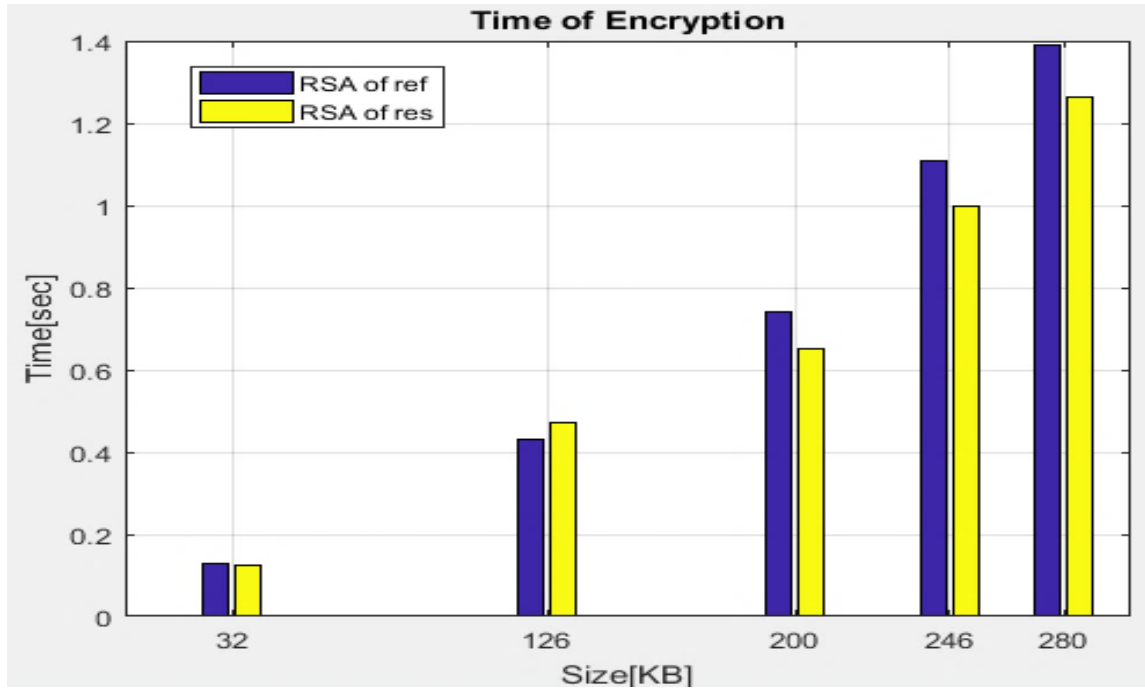


الشكل رقم (7): المقارنة في زمن التشفير لخوارزمية RSA المطورة عن RSA في المرجع [2] من أجل حماية البيانات

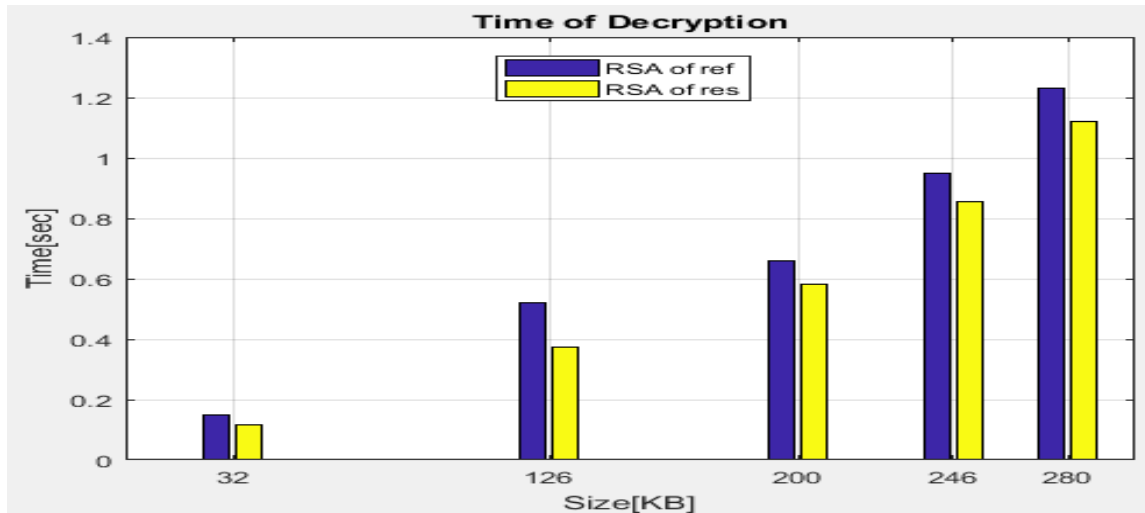


الشكل رقم (8): المقارنة في زمن فك التشفير لخوارزمية RSA المطورة عن RSA في المرجع [2] من أجل حماية البيانات

إلا أنه نلاحظ انخفاض زمنهما لخوارزمية RSA الأصلية في هذا البحث عن زمنهما في المرجع كما يبينه الشكلان (9,10) ويرجع هذا الاختلاف بسبب اختلاف مواصفات الحاسوب المستخدم حيث استخدم الباحثان في المرجع [2] حاسوب بسرعة 2.34GHz وذاكرة 1GB، أما الحاسوب المستخدم في هذا البحث فهو عبارة عن حاسوب بسرعة 3.16 GHz وذاكرة 2GB، وتجدر الإشارة إلا أن خوارزمية RSA الأصلية المطبقة في الشكلان هي من أجل حماية البيانات فقط.



الشكل رقم (9): المقارنة في زمن التشفير لخوارزمية RSA الأصلية في بحثنا عن RSA في المرجع [2] من أجل حماية البيانات



الشكل رقم (10): المقارنة في زمن التشفير لخوارزمية RSA الأصلية في بحثنا عن RSA في المرجع [2] من أجل حماية البيانات

#### 7\_ الاستنتاجات والتوصيات:

- (1) تؤمن خوارزمية RSA المطورة عملية حماية البيانات بزمني تشفير وفك تشفير أقل من الزمن الذي تحتاجه خوارزمية RSA الأصلية كما هو مبين في الشكلين (3,5)، وذلك لعدم إمكانية استرجاع البيانات المشفرة إلا بعد فك تشفير الكتلة الأولى للرسالة، وهذا الأمر يستوجب وجود المفتاح الخاص حصراً لدى مستلم الرسالة.
- (2) تزداد نسبة التحسين في زمني التشفير وفك التشفير في خوارزمية RSA المطورة عن خوارزمية RSA الأصلية مع ازدياد حجم البيانات، وذلك عند استخدامها من أجل حماية البيانات، مما يؤمن زيادة عدد البيانات المرسل عبر الشبكة وبالتالي زيادة نسبة انسيابيتها.

- (3) تؤمن خوارزمية RSA المطورة عملية توثيق وحماية البيانات بزمني تشفير وفك تشفير أقل من الزمن الذي تتطلبه خوارزمية RSA الأصلية كما هو مبين في الشكلين (5,6)، وذلك لعدم إمكانية استرجاع البيانات المشفرة إلا بعد فك تشفير الكتلة الأولى للرسالة، وهذا الأمر يستوجب وجود المفتاح الخاص حصراً لدى مستلم الرسالة كما هو مبين بالعلاقتين (24,25)
- (4) تزداد انسيابية البيانات الموثقة والمحمية المرسله عبر الشبكة عند استخدام خوارزمية RSA المطورة وذلك لزيادة نسبة التحسين في زمني التشفير وفك التشفير مع ازدياد حجم البيانات.
- (5) لا تتعلق نسبة التحسين في خوارزمية RSA المطورة بمواصفات الحاسوب المستخدم وذلك لتفوقها على خوارزمية RSA الأصلية عند تطبيقهما على نفس الحاسوب سواءاً لحماية البيانات فقط أو لتوثيق وحماية البيانات.
- (6) تزداد نسبة التحسين في خوارزمية RSA المطورة مع تحسين مواصفات الحاسوب المستخدم لتطبيقها لإن العمليات المنطقية (XOR) التي تحتاجها هذه الخوارزمية يتناقص زمن تنفيذها مع زيادة مواصفات الحاسوب.
- (7) تتميز خوارزمية RSA المطورة بزيادة نسبة التحسين الحاصلة في زمني التشفير وفك التشفير عند إجراء عملية توثيق البيانات وحمايتها، من أجل زمن التشفير وزمن فك التشفير، ومنه ازدياد نسبة التحسين بوجود التوثيق بمعدل الضعف تقريباً مما ينعكس ايجابياً على انسيابية البيانات الموثقة عبر الشبكة.
- (8) لا تختلف خوارزمية RSA المطورة عن خوارزمية RSA الأصلية في الآلية المستخدمة لتوليد المفاتيح، حيث تستخدمان نفس الآلية لذلك لم تتم مقارنة أزمنة توليد المفاتيح لكل منهما.

#### 8- المراجع:

1. Ankita Verma, Paramita Guha, Sunita Mishra, 2016–**Comparative Study of Different Cryptographic Algorithms**, IJETTCS, Vol: 5, Issue 2.
2. Faiqa Maqsood, et al, 2017\_” Cryptography: A Comparative Analysis for Modern Techniques”, IJACSA, VOL.8, NO.6, PP445
3. Gary Kessler, 2017\_”**An Overview of Cryptography**”, Boca Raton: Auerbach Publications, pp\_7.
4. Priya N. and Kannan M., 2017\_ ”**Comparative Study of RSA and Probabilistic Encryption**”, IJECS, vol. 6, no. 1, pp. 19867 – 19871, January.
5. Pethe H. B. and Pande S. R., 2017\_ ”**Comparative Study and Analysis of Cryptographic Algorithms**”, IJARCSMS, vol. 5, no. 1, pp. 48–56, 1 January.
6. Shivani Sharma, Yash Gupta, 2017– ”**Study on Cryptography and Techniques**”, IJSRCSEIT, Vol 2, Issue 1, ISSN: 2456–3307.
7. Shyam Kumar, 2015\_”**Review on Network Security and Cryptography**”, ITECES, Vol. 3, No. 1, pp\_1–11.



## أثر السيولة وكفاية رأس المال ومعدل المديونية في ربحية شركات التأمين الخاصة في سورية

### "دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين NIC"

د. كنجو كنجو\* د. ايام ياسين\*\* عائشه زياد عدي\*\*\*

(الإيداع: 11 نيسان 2018 ، القبول: 10 حزيران 2018)

#### الملخص:

تعالج هذه الدراسة مشكلة الربحية في شركات التأمين وتهدف إلى تحليل ومناقشة أثر كل من نسب السيولة وكفاية رأس المال والمديونية في ربحية الشركة الوطنية للتأمين، وفي ظل افتراض أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لكل من المتغيرات المستقلة (السيولة، كفاية رأس المال، المديونية) في المتغير التابع (العائد على الأصول) باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين كل متغير مستقل ومتغير تابع واستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لدراسة أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS خلال الفترة الزمنية من عام 2009 إلى عام 2016، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية لكل من (نسبة السيولة ومعدل المديونية) والعائد على الأصول، وإلى وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال والعائد على الأصول. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة أن الشركة الوطنية للتأمين تتمتع بمستوى عالي من الملاءة المالية بما يضمن مواجهة خطر فشل استرداد جزء من أموالها المستثمرة وهذا ما أكدته عدم مشاهدة أي حالة انخفاض في نسبة كفاية رأس المال (هامش الملاءة) عن 150% وهو الحد النمطي المسموح به، وأن نسبة السيولة تزايدت خلال الفترة المدروسة وهذا ما يؤكد أن الشركة الوطنية للتأمين تحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي.

**الكلمات المفتاحية:** السيولة، كفاية رأس المال، معدل المديونية، معدل العائد على الأصول، شركات التأمين.

\*أستاذ في قسم إدارة الأعمال في جامعة حماه – اختصاص: التمويل والرقابة المالية.

\*\*مدرس في قسم الاقتصاد في جامعة حماه – اختصاص: محاسبة إدارية.

\*\*\*طالبة ماجستير في قسم الاقتصاد في جامعة حماه – اختصاص: تمويل ومصارف.

## The Impact of liquidity and Capital Adequacy and ownership percentage and debt rate of Private Insurance Companies in Syria

### "Case Study"

Aisha Ziad Adi

Dr. Ayam Yassin Prof.

Dr. Kanjo Kanjo

(Received: 11 April 2018, Accepted: 10 June 2018)

#### Abstract:

This study addresses the problem of profitability in insurance companies and aims to analyze and discuss the impact of liquidity and capital adequacy and debt rate of National Insurance Company. Assuming that there is impact statistically significant for each of the independent variables (liquidity, capital adequacy, debt rate) in the dependent variable (ROA). By using simple regression analysis to study the relationship between each dependent variable and a dependent variable and use the multiple regression analysis to study the impact of the independent variables together in the dependent variable. By using SPSS statistical analysis program. During the time from 2009 to 2016. The study showed inverse correlation but not statistically significant between (liquidity ratio and debt rate) and (ROA), and inverse correlation with statistically significant between (capital adequacy ratio) and (ROA).

The most important results of this study are that the National Insurance Company has a high level of solvency to ensure the risk of failure to recover part of its funds and this ensures that no reduction in the capital adequacy ratio (margin of solvency) is less than 150%, which is the permissible limit. In addition, that the liquidity ratio increased during the period and this confirms that the National Insurance Company is work to take its investment decisions to not exposing to a financial difficulty.

**Keywords:** Liquidity, Capital Adequacy, debt rate, return on assets, Insurance Companies

**1-المقدمة:**

تطور نشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات الأكثر قوة، ويعد قطاع التأمين من القطاعات الداعمة للاقتصاد المحلي لأي دولة نظراً لحيوية هذا القطاع في عملية تجميع رؤوس الأموال والادخار والاستثمار، ويعد قطاع التأمين في سورية أحد القطاعات الاستثمارية الواعدة خاصة بعد السماح للقطاع الخاص بالدخول والاستثمار في هذا القطاع، تتطرق فكرة التأمين من وجود الخطر واحتمالية وقوعه، فالخطر حدث يلزم احتمالية وقوعه لحياة الإنسان، فقد يصيبه في نفسه وقد يصيبه في ممتلكاته، وعندما يتحقق أي خطر من هذه الأخطار على اختلافها، فإنها ستؤدي في النهاية إلى خسارة مالية، فيمكن أن يكون التأمين هو الحل لتعويضها، ومن هنا انطلقت فكرة التأمين وظهرت إلى حيز الوجود كحل لتغطية الخسارة الناجمة عن وقوع الأخطار.

تهدف شركات التأمين إلى الحفاظ على حصتها السوقية من خلال كسب ثقة عملائها، ويعد الوفاء بالالتزامات من أهم مميزات شركات التأمين كون تعويضات العملاء تمثل الحيز الأكبر للنشاط التأميني، كما تهدف إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة من خلال زيادة خدماتها التي تقدمها لعملائها، لكن تتأثر تلك الربحية بالعديد من العوامل ومن هنا انطلقت فكرة البحث لدراسة أثر بعض هذه العوامل في ربحية تلك الشركات.

**2-مشكلة البحث:**

هناك صعوبة في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين بما يساهم في مساعدة إدارة تلك الشركات على تهيئة المناخ الملائم لتعزيز هذه العوامل وذلك لضمان استمراريتها ونجاحها في خلق قطاع تأميني متطور، ومن أهم هذه العوامل نسبة السيولة التي تعبر عن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، بالإضافة إلى كل من نسبة الملاءة المالية ومعدل المديونية. ومن هنا يمكننا بالتالي صياغة مشكلة البحث عن طريق طرح السؤال الرئيسي التالي:

- ماهي أهم العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين؟

**ويتفرع منه التساؤلات التالية:**

- هل يوجد أثر للسيولة في ربحية شركات التأمين مقاسة بالعائد على الأصول؟
- هل يوجد أثر لكفاية رأس المال في ربحية شركات التأمين مقاسة بالعائد على الأصول؟
- هل يوجد أثر للمديونية في ربحية شركات التأمين مقاسة بالعائد على الأصول؟
- هل يوجد أثر للعوامل المدروسة مجتمعة في ربحية شركات التأمين مقاسة بالعائد على الأصول؟

**3-أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى:

- تحديد أثر السيولة في ربحية شركات التأمين مقاسة بالعائد على الأصول.
- تحديد أثر كفاية رأس المال في ربحية شركات التأمين مقاسة بالعائد على الأصول.
- تحديد أثر المديونية في ربحية شركات التأمين مقاسة بالعائد على الأصول.
- تحديد أثر العوامل المدروسة مجتمعة في ربحية شركات التأمين مقاسة بالعائد على الأصول.

**4-أهمية البحث:**

من الناحية العملية تأتي أهمية هذا البحث بالنسبة لإدارة شركة التأمين موضوع البحث في معرفة العوامل التي تؤثر في ربحيتها من خلال معرفة مدى تمتعها بملاءة مالية تضمن مواجهة خطر استرداد أموالها المستثمرة ومدى تمتعها بسيولة كافية تضمن عدم تعرضها لعسر مالي، كما ركز البحث على جانب الربحية الذي يعد عامل أساسي من عوامل استمرارية ونجاح الشركات، وتعد نسبة العائد على الأصول مؤشراً مهماً من مؤشرات تقييم الأداء المالي حيث أصبح موضوع تقييم الأداء المالي متداولاً بحيث شمل كافة الأنشطة الاقتصادية وخصوصاً الأنشطة المالية ومنها أنشطة شركات التأمين بسبب تعامل هذه الشركات بخدمات تباع ولا تشتري.

وتكمن الأهمية من الناحية العلمية كون الموضوع يتناول الشركة الوطنية للتأمين في سورية وتعد شركات التأمين حديثة نوعاً ما في سورية كما يعد هذا البحث حديثاً مقارنة بغيره حيث الحدود الزمانية التي امتدت حتى عام 2016.

**5-فرضيات البحث:**

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة في ربحية شركة التأمين NIC مقاسة بالعائد على الأصول.  
الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال في ربحية شركة التأمين NIC مقاسة بالعائد على الأصول.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل المديونية في ربحية شركة التأمين NIC مقاسة بالعائد على الأصول.  
الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المدروسة مجتمعة في ربحية شركة التأمين NIC مقاسة بالعائد على الأصول.

**6-منهجية البحث:**

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي، القائم على تجميع المادة العلمية التي يتطلبها موضوع البحث من مصادرها المختلفة كالكتب والاطلاع على الدوريات والتقارير الصادرة عن الجهات المعنية والأبحاث المنشورة في المجالات المتخصصة والمؤتمرات والندوات المتعلقة بموضوع البحث. واختبار فرضيات البحث سيتم الاعتماد على البيانات المالية والميزانيات وقوائم الدخل لشركة التأمين عينة الدراسة ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج وذلك باستعمال أسلوب تحليل الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين كل متغير مستقل ومتغير تابع واستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لدراسة أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

**7-متغيرات البحث:**

✓ المتغيرات المستقلة:

- السيولة.
- كفاية رأس المال.
- معدل المديونية.

✓ المتغير التابع: الربحية مقاسة بالعائد على الأصول.

**8-مجتمع البحث وعينة البحث:**

- يتكون مجتمع البحث من شركات التأمين الخاصة في سورية والتي أدرجت في سوق دمشق للأوراق المالية منذ عام 2009، وعددها ست شركات وهي (الشركة المتحدة للتأمين، الشركة الوطنية للتأمين، الشركة السورية الكويتية للتأمين، الشركة السورية الدولية للتأمين، شركة الاتحاد التعاوني، شركة العقيلة للتأمين التكافلي).
- عينة البحث: الشركة الوطنية للتأمين NIC (دراسة حالة).

**9-أدوات جمع البيانات:**

تم الاعتماد على البيانات المالية (الميزانيات والتقارير المالية السنوية للشركة الوطنية للتأمين) المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

**10-الدراسات السابقة:**

- دراسة (القضاة، 2015) بعنوان: "العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للفترة 2005 – 2011": حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية من عام 2005 إلى عام 2011 أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي للمتغيرات المستقلة مجتمعة حجم الشركة، والمستثمر المؤسسي، ونسبة المديونية، وعمر الشركة، ونسبة السيولة، ورضا العملاء، والإنتاجية، ودرجة الرفع المالي على الأداء المالي للشركة، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي والمتغير المستقل المستثمر.
- دراسة (خشارمة وقاشيش، 2000) بعنوان: "العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين الأردنية: حيث هدفت الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة في الربحية في شركات التأمين الأردنية، اشتمل مجتمع الدراسة على كافة شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي النظامية وصممت استبانة لهذه الغاية حيث استخدم فيها مقياس (ليكرت) من 5 درجات وتم توزيع 20 نسخة منها على 20 شركة تأمين، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من الدعاية والإعلان وحجم الشركة وعمر الشركة من جهة والربحية مقاسة في العائد على الاستثمار في شركات التأمين من جهة أخرى كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديونية والربحية في الشركات التي تحقق ربحاً.
- دراسة (Abate, 2012) بعنوان: Factors Affecting Profitability of Insurance Companies in Ethiopia: Panel Evidence حيث هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر العوامل محددة ب (عمر الشركة، حجم الشركة، وحجم رأس المال، والنفوذ، نسبة السيولة، نسبة النمو والأصول الملموسة) في الربحية بواسطة العائد على الأصول، وتشمل العينة في هذه الدراسة تسع من شركات التأمين في اثيوبيا لمدة تسع سنوات (2003-2011)، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة النمو وحجم رأس المال والنفوذ وحجم الشركة ذات تأثير إيجابي في الربحية، ونسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية تؤثر سلباً ولكن ترتبط بقوة مع الربحية، وعمر الشركة وحجم الأصول الملموسة لا تتعلق بشكل كبير مع الربحية.

- دراسة (Adams and Buckle, 2003) بعنوان: The Determinants of Corporate Financial Performance in Bermuda Insurance Market حيث شملت عينة الدراسة 17% من شركات التأمين الموجودة في ذلك السوق للفترة الواقعة ما بين 1993 و1997 حيث كان المتغير التابع هو الأداء، وتم قياسه من خلال قسمة مجموع المصاريف الإدارية على صافي الأقساط

المتحققة، وحجم المنشأة ونسبة الرفع المالي، والسيولة، ونوع الشركة، ونطاق عمليات الشركات كمتغيرات مستقلة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن شركات التأمين ذات نسبة الرفع المالي المرتفعة والسيولة المنخفضة يكون أداؤها أفضل من شركات التأمين ذات نسبة الرفع المالي المنخفضة والسيولة المرتفعة.

وما يميز هذه الدراسة هو حدود ومجتمع البحث حيث تم تطبيق الجانب العملي منها على الشركة الوطنية للتأمين NIC من عام 2009 إلى عام 2016، كما تختلف هذه الدراسة في متغيرات البحث المستقلة والتابعة حيث اعتمدت بعض تلك الدراسات على دراسة أثر كل من الدعاية والاعلان وحجم وعمر الشركة في الربحية مقاسة في العائد على الاستثمار بينما اعتمد بعضها الآخر على دراسة أثر حجم رأس المال وحجم الأصول الملموسة ونسبة النمو في الربحية مقاسة في العائد على الأصول في حين يناقش هذا البحث حالة الشركة الوطنية للتأمين، ومدى تأثير الربحية مقاسة بالعائد على الأصول بكل من نسب السيولة وكفاية رأس المال والمديونية.

وما يميز هذه الدراسة أيضاً هو النتائج التي تم التوصل إليها حيث تبين أن هناك علاقة عكسية وليست ذات دلالة إحصائية بين كل من (نسبة السيولة ومعدل المديونية) والعائد على الأصول وعلاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والعائد على الأصول.

## 11- الإطار النظري للبحث:

### 11-1 تعريف التأمين:

يشير المفهوم اللغوي للتأمين على أنه ضمان الأخطار والقدرة على درئها (ناصر، 2007)، والأمن والسلامة يُعدّان من الحاجات الأساسية التي لا يستطيع الإنسان العيش بدونها، ولقد صنّفها العالم إبراهيم ماسلو في الدرجة الثانية في هرم الحاجات الذي وضعه بعد الحاجات الفيزيولوجية (P.Kotler, 1986).

يمكن القول إن فكرة التأمين تنحصر في كونه عبارة عن أساليب تعتمد على اتفاق مسبق بين طرفين يتم من خلاله تحويل الخطر المعرض له المؤمن له إلى الطرف المؤمن مقابل دفع مبلغ معين يمكن من تغطية الخسارة المحتملة، وبالتالي ينتقل عبء الخطر المتوقع من الخسارة المادية المحتملة على المؤمن بطريقة تسمح بتوزيع الخطر على عدد من المستخدمين والمعرضين لذات الخطر، وذلك بهدف حماية الأشخاص والمنشآت من الأخطار المحتملة الحدوث (مراد، 2016).

فالتأمين هو تحويل أعباء المخاطر من المؤمن له إلى المؤمن مقابل قسط تأمين، والتزام المؤمن بتعويض الضرر والخسارة للمؤمن له، وتعني كلمة التأمين جميع المرادفات لها، كما تعني إعادة التأمين فيما لا يتعارض مع طبيعتها (المرسوم التشريعي 43، 2005).

وبالتالي يمكن استنتاج أن تعريف التأمين من الناحية القانونية على أنه عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن على أن يؤدي إلى المؤمن له مبلغاً من المال في حال حدوث الخطر المبيّن في العقد مقابل قيام المؤمن له بدفع قسط للمؤمن خلال فترة زمنية معينة، ومن الناحية الفنية هو عملية تقنية تقوم بها شركات التأمين وتتضمن دراسة الخطر وتحديد احتمال وقوعه بهدف تحديد قيمة القسط بطريقة رياضية وإحصائية، ومن الناحية الاقتصادية فهو أداة لإدارة وتقليل المخاطر التي يتعرض لها أفراد المجتمع.

**11-2 أنواع التأمين في سورية:**

• طبقاً (لأحكام المرسوم التشريعي رقم /43/ لعام 2005) فإن أنواع التأمين هي:

**أولاً: التأمينات العامة وتشمل الفروع التالية:**

- تأمين الحوادث والمسؤوليات.
- تأمين السيارات والمسؤوليات المتعلقة بها.
- تأمين الممتلكات والمسؤوليات المتعلقة بها.
- التأمينات البحرية والمسؤوليات المتعلقة بها.
- تأمينات الطيران والمسؤوليات المتعلقة بها.
- التأمين الهندسي والمسؤوليات المتعلقة به.

**ثانياً: التأمينات الصحية.**

**ثالثاً: تأمينات الحياة والادخار وتكوين رؤوس الأموال.**

**رابعاً: التأمينات الزراعية.**

- ونستطيع أن نذكر بعض أنواع التأمين المعمول بها في سورية وهي: التأمين البحري، تأمينات الحياة، تأمين السيارات، تأمين الحريق، تأمين السرقة، التأمين الهندسي لأعمال البناء والمقاولات، تأمين البضائع المستوردة، تأمين المسؤولية المدنية.

وهناك أنواع عديدة من التأمين منها ما يتفرع عن هذه الأنواع ليوافق التطورات الحاصلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومنها غير موجود في بلادنا لعدم ظهور الحاجة إليها في الوقت الراهن أو لعدم قدرة شركات التأمين على ممارسة مثل هذه الأنواع ونذكر منها على سبيل المثال تأمين المحاصيل الزراعية والتأمين على الثروة الحيوانية وغيرها (ناصر والأشقر، 2009).

**11-3 العوامل المؤثرة في الربح:**

- يتأثر الربح بعدد من العوامل تؤدي إلى زيادته، ونقصانه، نذكر منها مايلي (كنجو، 2005):

أ- يتأثر الربح بشكل أساسي بالإيرادات التي تحصل عليها الشركة والمصاريف التي تدفعها.

ب- إن لمقدار السيولة النقدية المتوفرة ورأس المال العامل والثابت أثراً في زيادة الأرباح أو نقصانها، فقد يؤدي توفر السيولة إلى إمكانية الاستفادة من فرص متاحة للاستثمار أو الحصول على بعض الحسومات النقدية والكمية، وهذا يؤدي إلى زيادة الربح.

ت- معدل الضريبة المفروض على الأرباح: إن ارتفاع الضريبة تؤدي إلى اقتطاع أقساط أكبر وهذا يؤدي إلى تخفيض صافي الربح المتبقي.

ث- إن للأسلوب والطريقة التي تمارسها الإدارة أثراً كبيراً في تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح، فبقدر ما تكون الإدارة جيدة ومعتمدة على تقديرات علمية سليمة لإيراداتها ونفقاتها وبقدر ما تستطيع تخفيض التكلفة الإدارية بقدر ما تتمكن من تحقيق أرباح جيدة.

**11-4 النسب المالية:**

من النسب المالية التي تم استخدامها في هذا البحث النسب التالية:

- السيولة: تم قياس السيولة باستخدام نسبة التداول بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة التي تعبر عن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (الشيخ، 2008).
- كفاية رأس المال (هامش الملاءة): تم قياس نسبة كفاية رأس المال بقسمة رأس المال المتوفر على رأس المال المطلوب، حيث تلتزم الشركة بأن لا يقل هامش الملاءة لديها عن 150% تم احتسابها اعتماداً على القرار رقم (210) لعام 2008 الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين.
- معدل المديونية: تم قياس هذه النسبة بقسمة اجمالي الديون على اجمالي الأصول وتعد هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة.
- الربحية مقاسة بالعائد على الأصول: تم قياس هذه النسبة بقسمة صافي الربح على اجمالي الأصول وتقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتوليد الأرباح.

**12-الدراسة التطبيقية:****12-1 عرض المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للشركة الوطنية NIC للتأمين:**

تم استخدام البرنامج الإحصائي Microsoft Excel من أجل حساب النسب المالية لمتغيرات البحث للشركة الوطنية للتأمين NIC في سورية خلال الفترة (2009-2014).

ويظهر الجدول رقم (1) النسب المالية المعبرة عن متغيرات البحث.

**الجدول رقم (1): المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للشركة الوطنية للتأمين NIC في سورية**

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة			السنة
	معدل المديونية	نسبة كفاية رأس المال	السيولة	
0.067843481	0.570177	329.3%	1.51561366	2009
0.050277895	0.593491	313%	1.49047212	2010
0.03832765	0.599384	303%	1.4914175	2011
0.031916617	0.609108	333%	1.46981949	2012
0.111480261	0.62132	260.4%	1.46524739	2013
0.105860814	0.591186	286.32%	1.5614451	2014
0.1398594	0.57024175	278.72%	1.3791244	2015
0.1067217	0.56051432	311.29%	1.4669937	2016

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الميزانيات والتقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين والمنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.



## 12-2 لمحة عن الشركة الوطنية للتأمين NIC :

• الشركة السورية الوطنية للتأمين هي شركة مساهمة مغفلة تأسست بموجب القرار رقم (9/م ق) بتاريخ 2006/2/6 برأسمال مدفوع قدره 850 مليون ل.س.

بعد تأسيسها استطاعت أن تتطلق سريعاً نحو الريادة بزمن قياسي وخطوات راسخة ودراسة واعية الأمر الذي مكنها من الحصول على لقب الشركة الأولى حسب تصنيف هيئة الإشراف على التأمين وذلك بالنسبة لحجم الإنتاج والحصة السوقية لعام 2007.

وفي عام 2010 كانت سنة دخول الشركة سوق الأوراق المالية وذلك بعد أن استطاعت مضاعفة رأسمالها وتحقيق معدل أقساط ممتاز خلال السنوات السابقة.

• وتوفر الشركة الوطنية للتأمين الخدمات التأمينية التالية: (هيئة الإشراف على التأمين)

### أ- التأمينات العامة:

- السيارات والمسؤوليات المتعلقة بها الحريق (الممتلكات) والمسؤوليات
- التأمين البحري
- تأمين الطيران
- التأمين هندسي
- المسؤولية القانونية
- الحوادث العامة

### ب- تأمينات الحياة والرعاية الصحية

- التقاعد
- التعليم
- الادخار
- الرعاية الصحية

• أظهر التقرير المالي السنوي لسوق دمشق للأوراق المالية لعام 2014 أن الشركة الوطنية للتأمين كأكثر الشركات النشطة في السوق حيث بلغت قيمة تداولات الشركة 388.78 مليون ل.س، وصنفت الشركة الوطنية للتأمين ضمن الشركات الخمس الأنشط من حيث حجم التداول والأكثر ارتفاعاً في أسعار أسهمها خلال عام 2014. (التقرير السنوي لسوق دمشق للأوراق المالية، 2014).

## 12-3 النتائج والمناقشة:

### • اختبار الفرضيات:

تم اختبار الفرضيات بالاعتماد على بيانات الميزانيات والتقارير المالية السنوية لمتغيرات البحث من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الشركة الوطنية للتأمين عينة الدراسة في الفترة الزمنية (2016-2009).

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة في العائد على الأصول. يوضح الجدول رقم (2) علاقة الارتباط بين السيولة والعائد على الأصول، حيث إن  $R=0.380$  وهي تدل على أن العلاقة عكسية بين السيولة والعائد على الأصول، وتبين قيمة معامل التحديد على أن (14.5%) من التغيرات الحاصلة في العائد على الأصول تتعلق بالسيولة، أي أنه كلما ارتفعت السيولة أدى ذلك إلى انخفاض معدل العائد على الأصول.

الجدول رقم (2): معاملات الارتباط والتحديد للمتغيرين السيولة والعائد على الأصول

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.380 <sup>a</sup>	.145	.002	.0396321814

a. Predictors: (Constant), x2

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.512	.428		1.197	.276
	x2	-.291-	.289	-.380-	-1.007-	.353

a. Dependent Variable: ROA

المصدر مخرجات برنامج (spss)

الجدول رقم (3): اختبار معنوية النموذج

ANOVA <sup>b</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.002	1	.002	1.015	.353 <sup>a</sup>
	Residual	.009	6	.002		
	Total	.011	7			

a. Predictors: (Constant), x2

b. Dependent Variable: ROA

المصدر مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول رقم (3) اختبار معنوية النموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig=0.353) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في العائد على الأصول.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال في العائد على الأصول. يوضح الجدول رقم (4) علاقة الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال والعائد على الأصول، حيث إن  $R=0.723$  وهي تدل على أن العلاقة عكسية بين نسبة كفاية رأس المال والعائد على الأصول، وتبين قيمة معامل التحديد على أن (52.2%) من

التغيرات الحاصلة في العائد على الأصول تتعلق بنسبة كفاية رأس المال ، أي أنه كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال أدى ذلك إلى انخفاض معدل العائد على الأصول.

الجدول رقم (4): معاملات الارتباط والتحديد للمتغيرين نسبة كفاية رأس المال والعائد على الأصول

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.723 <sup>a</sup>	.522	.443	.0296225167

a. Predictors: (Constant), x5

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.425	.135		3.158	.020
	x5	-.001	.000	-.723	-2.560	.043

a. Dependent Variable: RO

المصدر مخرجات برنامج (spss)

الجدول رقم (5): اختبار معنوية النموذج

ANOVA <sup>b</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.006	1	.006	6.556	.043 <sup>a</sup>
	Residual	.005	6	.001		
	Total	.011	7			

a. Predictors: (Constant), x5

b. Dependent Variable: ROA

المصدر مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول رقم (5) اختبار معنوية النموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig=0.043) وهي أقل من (0.05) وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال في العائد على الأصول.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل المديونية في العائد على الأصول.

يوضح الجدول رقم (6) علاقة الارتباط بين معدل المديونية والعائد على الأصول، حيث إن  $R=0.363$  وهي تدل على أن العلاقة عكسية بين معدل المديونية والعائد على الأصول، وتبين قيمة معامل التحديد على أن (13.2%) من التغيرات

الحاصلة في العائد على الأصول تتعلق بمعدل المديونية، أي أنه كلما ارتفع معدل المديونية أدى ذلك إلى انخفاض معدل العائد على الأصول.

الجدول رقم (6): معاملات الارتباط والتحديد للمتغيرين معدل المديونية والعائد على الأصول

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.363 <sup>a</sup>	.132	-.013-	.0399325024

a. Predictors: (Constant), x3

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.485	.423		1.146	.295
	x3	-.684-	.717	-.363-	-.954-	.377

a. Dependent Variable: ROA

المصدر مخرجات برنامج (spss)

الجدول رقم (7): اختبار معنوية النموذج

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	1	.001	.909	.377 <sup>a</sup>
	Residual	.010	6	.002		
	Total	.011	7			

a. Predictors: (Constant), x3

b. Dependent Variable: ROA

المصدر مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول رقم (7) اختبار معنوية النموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig=0.37) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل المديونية في العائد على الأصول.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المدروسة مجتمعة في العائد على الأصول. من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن معامل الارتباط  $R=0.933$  أي أن علاقة الارتباط إيجابي قوي جداً كما أن معامل التحديد (87.1%) أي أن كل من نسبة السيولة ونسبة كفاية رأس المال ومعدل المديونية مجتمعة يفسر ما مقداره 87% من التغيرات الحاصلة في العائد على الأصول.

الجدول رقم (8): معاملات الارتباط والتحديد للمتغيرات نسبة السيولة ونسبة كفاية رأس المال ومعدل المديونية والعائد على الأصول

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.933 <sup>a</sup>	.871	.775	.0188246246

a. Predictors: (Constant), x3, x2, x5

الجدول رقم (9): اختبار معنوية النموذج

ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.010	3	.003	9.031	.030 <sup>a</sup>
	Residual	.001	4	.000		
	Total	.011	7			

#### المصدر مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول رقم (9) اختبار معنوية النموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig= 0.03) وهي أقل من (0.05) وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المدروسة مجتمعة في العائد على الأصول.

#### 13- النتائج:

- تمتعت الشركة الوطنية للتأمين بمستوى عالي من الملاءة المالية يضمن مواجهة خطر فشل استرداد جزء من أموالها المستثمرة وهذا ما أكدته عدم مشاهدة أي حالة انخفاض في نسبة كفاية رأس المال عن 150% وهو الحد النمطي المسموح به.
- لوحظ تزايد في نسبة السيولة خلال الفترة المدروسة وهذا ما يؤكد أن الشركة الوطنية للتأمين تعمل على الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي.
- لوحظ عدم ارتفاع معدل مديونية الشركة خلال فترة الدراسة وبالتالي فإن الشركة تمتلك أصولاً تزيد عن قيمة ديونها.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للسيولة في العائد على الأصول في الشركة الوطنية للتأمين، والعلاقة عكسية.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال في العائد على الأصول في الشركة الوطنية للتأمين، والعلاقة عكسية.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل المديونية في العائد على الأصول في الشركة الوطنية للتأمين، والعلاقة عكسية.
- توجد للعوامل المدروسة (نسبة السيولة وكفاية رأس المال ومعدل المديونية) مجتمعة قدرة تفسيرية للتغير الذي يحصل في العائد على الأصول في الشركة الوطنية للتأمين وبذلك فإن دراسة هذه العوامل مجتمعة سيكون مفيداً في تفسير التغير في العائد على الأصول حيث تحددت قيمة معامل التحديد بنسبة 87%.

**14-المقترحات:**

- في ضوء النتائج والتحليلات السابقة والتي تعكس أثر كل من (نسبة السيولة، نسبة كفاية رأس المال، معدل المديونية) في العائد على الأصول للشركة الوطنية للتأمين، توصي الباحثة بما يلي:
- الحفاظ على الحصة السوقية من خلال تنويع الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين بما يتلاءم مع احتياجات العملاء.
  - ضرورة قيام شركات التأمين بالعمل على تنويع استثماراتها.
  - نشر الوعي التأميني وتشجيع البحث العلمي في مجال التأمين.

**15-المراجع العلمية:****1-15 المراجع باللغة العربية**

- 1- الشيخ، فهمي (2008) ، التحليل المالي، فلسطين رام الله ، الطبعة الأولى، ص 52.
- 2- القضاة، مصطفى (2015). العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للفترة 2005 - 2011. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد الأول، ص 255-281.
- 3- المرسوم التشريعي رقم /43/ لعام 2005، تنظيم سوق التأمين، المادة /1/ و/2/.
- 4- خشارمة، حسين ومحمود قاشيش (2000). العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين الأردنية. المنارة، المجلد الخامس، العدد الأول، ص 239-257.
- 5- كنجو، كنجو (2005) ، الإدارة المالية، منشورات جامعة حلب، ص 236.
- 6- مراد، محمد عبادة (2006). استراتيجية إدارة الأزمات في شركات التأمين السورية، أطروحة دكتوراه، جامعة مصر الأميركية الدولية، ص 23.
- 7- ناصر، محمد جودت، أساسيات التأمين بمفهومها النظري والتطبيقي، الجزء الأول، دار التواصل العربي، مؤسسة الوراق، عمان، 2007، ص 18.
- 8- ناصر، محمد جودت وفراس الأشقر (2009). سبل تفعيل صناعة التأمين والوعي التأميني في سورية، مجلة جامعة تشرين، 1:31، ص 6.

**2-15 المراجع باللغة الأجنبية**

- 1- Adams,M and Buckle.M, (2003), **The Determinants of Corporate Financial Performance In Bermuda Insurance Market**, Applied Financial Economic, Vol 4, No 13.
- 2- Gashaw.A, (2012), **Factors Affecting Profitability of Insurance Companies in Ethiopia**, Master of Science in Accounting and Finance, Addis Ababa University, Ethiopia.
- 3- P.Kotler, (1986), **marketing principle**, 3rd edition – hill, international edition, London, P 174.

**3-15 المواقع الالكترونية**

- 1- <http://www.natinsurance.com> الموقع الرسمي للشركة الوطنية للتأمين.
- 2- <http://www.sisc.sy> هيئة الاشراف على التأمين.
- 3- <http://www.dse.sy> التقرير السنوي لسوق دمشق للأوراق المالية لعام 2014.

## دراسة تحليلية للدور الاقتصادي للقطاعين العام والخاص في مجالات التوظيف والاستثمار في سورية

\*ختام حيدر أ.د. موسى الغريب أ.د. هيثم عيسى

(الإيداع: 21 كانون الثاني 2018 ، القبول: 18 حزيران 2018)

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة أكاديمية موضوعية بين القطاعين العام والخاص في سورية من حيث مساهمتهما في خلق فرص العمل (العمالة) والاستثمار، وذلك بعيداً عن الجدل الأيديولوجي المصلحي. اعتمدت المقارنات في هذه الدراسة على البيانات الإحصائية الحكومية. في العموم، وجدت الدراسة أن القطاعين يؤديان أدواراً اقتصادية متكاملة وليست متنافسة سواء في مجال العمالة أو الاستثمار. بالتفصيل، تتركز فرص العمل التي يخلقها القطاع العام وكذلك استثماراته في قطاع الخدمات، كما يعتمد القطاع العام على عمالة ذات مستوى تعليمي أعلى نسبياً. أما في حالة القطاع الخاص، فتبين أنه يعتمد على عمالة ذات مستوى تعليمي أقل نسبياً وهي أكثر توزيعاً بين القطاعات الاقتصادية مقارنة بالقطاع العام. أما استثمارات القطاع الخاص فتتوجه بالدرجة الأولى إلى قطاعات المال والتأمين، ثم التجارة، يليها البناء والتشييد. تؤكد هذه النتائج على أن الخطط الاقتصادية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار وتخفيض البطالة في سورية يجب أن تلحظ الطبيعة التكاملية بين القطاعين العام والخاص حتى تتجح في تحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: الدور الاقتصادي، القطاع العام، القطاع الخاص، التوظيف، الاستثمار.

\*طالبة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

## **Analytical Study of the Economic Role of the Public and Private sectors in Investment and Employment in Syria**

**Khatam Haidar**

**Prof. Dr. Mousa AL ghrer**

**Prof. Dr. Haythem Essa**

**(Received: 21 January 2018, Accepted: 18 June 2018)**

### **Abstract:-**

The aim of this study is to conduct an academic and objective comparison between the public and private sectors' contributions in creating job opportunities (employment) and investment. These comparisons employed government statistics. In general, the study found that public and private sectors in Syria are not competing but complementing each other in the fields of employment and investment. In details, public sector creates job opportunities mainly in the field of services, and it depends on relatively more educated labor force. With regards to the private sector, it relies more on less educated but more evenly distributed labor force compared with the public sector. Private sector's investments target first finance and insurance sector, then trade sector followed by building and construction sector. These results assure that economic plans aiming at encouraging investment and/or reducing unemployment in Syria should acknowledge the complement relationship between public and private sectors in order to be successful in achieving their goals.

**Key words:** The Economic Role, Public sector, Private sector, Employment, Investment.



**1- المقدمة:**

تبين التجارب الاقتصادية لدول العالم وجود فلسفتين اقتصاديتين رئيسيتين تقدمان أفكاراً متباينة حول دور الدولة في الاقتصاد. من جهة أولى، تتبنى الفلسفة التدخلية نهجاً يعطي للدولة الأولوية في إدارة الاقتصاد وتدخلها في تنظيم عمله. ومن جهة ثانية، تتبنى فلسفة الحرية الاقتصادية نهجاً معاكساً يجادل من أجل تحديد وتقليص دور الدولة في الاقتصاد مقابل إطلاق العنان للقوى الاقتصادية الخاصة في العمل بحرية.

تاريخياً، سيطرت فلسفة الحرية الاقتصادية خلال فترة زمنية طويلة من التاريخ الاقتصادي للعالم وامتدت تلك السيطرة حتى الثلاثينيات من القرن الماضي وكان ذلك مقابل تراجع دور الدولة الاقتصادي واقتصره على متطلبات الدولة الحارسة. أدت الحربين العالميتين الأولى والثانية وكذلك فترة الكساد الاقتصادي في الثلاثينيات إلى رفض فلسفة الحرية الاقتصادية وبالفعل تخلت المملكة المتحدة عن تلك الفلسفة تبعتها دولٌ أخرى وبالمقابل تصاعد تدخل الحكومات في تسيير اقتصاديات دول العالم (قلعاوي، 1995؛ عبد النور، 2004).

لكن، انتعشت فلسفة الحرية الاقتصادية من جديد مع بداية السبعينيات من القرن العشرين وقابل ذلك التأكيد على وقف تدخل الدولة في الاقتصاد وتحديد دورها بشكل مختصر جداً. ساهم في حصول هذا التحول عوامل عديدة منها بأزمة الركود التضخمي stagflation، وفشل عملية التنمية في الدول المتخلفة، وعجز تلك الدول عن سداد ديونها، ولاحقاً ساهم عامل آخر جديد هو انهيار التجربة الاشتراكية وتوجه دول أوروبا الشرقية باتجاه اقتصاد السوق الحر.

تأثرت سورية مثل باقي دول العالم بهذه الأحداث والتغيرات وانعكس هذا التأثير مباشرةً على حجم وطبيعة الدور الاقتصادي الذي يساهم به القطاع العام والخاص في الحياة الاقتصادية في سورية. تاريخياً، كان القطاع الخاص هو صاحب الدور الاقتصادي الأكبر في سورية وذلك حتى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين عندما تحول عبء التنمية الاقتصادية إلى القطاع العام. استمر ذلك حتى الثمانينيات حيث بدا واضحاً أنّ ذلك العبء ومتطلباته ينوء عن القيام بها القطاع العام لوحده مما خلق مبرراتٍ موضوعية للتفكير بالسماح للقطاع الخاص بتأدية دور أكبر في الاقتصاد الوطني وانعكس ذلك في السياسات والخطط الاقتصادية الحكومية بشكلٍ واضح..

تستحق هذه التغيرات في الفلسفة الاقتصادية في سورية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية أن تكون موضوعاً للكثير من الأبحاث والدراسات. في هذا المجال لا بد من الإشارة إلى وجود قلة في تلك الدراسات وأنّ ما هو متوفر منها كان في غالبيته مدفوعاً بأراء وقناعات أيديولوجية ومصالح ضيقة أثرت كثيراً في النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات. لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى مقارنة المساهمة الاقتصادية الفعلية للقطاعين العام والخاص في مجالي الاستثمار وخلق فرص العمل. تمّ جمع البيانات اللازمة من المصادر الحكومية خاصةً المكتب المركزي للإحصاء وهيئة التخطيط والتعاون الدولي. ثم عملت الدراسة على تحليل تلك البيانات وإجراء المقارنات اللازمة متخذةً من الفترة (1994-2010) مجالاً زمنياً للمقارنة.

**2- مشكلة البحث:**

يعاني الاقتصاد السوري من عجز في تحقيق النمو الاقتصادي بشكل مستدام وبمعدلات عالية، بالإضافة إلى معاناته من ارتفاع معدلات البطالة، حيث بلغ هذا المعدل 7%، 11.7%، 10.9% في الأعوام 1994، 2002، 2010 على التوالي (تقرير هيئة الاستثمار، 2010). إضافة إلى عجز في الميزان التجاري، ففي عام 1994 بلغ حجم العجز في الميزان التجاري 35 مليار ليرة سورية، في حين وصل العجز إلى 243 مليار عام 2010 (المجموعة الإحصائية، 1995، 2010). مع هذا

الواقع الاقتصادي يبرز على الساحة الاقتصادية السورية تياران اقتصاديان متناقضان، وكل منهما يكيل التهم للآخر، ويحمله مسؤولية العجز عن تحقيق النمو الاقتصادي ليبري نفسه من المسؤولية الذاتية، ويحملها بالكامل للطرف الآخر. هنا تبرز مشكلة هذه الدراسة والتي يمكن تلخيصها بتبني وجهات نظر ومواقف مسبقة من كل قطاع عام أو خاص وانعكاس تلك المواقف ووجهات النظر في السياسات والخطط الاقتصادية للدولة ولكن بدون أن تكون تلك المواقف ووجهات النظر مرتكزة إلى دراسات اقتصادية موضوعية محايدة للدور الاقتصادي لكل قطاع. تسعى هذه الدراسة لتقديم تحليل مقارنة لدور وأهمية القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بمسألتين اقتصاديتين أساسيتين هما العمالة والاستثمار.

### 3- أهمية البحث:

تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها واحدة من عدد قليل جداً من الدراسات الاقتصادية التي تعالج مسألة القطاعين العام والخاص معالجة اقتصادية منهجية محايدة غير متأثرة بأفكار ومواقف أيديولوجية مسبقة أو مصالح فئوية ضيقة. بدقة، تقدم هذه الدراسة تحليلاً موضوعياً للدور الاقتصادي لكل من القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بمسألتين اقتصاديتين مهمتين هما العمالة والاستثمار. تعد النتائج التي تتوصل إليها مثل هذه الدراسات مدخلات مهمة لا غنى عنها في خطط الحكومة للتطوير الاقتصادي ومعالجة المشاكل الاقتصادية الأساسية التي تواجه البلد.

### 4- أهداف البحث:

- 1- دراسة مساهمة القطاعين العام والخاص في سورية في خلق فرص العمل وتركيب قوة العمل في كل منهما.
- 2- تحديد مساهمة كلا القطاعين في الاستثمار الكلي وتكوين رأس المال الثابت.

### 5- فرضيات البحث:

- يوفر القطاع العام فرص عمل تتطلب مستويات تعليمية عالية.
- تتجه استثمارات القطاع العام بخاصة نحو القطاعات غير الإنتاجية.
- تتركز فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص عند المستويات التعليمية المنخفضة.
- يستثمر القطاع الخاص أكثر في قطاعات الإنتاج الحقيقي.

### 6- أسئلة البحث:

- ✓ ما هو دور القطاع العام في توفير فرص العمل؟ ما هو توزيع فرص العمل هذه حسب القطاعات الاقتصادية؟
- ✓ إلى أي حد يساهم القطاع العام في التكوين الرأسمالي الثابت؟ وأين تتركز استثمارات هذه القطاعات؟
- ✓ ما هي أهمية دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل؟ وكيف تتوزع قوة العمل في هذا القطاع حسب المستوى التعليمي؟
- ✓ ما هو حجم مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي الثابت؟ وكيف تتوزع استثمارات هذا القطاع حسب القطاعات الاقتصادية؟

### 7- منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي باستخدام أسلوب التحليل المقارن من أجل تقديم معالجة دقيقة، باستخدام البيانات الإحصائية، لفرضيات الدراسة.

## 8-الدراسات السابقة:

عبد طالاس، مسلم (2004)، السبل والوسائل لتطوير القطاع العام في القطر العربي السوري، رسالة ماجستير، جامعة حلب.

انطلق البحث من اعتبار أن للقطاع العام دوراً هاماً وأساسياً في التنمية الاقتصادية يصعب التخلي عنه. كما توضح الدراسة أن القطاع العام في سورية عانى من الأخطاء الاقتصادية والإدارية التي رافقت ولادته وأحاطت بتشغيله. كما يرى أن توفير ظروف مناسبة لعمل القطاع العام يهيئ الظروف المناسبة أيضاً لعمل القطاع الخاص. وخلص الباحث إلى أن الكفاءة لا تقتصر على أحد القطاعين دون الآخر.

1- عبد الرزاق، مولاي لخضر (2010)، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان).

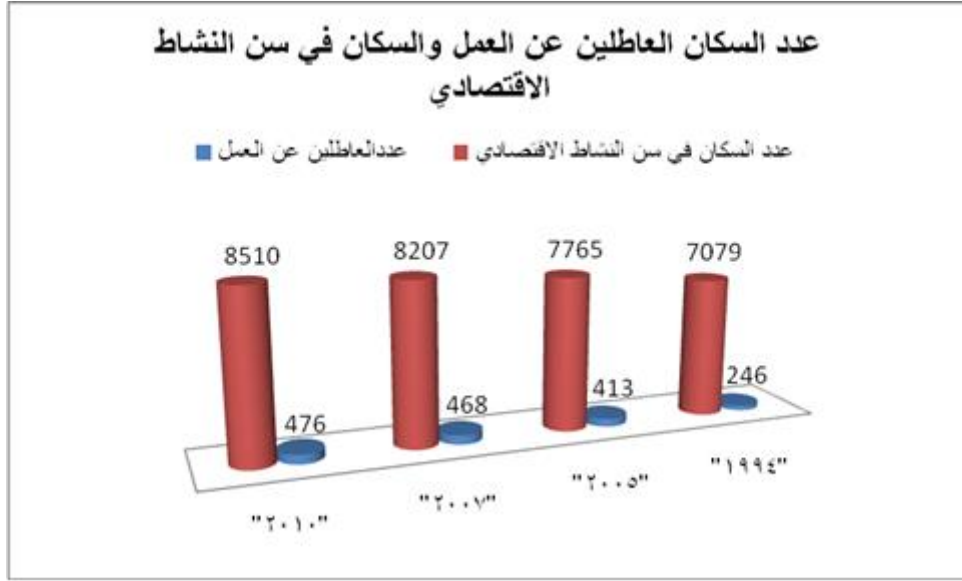
يقوم الباحث بدراسة مراحل تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية في الدول النامية، ودراسة المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الخاص لمعرفة طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات من جهة والاستثمار الخاص من جهة ثانية، من ثم يقوم الباحث بتقديم تقييم لمساهمة القطاع الخاص في التنمية في الجزائر.

من خلال الدراسات السابقة نلاحظ أن كل من هذه الدراسات تتناول أحد القطاعين بالدراسة والتحليل، في حين أن هذه الدراسة تركز على دور كلا القطاعين في مجالات التوظيف والاستثمار، من ثم والمقارنة بينهما.

## 1. دور القطاعين العام والخاص في خلق فرص العمل

بسبب أهميتها متعددة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تعد قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل متناسبة مع احتياجات سوق العمل من حيث العدد والنوعية أحد المعايير الرئيسية لتحديد مستوى فعالية وكفاءة هذا الاقتصاد ومؤسساته. لذلك، تجمع الغالبية العظمى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المختصة على تصنيف مسألة البطالة ضمن مجموعة أهم القضايا الاقتصادية الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي والتضخم، التي يجب على السياسات الاقتصادية استهدافها والتركيز عليها.

بغض النظر عن حجمها أو توزيعاتها المختلفة العمرية والجغرافية وغيرها، تمثل البطالة مشكلة خطيرة تتجلى بخسارة الاقتصاد الوطني لجزء من الطاقة البشرية الكامنة والمتاحة له للاستفادة منها وزيادة حجم الإنتاج وتحسين مستوى معيشة السكان، وغيرها من المشاكل الاجتماعية (الجريمة، السرقة، الانحراف، تعاطي المخدرات...الخ). مثلاً، أشارت إحدى الدراسات أنه في عام 1982 بلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 9.5%، وقدرت الخسارة المقابلة الناجمة عنه بـ 8.6% من الناتج القومي الإجمالي (مراد، 1999). وللوقوف على حجم هذه المشكلة في سورية، نستعرض فيما يلي التغير الحاصل في أعداد ونسب العاطلين عن العمل من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (1): عدد السكان العاطلين عن العمل والسكان في سن النشاط الاقتصادي (بالآلف).  
المصدر: مسح قوة العمل للأعوام المذكورة.

من خلال الشكل السابق نلاحظ التزايد التدريجي في أعداد السكان في سن النشاط الاقتصادي. ترافق ذلك بازدياد أعداد العاطلين عن العمل، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل البطالة من 7% في عام 1994 لتصل إلى 8.4%، 8.6% من حجم القوة العاملة على التوالي في عامي 2007، 2010 (المصدر: هيئة الاستثمار السورية، 2007-2010). إن هذه الزيادة في أعداد العاطلين عن العمل هو نتيجة عجز القطاعات الاقتصادية عن تأمين فرص عمل للسكان الوافدين إلى سوق العمل. الأمر الذي يتطلب خلق استثمارات جديدة قادرة على توليد فرص عمل وتخفيض معدل البطالة. بالتالي ينبغي على الحكومة إفساح المجال أمام مختلف القطاعات وتشجيعها على الاستثمار وإعطاء المزيد من المزايا والإعفاءات للمشاريع القادرة على خلق فرص عمل، وزيادة هذه المزايا كلما ازدادت فرص العمل المؤمنة. يمهّد هذا العرض لحجم مشكلة البطالة في سورية بالقيم المطلقة والنسبية الانتقال إلى التعمق في التحليل من أجل مقارنة توزّع العمالة بين القطاعين العام والخاص.

### 1.1 توزع العمالة بين القطاعين العام والخاص:

تبدأ الدراسة في هذه الفقرة بالتركيز على العدد الكلي لمجمّل العاملين في كافة القطاعات، من ثمّ ننقل إلى توزيع العاملين على كل من القطاعين العام والخاص. ففي عام 1994 بلغ مجموع العاملين في كافة القطاعات 3.352 مليون (مسح قوة العمل، 1994). في حين ارتفع هذا العدد إلى 4.753 مليون عاملاً في عام 2005 بزيادة مقدارها حوالي 1.4 مليون عامل مقارنةً مع عام 1994 (مسح قوة العمل، 2005). أما في عام 2010 وكما هو متوقع ارتفع عدد العاملين الكلي في سورية إلى 5.054 مليون عاملاً بزيادة صافية 301 ألف عامل (مسح قوة العمل، 2010).

أما فيما يتعلق بتوزيع العاملين على كل من القطاعين العام والخاص، فقد بلغت حصة القطاع العام 35% مقابل 65% للقطاع الخاص وذلك في عام 1994. في حين ارتفعت حصة القطاع الخاص إلى 67%، على حساب تراجع حصة القطاع العام إلى 33% في عام 2005. كما وصلت حصة القطاع الخاص في عام 2010 إلى 73%، مقابل 27% للقطاع العام (مسح قوة العمل للأعوام المذكورة). نستخلص مما سبق تفوق القطاع الخاص من حيث عدد فرص العمل التي يخلقها على القطاع العام. يمكن تفسير ذلك إلى الاستثمارات المتزايدة في القطاع الخاصة بعد صدور القانون رقم (10) الأمر الذي أدى إلى استقطاب أيدٍ عاملة إلى هذه الاستثمارات، كما أن الحكومة أصدرت العديد من القوانين والمراسيم التي تفسح المجال أمام

القطاع الخاص في مجالات كانت حكراً على القطاع العام، الأمر الذي أدى إلى خلق استثمارات جديدة في القطاع الخاص بالتالي خلق فرص عمل جديدة في هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى أن الحكومة تخلت عن سياسة التزام بتعيين خريجي بعض الاختصاصات من المعاهد والجامعات، الأمر الذي جعل هؤلاء يبحثون عن فرصة عمل لدى القطاع الخاص. تستحق هذه النتيجة المزيد من الدراسة والبحث لتقصي أسباب هذا التحول. بالرغم من أن البحث في تلك الأبحاث ليس من أهداف دراستنا لكن يمكن أن نتوقع ارتباط هذه التغيرات مع التغيير في التوجهات العامة للاقتصاد السوري خاصة منذ بداية النصف الثاني من عقد الثمانينات والتي استمرت في التسعينات وخلال الألفية الثانية التي هدفت إلى تشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره الاقتصادي في سورية.

لتوضيح الصورة أكثر وكذلك من أجل استخلاص المزيد من الحقائق المفيدة تنتقل الدراسة الآن إلى دراسة التوزيع النسبي حسب المستوى التعليمي للعمال بين القطاعين الخاص والعام.

### 2.1 التوزيع النسبي للعمال حسب المستوى التعليمي:

سيكون القطاع العام نقطة الانطلاق في التحليل وبعده القطاع الخاص وسيتم التركيز على استكشاف نقاط الاختلاف والتشابه فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للعمال في القطاعين.

#### أولاً. التوزيع النسبي للعاملين في القطاع العام حسب المستوى التعليمي:

بعد التعرف على التغيرات الإجمالية في مجال العمالة والتوظيف وتحديد الحجم الإجمالي للبطالة، ينطلق البحث في تحليل قدرة كل من القطاعين العام والخاص على خلق فرص العمل وفقاً للمستوى التعليمي. تكمن أهمية مثل هذا التحليل في أنه يحدد بدقة المستويات التعليمية التي يمتلك كل من القطاعين العام والخاص ميزة في خلق فرص العمل لها، وكذلك المستويات التعليمية التي أهملت في كل من القطاعين. وهذا بدوره يُمكن من تفصيل خطط واستراتيجيات القضاء على البطالة بفاعلية أكبر وكفاءة أعلى.

تسعى الدراسة هنا إلى دراسة نوعية فرص العمل حسب المستوى التعليمي التي استطاع القطاع العام توفيرها خلال فترة الدراسة فرص العمل وذلك من أجل تحديد بدقة المستويات التعليمية التي يستقطبها هذا القطاع وذلك كله من أجل جمع حقائق ومعلومات يمكن أن تُشكل مدخلات جيدة يستخدمها المخططون الاقتصاديون عند وضع خطط معالجة البطالة في سورية. لتوضيح ذلك ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (1): توزيع العاملين في القطاع العام (نسب مئوية).

المستوى التعليمي	1994	2005	2010
ابتدائية فما دون	40.9	27.1	24.3
إعدادية	13.8	14.3	13.5
ثانوية	22.3	17.4	16.1
معهد متوسط	9.6	25.6	25.6
جامعة فأكثر	13.4	15.5	20.5

المصدر: مسح قوة العمل للأعوام المذكورة.

تُظهر البيانات أعلاه أنّ القطاع العام يستقطب عمالة من مستويات تعليمية أعلى (التعليم بعد الثانوي) ويزداد هذا الاتجاه عبر الزمن. من الناحية العملية، يعني ذلك أنّ حل مشكلة بطالة المتعلمين يعتمد أكثر على تشجيع القطاع العام وتوسيع استثماراته. يعود السبب في ذلك إلى أن القطاع العام يوزع استثماراته في مختلف أرجاء القطر، في حين يميل القطاع الخاص إلى تركيز استثماراته في مناطق محددة. بالإضافة إلى التزام الحكومة بتعيين بعض الخريجين من بعض الاختصاصات. إضافة إلى رغبة الفئة المتعلمة العمل لدى القطاع العام على اعتبار أن هذا القطاع لديه مزايا تفوق المزايا التي يقدمها القطاع الخاص، مثل التأمينات وساعات العمل والإجازات، بالإضافة إلى العديد من المزايا التي قد يتهرب القطاع الخاص منها.

ثانياً. التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص حسب المستوى التعليمي:

تنتقل الدراسة الآن إلى استقصاء توزيع العمالة حسب المستوى التعليمي في القطاع الخاص، لتوضيح ذلك ندرج الجدول التالي الذي يوضح التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص حسب المستوى التعليمي.

الجدول رقم (2): توزيع العاملين في القطاع الخاص (نسب مئوية).

المستوى التعليمي	1994	2005	2010
ابتدائية وما دون	81	72.1	72.2
إعدادية	10.2	13.9	13.8
ثانوية	5.1	6.7	7.2
معهد متوسط	1.1	3.1	3.4
جامعة فأكثر	2.6	4.2	4.8

المصدر: مسح قوة العمل للأعوام المذكورة.

تُقدم البيانات المتعلقة بالقطاع الخاص صورة مختلفة تماماً عن القطاع العام، إذ تبين أنّ القطاع الخاص يعتمد كثيراً على

العمالة من المستويات التعليمية المنخفضة نسبياً ويمكن تأكيد هذه النتيجة بالملاحظتين التاليتين:

- تراجع نسب العاملين في القطاع الخاص كلما ارتفع المستوى التعليمي،
- الارتفاع الكبير في نسبة العاملين في القطاع الخاص من مستوى الشهادة الابتدائية وما دون.

يعود السبب في ذلك أن جزءاً كبيراً من العاملين في القطاع الخاص يعملون في الزراعة إضافة إلى أنشطة اقتصادية لا تحتاج إلى مستويات تعليمية عالية مثل الفنادق والمطاعم والبناء والتشييد والنقل والمواصلات.

بناءً على ذلك، تشير الدراسة إلى ارتفاع احتمالات نجاح أي خطة حكومية لتخفيض معدلات البطالة بين الأفراد في المستويات التعليمية المنخفضة في حال ركزت تلك الخطة على تنشيط القطاع الخاص وتشجيعه مقارنةً بالقطاع العام.

ثالثاً. مقارنة حصة القطاعين العام والخاص من العاملين حسب المستويات التعليمية: لتوضيح الصورة أكثر والتأكد من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، سيتم جمع بيانات القطاعين العام والخاص معاً وإجراء مقارنة مباشرة بينها باستخدام الجدول التالي:

الجدول رقم (3): توزع العاملين في القطاعين العام والخاص حسب المستويات التعليمية (نسب مئوية).

2010		2005		1994		المستوى التعليمي
قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	
89	11	63	12	77	21	ابتدائية
73	26	56	28.5	57	42	إعدادية
54	45	39	50	29	70	ثانوية
21	79	19	77	18	81	معاهد متوسطة
33.5	66	33	61	27	73	جامعية فأكثر

المصدر: مسح قوة العمل للأعوام المذكورة.

توضح هذه المقارنة أكثر النتائج التي تمّ التوصل إليها سابقاً من حيث اختلاف المستوى التعليمي للعمالة التي يعتمد عليها كلٌّ من القطاعين العام والخاص في سورية. بالتفصيل، تكون نسب العاملين من المستويات التعليمية المنخفضة عالية في القطاع الخاص ومنخفضة في القطاع العام، ومع ارتفاع المستوى التعليمي تزداد نسبة العاملين في القطاع العام وتراجع في القطاع الخاص. يعود السبب في ذلك إلى أن معظم المتعلمين يميلون إلى دراسة اختصاصات يرغب بها القطاع العام بالتالي تكون الدراسة في الجامعات وفقاً لاختصاصات تجذب القطاع العام بهدف الحصول على فرصة عمل لدى القطاع العام.

### 3.1 التوزيع النسبي للعمالة حسب القطاعات الاقتصادية:

توفّر دراسة توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية حقائق ومعلومات قيّمة لا يمكن الاستغناء عنها في أية خطة لزيادة مستوى العمالة وتخفيض مستويات البطالة في الاقتصاد الوطني. يُركّز هذا الجزء من الدراسة على توضيح القطاعات الاقتصادية (زراعة - صناعة - بناء وتشييد - نقل ومواصلات - فنادق ومطاعم - مال وتأمين وعقارات - خدمات) الأكثر جاذباً للعمالة في كل من القطاعين العام والخاص.

### أولاً. التوزيع النسبي للعاملين في القطاع العام حسب الأنشطة الاقتصادية:

يتوزع العاملون في القطاع العام على مختلف الأنشطة الاقتصادية، إلا أن هناك قطاعات تجتذب العاملين في القطاع العام أكثر من غيرها ولمعرفة القطاعات الأكثر جاذبية للعاملين في القطاع العام ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (4): التوزيع النسبي للعاملين في القطاع العام حسب الأنشطة الاقتصادية (القيم نسب مئوية).

النشاط الاقتصادي	1994	2005	2010
زراعة وحراثة	2.5	2	1
صناعة	12	7	12
بناء وتشيد	8.5	2	3
فنادق ومطاعم	3	2	1
مال وتأمين	1	2	2
النقل والمواصلات	5	3	6
الخدمات	69	83	75
المجموع	100	100	100

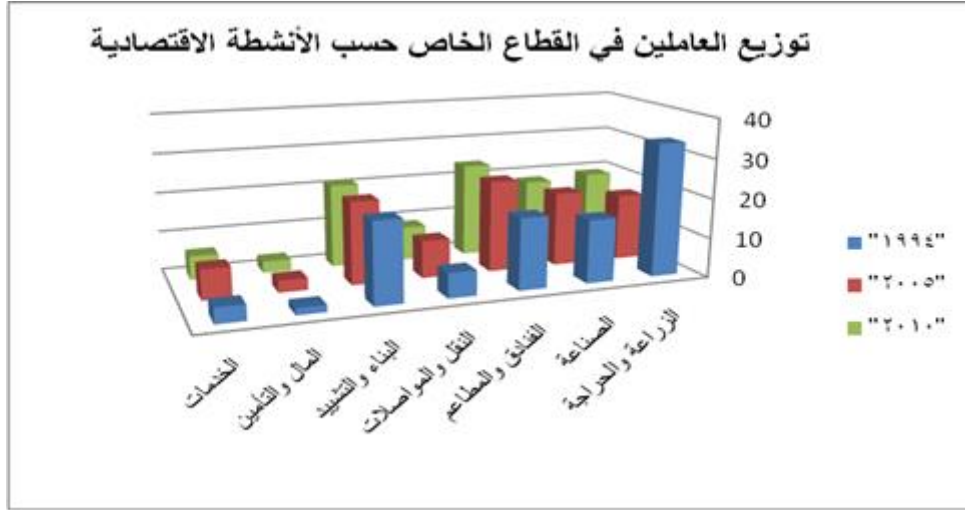
المصدر: مسح قوة العمل للأعوام المذكورة.

يظهر من خلال الجدول السابق أنّ قطاع الخدمات يمثل، خلال فترة الدراسة، نقطة قوة القطاع العام حيث يأتي هذا القطاع في طليعة القطاعات الاقتصادية المؤدّة لفرص العمل في القطاع العام وبفارق كبير عن بقية القطاعات الأخرى، يليه مباشرةً قطاع الصناعة. يمكن تفسير ذلك أن معظم القطاعات الخدمية هي قطاعات غير ربحية، تقدم خدماتها بشكل مجاني أو شبه مجاني مثل الخدمات الطبية والخدمات التعليمية والبنى التحتية... الخ، كما أن بعض الخدمات تتطلب إنفاق مبالغ طائلة لإنجازها مثل البنى التحتية بالتالي تقع مسؤولية القيام بها على عاتق القطاع العام.

ثانياً. التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية:

ينتقل التحليل الآن إلى دراسة توزيع العاملين في القطاع الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية تمهيداً للمقارنة النتائج مع نتائج تحليل بيانات القطاع العام. وذلك من خلال الشكل البياني التالي:





الشكل رقم (4): توزيع العاملين في القطاع الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية.

المصدر: مسح قوة العمل لأعوام المذكورة.

تُظهر البيانات نتيجة مهمة وهي حدوث تحوّل في بنية العمالة في القطاع الخاص من حيث القطاعات الاقتصادية المؤدّة لفرص العمل، ففي حين تراجع نسبة العاملين قطاعات في الزراعة والحراجة وكذلك الصناعة مقابل تقدم قطاعات الفنادق والمطاعم وكذلك البناء والتشييد.

(ملاحظة مهمة كانت موجودة في التركيب حسب المستوى التعليمي وتكرر هنا، يجب التركيز عليها من أجل الوصول إلى نتيجة وهي أنّ كل قطاع يخلق فرص عمل مختلفة من حيث المستوى التعليمي والقطاع الاقتصادي وبالتالي الاقتصاد الوطني بحاجة لكلا القطاعين من أجل حل مشكلة البطالة في كل أبعادها). لاحظ مثلاً قطاع الخدمات الذي وجدنا أعلاه أنّه أهم القطاعات الاقتصادية المستقطبة لليد العاملة في القطاع العام يصبح ثاني أصغر مُشغّل لليد العاملة من القطاع الخاص بعد قطاع المال والتأمين والعقارات. ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام وهي أنّ العمالة من القطاع الخاص تتوزع أكثر بين الأنشطة الاقتصادية مقارنةً بالقطاع العام ويدل على ذلك أنّ أكبر نشاط مُشغّل لليد العاملة في القطاع العام في نهاية فترة الدراسة أي عام 2010 كان قطاع الخدمات بنسبة تقارب 75% بالمقارنة استقطب نشاط الزراعة المُشغّل الأول لليد العاملة في القطاع الخاص تُلت العاملين فقط في هذا القطاع.

ثالثاً. مقارنة حصة القطاعين العام والخاص من العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية:

تكمل هذه الفقرة عملية المقارنة بين القطاعين العام والخاص وتحليل دورهما في توليد فرص العمل حسب القطاعات الاقتصادية وذلك بجمع بيانات القطاعين معاً في جدول واحد كما يلي:

الجدول رقم (5): التوزيع النسبي للعاملين في القطاعين العام والخاص حسب الأنشطة الاقتصادية (القيم نسب مئوية)

القطاع الخاص			القطاع العام			الأنشطة الاقتصادية
2010	2005	1994	2010	2005	1994	
97.7	96	92	2.1	3	4	زراعة وحراجه
80.4	74.5	70	19.3	15	29	صناعة
95.2	80	80	4.7	4	18	بناء وتشبيد
97.6	79	91.5	2	2	7	فنادق ومطاعم
81	75	74	18	15	25	المال والتأمين
79	72	69	20.3	11	29	النقل والمواصلات
18	15	9	81.6	82	90	الخدمات

المصدر: مسح قوة العمل لأعوام المذكورة.

يبين الجدول السابق وجود تقسيم للعمالة حسب القطاعات الاقتصادية بين القطاع العام والخاص، وبموجب هذا التخصص ينفرد القطاع العام بدور محوري وأساسي في قطاع الخدمات مقابل دور بسيط للقطاع الخاص لم يتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 18%. على العكس، كانت سيرة القطاع الخاص واضحة على كل القطاعات الأخرى. نستخلص مما تقدم وجود تكامل بين القطاعين في توليد فرص العمل فالقطاع العام يخلق فرص عمل أكثر في قطاع الخدمات والقطاع الخاص يخلق فرص عمل أكثر في بقية القطاعات الاقتصادية.

## 2. مساهمة القطاعين العام والخاص في الاستثمار:

### 1.2 الحجم الكلي للاستثمار:

بذلت الحكومات السورية منذ فترة طويلة الكثير من الجهد من أجل تحسين مناخ الاستثمار في سورية بقصد تشجيع المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. يظهر أحد جوانب هذا العمل في تهيئة البيئة القانونية المناسبة حيث صدرت الكثير من القوانين والمراسيم الهادفة إلى خلق حوافز استثمارية جديدة ومنها (تقرير هيئة الاستثمار السورية، 2007):

1. القانون رقم 47 لعام 1952 الخاص بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.
2. المرسوم رقم 103 لعام 1952 الخاص بالإعفاءات المالية للمشاريع الصناعية.
3. القانون 10 لعام 1986 الخاص بالاستثمار في المشاريع الزراعية.
4. النظام النقدي الذي تعتمده وزارة النفط في منح الاستثمارات للشركات النفطية.
5. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم 186 لعام 1985 الخاص بالاستثمار السياحي.

6. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم 198 لعام 1987 الخاص بالاستثمار السياحي.
7. قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991.
8. القانون رقم 28 لعام 2001 الذي يسمح بترخيص المصارف الخاصة.
9. المرسوم التشريعي رقم 36 لعام 2001 الذي يسمح بترخيص المؤسسات التعليمية الخاصة في مرحلة ما بعد الدراسة الثانوية.
10. المرسوم التشريعي رقم 40 لعام 2003 وتعديلاته الناظم للاستثمار في المناطق الحرة.
11. المرسوم رقم 8 لعام 2007 لتشجيع الاستثمار.
12. قانون التشاركية رقم 5 لعام 2016.

تستخدم الدراسات حول الاستثمار عدة متغيرات لتمثيله لكل متغير منها نقاط إيجابية وأخرى سلبية. أحد هذه المتغيرات هو قيمة الاستثمارات الذي يعاني من سلبية واضحة وهي احتمال إنفاق قسم (أحياناً يكون كبير نسبياً) من تلك القيمة في مجالات غير إنتاجية، أيضاً قد تكون نسب التنفيذ الفعلية متدنية بالرغم من رصد ميزانية كبيرة للمشاريع، أخيراً، يحصل أحياناً أن يتم تنفيذ كامل بنود الميزانية المخصصة للاستثمار وفي مجالات إنتاجية ولكن يتأخر العمل بالمشروع أو يتوقف لفترات طويلة من الزمن لأسباب متعددة مما يحول دول تحقق العائد من المشروع الاستثماري. تستخدم بعض الدراسات متغير عدد الاستثمارات كمقياس للتعبير عن حجم الاستثمار في الاقتصاد الوطني. عملياً، ليس هذا المقياس دقيقاً فقد تختلف كثيراً أحجام المشاريع بعضها عن بعض بحيث أنّ مشروعاً واحداً قد يتجاوز عدد العمال فيه أو حجم رأس المال المستثمر فيه أو قيمة حجم إنتاجه مقابلاتها في 5 مشاريع أخرى أو أكثر.

تفادياً لتلك السلبيات وغيرها اختارت هذه الدراسة مقياس مجمل تكوين رأس المال الثابت لتمثيل متغير الاستثمار، وستتم دراسة التغير في قيمة هذا المقياس في القطاعين العام والخاص ومن ثم المقارنة بينهما بالاعتماد على البيانات التي المتوفرة لدى المكتب المركزي للإحصاء وهيئة التخطيط والتعاون الدولي. ففي عام 1994 بلغ مجمل تكوين رأس المال الثابت 168 مليار ليرة سورية، ارتفع إلى 310 مليار في عام 2005، ووصل إلى 337 مليار في عام 2010.

يمكن تفسير هذه الزيادة في حجم الاستثمارات خلال فترة الدراسة المعتمدة في هذا البحث إلى السياسة التي انتهجتها الحكومة لتشجيع الاستثمار وجذب المستثمرين، وإفساح المجال للاستثمار في العديد من المجالات التي كانت حكرًا على الحكومة، وسن العديد من التشريعات التي تشجع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

ينتقل البحث الآن إلى دراسة توزع التكوين الرأسمالي الثابت حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2009)، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6): التوزيع النسبي لمجمل التكوين الرأسمالي الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية<sup>1</sup> (نسب مئوية).

النشاط الاقتصادي	عام 2000	عام 2005	عام 2007	عام 2009
الزراعة	16	14	9	9
الصناعة	30	26	24	25
البناء والتشييد	2	3	2.5	2.5
التجارة	5	7	7	8
النقل والمواصلات	19	18	14.5	14
المال والتأمين	13	18	25	22
الخدمات	16	14	19	19.5
المجموع	100	100	100	100

المصدر: هيئة تخطيط الدولة (2010)، مجمل تكوين رأس المال الثابت.

نلاحظ من الجدول السابق أنّ قطاع الصناعة يجذب الجزء الأكبر من التكوين الرأسمالي الثابت مقارنةً بباقي القطاعات وفي جميع السنوات المدروسة وهذا مُتوقع. الملاحظة الأخرى المهمة هي التزايد المضطرد في حصة قطاع المال والتأمين من التكوين الرأسمالي الثابت والتي اقتربت جداً في آخر سنة من نسبة قطاع الصناعة. على العكس، تراجعت حصة قطاع النقل والمواصلات من تكوين رأس المال الثابت خلال فترة الدراسة من 19% عام 2000 إلى 14% عام 2009.

بعد هذه الدراسة المختصرة للتغيرات في مجمل تكوين رأس المال الثابت على مستوى سورية، تنتقل البحث إلى دراسة التغيرات الحاصلة فيه في كلّ من القطاعين العام والخاص.

## 2.2 مساهمة القطاع العام في الاستثمار:

قد تكون بداية عقد الستينيات من القرن العشرين هي المرحلة التي شهدت الانطلاقة الأساسية للقطاع العام في سورية حيث شهدت تلك الفترة نشاطاً حكومياً بخاصة في مجال تأمين المؤسسات الخاصة. تعززت جهود تلك الفترة لاحقاً خلال فترة الوحدة السورية المصرية عندما تبنت دولة الوحدة مبدأ التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وأعلنت خطتها الخمسية الأولى. وطرحت الحكومات السورية شعارات عديدة توضح من خلالها التوجّه الحكومي نحو بناء قطاع عام قوي ومن تلك الشعارات "القطاع العام الرائد" أو "القائد للاقتصاد الوطني" (النايلسي، سعيد، 1997، ص 109).

من الناحية العملية، كان الحكومات السورية المتعاقبة سخية مع القطاع العام فقدمت له الدعم المادي والمعنوي بأشكال مختلفة لا سيما تخصيص موازنة سنوية لتطوير مؤسسات هذا القطاع وبناء مصانع جديدة، كما تمّ إعطاء العديد من المؤسسات العامة صلاحيات احتكار متعددة المستويات.

<sup>1</sup> البيانات مقتصرة على الفترة (2009-2000) لعدم توفر البيانات المتعلقة بالعامين 1994-2010.

ينتقل البحث الآن إلى دراسة نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت، حيث أظهرت الإحصاءات اتجاهًا متزايداً في نسبة مساهمة القطاع العام في خلال الفترة 1994-2007 حيث ارتفعت هذه النسبة من حوالي 42% إلى 48.5%. وعلى العكس، تراجعت هذه النسبة خلال الفترة 2007-2010 حتى وصلت إلى 42% كما كانت عليه في عام 1994 (المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة). ويمكن تفسير هذا التراجع بسبب تغير سياسة الحكومة التي أفسحت المجال للقطاع الخاص للمساهمة بشكل أكبر في مجال الاستثمار، حيث أصدرت الحكومة العديد من القوانين المشجعة لعمل القطاع الخاص، بالإضافة إلى أنها سمحت له بالاستثمار في ميادين كانت حكرًا على القطاع العام فقط مثل البنوك والمصارف والتعليم العالي والتأمين وغيره كما ستبين الفقرة التالية بالتفصيل.

بعد استعراض الصورة الكلية للتغير في نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت، ينتقل البحث إلى التعمق أكثر في تفاصيل التوزيع القطاعي لاستثمارات القطاع العام التي كانت موزعة كما يلي<sup>1</sup>:

الجدول رقم (7): التوزيع النسبي لاستثمارات القطاع العام حسب الأنشطة الاقتصادية (نسب مئوية).

النشاط الاقتصادي	عام 2000	عام 2005	عام 2007	عام 2009
الزراعة	18	17	9	8
الصناعة	37	38	34	35
البناء والتشييد	0.3	0.2	0.3	0.3
التجارة	1.5	2	3	4
النقل والمواصلات	21	18	16	15
المال والتأمين	1.2	3	5	4.7
الخدمات	21	21.3	32.7	33
المجموع	100	100	100	100

المصدر: هيئة تخطيط الدولة، (2010)، مجمل تكوين رأس المال الثابت.

تظهر بيانات الجدول حدوث تحوّل بنيوي في استثمارات القطاع العام في سورية خلال الفترة المدروسة، لتوضيح هذا التحوّل سيتم تقسيم القطاعات الاقتصادية إلى مجموعات ثلاثة. أولاً، مجموعة القطاعات التي نمت وهي الخدمات، والمال والتأمين، والتجارة حيث نمت هذه القطاعات بمقدار 12 و 3.5 و 2.5 نقطة مئوية على الترتيب. ثانياً، مجموعة القطاعات التي انكشفت وهي الزراعة، والنقل والمواصلات، والصناعة حيث تراجعت حصتها النسبية بمقدار 10 و 6 و 2 نقطة مئوية على الترتيب. ثالثاً، مجموعة القطاعات المستقرة نسبياً أي التي لم تتغير حصتها النسبية من الاستثمارات العامة وتضم قطاع البناء والتشييد.

<sup>1</sup> البيانات لم تشمل عامي (1994-2010) لعدم تمكننا من الحصول على بيانات هذين العامين بعد العودة إلى عدة مؤسسات حكومية ذات علاقة بالموضوع.

عاماً، تظهر هذه النتائج وجود تغير واضح في تخصص القطاع العام، الذي عمد إلى زيادة نسبة استثماراته في القطاعات الخدمية على حساب تراجع نسب استثماراته في القطاعات الاقتصادية الأخرى. يعود السبب في ذلك أن الزيادة في الاستثمارات في مختلف الأنشطة الاقتصادية يتطلب الكثير من الإنشاءات الخدمية مثل البنى التحتية التي يقع على عاتق القطاع العام القيام بهذه المشاريع، بالتالي لا بد من زيادة نسب الاستثمار في هذا المجال لتنفيذ هذه البنى التحتية وغيرها من الخدمات، بهدف جذب المستثمرين. وبالرغم من زيادة نسب استثماراته في القطاعات الخدمية، إلا أن النسب الأكبر لاستثماراته ظلت لصالح قطاع الصناعة. تجب الإشارة هنا إلى توافق نتائج التحليل هذه مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة في فترة العمالة التي بيّنت تركّز العمالة في القطاع العام في مجال الخدمات. تليها الصناعة ثم النقل والخدمات.

### 3.2 مساهمة القطاع الخاص بالاستثمار:

ظلت الدعوات على تشجيع القطاع الخاص في سورية على المستوى النظري أو العملي الخجول غير المنظم حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. بعد تلك الفترة انتظمت الجهود الهادفة إلى تشجيع القطاع الخاص وأصبحت جديّة وفاعلة أكثر مع تسارع خطوات الانفتاح الاقتصادي. ويمكن القول أن قانون تشجيع الاستثمار الزراعي رقم (10) في عام 1986 كان نقطة التحوّل البارزة في هذا المجال (النايلسي، سعيد، 1997، ص109).

تعزز العمل في هذا الإطار في بداية التسعينيات وتحديداً في عام 1991 وذلك بصور قانون الاستثمار رقم 10 وقانون تعديل النسب والشرائح الضريبية رقم 20. قدمت هذه القوانين وما تلاها من تشريعات حكومية الكثير من الحوافز على الاستثمار سواء للمستثمر المحلي أو العربي أو الأجنبي وذلك بما يتوافق مع خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية (الحمش، 2006).

عملت الحكومات السورية على الاستفادة من تجاربها السابقة الخاصة بتطوير الإطار التشريعي والقانوني الناظم لعملية الاستثمار وأصدرت مجموعة من القوانين والمراسيم المتتالية بهدف تلافي جوانب الضعف في القوانين السابقة. على سبيل المثال، صدر المرسوم رقم 7 لعام 2000 معدلاً لبعض فقرات القانون رقم 10/ لعام 1991؛ كما صدر في عام 2007 المرسوم رقم 8 لئنهى العمل بأحكام القانون رقم 10 وتعديلاته ويشجع الاستثمار في المناطق النائية والمدن الصناعية والاستثمارات البيئية واستثمارات توليد الطاقة. وبهدف تنظيم عملية الاستثمار في إطار منهجي وتتبع تنفيذ سياسات وخطط الاستثمار الوطنية صدر في عام 2007 المرسوم رقم 9 المتضمن إحداث هيئة الاستثمار السورية. كذلك، أولت الحكومة مسألة تنمية المنطقة الشمالية والشرقية اهتماماً خاصاً وأصدرت في عام 2009 المرسوم رقم 24 بهدف تشجيع الاستثمار في محافظات تلك المناطق.

تكللت مسيرة تشجيع الاستثمار الخاص في سورية مع بداية الألفية الثانية وذلك بالسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاعات ومجالات كانت لفترة طويلة حكراً على القطاع العام. في عام 2001 صدر القانون رقم 28 الذي فتح القطاع المصرفي أمام الاستثمار الخاص، كما شهد العام نفسه صدور المرسوم رقم 36 الذي سمح بترخيص الجامعات الخاصة. كما شهد العام 2005 صدور مرسومين الأول هو المرسوم رقم 22 المتضمن إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية والمرسوم رقم 43 المتعلق بالاستثمار في مجالات التأمين والصحة والتعليم العالي (دللول، محمد إيا، 2014، ص112).

تتابع الدراسة الآن في سبر آثار هذه القوانين والمراسيم المختلفة في نشاط القطاع الخاص الاستثماري وذلك بتحليل التغير في رأس المال الثابت.

في عام 1994 ساهم القطاع الخاص بحوالي 57.6% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت (المكتب المركزي للإحصاء، 2002). ولكن تراجع هذه النسبة في عام 2005 إلى 52.6% وبما يعادل خمس نقاط مئوية مقارنة مع عام 1994. انعكس هذا الاتجاه خلال الفترة 2005-2010 حيث ارتفعت هذه النسبة مع حلول عام 2010 إلى 57.3% (المكتب المركزي للإحصاء، 2011)، مقتربةً كثيراً من قيمتها في عام 1994. إذاً، لا يمكن القول بوجود تغير كبير في مستوى مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت بين بداية الفترة المدروسة ونهايتها. ولكن ماذا عن التوزيع القطاع لتلك الاستثمارات؟ هذا ما سيدرسه البحث باستخدام الجدول التالي<sup>1</sup>:

الجدول رقم (8): التوزيع النسبي لاستثمارات القطاع الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية (نسب مئوية)

النشاط الاقتصادي	2000	2005	2007	2009
الزراعة	11	11	9	10
الصناعة	16	14	14	16
البناء والتشييد	5	5	4	4
التجارة	12	12	11	11
النقل والمواصلات	15	17	13	13
المال والتأمين	34	34	43	39
الخدمات	7	7	6	7
المجموع	100	100	100	100

المصدر: هيئة تخطيط الدولة، (2010)، مجمل تكوين رأس المال الثابت.

بدايةً، تُظهر بيانات الجدول أعلاه تقارباً في توزيع استثمارات القطاع الخاص حسب النشاطات الاقتصادية وذلك بالمقارنة مع القطاع العام الذي كانت الغالبية العظمى من استثماراته متركزة في قطاع واحد هو قطاع الخدمات.

يمثل قطاع المال والتأمين المستقطب الأكبر لاستثمارات القطاع الخاص خلال الفترة المدروسة بأكملها كما شهدت هذه الفترة ارتفاع الحصة النسبية لهذا القطاع من استثمارات القطاع الخاص بمقدّر 5 نقاط مئوية. يمكن أن يكون سبب تلك الزيادة هو صدور المرسوم رقم 43 لعام 2005 الخاص بالاستثمار في مجال التأمين والصحة والتعليم العالي الأمر الذي حفّز استقطب استثمارات مالية كبيرة إلى هذا القطاع. بالنسبة لباقي القطاعات الاقتصادية فقد شهدت استقراراً نسبياً في حصتها من استثمارات القطاع العام.

<sup>1</sup> البيانات لم تشمل العامين (1994-2010) لعدم تمكننا من الحصول على بيانات هذين العامين.

**الخاتمة:**

هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة موضوعية للدور الاقتصادي للقطاعين العام والخاص مع التركيز على مساهمتهما في خلق فرص العمل (العمالة) والاستثمار خلال الفترة الزمنية 1994-2010.

في العموم، وجدت الدراسة وجود حالة من التكامل بين القطاعين العام والخاص في سورية حيث يكمل كل قطاع الدور الذي يقوم به القطاع الآخر. بالتفصيل وفيما يتعلق بالاستثمار، تبين أن القطاع العام يخصص القسم الأكبر من استثماراته مجال الخدمات وبعده الصناعة، وبالمقابل تتركز استثمارات القطاع الخاص في مجالات المال والتأمين، والتجارة، والبناء والتشييد على التوالي. أما فيما يخص العمالة وخلق فرص العمل فقد وجدت الدراسة أن غالبية فرص العمل التي يوفرها القطاع العام هي للأفراد من المستويات التعليمية العالية بينما يوفر القطاع الخاص فرص عمل تناسب الأفراد من مستويات تعليمية منخفضة. ولما كانت الحاجة موجودة لكل أنواع الاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية وأن الاقتصاد الوطني بحاجة إلى توفير فرص عمل لكل الأفراد من جميع المستويات التعليمية، فإنه توجد حاجة اقتصادية مهمة وموضوعية لكلا القطاعين العام والخاص.

بناءً على هذه النتائج تخلصت الدراسة إلى أن النهوض الاقتصادي في سورية لا يمكن أن يتحقق من خلال الاعتماد على جهود قطاع معين على حساب تصغير أو تحجيم جهود القطاع الآخر، بل يتطلب ذلك تضافر جهود القطاعين العام والخاص معاً ودعمها ما أمكن حتى تتمكن من الاستفادة من كل طاقاتها كاملة. بشكل أوضح، إن عملية التنمية الاقتصادية في سورية مرهونة بدعم وتطوير آلية عمل القطاعين العام والخاص بشكل أساسي ومن دون تحيز لأي منهما، بغية الاستفادة القصوى من طاقتهما لبناء اقتصاد وطني قادر على الوقوف في وجه العقبات والتحديات الداخلية والخارجية. ويتم ذلك من خلال إفساح المجال أمام جميع القطاعات على الاستثمار في كافة المجالات، القضاء على الربح غير المشروع وإزالة كافة المعوقات التي تمنع المنافسة بين كافة القطاعات. تهيئة الأراضية القانونية والتنظيمية لتطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لتمويل المشاريع الاستثمارية التي لا يمكن تمويلها عن طريق الموازنة العامة عن طريق تطبيق الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.

**النتائج:**

بدقة، كانت أهم النتائج التي توصل إليها البحث (أ) يميل القطاع العام إلى توظيف عمالٍ من كافة المستويات التعليمية، إلا أنه استطاع أن يقلل من نسبة العمالة غير المتعلمة تدريجياً، بالمقابل ازداد اعتماده على العمالة من المستويات التعليمية ما بعد الثانوية، في حين اعتمد القطاع الخاص كثيراً على العمالة غير المتعلمة، (ب) استقطب قطاع الخدمات معظم العاملين في القطاع العام، وأكثر من ذلك ازدادت نسب العاملين فيه بشكل تدريجي على حساب تراجع نسبهم في قطاعات أخرى، على عكس القطاع الخاص الذي كان لديه أربعة قطاعاتٍ أساسية تجذب العاملين فيه وهي الزراعة، والصناعة، والبناء والتشييد، والفنادق والمطاعم، (ج) كانت مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت أكبر من مساهمة القطاع العام، يمكن تفسير ذلك بأن فترة الدراسة هي الفترة التي كثفت فيها الحكومة سياستها الاقتصادية التي هدفت إلى دعم القطاع الخاص، (د) تتركز استثمارات القطاع العام بشكلٍ رئيس في أنشطة خدمات المجتمع يليه ولكن بفارق كبير قطاع الصناعة، في حين تتركز استثمارات القطاع الخاص بشكلٍ كبير في قطاع المال والتأمين بالدرجة الأولى، إضافة إلى اعتماده على قطاع التجارة وقطاع البناء والتشييد.

واجه البحث عدة صعوبات لم تسمح بإتمامه بالشكل الأمثل وكما هو مخطط له؛ وكان عدم توفر البيانات الإحصائية لكامل فترة الدراسة الصعوبة الأهم ولهذا كانت المقارنات الإحصائية في بعض فقرات البحث غير متطابقة من حيث طول الفترة



الزمنية. كما أن الدراسة لم تشمل فترة الأزمة في سورية بسبب الأوضاع التي مرت بها سورية، حيث تعرضت البنى التحتية للتخريب، وانخفض إنتاج الكهرباء إلى 57% في عام 2015 مقارنة بعام 2010، كما تعرضت شبكة الطرق البرية إلى التخريب حيث تضرر حوالي 27.6% من شبكة الطرق الإسفلتية حتى منتصف 2015 (كيكي، محمد هاني، 2016، ص45-53). كما بلغت نسبة الأضرار في المدن الصناعية 36% (تقرير هيئة الاستثمار السورية، 2014) الأمر الذي أدى توقف الاستثمارات في تلك الفترة مثل مدينة الشيخ نجار في حلب وغيرها. كما أن العقوبات المفروضة على سورية أدت إلى إغلاق المجال الجوي أمام الطائرات السورية مما أدى إلى خروج عدد كبير من الأسطول الجوي من الخدمة. إضافة إلى فقدان عنصر الأمن والأمان الذي أدى إلى توقف بعض الاستثمارات والشركات أو نقل فروعها من سورية إلى بلدان مجاورة على سبيل المثال بعض المصارف الخاصة العاملة في سورية قلصت من فروعها نتيجة الأحداث الجارية. مثل بنك عودة الذي قلص عدد فروعها العاملة في سورية من 23 فرعاً في عام 2010 إلى 13 فرعاً في عام 2011. كذلك بنك قطر الوطني سورية الذي قلص عدد فروعها من 9 فروع في عام 2010 إلى 5 فروع في عام 2011، وهو العام الذي بدأت فيه الأزمة في سورية (مصرف سورية المركزي، 2012).

#### التوصيات:

1. إفساح المجال لأي قطاع من القطاعات الاقتصادية كي يستثمر في النشاط الذي يراه مناسباً له دون أي تحديد، معتمدين في ذلك على العلاقة بين أهداف الاستثمار ومعايير الربحية التجارية والاجتماعية. من خلال ما يطلق عليه (التخطيط التأشيري)، الذي يركز على منح حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة للمشروعات الخاصة التي تحقق أهدافاً اجتماعية أكبر.
2. تأهيل العنصر البشري بتعليمه وتدريبه على كل المستجدات ليكون فاعلاً في عملية التطوير.
3. منح المزيد من الإعفاءات الضريبية والتسهيلات للمستثمرين الذين يقيمون مشاريع في المحافظات النائية، والمشاريع المخصص إنتاجها بكامله للتصدير، والمشاريع التي تستوعب عدداً أكبر من الأيدي العاملة.
4. إصلاح سوق العمل وتنظيمه للاستفادة من الإمكانيات البشرية المتاحة، وامتصاص البطالة بحيث يتم توفير فرص عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.
5. العمل على تفعيل سعر الفائدة كأداة اقتصادية مهمة في توجيه النشاط الاقتصادي وتحديد فوائد على القروض حسب نوع النشاط الاقتصادي وأهميته.
6. التوصية الأهم التي يؤكد عليها هذا البحث هي متابعة إجراء دراسات مقارنة للقطاعين العام والخاص وسبر أدوارهم في مجالات اقتصادية أخرى لاكتشاف نقاط القوة البناء عليها وكذلك نقاط الضعف ومعالجتها بما يسهم بالمحصلة في دعم وتنشيط الاقتصادي السوري.

#### قائمة المراجع:

1. الحمش، منير (2006)، "القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي" جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، 2006/1/24.
2. النابلسي، سعيد، (1997)، "تقويم قانون الاستثمار رقم (10) وتأثيره على العمالة والتشغيل"، ندوة سياسات الاستثمار في سورية، الندوة الاقتصادية السورية – الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق بالتعاون مع المعهد المركزي للأبحاث الإقليمية، جامعة ارلانغن، نيرنبرغ.
3. دلول، محمد إياد، (2014)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة 200-2010"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، دمشق، ص112.

4. عبد الرزاق، مولاي لخضر (2010)، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان).
5. عبد النور، خالد، (2000)، "القطاع الخاص بين الحماية والمنافسة"، جمعية العلوم الاقتصادية ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق 2000/4/25.
6. عبد طالاس، مسلم (2004)، السبل والوسائل لتطوير القطاع العام في القطر العربي السوري، رسالة ماجستير، جامعة حلب.
7. قلعوي، غسان، (1995)، "القطاع العام إلى أين: خواطر حول تخصيص القطاع العام"، دار المكتبي، دمشق.
8. كيكي، محمد هاني (2016)، "تمويل الاستثمار في البنى التحتية خلال مرحلة إعادة إعمار سورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق
9. مراد، محمد جلال، (1999)، "تصحيح بنية العمالة السورية"، جمعية العلوم الاقتصادية ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق 1999/5/4.
10. مصرف سورية المركزي (2012)، النشرة الربعية (3-4)، دمشق.
11. المكتب المركزي للإحصاء، (2002)، "المجموعة الإحصائية لعام 2002"، دمشق.
12. المكتب المركزي للإحصاء، (2006)، "المجموعة الإحصائية لعام 2006"، دمشق.
13. المكتب المركزي للإحصاء، (2011)، "المجموعة الإحصائية لعام 2011"، دمشق.
14. المكتب المركزي للإحصاء، (1994)، "مسح قوة العمل لعام 1994"، دمشق.
15. المكتب المركزي للإحصاء، (2005)، "مسح قوة العمل لعام 2005"، دمشق.
16. المكتب المركزي للإحصاء، (2007)، "مسح قوة العمل لعام 2007"، دمشق.
17. المكتب المركزي للإحصاء، (2010)، "مسح قوة العمل لعام 2010"، دمشق.
18. هيئة الاستثمار السورية، (2007)، "تقرير الاستثمار السنوي الثاني"، دمشق.
19. هيئة الاستثمار السورية، (2010)، "تقرير الاستثمار السنوي الخامس"، دمشق.
20. هيئة الاستثمار السورية، (2014)، "تقرير الاستثمار السنوي التاسع"، دمشق.
21. هيئة تخطيط الدولة، (2010)، "بيانات مجمل تكوين رأس المال الثابت حسب القطاع والأنشطة الاقتصادية"، دمشق.

## منظمات المجتمع المدني وضرورتها في بناء الدولة الوطنية

\*د. منذر الحاج

(الإيداع: 26 شباط 2018، القبول: 18 حزيران 2018)

### ملخص:

المشكلة التي استدعت البحث في موضوع منظمات المجتمع المدني، هي ضعف وظائفها التنموية في الدول التي تحتاج إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما في الدول العربية، بما يدعم خيار الدولة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على علاقات المواطنة في علاقة الدولة بالمجتمع، فضلاً عن مشكلة التداخل بين منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية.

وأهمية البحث في هكذا موضوع تظهر من إمكانية الفصل العلمي بين مفهومي العمل التنموي والعمل التكافلي الخيري في إطار أنشطة منظمات المجتمع المدني، وإيجاد السبل الإجرائية التي تعزز من تنمية الديمقراطية ثقافة وسلوكاً.

وتمت الدراسة بطريقة علمية على أساس المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج المقارن في مبحثين، تناول المبحث الأول دراسة مدخلين أساسيين، هما المدخل المعرفي، والمدخل الإجرائي. بينما في المبحث الثاني تمت دراسة موضوعي تنمية مفهوم المواطنة، وتنمية الحوار الوطني الديمقراطي، كمظهرين تنمويين لمخرجات أنشطة منظمات المجتمع المدني.

وانتهت الدراسة بمجموعة نتائج من أهمها: أن منظمات المجتمع المدني ليست قطاعاً خاصاً ولا هي خارج إطار نظام الدولة، بل هي منظمات وسيطة ذات طابع تنموي وطني بين الدولة والمجتمع تساهم في تعظيم مفهوم المواطنة إجرائياً، وتظهر مؤشرات ذلك في طبيعة الاصطفاف السياسي للمواطنين عند أي استحقاق انتخابي وطني.

## **Civil society organizations and necessity in the construction of the National State**

**Dr. Monzer Alhajj**

**(Received: 26 February 2018, Accepted: 18 June 2018)**

### **Abstract:**

The problem that led to research in the topic of civil society organizations, are weak functionsDevelopment in states in need of social and economic developmentAnd politicalAnd political Support the option of a state of national democracy, which is based on the marks of citizenship, The problem of the overlap between civil society organizations and NGOs.

The importance of research appear in Chapter science between the concepts of business development and symbiotic, anddemocracy procedural.

The adoption of approach two are the methodology of descriptive analysis, and The product of comparative.

The study has two sections: the first lesson the entrance of knowledge, the second lesson the entrance of the proceduralThe study has two sections: the first lesson the entrance of knowledge, the second lesson the entrance of the procedural.And the second lesson the concept of citizenship and dialogue.

The results of the study: determining the position of civil society organizations between state and society. And Expand the concept of citizenship procedurally by the election of the National.

**1- مقدمة:**

لقد وضعت نظرية العقد الاجتماعي في القرن السابع عشر على يد فلاسفتها، توماس هوبس، وجون لوك، وجان جاك روسو تصورات فكرية لنشوء الدولة التعاقدية، إذ شهدت ظهوراً لمفهوم المجتمع المدني في سياقها العام، ثم طرأ تحولاً على هذه النظرية مع فلاسفة آخرين في مرحلة لاحقة أمثال، هيغل، وماركس، وغرامشي. وتقع أهمية هذه النظريات في إنها مهدت لقيام منظمات مجتمع مدني إجرائياً، وهذه المنظمات ساهمت في تطور الدولة وطنياً في المجتمعات الغربية الأوروبية. في حين أن باقي المجتمعات والتي يمكن وصفها بالمجتمعات (الشرقية) ومنها المجتمعات العربية عانت من ضعف التبلور في التشكل البنائي المدني، وتركز تطورها على البناء الاجتماعي ما قبل المدني بسبب ظروف السيطرة الاستعمارية وتكريس التخلف الاجتماعي والاقتصادي. وهذا ما شكل مدخلاً لحالة بحثية يمكن من خلالها تتبع أهمية منظمات المجتمع المدني وضرورة توظيف نشاطاتها من أجل المساهمة في بناء الدولة الوطنية بالمعيار الدستوري على أساس التعاقد الاجتماعي الوطني.

**أولاً – مشكلة البحث:**

وتتجلى في جانبين هما:

**الأول: بنيوي،** "Structural" يتعلق بعدم وضوح الشكل البنائي لمنظمات المجتمع المدني في مجتمعات عدة، ومنها المجتمعات العربية.

**الثاني: نظمي،** "Regime" يتجلى في عدم تبلور طبيعة الأدوار الوظيفية التي تقوم فيها منظمات المجتمع المدني، إذ يغلب على أنشطتها الطابع الثقافي أكثر من الطابع التنموي العام.

**ثانياً – أهمية البحث:**

إظهار أهمية منظمات المجتمع المدني لتعزيز بناء الدولة المدنية وطنياً، والتي تقوم على تَعظيم مفهوم المواطنة ثقافياً، وإجرائياً من خلال أنظمة ونشاطات منظمات المجتمع المدني، واجتماعياً، وقانونياً بوصفها دولة تعاقدية (أي دولة دستورية).

**ثالثاً – هدف البحث:**

الكشف المنهجي عن ضرورات وجود منظمات المجتمع المدني وأثارها في التنمية الاجتماعية على أساس مدني من خلال وظائفها التي تقوم بها.

**رابعاً – فرضيات البحث:**

**الفرضية الأولى:**

هناك اختلاط مفاهيمي ونظمي بين منظمات المجتمع المدني، ومنظمات المجتمع الأهلي في الدول غير المكتملة في بنائها الوطني مدنياً، وفق منظور نظرية العقد الاجتماعي ونماذج دولها، كما في الدول الغربية (الأوروبية).

**الفرضية الثانية:**

وجود منظمات المجتمع المدني في الدولة، يؤشر على التنمية الاجتماعية للدولة الوطنية من سلوك المواطنة، والاصطفاف السياسي الوطني، والحوار الديمقراطي البناء.

**خامساً – منهج البحث:**

بما أن موضوع التنظيم الاجتماعي المدني يُعد ظاهرة اجتماعية، فهذا يمكن الدراسة من الاعتماد على منهجين للبحث هما:

## آ - منهج التحليل الوصفي:

الذي استخدمه "ديفيد أيستون"، إذ يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بمدخلات (Inputs) بيئات النظم الاجتماعية.<sup>1</sup>

## ب - منهج التحليل المقارن:

الذي استخدمه "ليبر هارت" في دراسة نماذج النظم الاجتماعية، لكن هذا المنهج لا يقوم على أساس التحليل الكمي، وإنما يعتمد التحليل المقارن الكيفي.<sup>2</sup> بسبب صعوبة الحصول على مؤشرات كمية معتمدة من قبل مراكز أبحاث علمية عربية تخص دراسة المجتمع المدني ومنظماته في الدول العربية.

## سادساً- الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

موضوع البحث ليس جديداً، فقد تناولته دراسات سابقة عدة من أهمها:

آ - دراسة للدكتور "توفيق المديني" عام 1997 بعنوان: (المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي) الذي خلص إلى نتائج عدة من أهمها أنه عزا ضعف بناء المجتمع المدني ومنظماته إلى الوصاية الإيديولوجية للدولة على المجتمع، وغياب دولة القانون والمؤسسات.

ب - دراسة للدكتور "الحبيب الجحاني" عام 2003، بعنوان: (المجتمع المدني بين النظرية والممارسة) من نتائجها، أنه عدّ ضعف بناء منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والإسلامية مرتبط بضعف الدولة، وأن النشاط المدني هو نشاط ثقافي وفكري إيديولوجي.

والإضافة العلمية التي يمكن تحقيقها في هذه الدراسة هي محاولة الفصل المعرفي بين ما هو مدني وما هو أهلي في أشكال التنظيم الاجتماعي، لكون الواقع القائم يشهد تداخلاً بينهما، فضلاً عن الكشف العلمي المنهجي عن الآثار التنموية الناتجة عن أنشطة التنظيمات الاجتماعية التي تظهر في مخرجات ادائها لوظائفها المصاغة من الناحية التقريرية، مثل تنمية مفهوم المواطنة والحوار الديمقراطي، في حين أن وظائفها الإجرائية في الدراسات السابقة تظهر كمدخلات أداء النظم من خلال أغراضها وأهدافها المصاغة تقريرياً.

## سابعاً - أسئلة البحث:

- 1 - ماهي المداخل الأساسية لطبيعة التنظيم الاجتماعي المدني؟
- 2 - ما هي أشكال التنظيمات الاجتماعية، وما هي وظائفها؟
- 3- ماهي الآثار التنموية الناتجة عن أنشطة التنظيمات الاجتماعية المدنية؟

## ثامناً - التعريفات الإجرائية:

1 - الدولة المدنية: "Civil State" هي الشخص الاعتباري الذي يتمتع باستقلال مالي وإداري وقانوني وسياسي عن الشخص الطبيعي. ويضمن حقوق المواطنة الكاملة على أساس تعاقد اجتماعي، بغض النظر عن انتماءات الأشخاص الطبيعيين الدينية والعرقية والثقافية والسياسية.

1-د. عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة، (طرابلس ليبيا، الجامعة المفتوحة، 1997)، ص56

2-د. محمد عطا، د. أحمد تيم، فوزي، النظم السياسية العربية المعاصرة، (ليبيا، نشر جامعة قار يونس، 1980)، ص84

**2- منظمات المجتمع المدني: 'Civil Society Organizations'** هي مفهوم يُعبر عن مجموع العلاقات الفردية، والنُبنى المنظماتية التي تمارس نشاطها خارج الإطار الرسمي لمؤسسات الدولة، وهي تتمتع باستقلال نسبي عن الاتجاهات السياسية والإيديولوجية، وتلعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة، وتتولى عملية التعبير عن المطالب وإثارة الرأي العام لصالح القضايا التي تدافع عنها منظمات المجتمع المدني، مثل (حماية البيئة، حماية الطفولة، وغيرها).

**تاسعاً – متغيرات البحث:**

**آ – المتغيرات المستقلة:** التي تفسر المتغيرات التابعة (الدولة المدنية التعاقدية /أي الدولة الدستورية/- المجتمع المدني).  
**ب – المتغيرات التابعة:** (منظمات المجتمع المدني – منظمات المجتمع الأهلي – المواطنة)، فضلاً عن المتغيرات الدخيلة التي قد تطرأ على الدراسة اثناء البحث.

**عاشراً – إطار الدراسة:**

**مقدمة:** تتضمن مدخلاً توضيحياً عن تاريخية نشوء مفهوم المجتمع المدني ومنظّماته.

**المبحث الأول: المداخل الأساسية لطبيعة التنظيم الاجتماعي المدني**

**المطلب الأول: المدخل المعرفي.**

**المطلب الثاني: المدخل الإجرائي.**

**المبحث الثاني: الأثار التنموية لنشاطات التنظيمات الاجتماعية المدنية**

**المطلب الأول: تنمية مفهوم المواطنة.**

**المطلب الثاني: تنمية الحوار الوطني الديمقراطي.**

**المبحث الأول: المداخل الأساسية لطبيعة التنظيم الاجتماعي المدني**

هناك جملة مفاهيم متداخلة، كمفهوم الدولة المدنية والمجتمع المدني، وقد دخلت الفكر العربي حديثاً على يد رواد الفكر النهضة العربية في القرن التاسع عشر، ومع تقدم هذا الفكر حصلت إشكالية فكرية من جهة المدخل المعرفي، تجلت في التداخل بين مفهوم الدولة والسلطة، وكذلك التداخل بين مفهوم المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، ويعود سبب ذلك لعدم النضج السياسي لمفهوم الدولة المدنية، وكذلك عدم تبلور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي بنوعيه التاريخي والحديث، وبالتالي انعكس هذا تلقائياً على ضعف تبلور التنظيمات المدنية المستقلة نسبياً عن الدولة.

كما حصلت إشكالية أخرى من جهة المدخل الإجرائي تجلت في طبيعة النشاط التجاري الذي رافقت طور مفهوم الأمة من الناحية التاريخية، وهذا النشاط لم يتعارض مع مفهوم القبيلة، وفي العصر الحديث تبلور مفهوم الدولة القومية في ظل النشاط الزراعي الذي لم يكن بحاجة أصلاً إلى النشاط المدني بقدر حاجته للنشاط الخيري. بينما في أوربة، فإن التطور الصناعي والتجاري، كان سبباً حاسماً في ظهور التنظيمات المدنية بسبب تبلور مفهوم الدولة المدنية الذي تجلى في طبيعة النشاط الانتخابي التنافسي وتشكيل الأحزاب السياسية، الأمر الذي أعطى تمايزاً واضحاً بين وظائف الدولة ووظائف المجتمع المدني وطبيعة نشاط منظّماته.

**المطلب الأول: المدخل المعرفي**

عند دراسة طبيعة التنظيم الاجتماعي المدني، فهذا يعني أن الضرورة المعرفية تقتضي مقارنة مفهوم المجتمع المدني، والخبرة الاجتماعية المتراكمة في سياق عملية التغيير الحضاري للمجتمعات التي ظهر فيها هذا المفهوم، كالمجتمعات الغربية

(الأوروبية)، التي شهدت ظهوراً فلسفياً له مع فلاسفة ومفكري عصر النهضة الأوروبية أمثال، (توماس هوبس، وجان جاك روسو، وهيغل) وغيرهم، ثم تطور في مراحل تاريخية لاحقة مع آخرين، أمثال (كارل ماركس، وهيغل، وأنطونيو غرامشي) وغيرهم. في حين ظهرت إرهاصات هذا المفهوم معرفياً لدى مفكري العرب في مراحل تاريخية متقطعة، مثل الفارابي، وابن خلدون، حيث استخدم مصطلح مدني لديهم للتعبير عن حاجة الاجتماع عند الإنسان بوصفه كائناً اجتماعياً.<sup>1</sup>

عدّ "كارل ماركس" مفهوم المجتمع المدني تعبيراً عن المسرح الحقيقي للتاريخ كله. ومن ثم بنت الدراسات الاشتراكية اللاحقة على مقولة ماركس آراءً تفسيرية تحمل في طياتها توظيفات إيديولوجية لهذا المفهوم بوصفه مسرحاً للصراع الطبقي الاجتماعي الذي قامت الرأسمالية بإخفائه من خلال توظيف الحرية الفردية داخل تنظيمات مجتمعية ناشطة لصالح الشأن المدني. أما "أنطونيو غرامشي" عدّه ممثلاً للبناء الفوقي في المجتمع ليشمل قضايا الثقافة والسياسة المرتبطة بمفهوم المجتمع السياسي المكون لمفهوم الدولة المدنية. في حين أن المقاربة الليبرالية لهذا المفهوم اقترنت بمبادئ العقد الاجتماعي الذي يحتم على الدولة حماية مصالح مواطنيها.<sup>2</sup>

والإشكالية لدى المفكرين العرب بدت في طريقة قراءة مفهوم المجتمع المدني كما هو في أصله الغربي بحكم بيئته التي تكون في سياق تطورها، وهذه القراءات المختلفة لا تخلو من تأثيرات فكرية وإيديولوجية لمن ينتمون إليها، فضلاً عن عدم مواكبة المفهوم للخبرة الاجتماعية في البيئات العربية، ومحاولة البعض الخلط بينه وبين مفهوم المجتمع الأهلي. ولكن مهما تكن القراءات يبقى تفسير طرح هذا المفهوم عربياً، هو محاولة من محاولات تناول الديمقراطية من باب النظام الاجتماعي العام الذي ينحو باتجاه البناء المدني كما بعض المجتمعات العربية في سورية ومصر وتونس وغيرها.

الدكتور "كريم أبو حلاوة" أستاذ علم الاجتماع بجامعة دمشق، يرى التنظيم الاجتماعي المدني، بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، كالمشاركة في صنع القرارات الوطنية، وتشكيل منظمات مدنية ونقابات مهنية للدفاع عن مصالح منتسبيها، أو للدفاع عن حقوق مدنية معينة.<sup>3</sup>

الدكتور "الحبيب الجنحاني" أستاذ علم الاجتماع بجامعة تونس، يرى تكاملاً بين مفهوم الدولة ومفهوم المجتمع المدني بالرغم من نشاطه المستقل عن إشراف الدولة مباشرة، ويتميز بروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي من أجل خدمة المصلحة العامة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- د. الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، (مجلة آفاق المعرفة، عدد أب لعام 2003، دار الفكر بدمشق)، ص12

<sup>2</sup>- د. كريم أبو حلاوة، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، (مجلة عالم الفكر، مجلد 27، عدد3، 1999، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت)، ص 10

<sup>3</sup>- المرجع السابق ص11

<sup>4</sup>- د. الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، (مرجع سابق)، ص36



الدكتور "روبرت بوتنام" Robert Putnam" أستاذ علم الاجتماع بجامعة هارفارد، يرى المجتمع المدني على شكل منظمات غير سياسية تلعب دوراً مهماً في ترسيخ نمط حياة ديمقراطية<sup>1</sup> لكونها تبني الرأسمال الاجتماعي، والثقة بين المواطنين، وقيم مشتركة لمفهوم المواطنة.<sup>1</sup>

وخلاصة القول نُقضي إلى أن المجتمع المدني يحتضن تنوعاً في أشكال التنظيمات الاجتماعية المدنية والأهلية والفاعلين فيها، والتي تختلف فيما بينها في درجة التزامها بالشكليات الاجتماعية وعلاقتها بالقوانين، ودرجة الاستقلالية عن مؤسسات الدولة ووظائفها.

### المطلب الثاني: المدخل الإجرائي

إذا كانت التنظيمات المدنية في شكلها العام تُعنى بتنمية المهارات والاتجاهات والقيم والمعارف والعلوم والمعلومات وتقديم الخدمات المدنية؟ فإن الديمقراطية هي الأساس لممارسة أنشطتها، لأنه بقدر توفر الديمقراطية، بقدر ما تقوم هذه التنظيمات بمهامها في مناخ صحي مناسب على أساس قيم المساواة في تكافؤ الفرص والمشاركة والعمل الجماعي وكيفية اتخاذ القرارات. فهنا كحسب رأي الباحث "ف. كلارك بور" اعتبارات عدة، تدخل في وظائف التنظيمات المدنية تجاه تنمية السلوك الديمقراطي إجرائياً منها:

- 1 - التأكيد على مشروعية السلوك الديمقراطي من خلال ربطه بمفهوم العمل المنظم.
  - 2 - ربط السلوك الديمقراطي بالعمل المنظم في إطار النظام العام، وتنمية فن الصياغة والإصغاء وأساليب التعبير عن الرأي.<sup>2</sup>
- وهناك مجموعة معايير يمكن اعتمادها لقياس أثر مؤسسات المجتمع المدني في الديمقراطية، ومن ثم الاستفادة منها في تنمية الفكر الديمقراطي عبر النشاط الإجرائي في الرصد والمتابعة الميدانية.
- 1 - عدد الناشطين الجدد الذين رقدوا مؤسسة عمل مدني معينة خلال فترة زمنية محددة، إذ تُعد المشاركة الفعالة وجذب الأصدقاء والنشطاء الجدد مؤشراً على المشاركة الطوعية الديمقراطية، ومؤشراً على خبرة العمل الديمقراطي المكتسبة للناشطين القدامى.
  - 2 - عدد الأعضاء المشاركين الحاليين في الاجتماعات الدورية خلال فترة زمنية محددة، بالنسبة للعدد الكلي للأعضاء، حيث كلما كانت النسبة مرتفعة، كلما كانت مؤشراً على الجدية والإحساس بالمسؤولية التي تحتاجها الديمقراطية.
  - 3 - معدلات تغيير العضوية في مجلس الإدارة مع نهاية كل دورة عمل، إذ أن الثبات الدائم لنفس الأعضاء أو غالبيتهم، يؤثر على التسلسل وضعف ممارسة الديمقراطية وضعف الشفافية. فضلاً عن حرمان باقي الأعضاء من اكتساب مهارات القيادة وإدارة النشاطات بكفاءة وديمقراطية.
  - 4 - آلية إصدار القرارات، لأنها تؤثر على الديمقراطية في جو من الحرية من خلال توزيع المسؤوليات على أعضاء مجلس الإدارة جميعهم، سواء في مناقشة مشروعات القرارات قبل إقرارها، ومن ثم إصدارها وتعميمها.

<sup>1</sup>- روبرت بوتنام، المجتمع المدني، (مجلة المشكاة، متخصصة بالأبحاث الفكرية والحقوقية، مصر، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، العدد الأول، آذار 2008)، ص 153

<sup>2</sup>- د. عبد الودود مكرم، القيم ومسؤوليات المواطنة، (مصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 2004)، ص 264 - 271، بتصرف الباحث في الصياغة.

5 - نسبة عدد الإناث قياساً على عدد الذكور المنتسبين إلى عضوية الجمعية العمومية للمؤسسة، أو نسبة الإناث المشاركات في مجلس الإدارة، إذ أن ذلك يؤشر على نضج المسار المدني الديمقراطي للمجتمع بشكل عام.<sup>1</sup> من الناحية التطبيقية تقوم منظمات المجتمع المدني على مبادئ عدة، أهمها:

- 1 - **التطوعية:** وهي فكرة تربوية مهمة لتنمية الوعي الاجتماعي لدى الأفراد، وحفزهم معنوياً على قبول الانخراط في مجموعات الخدمة المجتمعية المتمدنة بإرادة حرة واعية عند الحاجة دون مقابل مادي (أجر).
- 2 - **المنظماتية:** وهي فكرة تُشير إلى أن نشاط المنظمات الاجتماعية المدنية، هو نشاط جماعي منظم لا يخرج عن النظام الاجتماعي العام (الدولة) والقانون. وهذه المنظمات، تُعد مؤسسات وسيطة بين المجتمع والدولة، وتقوم بوظائف اجتماعية، وثقافية، وحقوقية، ومهنية، وفكرية، وبيئية، وإنسانية، وصحية، ورياضية، وفنية... إلخ.
- 3 - **الاستقلالية:** هذه الفكرة تصب لصالح إشاعة مفهوم الحرية والطوعية، بوصف الدولة شخص اعتباري قانوني مستقل عن الأشخاص الطبيعيين.<sup>2</sup>

والسؤال الذي يطرح نفسه هو، هل للمجتمع المدني (مؤسسات Institution أم منظمات Organization) مدنيّة، تحفز الأفراد على العمل التطوعي؟

العمل المؤسسي هو عمل قانوني راسخ في مفهوم الدولة المدنية، وهذا العمل يرسخ أنماطاً من السلوك والنشاط القابل للتنمية والتطوير حسب تطور المجتمع وتنامي حاجاته، وهو بدوره يؤثر على تطور البنية المدنية للمجتمع. بينما العمل المنظم هو عمل يخص وحدات اجتماعية ذات وظيفة تقريرية محددة وأدور محددة للفاعلين فيها داخل إطار مؤسسي أوسع، وهو الدولة.<sup>3</sup> وإن تطورها ينعكس إيجاباً على أدائها الوظيفي هي بالذات مباشرة، مع عدم أغفال أهميتها في التطور الكلي للمجتمع المدني وبناء الدولة الوطنية على أساس مدني منظم بشكل عام. في حين أن المقاربة لمفهوم المجتمع الأهلي تُقضي إلى فهم ارتباط منظماته بالخبرة الاجتماعية مباشرة، أكثر من مفهوم المجتمع المدني ومنظماته.<sup>4</sup> وتفسير ذلك يعود إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية التقليدية التي تقوم بمبادئ الأمر بالمعروف، والتراحم، وإغاثة الملهوف، ومساعدة المحتاج، وكفالة الأيتام، والحنين إلى الماضي والحفاظ على الإرث، كما تقوم على التعاقد الاجتماعي، القربى والجوار والعائلية والعشائرية والدينية وأهل الحرفة وغيرها.

ولعل من الأسباب التي خلطت مفهوم المجتمع الأهلي بمفهوم المجتمع المدني، هو تميّز الاثنين معاً في وظائفهم وعلاقتهم بالاستقلال النسبي عن مؤسسات الدولة. وفي مراحل تاريخية قام العمل الأهلي بوظائف التعليم وتقديم الخدمات الصحية وأشكال مختلفة من الرعاية الاجتماعية بفضل فريضة الزكاة، والوقف الديني، وتبرعات المؤمنين والهبات وغير ذلك.

<sup>1</sup>- د. عبد الغفار شكر، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، (دار الفكر، دمشق، سورية، مجلة آفاق، عدد نيسان لعام 2003)، ص 70

<sup>2</sup>- (مرجع سابق)، ص 75

<sup>3</sup>- د. دارم البصام، العمل الأهلي العربي المشترك، (القاهرة، مصر، نشر المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، 1997)، ص 11 - 12

<sup>4</sup>- د. دارم البصام، العمل الأهلي العربي المشترك، (المرجع السابق) ص 15

فالمجتمع الأهلي، هو تعبير عن البنى العضوية للجماعات التي تنشط في ميادين التكافل والتعاقد الاجتماعي، والعمل الخيري من أجل الحفاظ على كيان الجماعة واستمرار حياتها، وكذلك الحفاظ على كرامة أفرادها من العوز أو الفقر أو التفكك الأسري. وتُشكل العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية المخزنة رمزياً في الثقافة الموروثة أساساً للعلاقات داخل هذه البنى.

### المبحث الثاني: الآثار التنموية لنشاطات التنظيمات الاجتماعية المدنية

طالما أن المؤسسة والطوعية، هما سمتان رئيستان لمفهوم المجتمع المدني، فهذا يعني إن التنظيمات الاجتماعية المدنية تؤدي وظائف عامة تخدم التنمية الاجتماعية، منها، تنمية وتعظيم مفهوم المواطنة، والتنمية الديمقراطية للمجتمع وقبول مبدأ التعدد والتنوع.

### المطلب الأول: تنمية مفهوم المواطنة:

يُشير الباحث "د.يو. بورجان D. W. Borgan" إلى أن مفهوم المواطنة يشمل على الحقوق السياسية والمدنية للأفراد بوصفهم مواطنين يشكلون مجتمعاً سياسياً تشاركياً تتوازي فيه الحرية والمسؤولية في ممارسة الحقوق والواجبات.<sup>1</sup> وتفسير ذلك أن المواطنة تعني العضوية السياسية والقانونية والمدنية في المجتمع السياسي، وما يترتب على هذه العضوية من التزامات متبادلة بين الأفراد بوصفهم مواطنين في الدولة، ولكن مع أهمية رأي الباحث "د.يو. بورجان" فالمواطنة لا تُكتسب بالسياسة والقانون فحسب، بل بالترقية والإعداد الفكري والوجداني وتقوية الروابط العاطفية من خلال الصور الرمزية ذات المدلول الوطني، كالعلم الوطني والنشيد الوطني والأغاني الوطنية والمصور الجغرافي الوطني، والجيش الوطني وغيرها من الدلالات، وكذلك حسن تمثيل الخطاب السياسي للمفردات الدالة على الوطنية، وحسن توظيف التاريخ كرسيد حضاري، وكذلك الجغرافيا التي تُشير إلى حدود الوطن وترابه وفضائه وثرواته ومياهه، فضلاً عن حسن توظيف الثقافة الوطنية لصالح الهوية الوطنية والقيم الوطنية المشتركة بين أبناء المجتمع السياسي بوصفهم شعباً واحداً أو أمة تشترك بقواسم وطنية وقومية مشتركة. والمواطنة (Citizenship)، حسب رأي الدكتور "عبد الهادي الجوهري" أستاذ علم الاجتماع بجامعة الاسكندرية في مصر، هي مفهوم يُشير إلى مدلولين إجرائيين، هما:

**الأول: دستوري قانوني:** متعلق بطبيعة العقد الاجتماعي الذي يكفل للمواطنين جميعهم حق المساواة أمام القانون في الدولة، بغض النظر عن القبيلة أو الإقليم أو العرق أو الدين أو المذهب أو الطائفة أو الجنس (ذكر وأنثى).

**الثاني: سياسي:** الذي يضمن حق المشاركة في العملية السياسية أو التأثير عليها بواسطة المطالب بوسائل مشروعة يكفلها القانون، سواء حق الانتظام في أحزاب سياسية، أو الانتظام في منظمات مدنية أو أهلية، أو الترشح و الانتخاب، أو التظاهر والتعبير عن الرأي و رفع المطالب، وغير ذلك.<sup>2</sup>

وعلى ما تقدم يمكن القول: إن انخراط الأفراد في تنظيمات اجتماعية مدنية يمكنهم من تحقيق مهمين، هما:

- 1 – الفهم التنظيمي الحقوقي الذي يعظم مفهوم المواطنة والمشاركة والانتظام الاجتماعي قانونياً.
- 2 – المكسب السيكولوجي الذي يُنمي حس المسؤولية تجاه قيم المواطنة وتجسيدها سلوكياً وتجاوز السلوكيات ما قبل الوطنية.

<sup>1</sup>- د. توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق، سورية، اتحاد الكتاب العرب، 1997، ص 77

<sup>2</sup>- د. عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية، مصر، المكتبة الجامعية، 2000)، ص 20 – 22

وبالنتيجة فإن مفهوم المواطنة وارتباطه بمفهوم الدولة المدنية من الناحيتين القانونية والسياسية يؤكد من الناحية الإجرائية فرضية أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية الوطنية من خلال مؤشرات تنموية عدة، أهمها: **المؤشر الديمقراطي**: ويتجلى بمشاركة فاعلة وطنية الطابع سواء في الانتظام أو الترشح أو الانتخاب على أساس تنافسي بغية تحقيق أغراض التنظيم الاجتماعي المدني ونظامه الأساسي ضمن نطاق قوانين الدولة الوطنية الناظمة. **المؤشر الاجتماعي والقانوني**: ويتجلى بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين الأفراد المنتظمين داخل التنظيم الاجتماعي المدني بوصفهم مواطنين بغض النظر عن العرق أو الدين أو المذهب أو الانتماء السياسي.

ومع تطور أشكال التواصل في المجتمع الإنساني بفضل تطور تكنولوجيا المواصلات والاتصالات والإعلام، وكذلك تطور الاستثمار في مجال الاقتصاد المعرفي. الذي لا يمكن معه تجاهل رؤى جديدة لمفهوم المواطنة من خلال العلاقة بين الشأن الوطني والشأن العالمي بواسطة مفهوم المجتمع المدني وتنظيماته الذي حتم خلق بعداً إنسانياً عالمياً لمفهوم المواطنة من خلال المشتركات العالمية بين أغراض التنظيمات الاجتماعية المدنية في العالم حول القضايا العالمية، مثل منظمات مكافحة التمييز العنصري، ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمات الدفاع عن البيئة، ومنظمات السلام العالمية، ومنظمات الدفاع عن حقوق الطفولة، وعن حقوق المرأة، وتنظيم ورعاية الأسرة، ومنظمات رعاية اللاجئين، وغيرها.

#### المطلب الثاني: تنمية الحوار الديمقراطي

للحوار الديمقراطي مظاهر سلوكية عدة، كاحترام الرأي الآخر مهما كانت درجة الاختلاف في الآراء كبيرة، والتكافؤ في الفرص والوقت والقيمة الإنسانية. وعدم الارتهان للنهايات المعرفية المغلقة، أو بالنتائج المسبقة، أو بالحقائق المطلقة. فالفعل الحواري فعل مستمر لا يتوقف إلا عندما يكف السؤال عن توليد معرفة جديدة، وتكف المعرفة عن توليد سؤال يتطلب البحث عن معرفة. ويختلف الحوار في مفهومه عن التفاوض، إذ أن التفاوض يعبر عن خلاف المصالح، بينما الحوار ينمي قبول مبدأ التعدد والتنوع والاختلاف في الرأي على أساس وطني. والحوار حسب رأي الدكتور "عبد الودود مكرم" الأستاذ في كلية التربية بجامعة القاهرة هو مفهوم ديمقراطي يتجلى إجرائياً في نشاط منظمات المجتمع المدني، وينطوي تربوياً على ثلاثة عناصر هي:

**عنصر الاهتمام**: الذي يُظهره المحاور في سلوكه اتجاه الآخر يعكس فيه الاحترام، وفن الإصغاء، وحسن التعبير عن الرأي، **وعنصر الفهم**: كإدراك المحاور لخياراته وأثار أفعاله وتصرفاته على الجماعة المنتظمة في إطار تنظيمه الاجتماعي المدني، **وعنصر المشاركة**: كصيغة عملية لما يتضمنه عنصر الاهتمام والفهم، وتنطوي هذه الصيغة على رسم دور معين ينبغي على المحاور القيام به.<sup>1</sup>

وهذا الرأي صحيحاً لكون المشاركة والحوار يجسدان أسلوباً ديمقراطياً ينعكس في سلوكية وطنية للأفراد المنتمين إلى منظمات المجتمع المدني يتجلى فيه قدرة أي فرد على احترام الأسس التي يقوم عليها، ومنها:

1- في الحوار قاعدة تقوم على احترام الرأي الآخر مهما كانت درجة الاختلاف في الآراء كبيرة.

<sup>1</sup>- د.سيد أحمد عثمان، المسؤولية الاجتماعية والشخصية، دراسة تربوية نفسية، (مصر، القاهرة، دار الأنجلو المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1979) ص 270

2- لا توجد في الحوار مراتب تقوم على درجة أدنى أو درجة أعلى بين المتحاورين، بل يقوم على التكافؤ في الفرص والوقت والقيمة الإنسانية.

3- لا يوجد في الحوار نهايات معرفية مغلقة، أو نتائج مسبقة، أو حقائق مطلقة.

4- الفعل الحوارية فعل مستمر لا يتوقف إلا عندما يكف السؤال عن توليد معرفة جديدة، وتكف المعرفة عن توليد سؤال يتطلب البحث عن معرفة.<sup>1</sup>

وخلاصة القول تُفيد نضج تجربة المشاركة وتعلم الحوار الديمقراطي على أسس تنظيمية واضحة في منظمات المجتمع المدني يُؤشر على أن الحوار فعلاً مقترناً بالتفاعل والثقة والتكافؤ، ويُمنّي قدرة الفهم لمبدأ نسبية المعرفة التي يجب إغناؤها بالحوار، وإن المعرفة هي نتاج مشترك، أي إنها فعل جدلي مولد للأفكار، ويُعطي مخرجات تنموية تساهم في تطور التجربة الديمقراطية على الصعيد الوطني.

#### خاتمة:

يمكن قياس مستوى التنمية الديمقراطية للمجتمع بشكل عام، والأثر التنموي لمنظمات المجتمع المدني بشكل خاص في ميادين شتى، ومنها الميدان السياسي كدلالة على نضج عقل الدولة في ثقافة وسلوك أفراد الدولة بوصفهم مواطنين، إذ يُظهر هذا الميدان طبيعة الاصطفاف السياسي للأفراد عند أي استحقاق انتخابي وطني لشغل وظائف سياسية في المؤسسات التشريعية والتنفيذية للدولة. فإذا كان الاصطفاف السياسي اصطفافاً برامجياً ذو طبيعة تنافسية وطنية، فهذا مؤشر على نضج التنمية الاجتماعية والسياسية بشكلها العام، ونضج تجربة منظمات المجتمع المدني بشكل خاص وتأديتها دوراً تنموياً وطنياً. أما إذا كان الاصطفاف السياسي لناشطي منظمات المجتمع المدني، كباقي أفراد المجتمع قائم على ولاءات شخصية للمرشحين بحكم علاقات اجتماعية عشائرية أو دينية أو عرقية أو وجاهية وغيرها، فهذا يُؤشر على ضعف الفاعلية التنموية بشكلها العام ومنها فاعلية منظمات المجتمع المدني ومليها للعمل كمنظمات أهلية بوصفها جماعات عضوية تعمل من أجل التعاضد والتكافل الاجتماعي.

#### نتائج البحث والتوصيات:

##### أولاً – النتائج:

1 - طغيان مركزية الدولة في الدول النامية ومنها العربية من أهم أسباب ضعف بناء منظمات المجتمع المدني، إذ إن هذه الدول لا تعدّ بناء منظمات المجتمع المدني وبرامج أنشطتها من أولوياتها، وتستبدلها بالوظيفة الاجتماعية للدولة التي تعدّ لها خطاً اجتماعية وثقافية تنموية على مستوى سياساتها العامة، وإن الوجود الفعلي للمنظمات المدنية لا يتعدى الصالونات الأدبية والفكرية، وبعض الجمعيات الثقافية، وكذلك الجمعيات الأهلية ذات الطابع التكافلي الخيري.

1-د.سيد أحمد عثمان، المسؤولية الاجتماعية والشخصية(مرجع سابق) ص 274

2- ضعف الحياة السياسية والاقتصادية، وضعف وظيفة الأحزاب السياسية في بناء الدولة الديمقراطية في الدول العربية وغيرها من الدول التي تتشابه معها له أثر أساسي ومباشر على ضعف التنمية الاجتماعية وبناء منظمات المجتمع المدني، وغياب الوظيفة التتموية لها.

3 - منظمات المجتمع المدني ليست قطاعاً خاصاً مستقلاً عن الدولة بالمطلق، ولا هي بالقطاع الثالث، إذا أخذنا بتصنيف القطاعين الآخرين (الأول هو الدولة) و (الثاني هو القطاع الخاص)، وإنما هي منظمات ذات صفة اعتبارية قانونية مستمدة من القوة القانونية للدولة، وتعمل وفق أنظمتها الخاصة. كقطاع تنموي وسيط بين المجتمع والدولة على المستوى الوطني.

4 - منظمات المجتمع المدني، تساهم في تطور التجربة الديمقراطية وتتمى الاصطفاف السياسي على أساس وطني، وتعمل على إنضاج أساليب العمل الجماعي في توزيع المسؤوليات واتخاذ القرارات وتنفيذها من خلال مجالس إدارات المنظمات، وممارسة النشاط الانتخابي على أساس ديمقراطي وطني تنافسي بغية تحقيق أغراض المنظمة المدنية وأهدافها.

5 - أنشطة منظمات المجتمع المدني تساهم إجرائياً في تنمية مفهوم المواطنة في إطار الدولة الوطنية وقوانينها الناظمة على أساس المساواة في حقوق المواطنة وواجباتها بغض النظر عن العرق أو الدين أو المذهب أو الانتماء الحزبي السياسي.

#### ثانياً – التوصيات:

- 1- ضرورة الفصل القانوني والنظمي والإجرائي بين تنظيمات النشاط الأهلي وتنظيمات النشاط المدني، كضرورة تنمية اجتماعية، لترسيخ مفهوم المشاركة المدنية في التنمية إلى جانب الدولة، وترسيخ السلوك الديمقراطي الذي يدعم البنيان الاجتماعي للدولة على أساس المواطنة.
- 2- ضرورة تضمين التربية الوطنية في مناهج التربية والتعليم مضامين معرفية وإجرائية عن مفهوم المجتمع المدني، وعن أهمية منظماته، وعن طبيعة أنشطتها من أجل تحقيق كفاية الأداء مستقبلاً في ممارسة الأنشطة المدنية المنظمة مستقبلاً.

## مراجع البحث:

- 1- د. أبو حلاوة، كريم، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، (مجلة عالم الفكر، مجلد 27، عدد3، 1999، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت)
- 2- د. البصام، دارم، العمل الأهلي العربي المشترك، (القاهرة، مصر، نشر المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، 1997)
- 3- د. بوتنام، روبرت، المجتمع المدني، (مجلة المشكاة، متخصصة بالأبحاث الفكرية والحقوقية، مصر، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، العدد الأول، آذار2008)
- 4- د. الجنحاني، الحبيب، المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، (مجلة آفاق المعرفة، عدد أب لعام 2003، دار الفكر بدمشق)
- 5- د. الجوجو حسن عبد الله، الأنظمة السياسية المقارنة، (طرابلس ليبيا، الجامعة المفتوحة، 1997)
- 6- د. الجوهري، عبد الهادي، أصول علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية، مصر، المكتبة الجامعية، 2000)
- 7- د. شكر، عبد الغفار، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، (دار الفكر، دمشق، سورية، مجلة آفاق، عدد نيسان لعام 2003)
- 8- د. عثمان، سيد أحمد، المسؤولية الاجتماعية والشخصية، دراسة تربوية نفسية، (مصر، القاهرة، دار الأنجلو المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1979)
- 9- د. عطا، محمد، د. أحمد تيم، فوزي، النظم السياسية العربية المعاصرة، (ليبيا، نشر جامعة قار يونس، 1980)
- 10- د. المدني، توفيق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، (دمشق، سورية، اتحاد الكتاب العرب، 1997)
- 11- د. مكروم، عبد الودود، القيم ومسؤوليات المواطنة، (مصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 2004)

## العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية ودورها في تحسين سياسات الفحص الضريبي (دراسة ميدانية على الفاحصين الضريبيين في بعض مديريات المال بسورية)

\*د. أحلام الشيخ

(الإيداع: 14 آيار 2018، القبول: 2 آيلول 2018)

### الملخص:

هدفت الدراسة الى الكشف عن العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية ودورها في تحسين سياسات الفحص الضريبي وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية للفاحصين الضريبيين في بعض ماليات الجمهورية العربية السورية لحصر المشكلات التي يواجهها الفاحصون عند فحصهم لملفات المكلفين، وكذلك عند تقديرهم لأوعيتهم الضريبية، وما قد يقابلهم من عقبات سواء مع إدارتهم أو مع القوانين والتعليمات الصادرة لهم أو مع المكلفين أنفسهم. وتبين أن الفاحص الضريبي يواجه مشكلات عدة، أثناء أدائه لواجبه، كما تواجهه صعوبات جسيمة، تنشأ من تواجده في منظومة عمل تستلزم منه ومن زملائه الوصول إلى مستوى حصيلة محددة مقدماً، دون النظر إلى ما قد يواجهه المجتمع أو بعض الأنشطة من أحداث قد تؤثر في الدخول الخاضعة للضريبة، إضافة إلى ارتباط ما تحققه الماليات من حصيلة وتأثيرها على مكافآت وحوافز العاملين، لذلك على الفاحص الضريبي ان يوازن بين ، العدالة عند فحصه لدفاتر المكلفين وأن يقول فيها كلمة حق، و أن يكون عادلاً عند تقديره دخول المكلفين لربط الضريبة على هذه الدخول اضافة الى وصوله الى الحصيلة المحددة .

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك مشكلات عدة تواجه الفاحص الضريبي عند ادائه لعمله اهمها عدم التزام المكلفين بإمساك دفاتر منتظمة وعدم وجود تدريب كاف للفاحصين وقد اكدت الدراسة ان المشكلات التي تقابل الفاحص الضريبي ليست بالمشكلات مستحيلة الحل.

واوصت الدراسة على ضرورة الزام المكلفين بإمساك دفاتر منتظمة و تشديد العقوبات على المتهربين من الضريبة و على من يقدم لهم العون ، اضافة الى انشاء ادارة مركزية لنشر الوعي الضريبي ومعهد عال للتدريب الضريبي وضرورة التركيز في الدراسات اللاحقة على السياسات الضريبية والية تطويرها .

الكلمات المفتاحية: المكلف – الادارة الضريبية – سياسات الفحص الضريبي.

\*مدرسة في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق



## **The relationship between taxpayer and tax administration and its role in improving tax examination policies**

**(A field study on tax examiners in some of the financial directorates in Syria)**

**D .Ahlam alsheikh.**

**(Received: 14 May 2018, Accepted: 2 September 2018)**

### **Abstract:**

The study aimed at revealing the transparency of the relationship between the taxpayer and the tax administration and its role in improving tax examination policies by conducting a field study of the tax assessors in some of the Syrian Arab Republic's finances to limit the problems faced by the examiners when examining the files of the taxpayers. May be faced with obstacles both with their management or with the laws and instructions issued to them or with the taxpayers themselves. It was found that the tax assessor faced several problems, in the performance of his duty, and faced with serious difficulties, arising from his presence in the system of work requires him and his colleagues to reach a specific level of proceeds in advance, regardless of what may face the community or some of the activities may affect the entry The tax assessor must balance between the justice when examining the books of the taxpayers and to say the word right, and be fair when assessing the entry of taxpayers to link the tax on this entry. To arrive at the exact outcome .

The results of the study showed that there are several problems facing the tax examiner in the performance of his work, the most important of which is the failure of the taxpayers to keep regular books and the lack of adequate training for the examiners. The study confirmed that the problems facing the tax examiner are not impossible.

The study also recommended the establishment of a central administration for the dissemination of tax awareness and a high institute for tax training, and the need to focus in subsequent studies on tax policies and the mechanism to develop them.

**Keywords: Taxpayer - Tax Administration - Tax Inspection Policies**

**1-المقدمة**

تحتل الضرائب مكانة متميزة -لما لها من نتائج ايجابية- لا يستهان بها في دعم الموازنة العامة للدولة في سورية، حيث تعد من أهم مصادر الإيرادات العامة لتمويل النفقات العامة، وانطلاقاً من تلك الأهمية تسعى الإدارة الضريبية إلى نشر القوانين الضريبية لتعريف دافعي الضرائب بالحقوق والواجبات القانونية المناطة بهم، حيث تتكون العلاقة الضريبية من طرفين هما: المكلف والإدارة الضريبية، و يكون المكلف مطالب وملتزماً بدفع الضرائب، أما الطرف الثاني من هذه العلاقة فهو الإدارة الضريبية ممثلة بالمخمن الذي يطلب ويفحص ويراقب وينفذ، وحتى تتم دراسة العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية، وتحديد دورها في تحسين سياسات الفحص الضريبي، لابد من تعريف كل من المكلف والإدارة الضريبية و تحديد العلاقة فيما بينهم .

وتعتبر الادارة الضريبية الجهة المنوط بها تطبيق التشريع الضريبي وتحقيق الموارد السيادية والتي تمثل نسبة كبيرة من موارد الموازنة العامة للدولة لكن هناك عقبات عديدة تحول بين الادارة الضريبية وبين تحقيقها لأهدافها بكفاءة وفعالية الامر الذي يتطلب دراسة هذه العقبات ووسائل حلها سعياً وراء رفع كفاءتها في ادائها لوظائفها وانعكاسها ايجاباً على زيادة الحصيلة الضريبية.

**مشكلة البحث:**

تواجه الادارة الضريبية العديد من المشكلات والصعوبات، كالنفور العام للمكلفين من دفع الضرائب بسبب ارتفاع معدلات وأسعار الضرائب، وأحياناً أخرى تعدد الضرائب وتنوعها، وعدم الشفافية في الإجراءات المتبعة من قبل الدوائر الضريبية، وضعف كفاءة الجهاز الضريبي، وكذلك غياب الثقافة الضريبية، وغياب الرغبة عند جزء من كوادر الإدارة الضريبية في تحديث الإجراءات والنظم، إن مثل هذه المشكلات ساهمت في ظهور ما يعرف اليوم بأزمة الثقة ما بين المكلفين من جهة والدوائر الضريبية من جهة أخرى، الامر الذي يتطلب دراسة المشكلات ووسائل حلها سعياً وراء رفع كفاءة الادارة الضريبية و تحسين سياسات الفحص الضريبي بهدف زيادة الحصيلة الضريبية .

ويمكن عرض مشكلة البحث في السؤال البحثي الرئيسي الآتي:

هل يوجد تأثير لعلاقة المكلف بالفاحص الضريبي في تحسين سياسة الفحص الضريبي  
ويتفرع عن السؤال الرئيسي الاسئلة الفرعية الآتية:

- ماهي المعوقات التي تحد من العلاقة بين المكلف والفاحص الضريبي والتي تؤثر في سياسة الفحص الضريبي
- ماهي المقومات التي تساعد في تحسين العلاقة بين المكلف والفاحص الضريبي والتي بدورها ستحسن من سياسة الفحص الضريبي.

**فروض البحث:**

يعتمد البحث على فرض رئيسي:

HO: لا يوجد تأثير لعلاقة المكلف بالفاحص الضريبي في تحسين سياسة الفحص الضريبي.  
ويتفرع عنه الفروض الفرعية:

- 1- لا يوجد معوقات تحد من علاقة المكلف بالفاحص الضريبي.
- 2- لا يوجد مقومات لتحسين العلاقة بين المكلف والفاحص الضريبي.

**منهجية البحث:**

تم استخدام المنهج الوصفي بهدف وصف الحالة المدروسة وصفاً دقيقاً واختبار فرضيات الدراسة وذلك بالاطلاع على أهم ما توصلت إليه الدراسات العلمية حول المتغيرات المدروسة، وبالاعتماد على البيانات الأولية المجمعة بواسطة استبانة موزعة على بعض العاملين في مديريات المال في الجمهورية العربية السورية، وزعت الاستبانة على عينة من العاملين في المستويات الإدارية التالية (مدير مال، رئيس قسم الدخل، رئيس دائرة، موظف) في قسم الدخل التابع لاهم الماليات، وقد تم توزيع الاستبيان على جميع الفاحصين في خمس مديريات مال هي:

1-مالية دمشق. 2-ريف دمشق. 3-حمص. 4-حلب. 5-اللاذقية.

من أجل اختبار فرضيات البحث المطروحة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

**أهداف البحث:**

1- تحديد المعوقات التي تحد من العلاقة بين المكلف والفاحص الضريبي والتي تؤثر في سياسة الفحص الضريبي.

2-تحديد المقومات التي تساعد في تحسين العلاقة بين المكلف والفاحص الضريبي والتي بدورها تحسن سياسة الفحص الضريبي.

**أهمية البحث:**

يستمد البحث أهميته من خلال:

1- دراسة المعوقات التي تواجه الفاحص الضريبي أثناء ادائه لوظيفته.

2- إتاحة الفرصة للفاحصين لإضافة ما يرونه من وجهة نظرهم من مشاكل لم ترد في الاستبيان الموزع ومقترحاتهم لحلها باعتبارهم الأقدر على رؤية ما يلائمهم من حلول ومقترحات.

**مجتمع وعينة البحث:** عينة الدراسة تمثلت بالعاملين في قسم الدخل التابع لاهم الماليات في سورية في المستويات الإدارية التالية (مدير مال، رئيس قسم الدخل، رئيس دائرة، موظف)، وقد تم توزيع الاستبيان على جميع الفاحصين في خمس مديريات مال هي: 1-مالية دمشق. 2-ريف دمشق. 3-حمص. 4-حلب. 5-اللاذقية.

**الدراسات السابقة:**

- دراسة ميشيل د. اسينزو (2005)<sup>1</sup>: (( العلاقة بين الإدارة الضريبية ووكلاء الضرائب ودافعي الضرائب )) "حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الإدارة الضريبية ووكلاء الضرائب ودافعي الضرائب، وما هي أهم العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة. وقد خرجت هذه الدراسة بالعديد من النتائج الهامة منها، إن العلاقة بين الإدارة الضريبية ووكلاء الضرائب ودافعي الضرائب يجب أن تكون تبادلية، بحيث يكون هناك ثقة واحترام متبادل، وعليه يجب على الإدارة الضريبية أن تعمل على كسب ثقة واحترام دافعي الضرائب، وحتى تتمكن من ذلك يجب ان يقوم النظام الضريبي بداية على العدالة والكفاءة والفاعلية. وقد أوصى الباحث من خلال هذه الدراسة أنه حتى يتم تحسين التحصيل والجبائية يجب غرس الثقة بين أفراد المجتمع بالنظام الضريبي، ويجب تقديم المساعدة لدافعي الضرائب من خلال مراعاة قواعد العدالة في التشريعات الضريبية.

<sup>1</sup> - Relationships between Tax Administrations and Tax (Michael D Ascenzo -2005 Agents/Taxpayers. The Asia – Oceania Consultants Association (AOTCA) general meeting Manila 11 November 2005.

- دراسة (لاري فيلد و برونو فري)<sup>1</sup>2002: ( سلطة الضريبة ودافع الضرائب، تحليل استطلاعي) حيث هدفت هذه الدراسة إلى بحث الالتزام الضريبي من خلال النظر إلى كيفية تعامل سلطة الضرائب مع دافعي الضرائب، وقد خرجت هذه الدراسة بأنه من أجل الحصول على التزام ضريبي من دافع الضريبة يجب على سلطة الضرائب أن تعامل دافع الضرائب باحترام، أما إذا استخدمت عنصر الإكراه لدفعه على الالتزام فإن هذا سيولد ردة فعل لدى دافع الضرائب ويجعله يتهرب. وبينت الدراسة أن هناك علاقة بين كيفية معاملة مسؤولي الضرائب لدافعي الضرائب وبين الحافز على الالتزام الضريبي، بمعنى أنه كلما كان هناك علاقة إيجابية بين سلطة الضرائب ودافعي الضرائب مبنية على الثقة والاحترام المتبادل كلما ساعد على حل المشاكل والصعوبات.

- دراسة (سيمون جيمس، كلينتون الابي)<sup>2</sup>2004: ( الالتزام الضريبي، التقدير الذاتي والإدارة الضريبية) حيث هدفت هذه الدراسة إلى تعريف معنى التقدير الذاتي وكذلك وصف هدف الالتزام الضريبي، وأظهرت هذه الدراسة أن هناك طريقتين لفرض الالتزام الضريبي وهما الطريقة الاقتصادية والطريقة السلوكية، وخلص الباحث بأن هناك الكثير لدراسته عن حوافز دافعي الضرائب وكيف يتأثرون بسياسات الالتزام المختلفة.

- دراسة (بايلين وأليكساندر)<sup>3</sup>2006: ("هل موظفو مكتب الضريبة الاستراتيجي ودافعوا الضرائب الملتزمون ينظرون إلى الضريبة من نفس وجهة النظر أم أن هناك فصلاً ذا درجة جوهرية")، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان موظفو مكتب الضريبة ودافعوا الضرائب يفهمون ويعتبرون ويفسرون ويتعاملون مع قضايا الضرائب بنفس الطريقة أم لا.

- دراسة (صندوق النقد الدولي)<sup>4</sup>: ("إصلاح الإدارة الضريبية في شرق آسيا") حيث هدفت هذه الدراسة إلى بحث أهم التحديات التي واجهت الإدارة الضريبية في الصين، وتوضح أهم المساهمات التي قدمتها لحل المشاكل الجادة في الصين ومن ثم تبيان أفضل الطرق التي يمكن استخدامها لمواجهة التحديات والصعوبات التي تلاقيها الإدارة الضريبية في الصين.

حيث أوضحت أن هناك تحديات واجهت الإدارة الضريبية في الصين منه الزيادة السريعة في اعداد دافعي الضرائب، إضافة إلى واقع العلاقة بين دافعي الضرائب والإدارة الضريبية، وقد كان لهذه العقبات أثر ملحوظ في انخفاض نسبة الإيرادات الضريبية، ويقابله ازدياد عدم الالتزام بين دافعي الضرائب وانخفاض إنتاجية موظفي الضرائب. و عالجت الصين هذه المعوقات وذلك من خلال إعادة تصميم وتسهيل النظام الضريبي، حيث قامت بإدخال طريقة جديدة للضرائب وعملت على تحديث نظام إدارة الضرائب من خلال إجراءات منظمة وميسرة، وكذلك عملت على تعزيز فهم واقع الضرائب من خلال نشر التوعية الضريبية وتحقيق العدالة .

الإطار النظري للبحث: المكلف والإدارة الضريبية ويتناول:

<sup>1</sup> - The Tax authority and The Taxpayer an (2002, Bruno S. Frey & Lars P Feld) Exploratory Analysis.

<sup>2</sup> - Tax compliance. Self-Assessment and Tax (Simon James & Clinton Alley(2004)) Adminstartion in New Zealand. Journal of Finance and Management in Public Services. Volume 2 Number 2.

<sup>3</sup> - Do Australian (2006- Pauline Niemiowski & Alexander J Wearing) Taxation Office Staff and Compliant taxpayers identify with Taxform the Same perspective. Or are there Signifcant Degrees Ofseparation?

<sup>4</sup> - Tax Administration Reform in (International Monetary Fund-Fiscal Affairs Department) East Asia: The Case of China (1994-99).

أولاً" الضرائب وأنواعها<sup>61</sup>: عرفت الضريبة بأنها "مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة، تؤخذ بصورة مبلغ من النقود، يؤديه المكلف جبراً وبصيغة نهائية، من دخله وأرباحه التي حققها بغض النظر عن النفع الذي يعود عليه في مقابلها". أما بالنسبة لقواعد فرض الضريبة فيعد (آدم سميث) أول من أشار إلى القواعد التي يجب أن تستند إليها الضرائب، حيث حددها في قواعد أربع هي: قاعدة العدالة، قاعدة اليقين، قاعدة الملاءمة، وقاعدة الاقتصاد. تنقسم الضرائب على عدة أنواع إذ تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها، ويمكن القول بشكل عام أن الضرائب تنقسم إلى:

- 1- الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة.
- 2- الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال
- 3- الضريبة العينية والضريبة الشخصية.
- 4- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

## ثانياً" حقوق والتزامات المكلف والإدارة الضريبية

### 1-الحقوق الأساسية للمكلف<sup>2</sup>:

أ-الحق في الاعتراض: يعد هذا الحق من الحقوق التي أصبحت مقررة للمكلف، ويكون حق المكلف بالاعتراض خلال فترة زمنية محددة وفق شروط معينة وأحياناً يجيز القانون للسلطة المالية قبول اعتراض المكلف حتى بعد مضي المدة القانونية.  
ب-حق اللجوء للقضاء: يحق للمكلف اللجوء الى القضاء في حالة تقديم الاعتراض إلى الإدارة الضريبية ولم تقبل بذلك أو لم ترد على اعتراضه

ج- إعادة الضريبة أو المبالغ المسددة بالزيادة عن مبلغ الضريبة ويعد هذا الحق من أهم حقوق المكلف.

د-الحق في الاستعلام الضريبي: على الإدارة الضريبية أن تزود المكلفين بالمعلومات الكافية التي يستعملون عنها توافقاً مع أحد قواعد فرض الضريبة وهي قاعدة اليقين.

### 2- الضمانات الممنوحة للمكلفين: وهذه الضمانات هي:

- أ- ضمان عدم إفشاء أسرار المكلفين.
- ب - إلزام الإدارة الضريبية بإبلاغ المكلف بنتائج الفحوصات والتدقيق التي توصلت إليها.
- ج - ضمان توصيل المعلومات الضريبية للمكلفين بوسائل الإعلام المختلفة كافة.
- د - الحد الأدنى اللازم للمعيشة.

### 2-التزامات المكلفين<sup>3</sup>:

#### أ-الالتزام بتقديم الإقرار الضريبي:

وهو بيان مالي يقر فيه المكلف بأمواله المالية من إيرادات ونفقات وإعفاءات وصافي الدخل الخاضع للضريبة.

ب- الالتزام بدفع الضريبة: الالتزام بدفع الضريبة هو التزام جوهرى ومتبادل بين كل من طرفي العلاقة فبالنسبة للمكلف يقع عليه التزام دفع الضريبة، وهو بالمقابل يضع التزاماً على عاتق الإدارة الضريبية بأن تقوم بتحصيل الضريبة. مما سبق ترى الباحثة أن القانون الضريبي قد منح المكلف العديد من الحقوق والضمانات التي من شأنها أن تعمل على زيادة الثقة

<sup>1</sup> -محي محمد سعد، الإطار القانوني للعلاقة بين الممول والإدارة الضريبية، الاسكندرية، مطبعة الاشعاع الفني، 2005،ص22.

<sup>2</sup> د. جلال الشافعي، مبادئ المحاسبة الضريبية. الدار الجامعية، القاهرة ، 2006،ص25. 8- صادق موريس ' موسوعة التهريب الضريبي، دار الكتاب الذهبي ، 1999 ، ص89.

<sup>3</sup> صادق موريس ' موسوعة التهريب الضريبي، القاهرة، دار الكتاب الذهبي ، 1999 ، ص89

بين المكلف و الإدارة الضريبية، وتحسن العلاقة بينهما وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية، وفي المقابل يفرض القانون على المكلف التزامات عليه تنفيذها وعدم مخالفتها ومن شأنه أن يعمل على توضيح حدود العلاقة التي تربط بين طرفي العلاقة الضريبية، ويقع على عاتقها كسب ثقة المكلف وأن تعامله باحترام لتحسين العلاقة وتكمن أهمية الإدارة الضريبية، في كونها الإدارة التي تركز عليها الدولة في تطبيق أحد أهم السياسات المالية للدولة.

### الإدارة الضريبية وحقوقها:

<sup>1</sup>الإدارة الضريبية هي أحد طرفي العلاقة الضريبية وتقع على عاتقها كسب ثقة المكلف وتكمن أهمية الإدارة الضريبية في أنها الإدارة التي تعتمد عليها الدولة في تطبيق إحدى أهم السياسات المالية للدولة، واقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية، وذلك من واقع تواصلها المباشر مع المواطن، وهذا بدوره يؤدي إلى الرقي بالنظام الضريبي. ولكي تستطيع الإدارة الضريبية ممارسة مهامها والقيام بالواجبات المناطة بها على أكمل وجه لضمان عدم ضياع حق الخزانة العامة للدولة، فقد منح القانون للإدارة الضريبية سلطات وحقوقاً واسعة وهي:

#### 1 . سلطات الفحص والرقابة:

**العدالة الضريبية** تتطلب التأكد من صحة المعلومات الواردة في هذا الإقرار ومن هنا جاء حق الإدارة الضريبية وسلطتها في فحص وتدقيق وفرض رقابتها على كل عناصر الوعاء الضريبي.

#### 2- الحق في الاستيضاح أو التبرير:

الاستيضاح لا يتضمن سوى الشرح والتفسير من جانب المكلف دون اشتراط لتقديم أية مبررات أو مستندات، وقد يكون شفويًا أو كتابيًا، كما أجاز القانون أيضاً للإدارة الضريبية حق تبادل المعلومات الضريبية مع الدوائر المالية والضريبية الأخرى وذلك لغايات الحفاظ على حق الخزانة العامة فقط.

3- **الحق في الفحص الدقيق**<sup>2</sup>: يمنح الإدارة الضريبية التأكد من سلامة و صحة والإقرار الضريبي، بعد تقديم الإقرار الضريبي من قبل المكلفين، والتأكد من صحة و سلامة البيانات الموجودة في الإقرار الضريبي تقوم الإدارة الضريبية بربط الضريبة لتحصيل المبالغ المقررة، فإذا رفض المكلف تسديد هذه الضرائب فإن الإدارة الضريبية تقوم بفرض مبالغ إضافية كجزاء على هذا التأخير، فإذا رفض المكلف ذلك، تقوم الإدارة الضريبية باستخدام سلطاتها في هذا المجال، حيث إن القانون الضريبي يعطي الإدارة الضريبية سلطات واسعة لضمان حق الخزانة.

**التزامات الإدارة الضريبية**<sup>3</sup>: تلتزم بالالتزامات التي يشار إليها في القانون ومن الالتزامات العامة التي تقع على عاتق الإدارة الضريبية عدم تعسفها في استخدام السلطات والصلاحيات الممنوحة لها، وأن تلتزم بالتطبيق الصحيح للقانون وعدم إصدار التفسيرات المتناقضة، واحترام الحريات الفردية والشخصية للمكلف.

1 -محمد محمد حوسو، منهجية التدقيق الضريبي، الاسكندرية، الطبعة الأولى شركة ابن خلدون للطباعة، 2006، ص.29.

2 شريف مصباح ابو كرش، ادارة المنازعات الضريبية في ربط وتحصيل الضرائب ، الطبعة الأولى دار المناهج للنشر ، 2014 ، ص68

3 سعد، محيي محمد، الإطار القانوني للعلاقة بين الممول والإدارة الضريبية، مرجع سابق ص228.

أما أهم الالتزامات الخاصة بالإدارة الضريبية، فتتمثل بالالتزام بسر المهنة، وعبء الإثبات في بعض الحالات، والالتزام بإخطار المكلف، والتزامها بإعلام المكلف بحقوقه وواجباته والالتزام برد المبالغ التي حصلت لها بدون وجه حق. **التوعية الضريبية وأثرها في التحصيل. والجباية.**

إن توعية المواطنين بمسؤوليتهم الضريبية يعد أمراً هاماً جداً، ومسؤولية هذا الأمر تقع على عاتق الدولة، فمن خلال المدارس والمعاهد والجامعات، تبدأ الدولة في رفع مستوى الوعي الضريبي، وكذلك من خلال النشرات والمقالات والندوات والاجتماعية المهنية، فإذا ما تم تطبيق ذلك فإنه سيعمل على رفع مستوى الوعي الضريبي، وزيادة المبالغ الضريبية المحصلة، وتحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية.

**أولاً – أهمية الوعي الضريبي لدى الإدارة الضريبية:** تؤثر سياسة الإدارة الضريبية بشكل كبير في مستوى العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية، وكذلك في مستوى التحصيل والجباية، وعليه يجب على المشرع وضع تشريعات ضريبية ملائمة، وعلى الإدارة الضريبية أن تعمل على وضع الخطط والسياسات المناسبة، وكذلك يتوجب على الإدارة الضريبية أن تعمل على تبسيط الإجراءات، وألا تقوم بالضغط الشديد على الفاحص الضريبي. ويتوجب على الفاحص الضريبي أن تكون لديه الخبرة الكافية والوعي الضريبي المطلوب، وأن يكون على الاستعداد لتطوير نفسه ومعرفته، وأن يكون لديه إلمام بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، مما ينعكس أثره إيجاباً على مقدار وعيه وبالتالي على موضوعية القرار الذي سيتخذه.

ويرى الباحث بناء على ما تقدم مدى أهمية تمتع الإدارة الضريبية بالوعي الضريبي والمعرفة الكافية، حيث إنه كلما كان هناك وعي ضريبي لدى الإدارة الضريبية، كلما ساعد ذلك في تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية، وبالتالي ينعكس إيجاباً على مستوى التحصيل والجباية.

#### **ثانياً أهمية الوعي الضريبي لدى المكلف:**

إن مسؤولية توعية المكلفين تقع على عاتق الدولة، بحيث تعمل الدولة على إيقاظ فكرة الواجب الضريبي، ونشر فكرة التضامن والتكافل الضريبي بينهم. مما يؤدي إلى خلق الثقة المتبادلة بين الطرفين، وتحقيق التعاون بينهما، ولكي تتغير عقلية الرأي العام الضريبية، بحيث لا يرى جمهور المكلفين بالإدارة الضريبية خصماً، وإنما إدارة ضرورية لكل مجتمع متحضر<sup>1</sup>.

ويرى الباحث أن قضية وعي المكلف لها دور هاماً "ضرورياً" لبناء جسور الثقة بين المكلف من جهة، والإدارة الضريبية من جهة أخرى، فكلما تدنى مستوى الوعي لدى المكلف كلما انعكس ذلك سلباً على العلاقة بينه وبين الإدارة الضريبية، وكذلك فإن لوعي المكلف أهمية كبيرة في زيادة المبالغ الضريبية المحصلة، حيث إنه كلما كان هناك وعي ضريبي لدى المكلف كلما تناقص التهرب الضريبي، وبالتالي ضمان عدم ضياع الأموال على الخزنة العامة للدولة. وتعد الثقة بين المكلف والجهات الضريبية جزءاً من الثقة التي بين الدولة بشكل عام والمواطن، فالمواطن الذي يؤمن بأن الإنفاق الحكومي هو إنفاق رشيد يكون أقرب إلى الالتزام بواجباته الوطنية ومنها الواجبات الضريبية.

1 - سعد، محيي محمد، الإطار القانوني للعلاقة بين الممول والإدارة الضريبية، مرجع سابق ص228

## المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

يقوم البحث من خلال تحليل ما تم تجميعه من بيانات الاستبيان على النحو التالي:

1. تحليل الاستبيانات وبيانات الفاحصين الشخصية نتائج الدراسة وتشمل:
  - أ- المشاكل التي تواجه الفاحصين. ب- المقومات للتغلب على المشاكل

**أولاً: تحليل الاستبيانات وبيانات الفاحصين:** للحصول على البيانات اللازمة تم إعداد استبيان يتكون من ثلاثة أقسام: **القسم الأول:**

يحتوي على بعض المعلومات العامة عن الفاحص الضريبي كالعمر والجنس والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة.

**القسم الثاني:**

يشمل المشكلات التي يعتقد أنها تواجه الفاحص عند تقدير دخل المكلفين، حيث تم حصر إحدى عشرة مشكلة.

**القسم الثالث:**

يشمل المقترحات والحلول اللازمة للتغلب على المشكلات السابق حصرها وكيفية تذليلها، وقد تم اختيار أسلوب الاستبيان لكبر حجم العينة، مما يؤدي إلى تكلفة أقل، إضافة. وهو الأكثر أهمية. تقليل أخطاء التحيز

وكذلك لضمان السرية في الإجابات والحرية في إبداء الرأي والإفصاح عنه مع إعطاء الفاحص الوقت اللازم لإعطاء إجابات دقيقة. وقد تم توزيع الاستبيان على جميع الفاحصين في مديريات مالية خمس هي:

- 1-مالية دمشق. 2- ريف دمشق. 3- حمص. 4- حلب. 5- اللاذقية.

وعددهم (205) فاحصاً، وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي من (1-5 درجات) حيث: يدل الرقم (1) على أن المشكلة ليست ذات أهمية على الإطلاق، أما الرقم (5) فيدل على أن المشكلة ذات أهمية كبيرة.

وقد طلب من المستقصين وضع إشارة (صح) أمام الرقم الذي باعقدهم يمثل الإجابة المناسبة.

هذا وقد ترك المجال أمام المستقصين للتعبير عن رأيهم وذلك بإضافة بعض المشاكل والحلول الأخرى، والتي لم يرد ذكرها بالاستبيان. وقد بلغت عدد الاستبيانات المعادة بعد ملئها (116) استبياناً، أي بنسبة (56.6%)، وبين الجدول رقم (1) أسماء المليات التي ضمتها الدراسة وعدد الاستبيانات التي وزعت بها وعدد الاستبيانات التي أعيدت بعد مائها ونسبة الاستجابة.

**الجدول رقم: (1) النسبة المئوية للاستجابة**

اسم المالية	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المعادة بعد ملئها	نسبة الاستجابة%
دمشق	26	19	73,08
ريف دمشق	63	31	49,20



66,07	37	56	حمص
34,38	11	32	حلب
64,29	18	28	اللاذقية
56,6	116	205	المجموع

وقد تبين عند تفرغ بيانات الاستبيان ما يلي:

أ. الجدول رقم (2): من حيث مستوى التعليم

النسبة المئوية	العدد	المؤهل
94	109	إجازة في الاقتصاد
6	7	دراسات عليا
100	116	المجموع

ب . الجدول رقم (3): من حيث نوع التخصص

النسبة المئوية	العدد	التخصص
83	96	إجازة في الاقتصاد
17	20	إجازة في الحقوق
100	116	المجموع

ويتبين من هذه النتائج أن معظم – إن لم يكن كل الفاحصين مؤهلين علمياً مما يؤكد على دقة إجاباتهم نظراً لفهمهم للأسئلة وتقديرهم لمدى أهمية الإجابة عنها بمصداقية، مما يزيد من إمكانية الاعتماد على ما أورده من بيانات وإجابات.

ج . الجدول رقم (4): من حيث الجنس

النسبة المئوية	العدد	الجنس
85,34	99	ذكور
14,66	17	إناث
100	116	المجموع

وقد يعود ارتفاع نسبة الذكور بين الفاحصين، إلى أن عملية إجراء المعاينات والفحص على الطبيعة يحتاجان إلى بذل جهد كبير في التنقل وجمع المعلومات والمعاينات والمناقشات مع تجاوز مواعيد العمل الرسمية في خارج العمل مما يصعب أن تتحملة الإناث.

#### د . الجدول رقم (5): من ناحية العمر

النسبة المئوية	العدد	العمر
46	53	أقل من 30 سنة
46	53	من 30 سنة . أقل من 40 سنة
8	10	أكثر من 40 سنة
100	116	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن نسبة 92% من الفاحصين لا تزيد أعمارهم عن 40 سنة مما يدل على أن معظمهم من الشباب.

#### هـ. الجدول رقم (6): من حيث سنوات الخبرة

النسبة المئوية	العدد	عدد سنوات الخبرة
27	31	أقل من 3 سنوات
39	45	من 3 سنوات إلى أقل من 6
34	40	6 سنوات فأكثر
100	116	المجموع

ويظهر الجدول السابق الغالبية العظمى من الفاحصين (73%) لديهم خبرة تزيد عن ثلاث سنوات، وهي فترة خبرة جيدة إلى حد كبير.

وإذا تم إضافة المستوى التعليمي إلى الخبرة، فإن النتيجة ستكون مترجمة في أداء جيد للفاحصين.

ثانياً: نتائج الدراسة:

## الجدول رقم (7): مشكلات العلاقة بين المكلف والفاحص

المتوسط الحسابي	النسبة المئوية للإجابات					المشكلة	م
	كبير الأهمية	متوسط الأهمية		عدم الأهمية			
		5	4	3	2		
3,81	35	27	29	2	7	درجة تأثير ضعف المستوى التعليمي لبعض المكلفين عند إعداد تقديرات الوعاء الضريبي	1
3,50	44		35	4	17	مدى مساعدة مكاتب المحاسبة للمكلفين على التهرب الضريبي.	2
3,63	9	12	42	7	30	درجة وعي المكلفين بأهمية الضريبة	3
3,45	16	25	51	4	4	درجة التزام المكلفين بالحضور بمقابلة الفاحصين وإحضار الأوراق اللازمة	4
2,93	3	9	70	14	4	درجة فهم المكلفين لمواد قانون ضريبة الدخل	5
2,90	7	9	61	13	10	درجة تعاون المكلفين مع الفاحصون عند إعداد تقديرات الوعاء الضريبي	6
2,79	4	6	68	9	13	مدى صعوبة الاتصال بالمكلفين	7
2,49	4	3	56	12	25	درجة صدق المكلفين في إعطاء المعلومات عن دخولهم الخاضعة للضريبة	8
2,26	4	6	41	10	39	مدى التزام المكلفين بإمسك دفاتر منتظمة	9
2,15	8	3	26	22	41	درجة الضغوط الاجتماعية التي تواجه الفاحصين عند تقدير الوعاء الضريبي لبعض المكلفين	10
2,13	7	1	32	18	42	صعوبة تطبيق بعض مواد قانون ضريبة الدخل	11

1- درجة تأثير ضعف المستوى التعليمي لبعض المكلفين عند إعداد تقديرات الوعاء الضريبي: أعطى الفاحصون نسبة 91% لمشكلة ضعف المستوى التعليمي لدى بعض المكلفين باعتبارها مشكلة متوسطة الأهمية، حيث أنه من الطبيعي أن ينعكس المستوى التعليمي للمكلف على درجة فهمه للقوانين الضريبية وأسلوب إعدادهم لإقراراتهم الضريبية ودرجة وعيهم بأهمية الضريبة للمجتمع وبالتالي على مدى تعاونهم مع الفاحصين.

## 2- مدى مساعدة مكاتب المحاسبة على تهريب المكلفين من الضرائب:

فقد أفاد الفاحصون بأن ما تقدم يمثل مشكلة لهم، حيث أعطوا نسب مئوية لإجاباتهم تعطي مؤشراً بأن مكاتب المحاسبة، بعضها وليس كلها وإن كانت بنسبة ضئيلة، يقومون بمساعدة المكلفين على التهريب الضريبي، وأرجح بعضهم إلى مصالح مادية لهذه المكاتب، أو لعلاقات اجتماعية مع المكلفين لهدف تخفيض الضريبة المقدرة عليهم أو عدم خضوعهم للضريبة. وأرجح البعض الآخر أن لجوء بعض المكلفين إلى مكاتب المحاسبة قد يكون بهدف إمساك دفاتر صورية لهم مما ساعدهم على إخفاء بعض أوجه الأنشطة، أو جزء منها، مما يزاوونها، بينما أفاد الجزء الأكبر أن لجوء المكلفين — على الأخص — كبار المكلفين إلى مكاتب المحاسبة، قد يكون بهدف تقادي الضريبة باستخدام الرخص التي أعطاها القانون وإفادة عملائهم من خبراتهم ودرايتهم بقوانين الضرائب.

ويرى الباحث أن الاستعانة بخبراء الضرائب ومزاوولي مهنة المحاسبة الضريبية قد يساعد المكلفين على إعداد القرارات الضريبية على إيراد أخطاء متعمدة في هذه القرارات بغرض إخفاء بعض أوجه نشاطهم أو لعدم إخضاعهم للضريبة.

## 3- درجة وعي المكلفين بأهمية الضريبة:

وقد أشار الفاحصون إلى أن قلة وعي المكلفين أو قلة هذا الوعي أدى إلى عجزهم عن إدراك مهام الدولة في النهوض بشتى الموافق الحيوية على الوجه الأكمل. كما أن حواراتهم مع المكلفين، أفادت إلى أن إحساسهم بأن أجهزة الدولة لا تقوم بدورها الكامل تجاه المكلفين تجعلهم لا يشعرون بارتكابهم أي جرم عند تهريبهم من أداء الضريبة. فقد أشار بعض الفاحصين في ملاحظاتهم أن المكلفين يرون أنه لا توجد حالياً ما يفيد أن هناك مجانية للتعليم لتزايد شعورهم بما يدفعونه كدروس خاصة. وكذلك لا يوجد مقابل لما يسددونه في المجال الصحي، نظراً لتردي خدمات المشافي العامة وتأخير قوائم الانتظار في المستشفيات لمدة طويلة لا يمكن انتظارها أو اضطرارهم لشراء الأدوية من خارج المستشفيات، أيضاً لسوء الطرق، وعدم سلامتها مما يزيد تكلفة صيانة السيارات. وأفاد المكلفون أن كل ما تقدم يجعل شعورهم بأنهم يسددون الضريبة مقابل لا شيء ولا يشعرون بأي إحساس بالجرم عند تهريبهم من أداء الضريبة لسدادهم لما هو أكثر من الضريبة عند حصولهم على الخدمات المفترض أن تقدمها الدولة لهم مجاناً بمقابل ضئيل.

## 4. مدى التزام المكلفين بالحضور لمقابلة الفاحصين وإحضار الأوراق اللازمة:

وقد أعطى الفاحصون نسبة 92% باعتبار أن مشكلة عدم التزام المكلفين بالحضور في الموعد المحدد لهم لمقابلة الفاحصين وتقديم الأوراق والمستندات المؤيدة لما جاء بإقراراتهم الضريبية، أو اللازمة لإثبات أقوالهم أمام اللجان المالية. كذلك عندما يرسل إلى المكلف خطاب أو طلب الحضور دون تسجيل ساعة المقابلة، ما يعني أنها مفتوحة طوال اليوم وقد يذهب المكلف بعد الظهر فيجد أن الفاحص قد انشغل بعمل ما أو انصرف من العمل باعتبار أن المكلف لن يحضر في هذا اليوم. كذلك عدم وجود جزاءات مترتبة على عدم الالتزام هذا يشجع معظم المكلفين على تجاهل مثل هذه الطلبات.

## 5- درجة فهم المكلفين لمواد قانون ضريبة الدخل:

وقد أعطى الفاحصون لهذه المشكلة نسبة لا بأس بها، حيث أعطيت نسبة 82% باعتبارها متوسطة وكبيرة الأهمية، وقد أشاروا في ملاحظاتهم أن المشكلة ليست فقط في عدم فهم مواد القانون ولكن الأهم من ذلك في عدم استيعاب وفهم التعليمات التي تصدرها الإدارة الضريبية وما يترتب عليها من حقوق والتزامات. وقد يرد البعض على ذلك بأن يترك فهم

مواد هذه القوانين ودراسة التعليمات إلى المحاسبين القانونيين، وهذا مردود عليه بأنه ليس في قدرة فئة كبيرة من المكلفين سداد تكلفة خدمات مكاتب المحاسبة، وأنشطتهم وإيراداتهم لا تتحمل مثل هذه التكاليف.

#### 6. مدى تعاون المكلفين مع الفاحصين عند إعداد تقديرات الوعاء الضريبي:

وقد أفاد الفاحصون بأن هذه المشكلة تعطي لها نسبة 77% باعتبارها متوسطة كبيرة الأهمية وعند مناقشة الفاحصين في ذلك، أفادوا أن المشكلة الرابعة والتي أعطوها نسبة 92% مرحلة المناقشات والمعاينات التي تسبق تقدير الوعاء الضريبي. وهذه المرحلة يفقد فيها كل من الفاحص والمكلف - إلى حد كبير - الثقة في التعامل مع الطرف الآخر. حيث يرى المكلف - أحياناً - أن عليه ألا يعطي كافة ما لديه من بيانات ومعلومات وأرقام إلى الفاحص لأنه بلا شك سوف يستخدمها في المغالاة في تقديرته باعتبارها الحد الأدنى لمعاملات المكلف وليس كل المعاملات. بينما يرى الفاحص أن المكلف من المستحيل أن يعطيه بيانات ومعلومات كاملة وصحيحة ويأخذ ما يحصل عليه من معلومات وبيانات باعتبارها غير صحيحة وغير أكيدة وعليه أن يزيد بعض هذه الإيرادات وينقص بعض المصروفات. ويرى الباحث أن كلاً من المكلف ومصالحة الضرائب يتخذون قراراتهم بخصوص إعداد تقديرات الضريبة بشكل جاري ومتزامن. ويرى الباحث أن عدم تعاون المكلف مع الفاحصين عند إعداد تقديرات الوعاء الضريبي يعطي دالتين هامتين:

**الدلالة الأولى:** عدم الثقة والصراحة بين المكلف والفاحصين.

**الدلالة الثانية:** أن عدم التعاون المشار إليه يمكن اعتباره مؤشراً قوياً على وجود مشكلة التهرب الضريبي. هاتان الدالتان، يتطلبان من الفاحص جهداً ووقتاً أكبر للتأكد من البيانات والمعلومات التي يدلي بها المكلف عن مصادر دخله ومصادر وفائه.

#### 7- مدى صعوبة الاتصال بالمكلفين:

وقد لوحظ أن صعوبة الاتصال بالمكلفين هي أحد المشاكل التي تقابل الفاحصين خاصة الذين يعملون في المدن الكبيرة. كما قد تنشأ هذه المشكلة في حالة عدم وضوح عنوان المكلف أو عدم اكتماله مما يضيع الوقت والجهد ويعيق العمل.

#### 8- مدى صدق المكلفين في إعطاء المعلومات عن دخولهم الخاضعة للضريبة:

وتعد مشكلتي عدم تعاون المكلفين وعدم صدقهم في إعطاء المعلومات، وجهان لعملة واحدة وقد أعطى الفاحصون للمشكلة السادسة 77% ولمشكلة مدى صدق المكلفين في إعطاء المعلومات عن دخولهم الخاضعة للضريبة نسبة 63%. وقد أرجع الفاحصون أسباب اختلاف تقديراتهم للمشكلتين، إلى أن المشكلة الثامنة أكثر تحديداً عن معلومات محددة حول الدخل الخاضعة للضريبة، أما المشكلة السادسة فمعلومات عامة في المناقشات والمعاينات.

#### 9- مدى التزام المكلفين بإمسك دفاتر منظمة:

وقد أعطى الفاحصون لهذه المشكلة نسبة ضئيلة وصلت إلى 51% وذلك على الرغم من أهمية هذه المشكلة، حيث تسبب للفاحص بذل جهد كبير كان في غنى عنه لو قام المكلف بواجباته التي ألزمه بها القانون، حيث حالة إهمال المكلف في إمساك دفاتر منظمة يتطلب الأمر من الفاحص بذل جهد كبير في جمع المعلومات وفي نهاية الأمر قد يؤدي إلى ذلك إلى:

- نقص عدد الملفات المنجزة. - تقديرات قد يكون لها تأثير سلبي على موارد الدولة.

وفي جميع الأحوال فعدم إمساك المكلف لدفاتر منظمة وفقاً لما جاء القانون يؤدي لاضطراره إلى اللجوء إلى التقدير بدلاً من تحديدها وفقاً لما تظهره الدفاتر. وقد علق بعض الفاحصين بأن عدم التزام المكلفين بإمسك دفاتر منظمة، بأنه ليس

العبرة بانتظام الدفاتر ولكن بأمانتها. ويرى الباحث أن إثبات أمانة الدفاتر والسجلات والمستندات أمراً صعباً لعدم وجود مقياس موضوعي محدد أورده المشرع لقياس تلك الأمانة، في حين أن إثبات الانتظام من حيث الشكل ومدى التوافق مع الأصول المحاسبية والقوانين والقواعد يعد أمراً يسيراً. وأكد المشرع على ضرورة توافر شروط معينة لانتظام الدفاتر لجعل هذه الدفاتر حجة في الإثبات ووسيلة صحيحة لإظهار حقيقة نشاط المكلف ويجب أن يضع الفاحص الضريبي نصب عينيه هدف الوصول إلى الربح الحقيقي وهو ما تظهره الدفاتر الأمانة ويتحقق الفاحص من أمانة الدفاتر عن طريق التأكيد من احتواء الدفاتر على جميع العمليات التي باشرها المكلف، وأن القيود المحاسبية هي قيود لعمليات حقيقية وبعيدة عن العش والتلاعب، ومن ثم فإنه على الإدارة الضريبية ألا تتشدد في فرض قواعد معينة من حيث تعدد الدفاتر وما تتضمنه من شروط شكلية بل تركز على مدى دقة وأمانة هذه الدفاتر.

ويرى الباحث أن نتيجة لعدم توافر معيار موضوعي لقياس أمانة الدفاتر أصبح إهدار الدفاتر ظاهرة عامة ومتكررة، لتوقف اعتماد أمانة الدفاتر من عدمها رهن على التقدير الشخصي والذاتي لمراقب الدخل.

#### 10- درجة الضغوط الاجتماعية التي تواجه الفاحصين عند تقدير الوعاء الضريبي لبعض المكلفين:

ويلاحظ من استجابات الفاحصين أن الضغوط الاجتماعية التي يواجهونها لا تشكل عائقاً أمامهم عند تقدير الوعاء الضريبي للمكلفين، وربما يعود ذلك إلى أولوية الإدارة الضريبية لديهم على المصلحة الخاصة. إلا أنه أضاف بعض الفاحصين - ممن لم يذكروا أسمائهم - بأن هناك اعتبارات بزلاء المهنة، يجدون أنفسهم في حرج أدبي في بعض الأحيان فيستجيبون لها في حدود إمكاناتهم المحدودة. وأضاف البعض الآخر بأنهم معرضون للحرج من أقارب زملاء المهنة والأصدقاء وأقاربهم أيضاً بأنها منافع متبادلة.

#### 11- صعوبة تطبيق بعض مواد قانون الضريبة على الدخل:

ولم تكن هذه المشكلات ذات أهمية فقد أعطاها الفاحصون نسبة 40% كمتوسطة أو كبيرة الأهمية، وقد أرجح من يعانون من هذه المشكلة إلى قلة عدد سنوات الخبرة لدى بعض الفاحصين أو إلى أن دراستهم لم تكمن في مجال المحاسبة وأرجعها البعض الآخر إلى غموض بعض مواد القانون وإلى احتمالات تفسير بعض المواد بأكثر من معنى.

#### المقومات اللازمة للتغلب على المشكلات

من المهام الرئيسية للفاحصين، فحص وتقدير وعاء الضريبة للمكلفين ومن ثم تحصيلها، وتعد عملية التحصيل سهلة - إلى حد ما - مقارنة بعملية الفحص والتقدير. ويحاول الفاحصون تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين على ضوء القانون وما يصدر لهم من تعليمات وما يصلهم من قرارات لجان طعن وغيرها. وحتى يحقق الفاحص أكبر قدر من العدالة الضريبية عند تحديد الوعاء الضريبي للمكلف، عليه تخطي كافة المشاكل التي تواجهه، وهي عملية يتفاعل بها كافة أفراد المجتمع بشكل عام. ويرى الباحث أن كافة التشريعات الضريبية تحرص على تحقيق العدالة الضريبية حيث أن ذلك يحقق صالح كل من المكلف والخزانة، لأن الضريبة غير العادلة يكون عبئها ثقيل على المكلف الأمر الذي يدعو إلى محاولة التهرب من أداء الضريبة، وهذا يؤثر على الحصيلة ومن ثم صالح الخزانة العامة للدولة. ويتضمن الجدول بعض الأساليب والمقترحات التي يمكن أن تساهم في التغلب على المشاكل التي تواجه الفاحصين. هذا العرض يصلح كتوصيات وإطار نظري كنتاج.

## المقومات تحسين العلاقة بين المكلف والفاحص الضريبي.

م	المشكلة	النسبة المتوقعة للإجابات					
		عدم الأهمية	متوسط الأهمية		كبير الأهمية		
			1	2	3	4	5
1	عقد دورات تدريبية للقائمين بالفحص			14	41	45	4,31
2	رفع كفاءة نظام المعلومات في الإدارة الضريبية				82	18	4,18
3	الاهتمام بمادة المحاسبة الضريبية في الجامعات والمعاهد.	3	5	23	24	45	4,03
4	تشديد العقوبات على المتهربين من الضريبة وعلى من قد يعاونهم؟	4	2	31	36	27	3,80
5	إلزام المكلفين بإمسك دفاتر منتظمة	2	6	32	40	20	3,70
6	نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين	3	5	46	29	17	3,52
7	إنشاء وحدات إرشاد وتوعية للمكلفين	16	13	31	18	22	3,17

**1- عقد دورات تدريبية للقائمين بالفحص:** وقد اعتبرها الفاحصون متوسطة الأهمية بنسبة 100% وقد ارجعوا ذلك إلى أن الدورات التدريبية المستمرة للفاحصين حول النواحي المحاسبية والفنية في مختلف الأنشطة تؤدي إلى تنمية المهارات والقدرات لدى الفاحصين، حيث تتاح لهم فرص الاطلاع على بعض حالات التقدير ومشاكلها وكيفية المحاسبة عنها وكذلك الاطلاع على القوانين المطبقة في الدول الأخرى المتقدمة للاستفادة منها والقياس عليها حالة عدم وجود ما يشابهها أو لم ينص عليها القانون، وكل ما تقدم يؤدي إلى صقل وزيادة كفاءة الفاحصين، ويخفف من حدة ما يواجههم من مشاكل، مع ضرورة أن تكون هذه الدورات على مستوى متدرج حتى تصل إلى تقديم ودراسة علوم أخرى وثيقة الصلة بالعلوم الضريبية كالاقتصاد والقانون ومحاسبة التكاليف وغيرها. وقد أضاف الفاحصون إلى ما تقدم رأيين:

**الأول:** أن الدورات التدريبية التي تعقدتها الإدارة الضريبية يقوم على شؤونها قيادات الإدارة الضريبية، وبالتالي لا يمكنهم تقديم سوى ما ورد بالتعليمات التنفيذية للإدارة الضريبية وخبراتهم العملية، ولكن تأهيلهم العلمي لا يكفي لتقديم آخر ما وصل إليه العلم والدراسات والبحوث الأكاديمية.

**الثاني:** أنهم يلجؤون إلى الجامعات للحصول على دبلومات أكاديمية في تخصصات المراجعة والضرائب ومن يدرسون بها غالبية من الأكاديميين ولا دراية لهم بالنواحي العملية. ويرى الباحث ضرورة دمج النواحي الأكاديمية مع النواحي العملية بنسب بعض الأكاديميين للتعاون مع مراكز تدريب الإدارة الضريبية. إضافة إلى انتداب بعض ذوي الخبرات الضريبية المميزة للتدريس في تخصص دبلومات الضرائب لبعض المواد أو التطبيقات العملية، مع تخصيص منهج قاعة بحث لإتاحة الفرص للباحثين لتقديم المشكلات التي تقابلهم ومقترحات حلها.

**2- رفع كفاءة نظام المعلومات في المليات:** وقد أعطى الفاحصون لمشكلة رفع كفاءة نظام المعلومات في الإدارات الضريبية باعتبارها متوسطة الأهمية وكبيرة الأهمية، بنسبة 100%، لما ذلك من تأثير على حل المشاكل التي قد تواجههم، وقد أضاف الفاحصون إلى ما تقدم أن استخدام الحاسبات في أعمال المليات لم يقدم جديداً للفاحصين حتى الآن، حتى يتم تسجيل البيانات التاريخية المرتبطة بالملفات ذاتها ولكنها لا تساعد الفاحص في عمله.

#### ويرى الباحث:

- أ- أن يتم تدريب الفاحصين على استخدام الحاسبات.
- ب- أن يوجد على الأقل حاسب في مكتب كل مراجع بالمليات لمساعدته.
- ج- تغذية الحاسبات بالقوانين الضريبية والأخرى المرتبطة بها، إضافة إلى التعليمات التنفيذية مع إمكانية البحث بأكثر من طريقة، وفقاً للنشاط أو لخلافه من طرق البحث عن المعلومة التي تساعد الفاحص على الوصول إلى أكثر الطرق عدالة للتقدير.
- د- تغذية الحاسبات بنسب إجمالي وصافي الربح وحالات المثل لكافة الأنشطة مدعمة بقرارات لجان الطعن وتقارير خبراء وزارة العدل وأحكام المحاكم المرتبطة بها.
- هـ- تغذية الحاسبات بالقواعد القانونية المرتبطة بالقوانين الضريبية وبالمشاكل التي قد يقابلهم وما يرتبط بها من حلول.

**3- الاهتمام بتدريس مادة المحاسبة الضريبية في الجامعات والمعاهد:** وقد أعطاه الفاحصون نسب 92% باعتبارها متوسطة الأهمية وكبيرة الأهمية، وقد أفادوا بأن دراسة مادة المحاسبة الضريبية تستغرق منها 4 ساعات أسبوعياً. وقد أوصوا جميعاً بزيادة عدد ساعات تدريس مادة المحاسبة الضريبية، والفصول الدراسية التي تدرس بها، كما حدد بعض الفاحصين ضرورة اجتياز الحاصلين على الإجازة في الاقتصاد (قسم المحاسبة) ممن يعملون في حقل الفحص الضريبي منهجاً دراسياً منظماً بإحدى الجامعات في المحاسبة الضريبية ولا يزالون الفحص الضريبي قبل اجتياز المنهج بنجاح.

**4- تشديد العقوبات على المتهربين من الضريبة وعلى من قد يعاونهم:** وقد أعطى الفاحصون نسبة 94% لهذا المقترح، وأرجعوا ذلك إلى الصعوبات التي يواجهونها في عملهم، خاصة من المكلفين، الذين يحاولون التهرب ضريبياً، حيث يزيد جهدهم والوقت الذي يبذلونه للوصول إلى الدخول الخاضعة للضريبة. ويرون أن تشديد العقوبات على المكلفين المتهربين من الضريبة وكذلك على من قد يعاونونهم على ذلك، وقد يردع ذوي النفوس الضعيفة عن ارتكاب المخالفات القانونية عند تحديد دخولهم، هذا مع ضرورة مراعاة الفاحصين لقدرة المكلفين على الدفع. وقد أشار بعض الفاحصين إلى ظهور بعض الأنشطة المستحدثة والتي لم يدربوا عليها مثل التجارة الإلكترونية وغيرها مما يساعد على زيادة معدلات التهرب، ويلقي بأعباء ثقيلة على الفاحصين. ويرى الباحث أنه أصبح من السهل عقد الصفقات عبر شبكة المعلومات العالمية وتحقيق أرباح دون حاجة إلى انتقال البائع أو المشتري، ولكن تتم الصفقة بشكل مباشر عن طريق استخدام الانترنت، إضافة إلى إمكانية تقديم الكثير من الخدمات والاستشارات الفنية والعملية. لكل ما تقدم يرى الفاحصون ضرورة التشريعات الملائمة لملاحقة مثل هذه الصفقات حتى لا يتمكن منفذوها من الحصول على أرباح لم تسد عنها ضرائب.

**5. إلزام المكلفين بإمسك دفاتر منتظمة:** يرى بعض الفاحصين إن إمساك المكلفون لدفاتر منتظمة له تأثير كبير على حل بعض المشاكل التي تواجههم، حيث ستوفر الكثير من الجهد والوقت اللازمين لجمع المعلومات اللازمة ولتحديد وعاء الضريبة سواء عند اعتماد ما ورد لهذه الدفاتر أو اعتماداً على ما ورد بها من بيانات عند التقدير وهذه المجموعة أعطت نسبة 92% باعتبار ذلك متوسط كبير الأهمية، من أعطى لهذا المقترح نسبة 8% باعتباره أمراً عديم الأهمية، فقد أشاروا



إلى أن المكلفين أصبحوا عديمو الثقة، اعتماد الفاحص لما جاء بدفاترهم وبالتالي لماذا يساعده عند التقدير ويعطونه بيانات ومعلومات قد لا يمكنه الحصول عليها بمفرده عند اللجوء إلى التقدير، إن المكلف الذي لا يمسك دفاتر منتظمة يكون في وضع أفضل من زميله الذي يحتفظ بدفاتر منتظمة في ظل غياب العقوبات والأعباء التي يتحملها المكلف في سبيل إمسائها إضافة إلى أن إهدار الدفاتر واللجوء إلى التقدير سيجعل التقدير مستنداً إلى أسس وقرائن من وضع الفاحص الضريبي فيصعب دحضها أو الطعن فيها من المكلف. ويرى الباحث أن العقوبات الواردة بالقوانين الضريبية غير كافية لإلزام المكلفين على إمسك الدفاتر، وإن زيادة شدة العقوبة تكون دافعاً للمكلف وملزمة لإمسك الدفاتر ويجب أن تكون عقوبة رادعة تتناسب مع الجرم الذي أدى بالمكلف لعدم إمسك الدفاتر، وكي تتواءم العقوبات المفروضة على المكلف الملزم بإمسك الدفاتر قانوناً، يجب كذلك زيادة المزايا الممنوحة للمكلف الملتزم بذلك، مع ضرورة إقرار نماذج للمجموعة الدفترية سهلة وواضحة بالنسبة لصغار المكلفين يستطيعون بأنفسهم أو باستخدام حاملي معاهد تجارية للتسجيل بها، حرصاً على تشجيعهم على الالتزام بذلك. وأخيراً يرى الباحث ضرورة استخدام مدخل العينة الاستكشافية في تحديد مدة إمكانية الأخذ بدفاتر المكلف أو إهدارها. ويستخدم هذا المدخل — وهو أحد أساليب معاينة الملفات — في فحص دفاتر وسجلات للمكلفين لتحديد مدى أمانتها وإمكانية الأخذ بها أو إهدارها يعتبر أمراً هاماً للاستفادة بالتطورات العلمية في مجال المراجعة وتستخدم خطة المعاينة الاستكشافية عموماً لتحديد حجم العينة التي تسمح بالكشف عن وجود حدث واحد ولو يحدث لمرة واحدة، مثال ذلك عند البحث عن الأخطاء الجسيمة والتلاعب والأخطاء الجوهرية التي يؤثر وجودها على القوائم المالية، وكذلك في حالة عدم الالتزام بالإجراءات الأساسية للرقابة الداخلية.

#### 6. نشر الوعي الضريبي بين المكلفين.

7- إنشاء وحدات إرشادية وتوعية للمكلفين: وقد ضمها الباحث في بند واحد نظراً لارتباطهما، بينما أعطاهما الفاحصون نسب مئوية مختلفة فقد أعطوا البند السادس نسبة 92% وللبند السابع نسبة 71% باعتبارهما متوسطي وكبير الأهمية. ويرجع الباحث السبب وراء هذا الفرق الشاسع في تقدير الفاحصون للبندين إلى أن البند السادس قد يفهم منه أن المسؤولية تقع على المجتمع ككل بينما البند السابع يفهم منه أن المسؤولية تقع على إدارة الضرائب التي ينتمون إليها. ويرى الباحث أنه لزيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين، يجب على الإدارة الضريبية أن تقوم بكل أو بعض ما يلي: - تنظيم حملات لزيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين على غرار حملات تنظيم الأسرة ومكافحة الإدمان وذلك لتبصير المكلفين وإزالة ما قد يكون في أذهانهم من أفكار خاطئة عن الضرائب وزيادة الثقة بين المكلف والإدارة. - تنظيم اللقاءات الدورية وغير الدورية بين الإدارة الضريبية وممثلي الفئات المختلفة والمهنيين وأعضاء الغرف التجارية لتنمية وزيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين وحل المشاكل القائمة للوصول من الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية. - إنشاء إدارة متخصصة باسم إدارة تنمية الوعي الضريبي بالتعاون مع متخصصين في الإعلام وعلم النفس والعلوم السلوكية.

- طبع الإرشادات الضريبية على كلاً من البطاقات الانتخابية وبطاقات التموين الشخصية والعائلية لضمان الرسالة الإعلامية الخاصة بها إلى المواطنين.

- وضع لافتة كبيرة في مدخل كل مالية توضح حصيلة الضرائب السابقة وأوجه الانفاق التي استخدمت فيها وما عاد منها على المكلفين في شكل خدمات تعليم وصحة ومواصلات ودفاع ... الخ. من الخدمات التي توفرها الدولة.

- استحداث قسم بكل مالية وظيفته الإجابة على استفسارات المكلفين ومساعدتهم في ملء النماذج وإرشادهم إلى ما يجب إتباعه وتبسيط الإجراءات لهم يسمى قسم إرشاد وخدمة المكلفين يزود بعدد من الفنيين لشرح ما غمض من نصوص أو قرارات أو إجراءات.

- وضع لافتة داخل كل مالية توضح الإجراءات التي جب على المكلف اتخاذها بصدد أي إجراء داخل المالية وتبصيره بحقوقه.

- طبع دليل للتعامل مع الإدارة الضريبية يوزع على المكلفين مجاناً توضح به أماكن المبالغ المختلفة واختصاصها الجغرافي وأرقام تليفوناتها ولجان الطعن المختصة بنظر طعونها وتبصير المكلف بحقوقه وإرسال نموذج الإقرارات السنوية له لتحريرها وتسليمها. ويضيف الباحث إلى ما تقدم:

- ضرورة إنشاء مكتب لتلقي شكاوى واقتراحات المكلفين، مع مناقشتهم فيها ورفعها إلى المسؤولين.
- ضرورة نشر أسماء المكلفين المتهربين من الضريبة عن طريق واحدة أو أكثر من وسائل الإعلام.

#### النتائج والتوصيات:

اولاً " النتائج: يرى الباحث أن ما جاء بالدراسة

1- يؤكد صحة الفرض الأول، حيث اتضح وجود مشكلات عدة تواجه الفاحص الضريبي عند أدائه لعمله، منها على سبيل المثال:

- عدم استجابة المكلفين نحو مساعدة الفاحصين في أداء أعمالهم.
- عدم التزام المكلفين بإمساك دفاتر منتظمة على الرغم وقوعهم تحت طائلة القانون لضعف الجزاءات المترتبة على ذلك.
- الضغوط الاجتماعية التي تواجه الفاحص الضريبي عند تقدير الوعاء الضريبي لبعض المكلفين إضافة إلى صعوبة في تطبيق بعض مواد قانون ضريبة الدخل.
- عدم وجود تدريب كاف للفاحصين حتى يمكنهم أداء واجباتهم بكفاءة تامة.

2- كما اتضح من الدراسة كذلك صحة الفرض الثاني حيث تأكد أن المشكلات التي تقابل الفاحص الضريبي أثناء أدائه عمله ليست بمشكلات مستحيلة، منها على سبيل المثال:

- تشديد العقوبات على الملمزمين بإمساك دفاتر منتظمة عند عدم قيامهم بذلك.
- تأهيل الفاحص الضريبي قبل استلامه العمل (أكاديمياً وعملياً).
- تشديد العقوبات على من يتهرب من أداء الضريبة وكذلك على من قد يساعده على ذلك.
- التدريب الملمزم للفاحص الضريبي بحد أدنى كل سنتين وبحد أقصى كل ثلاث سنوات وبشكل إجباري حتى يتمكن من الاطلاع على أحداث ما توصل إليه العلم ومما قد يساعده على أداء عمله بكفاءة.

3- بالنسبة للفرص الثالث، فقد تأكد أيضاً صحته في وجود صراع نفسي داخلي بين الفاحصين حول تحقيق الهدف المستهدف من الحصيلة وبين الضغوط الاجتماعية وتحقيق العدالة.

حيث لوحظ أن الفاحصين يقعون تحت وطأة بعض الضغوط الاجتماعية من رؤسائهم أو زملائهم في المهنة سواء من داخل المالية أو من خارجها لمجاملة ذويهم على الرغم من تأكيد قياداتهم على عدم قيامهم بأعمال أو تقدير لأقربائهم.

**التوصيات:** يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة إنشاء معهد عالي للتدريب الضريبي في دمشق وباقي المحافظات تكون مهمته تأهيل الفاحصين عند بدء دخولهم في العمل لمدة سنة للحاصلين على إجازة اقتصاد في المحاسبة ولمدة سنتين على الأقل لغيرهم. التدريب المستدام كل سنتين على الأقل وثلاثة على الأكثر على كل ما يستحدث من وسائل لفحص التقدير. الترخيص لهذا المعهد بإعطاء شهادات علمية سواء دبلومات أو الماجستير والدكتوراه للمتخصصين في الضرائب وذلك بالتعاون مع الجامعة.
2. تشديد العقوبات على المكلفين الملزمين بإسكاف دفاتر منتظمة، حالة عدم قيام بالتزاماتهم أو استخدامهم للدفاتر كوسيلة للتهرب الضريبي وكذلك على كل من يعاونهم في ذلك.
3. إنشاء إدارة مركزية لنشر الوعي الضريبي، مع وجود مندوبين لها بكل المليات، تكون مهمتها إضافة إلى نشر الوعي الضريبي بتبصير المكلفين بحقوقهم وواجباتهم، مع مهمة الإعلام عن الخدمات المتوفرة لهم بهذه المليات من إمكانية مساعدتهم على ملء إقراراتهم الضريبية أو النماذج اللازمة لتيسير أعمالهم من اعتراضات وطعون وما شابه.
4. ضرورة قيام الإدارة المركزية للبحوث باستطلاع آراء الفاحصين دورياً عما يقابلهم من مشكلات عند تطبيق التعليمات التنفيذية للفحص على ضوء ما تسفر عنه قرارات لجان الطعن وإحكام المحاكم، مع تعديلها كلما لزم الأمر، عملاً على إقرار الواقع وليس فرضها على ما هو واقع فعلاً مما يفرغها من محتواها.
5. رفع كفاءة نظم المعلومات بالمليات، لمساعدة الفاحصين على الوصول إلى كل ما هو مرتبط بعملهم عن طريق الحاسبات.
6. تشديد العقوبات على الفاحصين الذين يهدرون دفاتر المكلفين المنتظمة حالة إقرار ذلك من لجان الطعن أو المحاكم أو لجان التصالح.
7. كذلك تشديد العقوبات على الفاحصين الذين يثبت مغالاتهم في تقدير دخول المكلفين وفقاً لما تسفر عنه قرارات لجان الطعن أو المحاكم ولجان التصالح.
8. مكافأة الفاحصين المتميزين في كل مالية مع إنشاء شهادات تقدير لأفضل فاحص على مستوى كل مالية وإدارة وعلى مستوى الإدارة الضريبية ككل.
9. ضرورة الاهتمام والتركيز في الدراسات اللاحقة على السياسات الضريبية وألية تطويرها.

## المراجع:

- 1- أحمد فتحي سرور، الجرائم الضريبية، جامعة بيروت، دار النهضة ، 2000
2. إبراهيم فالح أحمد، موضوعية قرار مأمور التقدير الجزافي في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح ، 2003
- 3-د. جلال الشافعي، مبادئ المحاسبة الضريبية. الدار الجامعية، القاهرة ، 2006
- 4- سعد، محيي محمد، الإطار القانوني للعلاقة بين الممول والإدارة الضريبية، الاسكندرية، الاشعاع الفني، 2005،
- 5- شريف مصباح ابو كرش، ادارة المنازعات الضريبية في ربط وتحصيل الضرائب، الطبعة الاولى دار المناهج للنشر ، 20014.
- 6- صادق موريس ' موسوعة التهريب الضريبي، دار الكتاب الذهبي ، 1999.
- 7- محي محمد سعد، الإطار القانوني للعلاقة بين الممول والادارة الضريبية، الاسكندرية، مطبعة الاشعاع الفني، 2005.

## المراجع الاجنبية:

- Relationships between Tax Administrations and Tax (Michael D Ascension –2005 Agents/Taxpayers. The Asia – Oceania Consultants Association (AOTCA) general meeting Manila 11 November 2005.
- <sup>2</sup> – The Tax authority and The Taxpayer an (2002, Bruno S. Frey & Lars P Feld) Exploratory Analysis.
- <sup>3</sup> – Tax compliance. Self-Assessment and Tax (Simon James & Clinton Alley(2004)) Administration in New Zealand. Journal of Finance and Management in Public Services. Volume 2 Number 2.
- <sup>4</sup>- Do Australian (2006– Pauline Niemiowski & Alexander J Wearing) Taxation Offence Staff and Compliant taxpayers identify with Tax form the Same perspective. Or are there Significant Degrees Of separation.
- 5- Tax Administration Reform in (International Monetary Fund–Fiscal Affairs Department) – East Assis: The Case of China (1994–99).
- 6– Tax Administration Reform in (International Monetary Fund–Fiscal Affairs Department) East Assis: The Case of China (1994–99).

مدى تأثير الالتزام بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) في تعزيز أهمية مؤشرات التحليل  
المالي لقائمة التدفقات النقدية للمصارف  
- دراسة حالة المصرف الدولي للتجارة والتمويل -

\*.د. مكرم مبيض

\*.د. ايام ياسين

(الإيداع: 14 آب 2018 ، القبول: 25 أيلول 2018)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان مدى الالتزام بتطبيق متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) في المصارف الخاصة، من خلال دراسة حالة المصرف الدولي للتجارة والتمويل في سورية، وتحديد مدى الإفصاح عن تدفقاته النقدية من أنشطته التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بالاعتماد على التحليل المالي بالنسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك بتحليل قوائم التدفقات النقدية المنشورة للمصرف من عام 2011-2017 وإظهار فيما إذا كان يطبق المعيار المذكور من خلال تعديلها وفق متطلباته، وحساب أهم المؤشرات المالية لقائمة التدفق قبل وبعد التعديل وبيان الأثر على الدقة والشفافية والقدرة على الإفصاح عن الوضع النقدي الحقيقي للمصرف، وذلك باستخدام المؤشرات التالية: كفاية التدفقات النقدية التشغيلية، التغطية النقدية للديون الحالية، مؤشر الإنفاق الرأسمالي، مؤشر الإنفاق التمويلي، ومؤشرات تقييم جودة الدخل.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث عدم التزام المصرف موضوع الدراسة بمتطلبات المعيار المذكور فيما يخص الإفصاح عن تدفقاته النقدية من أنشطته التشغيلية والاستثمارية في حين التزم بها فيما يخص أنشطته التمويلية، وبالتالي عدم الإفصاح الدقيق عن المعلومات.

الكلمات المفتاحية: قائمة التدفقات النقدية، المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، المؤشرات المالية.

\*مدرسة في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة حماة

\*\*محاضرة في كلية الاقتصاد - جامعة حماة

## **The Extent of the Influence of Compliance with the Requirements of IAS 7 in Reinforcing the Importance of the Financial Analysis Indicators of a Bank's Cash-Flow Statement**

**– A Case Study of the International Bank for Trade and Finance –**

**Dr. Ayam Yassin**

**Mkarram Mbaeed**

**(Received: 14 August 2018, Accepted: 25 September 2018)**

### **Abstract:**

The objective of this study is to demonstrate the extent to which the requirements for preparing the Statement of Cash Flows in accordance with International Accounting Standard No. 7 are applied in private banks by examining the status of the International Bank for Trade and Finance in Syria and determining the extent of disclosure of its cash flows from its operational, investitive and financial activities on the basis of a financial analysis of the financial percentages derived from the cash flow statement.

The research is based on the descriptive approach: it analyzes the published cash flow statements of the Bank between 2011 and 2017 in order to show whether the above-mentioned standard is applied or not. This is done by adjusting these statements in accordance with its requirements, calculating the main financial indicators of the flow list before and after the amendment, and throwing light on the impact on accuracy, transparency and the ability to disclose the real cash position of the bank. To achieve these goals, the following indicators are used: the adequacy of operational cash flows, cash coverage of the current debts, the capital expenditure index, the financing expenditure index, and the income quality indicators.

Of the most important findings of the research are that the bank has not complied with the requirements of the standard in question with regard to the disclosure of its cash flows from its operational and investitive activities, but it has with regard to its financing activities, and thus it has not disclosed information accurately.

**Key words:** Statement of Cash Flows, IAS 7, Financial Indicators.

**1-مقدمة:**

تهدف القوائم المالية إلى تزويد مستخدميها بالمعلومات التي تساعد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على أسس سليمة وذلك من خلال تقديم معلومات تتمتع بالملاءمة والموثوقية، إلا أن المعلومات المعدة على أساس الاستحقاق لم تعد كافية في تلبية احتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين، الأمر الذي أدى إلى ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية التي تعكس قدرة منظمة الأعمال على تحقيق النقدية من أنشطتها المختلفة.

اهتمت الجهات المحاسبية الدولية بقائمة التدفقات النقدية ولا سيما مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي صاغ معياراً خاصاً بقائمة التدفقات النقدية هو المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) ليكون المنهاج المتبع في إعداد قائمة التدفقات النقدية بالشكل الأمثل وبما يحقق الغرض منها في تلبية احتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين.

ونظراً لما توفره قائمة التدفقات النقدية من معلومات تفصيلية حول قدرة المصارف على توليد النقد من أنشطتها المختلفة (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية)، يأتي هذا البحث لبيان متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) في المصارف ومن ثم دراسة حالة المصرف الدولي للتجارة والتمويل للتعرف على مدى التزامه بتطبيق هذا المعيار.

**2-مشكلة البحث:**

يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما تأثير التزام المصرف الدولي للتجارة والتمويل بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (7) في تعزيز أهمية مؤشرات التحليل المالي للقائمة؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يوجد تأثير لالتزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية؟
2. هل يوجد تأثير لالتزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في مؤشر تغطية النقدية للديون الحالية؟
3. هل يوجد تأثير لالتزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في مؤشر الإنفاق الرأسمالي؟
4. هل يوجد تأثير لالتزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في مؤشر الإنفاق التمويلي؟
5. هل يوجد تأثير لالتزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في مؤشرات تقييم جودة الدخل؟

**3-أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى تحديد مدى التزام المصرف الدولي للتجارة والتمويل بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفق معيار محاسبة الدولي رقم (7) وأثر ذلك في أهمية المؤشرات المالية للقائمة من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. تحديد تأثير التزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في أهمية مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية.
2. تحديد تأثير التزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في أهمية مؤشر التغطية النقدية للديون الحالية.
3. تحديد تأثير التزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في أهمية مؤشر الإنفاق الرأسمالي.
4. تحديد تأثير التزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في أهمية مؤشر الإنفاق التمويلي.
5. تحديد تأثير التزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في أهمية مؤشرات تقييم جودة الدخل.

**4-أهمية البحث:**

تتبع الأهمية العلمية للبحث من ضرورة البحث في موضوع معايير المحاسبة الدولية لتطوير العمل المحاسبي أكاديمياً وعملياً لاسيما في القطاع المالي وإظهار مدى التزام المصارف السورية الخاصة بهذه المعايير وأثرها في الإفصاح المحاسبي والتحليل المالي، والتركيز على المعيار رقم /7/ في إعداد قائمة التدفقات النقدية باعتبارها من القوائم غير الإلزامية محاسبياً، ولكن إلزام المؤسسات المساهمة والمسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية فرض عليها إعداد قائمة التدفقات النقدية.

أما من الناحية العملية فتظهر أهمية البحث من خلال محاولة توجيه المصارف لأهمية تطبيق المعيار رقم /7/ في إعداد قائمة التدفقات النقدية باعتبار أن النقدية هي العنصر الأساس الذي تحتاجه المؤسسة لأداء وظيفتها التشغيلية، وأهمية ذلك في عملية الإفصاح ودقة القياس في مؤشرات التحليل المالي.

**فرضيات البحث:**

يعتمد البحث على الفرضية الآتية:

لا يوجد تأثير لالتزام المصرف الدولي للتجارة والتمويل بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (7) في أهمية مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفق النقدي.  
يتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد تأثير لالتزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية.
2. لا يوجد تأثير لالتزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في نسبة تغطية النقدية للديون الحالية.
3. لا يوجد تأثير لالتزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في نسبة مؤشر الإنفاق الرأسمالي.
4. لا يوجد تأثير لالتزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في نسبة مؤشر الإنفاق التمويلي.
5. لا يوجد تأثير لالتزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في نسبة مؤشرات تقييم جودة الدخل.

**منهجية البحث:**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال دراسة حالة المصرف الدولي للتجارة والتمويل وذلك من خلال الدراسات المرجعية والأبحاث المحكمة والرسائل العلمية وذلك لتغطية الجانب النظري، ومن ثم الحصول على البيانات الكمية من القوائم المالية المنشورة للمصرف المذكور للأعوام 2011-2017، وتم تحليل قائمة التدفقات النقدية الواردة فيها تحليلاً مالياً بالنسب المالية لقائمة التدفق النقدي، ومن ثم تعديلها وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) وإجراء تحليل مالي بحساب مؤشرات التدفقات النقدية قبل وبعد التعديل وإجراء اختبار T لعينتين مرتبطتين لبيان أثر الالتزام بالمعيار على هذه المؤشرات.

**الدراسات السابقة:**

1. دراسة (Eisdorfer ، 2007) بعنوان

**The Importance of Cash Flow News for Financially Distressed Firms:**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية معلومات التدفقات النقدية للمنشآت التي تعاني من عسر أو ضيق مالي، وذلك من خلال بيان تأثير كل من معلومات التدفقات النقدية والعوائد المتوقعة على الإفلاس.



توصلت الدراسة إلى أن معلومات التدفقات النقدية ذات أهمية قبل تاريخ الإفلاس من تلك العوائد، كما أن الإفلاس يتأثر بالتدفقات النقدية أكثر من العوائد.

2. دراسة (سوزان عطا درغام، 2008) بعنوان العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7- دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين كل من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وهذه الأنشطة مجتمعة وبين عوائد الأسهم للمصارف العاملة في فلسطين وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7، وذلك من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، وكذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدية مجتمعة.

3. دراسة (عمر عبد الحميد العلمي، 2010) بعنوان قائمة التدفقات النقدية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية- دراسة تطبيقية:

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لأفضل مجموعة من المؤشرات المالية المعدة وفقاً لمعلومات التدفقات النقدية والتي يمكن استخدامها في التنبؤ بفشل البنوك، وفي هذا السياق تم احتساب النسب المالية لعينة من 6 بنوك تجارية لخمس سنوات وتحليل هذه المؤشرات باستخدام التحليل العنقودي أولاً ثم التحليل التمييزي الخطي.

توصلت الدراسة إلى وجود 8 نسب مالية أظهرت القدرة على التمييز بين البنوك التي تعاني من التعثر أو الفشل والبنوك التي لا تعاني من ذلك.

4. دراسة (منذر النمر ونمر السليحات ومحمد تيسير الأحمد، 2013) بعنوان مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في إطار خصائص الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة- دراسة ميدانية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ملاءمة تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية والتحقق من العلاقة بين هذه النسب وحجم الشركة ودرجة التعقيد وذلك من خلال إعداد استبانة موجهة إلى الدوائر المالية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

توصلت الدراسة إلى أن درجة تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية بلغت 61.4% وإلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية وبين حجم الشركة، وإلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية وبين درجة تعقيد الشركة.

5. دراسة (فانز عبد الرحيم عبد الحميد الديباني، 2013) بعنوان مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية- دراسة عملية على المصارف التجارية الليبية:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية، والإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تحتويها من ضمن التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية، فيما يتعلق باختبار مدى التزام المصارف التجارية الليبية بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7)

توصلت الدراسة إلى وجود مصرفين تجاريين في ليبيا يقومان بإعداد قائمة التدفقات النقدية هما السرايا والوحدة، مع عدم الالتزام التام لمصرف السرايا بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7)، والالتزام بمصرف الوحدة بها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية.

#### 6. دراسة (حليمة فولاني، 2014) بعنوان جدول التدفقات النقدية في ظل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية- دراسة ميدانية:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم الإضافات التي قدمها جدول تدفقات الخزينة بالنسبة إلى القوائم المالية الأخرى ومدى أهميتها بالنسبة للمؤسسة في ظل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، من خلال استبانة وزعت على عينة من المحاسبين المهنيين والأكاديميين وتحليل البيانات باستخدام برنامج spss. توصلت الدراسة إلى أهمية قائمة التدفقات النقدية في تحديد جانب السيولة، كما يعتبر جدول التدفقات كجدول قيادة في يد القمة الاستراتيجية تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة، لأنه يمكن الإدارة المالية من التعرف على الانحرافات، ومن ثم العمل على معرفة أسبابها وكيف يمكن معالجتها. إن ما يميز الدراسة الحالية عن سابقتها هو تركيزها على مدى الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) عند إعداد قائمة التدفقات النقدية وبيان أثر ذلك في المؤشرات المالية المستمدة من هذه القائمة من خلال دراسة حالة المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

#### الإطار النظري للبحث:

##### أولاً- تعريف قائمة التدفقات النقدية:

هي قائمة تعرض مصادر الأموال واستخداماتها خلال فترة زمنية محددة، تظهر الحالة المالية في الأجل القصير، وتقدم ملخص للتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بصورة تؤدي إلى تحديد أسباب التغير في رصيد النقدية خلال الفترة. (Paramasivan.& Subramanian,2009) كما تعرف بأنها قائمة تقدم نوعية من المعلومات (خاصة فيما يتعلق بحركة النقدية والسيولة ومرونة التمويل) فشلت القوائم الأخرى المعدة على أساس الاستحقاق في تقديمها، فهي وسيلة للتغلب على بعض عيوب التقارير المالية. (العلمي، 2010)

##### ثانياً- أهمية قائمة التدفقات النقدية:

يمكن بيان أهمية قائمة التدفقات النقدية فيما يلي:

1. التنبؤ بالفشل المالي فقد تزايد الطلب على معلومات التدفقات النقدية في السنوات الأخيرة بسبب تزايد حالات الإعسار المالي والإفلاس، لا سيما بعد أن أوضحت عدة دراسات أنه كان بالإمكان من خلال تحليل معلومات التدفقات النقدية الكشف المبكر عن حالات الإعسار والإفلاس التي لحقت ببعض منظمات الأعمال. (Takhtaei, Karimi,2013)
2. تساعد المستثمرين في معرفة ما إذا كانت منظمة الأعمال قادرة على تحقيق نقدية كافية لدفع توزيعات الأرباح لهم.
3. تعتبر أداة مهمة للإدارة المالية لتقييم السياسات المالية والوضع المالي فإذا ما أظهرت القائمة عجزاً في النقدية، تقوم الإدارة بتحديد أسباب هذا العجز ومعالجته بهدف تحقيق التوازن بين النقدية المتاحة والاحتياجات للنقد على المدى القصير والطويل. (زاكري، 2015)

## ثالثاً- المراحل التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية: (درغام، 2008)

لقد مرت قائمة التدفقات النقدية بمراحل عديدة قبل أن تخرج بشكلها الحالي فقد بدأ التفكير بها منذ عقد الستينيات وحتى الآن للوصول إلى قائمة مالية تكمل أغراض القوائم المالية الأخرى وتدعمها، وفيما يلي عرض لهذه المراحل:

1. مرحلة قائمة الأموال وتحليل التدفق النقدي: كانت البداية في الدراسة التي أصدرها Mason في عام 1961 تحت إشراف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA حيث أوصت الدراسة بإصدار قائمة بعنوان قائمة الأموال وتحليل التدفق النقدي بحيث تخضع هذه القائمة لفحص مدقق مهني.
2. مرحلة قائمة مصادر الأموال واستخداماتها: أصدر مجلس مبادئ المحاسبة المنبثق من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA في العام 1963 الرأي رقم (3) بأن تصدر المنشآت قائمة مصادر الأموال واستخداماتها على أن يكون ذلك اختيارياً، وفي عام 1970 أصدرت هيئة البورصات الأمريكية ASEC بياناً ألزمت فيه جميع المنشآت المدرجة في السوق المالي الأمريكي بأن تتضمن قوائمها المالية معلومات عن التدفقات النقدية، ثم أصدرت الهيئة الحكومية المشرفة على الأسواق المالية نشرة رقم (117) في العام 1971 ألزمت فيها المنشآت المسجلة في الأسواق المالية أن تعد هذه القائمة ضمن قوائمها الأساسية.
3. مرحلة قائمة التغيرات في المركز المالي: في هذه المرحلة جعل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إعداد قائمة مصادر الأموال إجبارية حيث أصدر FASB الرأي رقم (19) للعام 1971 والذي عرف بقائمة التغيرات في المركز المالي، وفي أول بيان له أكد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB البيان رقم (1) للعام 1978 على أن أحد الأهداف الأساسية الثلاثة للتقرير المالي هو "تقدير مقدار وتوقيت درجة عدم التأكد الخاصة بالتدفقات النقدية"
4. مرحلة تقرير لجنة تروبولود: الصادر عام 1973 والتابع لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA على أن من أهداف القوائم المالية تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية للتنبؤ بالتدفقات النقدية.
5. مرحلة التقرير عن تدفقات الأموال والسيولة والمرونة المالية: الصادر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB مذكرة في العام 1980 والذي ناقش مشكلات التقرير عن تدفقات الأموال.
6. مرحلة معيار الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال: الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، والذي اهتم فيه المجلس بمناقشة دور قائمة التدفقات النقدية وأكد أن قائمة التدفقات النقدية هي واحدة من المجموعة الكاملة للقوائم المالية للمنشآت.
7. مرحلة المعيار رقم (95) الخاص بقائمة التدفقات النقدية: أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في نوفمبر من العام 1987 القرار رقم (95) والخاص بقائمة التدفقات النقدية وهذا المعيار يتطلب أن تتضمن قائمة التدفقات النقدية في جميع التقارير المالية التي تحتوي كلاً من الميزانية العمومية وقائمة الدخل والذي يلزم المنشآت المساهمة بإصدار قائمة التدفقات النقدية بدلاً من قائمة التغيرات في المركز المالي على أن يتم تحليل التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من النشاطات التشغيلية وتدفقات نقدية من النشاطات الاستثمارية وتدفقات نقدية من النشاطات التمويلية.
8. مرحلة المعيار رقم (7) الخاص بقائمة التدفقات النقدية: وهنا بدأ يتبلور الفكر المحاسبي لقائمة التدفقات النقدية في العام 1992 حيث أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC المعيار رقم (7) بشأن قائمة التدفقات النقدية، ومع هذه التطورات التاريخية للقوائم المالية توقفت المنشآت المالية عن إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، وعضواً عن ذلك توجهوا إلى إعداد قائمة التدفقات النقدية بصورة أساسية مع استمرار البعض في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي.

رابعاً- أهم أوجه الاختلاف في تصنيف بعض بنود النقدية في قائمة التدفق النقدي بين الأسلوب التقليدي وبين معيار المحاسبة الدولي رقم (7): (الديباني، 2013)  
يمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول التالي:

أوجه الاختلاف بين الأسلوب التقليدي وبين معيار المحاسبة الدولي رقم (7)		
معيار المحاسبة الدولي رقم (7)	الأسلوب التقليدي	أساس المقارنة
ضمن أنشطة التشغيل أو التمويل وعادة ما تصنف ضمن أنشطة التشغيل في المؤسسات المالية	ضمن أنشطة التشغيل	تصنيف الفوائد المدفوعة
ضمن أنشطة التشغيل أو الاستثمار وعادة ما تصنف الفوائد المحصلة من قروض العملاء والمصارف الأخرى ضمن أنشطة التشغيل في المؤسسات المالية	ضمن أنشطة التشغيل	تصنيف الفوائد المقبوضة
ضمن أنشطة التشغيل أو الاستثمار	ضمن أنشطة التشغيل	تصنيف أرباح الأسهم المستلمة
ضمن أنشطة التشغيل أو التمويل	ضمن أنشطة التمويل	تصنيف توزيعات الأرباح المدفوعة
ضمن مكونات النقدية	ضمن أنشطة التمويل	تصنيف السحب على المكشوف
ضمن أنشطة التشغيل إذا لم يكن بالإمكان تحديد ارتباطها بنشاط استثماري أو تمويلي	ضمن أنشطة التشغيل	تصنيف الضرائب المدفوعة أو المستردة
ضمن أنشطة التشغيل	ضمن أنشطة الاستثمار	تصنيف التغير في الأصول التشغيلية للمؤسسات المالية المتمثل في الودائع لدى المصارف الأخرى وقروض العملاء والاستثمارات المالية قصيرة الأجل
ضمن أنشطة التشغيل	ضمن أنشطة التمويل	تصنيف التغيرات في الخصوم التمويلية للمؤسسات المالية كودائع العملاء والأرصدة المستحقة للمصارف الأخرى

المصدر (الديباني-2013) بتصريف الباحثين

خامساً- الأنشطة التي تصنف فيها التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (7): (مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2012)

-الأنشطة التشغيلية: هي الأنشطة الرئيسية المدرة للإيرادات الخاصة بالمصرف وتتمثل في تلقي الودائع ودفع القروض، وكذلك الفائدة المدفوعة أو المستلمة على تلك الأرصدة.

-الأنشطة الاستثمارية: هي الأنشطة المتعلقة باقتناء الأصول طويلة الأجل والتخلص منها.

-الأنشطة التمويلية: هي الأنشطة التي تؤدي إلى تغييرات في حجم أسهم رأس المال والقروض طويلة الأجل.

مما سبق يمكن القول أن تصنيف التدفقات النقدية حسب النشاط يتيح للمستخدمين تقدير أثر كل نشاط على الأداء المالي للمصرف، حيث تعتبر التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية مؤشراً أساسياً على مدى مساهمة عمليات المصرف الرئيسية في توليد تدفقات نقدية حالية ومستقبلية كافية لسداد ديونه والحفاظ على قدرته التشغيلية دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.

كذلك يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية أمراً هاماً لأنها تمثل ما يدفع من نفقات على الموارد (الأصول الثابتة والاستثمارات في موجودات مالية أو غيرها) التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية، ومن ثم فهي تقدم مؤشر على مدى توسع ونمو المصرف أو انحساره وانكماشه.

كما أن الإفصاح المستقل عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية يفيد في معرفة الزيادات النقدية التي تطرأ على رأس المال من إصدار أسهم جديدة (الأمر الذي يعكس ثقة الجمهور بالمصرف) وكذلك في معرفة قدرة المصرف على القيام بالتوزيعات النقدية للأرباح على المساهمين، كل ذلك سيسهم بصورة فعالة في تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وسيسمح لمستخدمي تلك القوائم في اتخاذ قراراتهم على أسس سليمة وأكثر موثوقية.

سادساً- فوائد قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (7): تعتبر المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية مفيدة في: (مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2012)

1. تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس لتقييم قدرة المصرف على توليد النقدية وما يعادلها وتوقيتها ودرجة تأكيد عملية توليدها، وحاجات المصرف في استخدام هذه التدفقات النقدية، الأمر الذي يساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.
2. تحسين قابلية المقارنة بين تقارير الأداء لعدة مصارف حيث أنها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات والأحداث.
3. غالباً ما تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ وتوقيت ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية المستقبلية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وأثر الأسعار المتغيرة.
4. عندما يستخدم بيان التدفق النقدي بالاقتران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغييرات في صافي أصول المصرف وهيكله المالي (بما في ذلك سيولته وقدرته على الوفاء بالدين).

سابعاً- طرق الإبلاغ عن التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (7): يتم ذلك بإحدى طريقتين (IFRS WORKBOOKS، 2016)

**الطريقة الأولى:** الطريقة المباشرة: حيث يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسية للإيرادات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية للوصول إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية من خلال:

- إما السجلات المحاسبية
- أو عن طريق تعديل المبيعات وتكلفة المبيعات وغيرها من بنود قائمة الدخل.

**الطريقة الثانية:** الطريقة غير المباشرة: حيث يتم تعديل صافي الربح للوصول إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية من خلال:

- التغييرات في قوائم الجرد والمديونيات التشغيلية والذمم الدائنة.
- البنود غير النقدية مثل الاستهلاك والمخصصات والضرائب المؤجلة والمكاسب أو الخسائر غير المحققة بالعملة الأجنبية.
- جميع البنود الأخرى التي تخص التدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية.

ثامناً- المؤشرات المالية المستمدة من قائمة التدفقات النقدية:

إن المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تتصف بالموضوعية والثقة والدقة والاعتمادية بدرجة أكبر مما تتسم به معلومات الاستحقاق، مما يزيد فاعليتها في التخطيط وتقييم الأداء (عطية، 2001). وتشمل مؤشرات التدفق النقدي ما يلي:

1. مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: يبين قدرة المنظمة المصرفية على سداد مطلوباتها المتداولة من صافي التدفقات النقدية من أنشطتها التشغيلية ويحسب كالاتي: (النمر وآخرون، 2013)

**[ صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ÷ الخصوم المتداولة ]**

حيث أن تجاوز هذا المؤشر للواحد مؤشر جيد على قدرة المنظمة المصرفية على تغطية مطلوباتها المتداولة من تدفقاتها التشغيلية

2. مؤشر التغطية النقدية للديون الحالية: يقيس هذا المؤشر قدرة منظمة الأعمال على تحمل الديون، ويحسب كالاتي: (قنطجى، 2013)

**[ (التدفق النقدي التشغيلي - توزيعات الأسهم النقدية) ÷ الديون الحالية ]**

يقصد بالديون الحالية الدين المستحق خلال السنة الحالية، وهذه تساعد الإدارة في رسم سياسة توزيع أرباحها لأنها توضح أثر تلك السياسة على حجم النقدية المتاحة لمواجهة الالتزامات الحالية.

حيث أن تجاوز هذا المؤشر للواحد مؤشر جيد على قدرة المنظمة المصرفية على الاستمرارية، وذلك لقدرتها على إرضاء كل من المساهمين والمودعين

3. مؤشر الإنفاق الرأسمالي (السيد أحمد، 2008): يقيس هذا المؤشر قدرة المنظمة المصرفية على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية، كنفقات البحث والتطوير المتعلقة بترح منتج أو خدمة جديدة، ويحسب هذا المؤشر كما يلي:

### [ التدفق النقدي من العمليات التشغيلية ÷ النفقات الرأسمالية ]

حيث أن تجاوز هذا المؤشر للواحد مؤشر جيد على قدرة المنظمة المصرفية على تغطية نفقاتها الرأسمالية من تدفقاتها التشغيلية.

4. مؤشر الإنفاق التمويلي (السيد أحمد، 2008): يقيس قدرة المنظمة المصرفية على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية تؤثر على النشاط التمويلي، (كتوزيعات الأرباح المدفوعة)، ويحسب هذا المؤشر كما يلي:

### [ التدفق النقدي من العمليات التشغيلية ÷ النفقات التمويلية ]

حيث أن تجاوز هذا المؤشر للواحد مؤشر جيد على قدرة المنظمة المصرفية على تغطية نفقاتها التمويلية من تدفقاتها التشغيلية.

5. مؤشرات تقييم جودة الدخل (العلمي، 2011)، وتشمل:

بالإضافة للمؤشرات السابقة لابد من دراسة مؤشرات تقييم جودة الدخل والذي يعد مجالاً جديداً لم تتطرق إليه المؤشرات المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق الذي يستخدم الدخل المحقق كمقياس لتقييم مدى نجاح المصرف دون تقييم لنوعية هذا الدخل وجودته، وهذا ما تجيب عنه قائمة التدفقات النقدية.

- مؤشر جودة الإيرادات: يقيس الجزء الذي تدفق بالفعل إلى المصرف في صورة نقدية من إيرادات النشاط الجاري خلال الفترة المالية، ويحسب كما يلي:

### [ صافي التدفقات النقدية التشغيلية ÷ إيرادات النشاط الجاري ]

- مؤشر جودة الدخل: يقيس جزء الدخل الذي يتمكن المصرف من استخدامه بالفعل لمقابلة الالتزامات المترتبة عليه تجاه العملاء والمساهمين ويحسب كما يلي:

### [ صافي التدفقات النقدية التشغيلية ÷ صافي الدخل ]

- مؤشر العائد على الموجودات من التدفق التشغيلي: يقيس جزء الدخل المتولد بالفعل من استخدام موجودات المصرف ويحسب كما يلي:

### [ صافي التدفقات النقدية التشغيلية ÷ الموجودات ]

الدراسة العملية للبحث:

دراسة حالة المصرف الدولي للتجارة والتمويل سورية:

تأسس المصرف في 4 كانون الأول 2003 بموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001 بوصفه مصرفاً خاصاً، ويرأس مال قدره مليار ونصف ليرة سورية وقد تم زيادة رأس المال ليصل إلى ثلاثة مليارات في عام 2007 ثم إلى خمسة مليارات في عام 2010، كما تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 2 نيسان 2009، يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مركزه الرئيسي في دمشق وفروعه الإحدى والثلاثين المرخصة في معظم المحافظات السورية.

أولاً- قائمة التدفقات النقدية للمصرف قبل وبعد التعديل وفق متطلبات المعيار:

فيما يلي جدول يوضح التدفقات النقدية حسب الأنشطة وفق كل من إفصاحات المصرف (قبل التعديل)، ووفق متطلبات المعيار (بعد التعديل)

الجدول رقم (2): التدفقات النقدية قبل وبعد التعديل			
التدفقات النقدية وفق إفصاحات المصرف (قبل التعديل)			
التدفقات النقدية التمويلية	التدفقات النقدية الاستثمارية	التدفقات النقدية التشغيلية	العام
(80,300)	(244,507,671)	9,348,186,983	2017
(129,175)	(80,739,202)	23,798,749,589	2016
(1,027,880)	(69,820,683)	(7,845,088,864)	2015
(331,840)	(37,950,526)	609,799,953	2014
(780,870)	(40,999,033)	7,334,443,068	2013
(6,339,590)	173,584,993	5,844,652,211	2012
(505,407,995)	(71,224,290)	(1,018,723,480)	2011
التدفقات النقدية وفق متطلبات المعيار رقم (7) (بعد التعديل)			
(80,300)	(255,706,746)	12,585,997,595	2017
(129,175)	(198,311,636)	14,982,520,749	2016
(1,027,880)	(147,138,169)	(13,887,034,386)	2015
(331,840)	(43,943,735)	(3,946,416,365)	2014
(780,870)	(45,242,242)	2,217,784,054	2013
(31,339,590)	193,991,784	4,883,896,275	2012
(505,407,995)	(78,381,998)	(1,493,165,814)	2011
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف			



من الجدول رقم (2) نجد:

1- أن الاختلاف في مبلغ التدفقات النقدية التشغيلية قبل وبعد التعديل يعود للأسباب التالية:

- لم يفصح المصرف عن المقبوضات والمدفوعات النقدية من الفوائد (الدائنة والمدينة) والعمولات (الدائنة والمدينة) بالرغم من أنها تمثل الإيراد الأساسي لنشاط المصرف المتمثل في الإقراض بفائدة وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى، إلا أنه أشار في نهاية القائمة إلى المقبوضات والمدفوعات من الفوائد فقط، وهذا مخالف لما نص عليه المعيار الدولي، لذلك تم إضافة هذه المقبوضات والمدفوعات للأنشطة التشغيلية.
- كذلك تم الإفصاح ضمن بند موجودات أخرى عن مدفوعات مقدمة لموردي موجودات ثابتة علماً أن هذه المدفوعات تعتبر من الأنشطة الاستثمارية وليست التشغيلية، لذلك تم استبعاد مبالغ هذه المدفوعات من الموجودات الأخرى وإدراجها ضمن الأنشطة الاستثمارية.

2- أن الاختلاف في مبلغ التدفقات النقدية الاستثمارية قبل وبعد التعديل يعود للأسباب التالية:

- لم يفصح المصرف عن المتحصل من بيع موجودات ثابتة (بالرغم من أنه قد أفصح عن أرباح بيع موجودات ثابتة عام 2016 بمبلغ 130,000 وعام 2017 بمبلغ 1,350,000 ضمن بند إيرادات تشغيلية أخرى، علماً أن هذا الربح يجب استبعاده من ربح السنة قبل الضريبة ضمن تعديلات لبنود نقدية) إلا إذا كان المصرف قد باع هذه الموجودات على الحساب وليس نقداً.

3- أن الاختلاف في مبلغ التدفقات النقدية التمويلية قبل وبعد التعديل يعود للأسباب التالية:

- أفصح المصرف عن الزيادة في مبلغ الوديعة المجمدة عام 2011 ضمن الأنشطة الاستثمارية وهي تعود لزيادة رأس المال وهو نشاط تمويلي لذلك تم استبعادها من الأنشطة الاستثمارية وإضافتها للأنشطة التمويلية.
- 4- يتضمن ربح السنة قبل الضريبة أرباح تقييم القطع البنوي وهي أرباح ناتجة عن تغير أسعار الصرف لذلك تم استبعادها منه، وكذلك تم استبعاد أرباح تقييم العملات الأجنبية، والفوائد الدائنة والمدينة، وأرباح بيع الموجودات الثابتة.

أما عن تأثير ما سبق على مؤشرات التدفقات النقدية فنوضحه فيما يلي

**ثانياً- اختبار الفرضيات:**

- تم حساب مؤشرات التدفقات النقدية قبل وبعد التعديل لسبع أعوام متتالية من عام 2011 وحتى عام 2017، ومن ثم استخدام اختبار T لعينتين مرتبطتين على مؤشرات التدفقات النقدية قبل وبعد التعديل، وذلك وفق الجدولين رقم (3) و(4).

الجدول رقم (3) مؤشرات التدفقات النقدية حسب كل من افصاحات المصرف (قبل التعديل) ومعيار المحاسبة الدولي رقم 7 (بعد التعديل)									
العام	مؤشر الإنفاق الرأسمالي		مؤشر التغطية النقدية للديون الحالية		مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية				
	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل			
	X33	X3	X22	X2	X11	X1			
2017	49.22	38.23	0.13	0.1	0.1	0.08			
2016	75.55	294.76	0.21	0.33	0.14	0.22			
2015	-94.38	-112.36	-0.25	-0.13	-0.18	-0.1			
2014	-89.81	16.07	-0.05	0.01	-0.06	0.01			
2013	49.02	178.89	0.02	0.15	0.04	0.13			
2012	25.18	33.67	0.08	0.11	0.1	0.12			
2011	-19.05	-14.3	-0.04	-0.02	-0.03	-0.02			
تابع جدول رقم (3)									
العام	مؤشر العائد على الموجودات من التدفق التشغيلي		مؤشر الإنفاق التمويلي		مؤشر جودة الدخل		مؤشر جودة الإيرادات		
	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	
	x77	x7	x66	x6	x55	x5	x44	x4	
2017	0.09	0.07	171,744.15	116,415.78	6.33	4.29	10.54	7.83	
2016	0.12	0.19	131,589.76	184,236.50	2.95	4.13	1.03	1.64	
2015	-0.16	-0.09	-13,510.37	-7,632.30	-678.93	-383.54	-1.5	-0.84	
2014	-0.06	0.01	-11,892.53	1,837.63	-755.61	116.76	-0.97	0.15	
2013	0.03	0.11	2,840.15	9,392.66	838.45	2,772.84	0.44	1.45	
2012	0.09	0.1	155.84	921.93	7.38	8.83	1.75	2.1	
2011	-0.02	-0.02	-2.95	-2.02	-1.48	-1.01	-0.57	-0.39	
المصدر من إعداد الباحثين									

يبين الجدول رقم (4) أن قيمة Sig لكل من X1 مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية وX2 مؤشر التغطية النقدية للديون الحالية وX7 مؤشر العائد على الموجودات من التدفق التشغيلي هي على التوالي (0.028، 0.032، 0.044) أصغر من 0.05 أي أنه يوجد فروق (أثر) معنوية بين قيمة هذه المؤشرات قبل تطبيق المعيار رقم (7) وقيمتها بعد التعديل وفق متطلبات هذا المعيار.

وهو ما يثبت عدم صحة الفرضيات الأولى والثانية والخامسة (فيما يتعلق بمؤشر العائد على الموجودات من التدفق التشغيلي فقط).

\*- بينما نجد أن قيمة Sig لكل من X3 مؤشر الإنفاق الرأسمالي وX4 مؤشر الإنفاق التمويلي وX5 مؤشر جودة الإيرادات وX6 مؤشر جودة الدخل هي على التوالي (0.116، 0.738، 0.160، 0.782) أكبر من 0.05 أي أنه لا يوجد فروق (أثر) معنوية بين قيمة هذه المؤشرات قبل تطبيق المعيار رقم (7) وقيمتها بعد التعديل وفق متطلبات هذا المعيار، مما يثبت صحة الفرضيات الثالثة والرابعة والخامسة (فيما عدا مؤشر العائد على الموجودات من التدفق التشغيلي).

T الجدول رقم (4) نتائج اختبار

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2- taile d)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
Pair 1 x1 - x11	.04714	.04309	.01629	.00729	.08700	2.894	6	.028
Pair 2 x2 - x22	.06429	.06133	.02318	.00756	.12101	2.773	6	.032
Pair 3 x3 - x33	62.74714	90.46923	34.19416	-20.92294-	146.41723	1.835	6	.116
Pair 4 x4 - x44	.17429	1.31457	.49686	-1.04149-	1.39006	.351	6	.738
Pair 5 x5 - x55	443.31571	731.94438	276.64897	-233.61993-	1,120.25136	1.602	6	.160
Pair 6 x6 - x66	3,463.73286	31,663.64089	11,967.731	-2.58203E4	32,747.71651	.289	6	.782
			34					
Pair 7 x7 - x77	.04000	.04163	.01574	.00150	.07850	2.542	6	.044

المصدر مخرجات برنامج ssps

النتائج:

أظهرت دراسة الحالة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل ما يلي:

1. يتبع المصرف الدولي للتجارة والتمويل الطريقة غير المباشرة في الإبلاغ عن تدفقاته النقدية.
2. لا يلتزم المصرف الدولي للتجارة والتمويل بالإفصاح عن تدفقاته النقدية التشغيلية وفق معيار محاسبة الدولي رقم (7)، فلم يفصح المصرف عن التدفقات من الفوائد والعمولات المقبوضة والمدفوعة، بالرغم من أنها تمثل الإيراد الأساسي لنشاط المصرف المتمثل في الإقراض بفائدة وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى.
3. لا يلتزم المصرف الدولي للتجارة والتمويل بالإفصاح عن تدفقاته النقدية الاستثمارية وفق معيار محاسبة الدولي رقم (7)، فلم يفصح المصرف عن المتحصل من بيع موجودات ثابتة بالرغم من أنه قد أفصح عن أرباح بيع موجودات ثابتة عام 2016 بمبلغ 130,000 وعام 2017 بمبلغ 1,350,000 ضمن بند إيرادات تشغيلية أخرى.

4. يلتزم المصرف الدولي للتجارة والتمويل بالإفصاح عن تدفقاته النقدية التمويلية وفق معيار محاسبة الدولي رقم (7)، فقد أفصح المصرف عن الأرباح المدفوعة ضمن بند التدفقات النقدية التمويلية وهذا يتوافق مع ما نص عليه المعيار المذكور.
5. يوجد تأثير لالتزام المصرف الدولي للتجارة والتمويل بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (7) على أهمية النسب المالية لقائمة التدفق النقدي بشكل جزئي، فقد أثبت اختبار T لعينتين مرتبطتين (عند مستوى معنوية 0.05) على مؤشرات التدفقات النقدية قبل وبعد التعديل وفق متطلبات المعيار المذكور ما يلي:
  - يوجد تأثير لالتزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية.
  - يوجد تأثير لالتزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في نسبة تغطية النقدية للديون الحالية.
  - لا يوجد تأثير لالتزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في نسبة الإنفاق الرأسمالي.
  - لا يوجد تأثير لالتزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) في نسبة الإنفاق التمويلي.
  - يوجد تأثير لالتزام المصرف المذكور بمتطلبات المعيار (7) فقط في نسبة العائد على الموجودات من التدفق التشغيلي من نسب تقييم جودة الدخل.

#### التوصيات:

استناداً إلى النتائج السابقة ندرج التوصيات التالية:

1. ضرورة التزام المصارف السورية الخاصة بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7)، وهو ما يجعل البيانات المحاسبية المنشورة أكثر دقة وشفافية وقدرة على الإفصاح عن الوضع المالي الحقيقي للمصرف ومن ثم مساعدة المستخدمين الداخليين والخارجيين في اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.
2. إعطاء قائمة التدفقات النقدية الأهمية الكافية باعتبارها أداة مالية توفر معلومات أكثر دقة وشفافية، وأساس لمقارنة الأداء على مستوى المؤسسة نفسها أو على مستوى المؤسسات.
3. إجراء دراسات تجريبية مستقبلية تدرس العلاقة بين أثر تطبيق المعيار /7/ في تعزيز أهمية مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية على مستوى عينة شاملة من المصارف بهدف تعميم النتائج.
4. إجراء دراسات مستقبلية توضح أهمية تطبيق المعيار رقم /7/ في الإفصاح المحاسبي وقياس مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية ودورها الهام في عملية اتخاذ القرار في المصارف.

#### المراجع:

1. درغام، سوزان عطا، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7- دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
2. زاكري، آية، دراسة أثر قائمة التدفقات النقدية في كفاءة المصارف، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2015.
3. عطية، صبري اسحق، "دراسة تحليلية لقائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001.
4. فولاني، حليلة، جدول التدفقات النقدية في ظل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.
5. قنطقجي، سامر مظهر، "متانة نسب التدفقات النقدية"، بحث غير منشور، 2013.

6. الديباني، فائز عبد الرحيم عبد الحميد، مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية- دراسة عملية على المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا، 2013.
7. السيد أحمد، عبد الناصر شحدة، "الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008.
8. العليمي، عمر عبد الحميد، "قائمة التدفقات النقدية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية- دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية"، القاهرة، 2010.
9. النمر منذر، السليحات نمر، أحمد محمد تيسير، مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في إطار خصائص الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة- دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 17، عدد 3، مصر، 2013.
10. معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، تأليف مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، مجموعة طلال أبو غزالة، جزء أ، 2012.
11. Assaf, Eisdorfer.(2007),"The Importance Of Cash Flow News For Financially Distressed Firms", Financial Management,Vol 36,No 3
12. IFRS WORKBOOKS for Accounting Professionals, IAS 7 Statement of cash flows, 2016, www.profmoscow.site
13. Paramasivan C. & Subramanian .,2009– Financial Management. New Age International (P) Ltd., Publishers.
14. Takhtaei N, Karimi H,2013– Relative Ability of Earnings Data and Cash Flow in Predicting Future Cash Flows. International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 3, No. 1

## الملاحق:

الملحق رقم (1): جدول يوضح كيفية تعديل قائمة التدفقات النقدية للمصرف وفق متطلبات المعيار (7)

قائمة التدفقات النقدية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (7) للأعوام 2011-2017 (بعد التعديل)							
البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية							
ربح السنة قبل الضريبة	1,327,557,307	672,809,958	1,665,503	6,520,916	3,369,168	7,135,434,119	3,012,469,251
تعديلات لبنود غير نقدية							
الاستهلاكات	107,112,393	104,676,877	96,548,289	100,784,294	104,860,956	102,133,822	110,719,666

779,678	151,835	975,199	2,502,056	3,504,209	7,719,523	8,305,225	الإطفاءات
16,713	342,853	1,663,895	500-	25,121	26,819,895	686,432	خسائر استبعاد الموجودات الثابتة
360,877,667-	579,216,483-	3,647,719,621	1,823,218,483	3,474,049,664	1,223,121,030	403,991,470	استرداد (مخصص) الخسائر الائتمانية المباشرة وغير المباشرة
3,335,210,655-	6,086,515,692	4,535,248,927	1,537,355,052	640,107,655	9,246,382	569,639	مخصصات متنوعة
					19,180-	30,314	إعادة تقييم الموجودات المالية للمتاجرة
					151,523-	0	تعديلات في الأرباح المدورة
							تعديلات لبنود نقدية
5,655,998,454-	5,032,244,377-	3,545,477,607-	3,043,327,300-	3,319,984,014-	3,504,904,747-	3,222,230,188-	الفوائد الدائنة
1,821,613,398	1,271,997,153	1,215,219,037	4,149,826	3,154,806	1,907,555,486	1,663,177,957	الفوائد المدينة
1,350,000-	130,000-	0	500	0	900,000-	0	أرباح بيع موجودات ثابتة ضمن إيرادات تشغيلية أخرى
156,660,307-	180,446,169-	170,500,869-	142,828,261-	172,717,798-	89,593,839	86,035,450-	صافي (أرباح) خسائر تقييم العملات الأجنبية
3,359,440,670	8,125,864,364-	6,204,168,789-	2,397,598,295-	3,015,130,748-	946,018,923-	365,930,786-	(أرباح) خسائر تقييم القطع البنوي
1,205,057,707-	678,674,081	411,090,462-	2,109,223,229-	2,288,777,313-	410,451,383-	162,765,687-	الربح قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
5,641,655,493	4,979,218,704	3,625,752,510	3,018,284,878	3,258,972,877	3,653,093,628	3,389,950,554	الفوائد المقبوضة
1,774,018,449-	1,241,461,272-	1,204,821,051-	1,994,897,666-	1,870,954,137-	1,878,617,903-	1,607,231,794-	الفوائد المدفوعة
857,718,911-	38,073,217	308,958,350	56,701,543	322,450,064	3,829,464	3,599,538,860	التغير في إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (احتياطي إلزامي)
3,697,237,277-	8,807,829,125	7,664,620,468-	<b>136,052,186</b>	2,644,736,575	4,231,711,046	7,718,865,235	التغير في إيداعات لدى مصارف التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر
-	212,218,747	698,984,204	72,927,421	169,540,583-	211,899,000-	-	التغير في أرصدة لدى مصارف التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
		0	0	107,430	0	237,128	النقص في موجودات مالية للمتاجرة
1,141,731,233-	726,508,593-	741,470,573	1,197,335,616	1,238,920,307	4,819,524,879	3,670,332,799	التغير في التسهيلات الائتمانية المباشرة
42,677,248	112,195,221	53,303,938	25,195,456	772,506,806-	143,221,057-	3,542,592-	التغير في موجودات أخرى
2,063,280,583-	1,940,506,083	0	914,432,720-	761,336,708-	835,493,774	720,099,932-	التغير في ودائع بنوك التي تزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر
925,692,873-	1,620,653,558-	1,415,090,548-	32,107,842-	138,950,386	2,922,977,070-	1,318,156,200	التغير في تأميمات نقدية

15,646,248,732	1,464,287,052	8,680,773,608-	3,222,763,657-	632,717,294	2,447,937,694-	-	التغير في ودائع العملاء
4,298,100,377	338,141,942	45,647,357	179,118,651-	78,500,402	322,059,832-	248,329,453-	التغير في مطلوبات أخرى
			73,303,897	-225,196,320			نقص في فروع
			71,247,103-	0			استخدامات المخصصات
13,963,944,817	14,982,520,749	-	3,943,989,871-	2,227,043,468	5,206,488,852	1,170,134,104-	صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة المدفوعة
1,377,947,222-	0	15,244,819	2,426,494-	9,259,414-	322,592,577-	323,031,710-	مدفوعات ضريبية
12,585,997,595	14,982,520,749	-	3,946,416,365-	2,217,784,054	4,883,896,275	1,493,165,814-	صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية							
240,582,671-	80,739,202-	69,364,723-	37,952,800-	41,003,033-	77,861,171-	67,571,455-	شراء موجودات ثابتة
			2,274	4,000	900,000	60,000	متحصلات بيع موجودات ثابتة
					278,600,000	0	استحقاقات موجودات مالية محتفظ لها حتى الاستحقاق
3,925,000-	—	455,960-			3,053,836-	3,712,835-	شراء موجودات غير ملموسة
11,199,075-	117,572,434-	77,317,486-	5,993,209-	4,243,209-	4,593,209-	7,157,708-	مدفوعات مقدمة لموردي موجودات ثابتة
255,706,746-	198,311,636-	147,138,169-	43,943,735-	45,242,242-	193,991,784	78,381,998-	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية							
80,300-	129175-	-1,027,880	331,840-	780,870-	5,289,590-	505,407,995-	أرباح مدفوعة
					25,000,000-	0	الزيادة في الوديعة المجمدة 10% من رأس المال زيادة بأسهم مجانية
					1,050,000-		رسم طابع زيادة رأس المال
80,300-	129,175-	1,027,880-	331,840-	780,870-	31,339,590-	505,407,995-	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على متطلبات المعيار رقم (7)							

المعلق رقم (2): يوضح مخرجات برنامج SPSS، المتمثلة في الإحصاءات الوصفية وبيان قوة الارتباط بين المتغيرات

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	x1	.0629	7	.10719	.04052
	x11	.0157	7	.11282	.04264
Pair 2	x2	.0786	7	.14588	.05514
	x22	.0143	7	.14887	.05627
Pair 3	x3	62.1371	7	133.87844	50.60130
	x33	-.6100-	7	68.92160	26.04992
Pair 4	x4	1.7057	7	2.91619	1.10222
	x44	1.5314	7	4.13335	1.56226
Pair 5	x5	360.3286	7	1,075.53360	406.51349
	x55	-82.9871-	7	530.21822	200.40365
Pair 6	x6	43,595.7400	7	75,655.25191	28,594.99742
	x66	40,132.0071	7	77,319.60201	29,224.06263
Pair 7	x7	.0529	7	.09322	.03523
	x77	.0129	7	.09995	.03778

Paired Samples Correlations				
		N	Correlation	Sig.
Pair 1	x1 & x11	7	.925	.003
Pair 2	x2 & x22	7	.914	.004
Pair 3	x3 & x33	7	.785	.036
Pair 4	x4 & x44	7	.990	.000
Pair 5	x5 & x55	7	.791	.034
Pair 6	x6 & x66	7	.915	.004
Pair 7	x7 & x77	7	.909	.005



## أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية

"دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة (2010-2017)"

د. أسمهان خلف<sup>1</sup> د. عثمان نقار<sup>2</sup> مؤمنه عدنان فاعور<sup>3</sup>

(الإيداع: 16 أيلول 2018، القبول: 28 تشرين الثاني 2018)

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية، دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة الزمنية من عام 2010 إلى عام 2017، وتتبع أهمية هذه الدراسة من خلال الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف عامةً وهو تعظيم ربحيتها، ويُعد هذا من أهم القرارات المالية المتعلقة باختيار تركيبة الهيكل المالي في المصارف، وتم اعتماد المنهج الوصفي حيث تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط لتلخيص العلاقة بين الهيكل المالي ونسب الربحية حيث شمل نموذج الدراسة متغير مستقل وهي نسبة الهيكل المالي، بينما تمثل نسب الربحية المتغير التابع للمصرف، وفي ظل افتراض أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (نسبة الهيكل المالي) في المتغيرين التابعين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS، توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الهيكل المالي في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وكانت العلاقة بينهما طردية.

الكلمات المفتاحية: الهيكل المالي، الربحية، التمويل الداخلي للأصول، ROA، ROE، مصرف سورية الدولي الإسلامي.

<sup>1</sup> أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماة - اختصاص سياسات مالية ونقدية

<sup>2</sup> أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماة - اختصاص المعالجة الآلية للمعلومات

<sup>3</sup> طالبة ماجستير في قسم الاقتصاد في جامعة حماة - اختصاص: تمويل ومصارف (مصارف إسلامية)

## The impact of the financial structure on the profitability of Islamic banks

### "Case study of the International Islamic Bank of Syria

#### For the period (2010–2017)"

Momena Faoor

Asst. Prof. Dr Asmahan Khalf

Dr. Othman Nakkar

(Received: 16 September 2018, Accepted: 28 November 2018)

#### Abstract:

This study aims to identify the impact of the financial structure on the profitability of Islamic banks, the study of the case of the International Islamic Bank of Syria during the period from 2010 to 2017. The importance of this study stems from the primary objective of banks in general, which is to maximize their profitability. This is one of The most important financial decisions related to the choice of structure of financial structure in banks. The descriptive approach was adopted. The simple regression method was used to summarize the relationship between the financial structure and the profitability ratios. The study model included an independent variable, the ratio of the financial structure, Assuming that there is no statistically significant effect between the independent variable (financial structure ratio) in the two dependent variables (return on assets and return on equity), based on the SPSS program, The results of this study showed that there is a statistically significant effect of the ratio of the financial structure in both return on assets and return on equity, and the relationship between them was positive.

**Keywords:** Financial Structure, Profitability, Internal Asset Finance, ROA, ROE, Syria International Islamic Bank.

**1-المقدمة:**

تمارس المصارف الإسلامية أنشطتها بفعالية من خلال احتوائها على موارد مالية، وتسعى للعمل باستمرار من أجل المحافظة على استقرارها، فاختيار مصدر التمويل المناسب يعد من القرارات المالية الهامة بالنسبة لها، فهي كغيرها من المؤسسات تهدف إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر ممكن من الودائع ومصادر الأموال، بشرط أن تكون بأقل تكلفة ممكنة ليتسنى لها المفاضلة بين المصادر الداخلية والخارجية، ونظراً للهدف الذي تسعى المصارف إلى تحقيقه من خلال أنشطتها والمتمثل في تعظيم الربح كهدف رئيسي لها، فلا يمكن لأي مصرف أن يواصل أعماله بدون أرباح، لذا تسعى المؤسسات المالية والمصرفية جميعها إلى تحقيق عوائد على أنشطتها وعملياتها التي تقوم بها، وهذه الأرباح تتحقق من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والاستخدامات المتصلة بها، فهي تعد من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو واستمرار المصارف. وفي ضوء ذلك ونظراً للأهمية التي يحتلها هذا الموضوع، سعى هذا البحث إلى التأكد من وجود أثر بين نسبة الهيكل المالي ونسب الربحية في مصرف سورية الدولي الإسلامي، وذلك من خلال قيام الباحثة بدراسة هذا الأثر بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة واستخدام البرامج الإحصائية التي تلائم هذه البيانات والتي تم تطبيقها على المصرف.

**2-مشكلة البحث:**

بناءً على ما سبق يمكن عرض مشكلة البحث بالسؤال التالي:

ما أثر الهيكل المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي في ربحيته؟

للإجابة عن السؤال السابق تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر الهيكل المالي المتمثل بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في نسبة العائد على الأصول؟

2. ما أثر الهيكل المالي المتمثل بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في نسبة العائد على حقوق الملكية؟

**3-أهداف البحث:**

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد أثر الهيكل المالي المتمثل بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في نسبة العائد على الأصول.

2. تحديد أثر الهيكل المالي المتمثل بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في نسبة العائد على حقوق الملكية.

**4-أهمية البحث:**

تكمن الأهمية العلمية للبحث من خلال توفير معلومات إضافية لمستخدمي البيانات المالية فيما يتعلق بالهيكل المالي للمصرف وازدهار أثر الهيكل المالي في ربحية مصرف سورية الدولي الإسلامي، أما الأهمية العملية تكمن بمساعدة المصرف في الحكم على كفاءة أدائه واتخاذ القرار الخاص به في الحصول على الأموال من مصادر مختلفة والقيام بتوظيفها، وهذا سينعكس بدوره على الربحية في المصارف الإسلامية.

**5-فرضيات البحث:** بهدف الإجابة عن أسئلة البحث وفي سبيل تحقيق أهدافه تم وضع الفرضية الآتية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل المالي في الربحية.

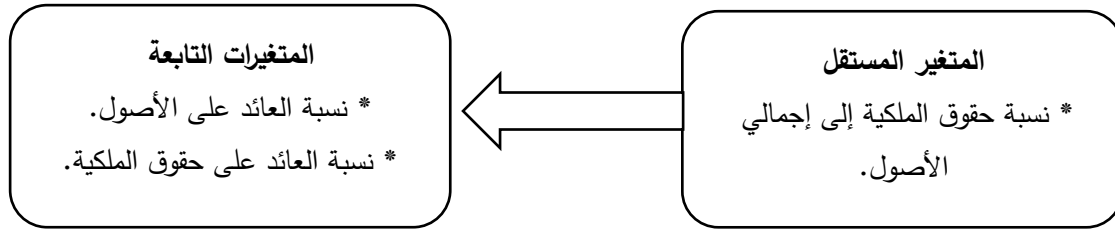
ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيتان التاليتان:

1. لا يوجد أثر لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في نسبة العائد على الأصول.

2. لا يوجد أثر لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في نسبة العائد على حقوق الملكية.

6-منهجية البحث: تحقيقاً لأهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، القائم على تجميع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث من مصادرها المختلفة كالكتب والتقارير الصادرة عن الجهات المعنية والأبحاث المنشورة في المجالات المتخصصة والمؤتمرات، وتحليل البيانات المالية للمصارف وتفسير النتائج المتولدة عن الدراسة التطبيقية. بالإضافة إلى استخدام نموذج احصائي وهو تحليل الانحدار البسيط والذي اعتمد على متغير مستقل واحد وهو الهيكل المالي ومتغيرين تابعين وهما نسب الربحية.

#### 7-متغيرات البحث:



#### 8-حدود البحث:

الحدود المكانية: اقتصر البحث على دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي.  
الحدود الزمانية: تمت الدراسة التطبيقية لهذا البحث ضمن الفترة من عام 2010 وحتى عام 2017.

#### 9-الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالبحث الحالي:

#### دراسة (Amarjit Gill, 2011) بعنوان "The effects of capital structure on profitability: Evidence from United States"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل التمويلي على الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تكونت عينة الدراسة من (272) شركة أمريكية مسجلة في سوق نيويورك للأوراق المالية لفترة (3) سنوات من عام (2005) ولغاية عام (2007). وبعد تطبيق الدراسة توصلت إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية بين الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول والربحية، وهناك علاقة بين مجموع الديون إلى إجمالي الأصول والربحية في صناعة الخدمات، وتظهر نتائج هذه الدراسة علاقة إيجابية بين الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول والربحية، الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول والربحية، ومجموع الديون إلى إجمالي الأصول والربحية في الصناعة التحويلية.

#### دراسة (ABDEL FATTAH ALSLEHA, ZAHER;SUBHI RAJHA, KHALED, 2014) بعنوان "The Effect of capital structure on the performance of Islamic banks"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك الإسلامية العاملة في الأردن من خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد، واشتمل النموذج على عينة من بنكين إسلاميين هما البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، واعتمدت عينة الدراسة على البيانات السنوية للبنك الإسلامي للفترة (1998-2012) من خلال استخدام العديد من النسب المالية تمثل المتغير المستقل: (نسبة الملكية، إجمالي الأصول، نسبة التمويل إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول السائلة من إجمالي الموجودات) والمتغير التابع هو قياس الأداء باستخدام مقياس Tobin Q ووجدت نتائج الدراسة تأثيراً إيجابياً لكل من: (نسبة الملكية، إجمالي الأصول ونسبة التمويل إلى إجمالي الأصول) على الأداء. ولا يوجد أي أثر لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في أداء البنوك الإسلامية في الأردن.

دراسة (توفيق عبد الجليل، 2014) بعنوان: "أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية في سوق عمان المالي لخمس سنوات من 2008 إلى 2012، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر نسبة المديونية، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، ونسبة التغير السنوي في الأصول، ومعدل دوران الأصول، على كل من العائد على الاستثمار، والعائد على حقوق الملكية، كما استخدمت معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة لتدعيم نتائج الانحدار المتعدد. وأظهر تحليل معامل الانحدار المتعدد لبيانات الدراسة:

- أ- وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% لنسبة الديون إلى حقوق الملكية على العائد على حقوق الملكية، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% لنسبة المديونية على العائد على حقوق الملكية.
- ب- وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% لمعدل دوران الأصول، ونسبة النمو على العائد على الاستثمار وعلى العائد على حقوق الملكية.

دراسة (سايح عثمان، 2014) بعنوان: " قياس تأثير تركيبة رأس المال على ربحية الشركات " .

هدفت هذه الدراسة إلى تعظيم الأرباح وتعظيم القيمة السوقية للسهم، وهذا ما أثار جدلاً بين كتاب الإدارة المالية حول الهدف الذي يجب أن تركز عليه كمحور لقراراتها، فبعضهم رجح تعظيم الأرباح في حين يرجح الغالبية العظمى تعظيم القيمة السوقية كهدف استراتيجي للإدارة المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء نموذج لفحص العلاقة بين ربحية الشركة وتركيبية رأس المال، وذلك اعتماداً على أسلوب دراسة حالة والتي تم فيها استخدام البرامج الإحصائية وهي EXCEL لحساب أهم نسب ومؤشرات الدراسة وبرنامج EVIEWS لاختبار العلاقة بين المتغيرين واستخدام طريقة المربعات الصغرى، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة سلبية بين المتغيرين.

الاختلاف بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة هو حدود ومجتمع البحث حيث سيتم تطبيق الجانب العملي منها على المصارف الإسلامية من عام 2010 إلى عام 2017، ومتغيرات البحث المستقلة والتابعة حيث اعتمدت بعض تلك الدراسات على دراسة أثر إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول في الربحية مقاسة في العائد على الأصول بينما اعتمد بعضها الآخر على دراسة أثر هيكل رأس المال في أداء الشركات الصناعية في كل من العائد على الاستثمار، والعائد على حقوق الملكية في حين يناقش هذا البحث حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي، ومدى تأثير الهيكل المالي في الربحية مقاسة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

#### 10- الإطار النظري للبحث:

#### 10-1 مفهوم الهيكل المالي ومكوناته:

يُعرف الهيكل المالي على أنه<sup>1</sup>: المكونات التفصيلية لكل من جانبي ميزانية المنشأة، ويتحدد مدى توازن الهيكل المالي بمدى التناسق بين كل من أصولها وخصومها، وهذا ما يطلق عليه منهج التغطية في التمويل. أما هيكل التمويل هو مفهوم الرافعة

<sup>1</sup> المرسي، اللوح، جمال الدين، أحمد عبد الله (2007)، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية الإبراهيمية، الاسكندرية، ص244.

المالية أو المتاجرة على الملكية ويقصد به اللجوء إلى الدين كمصدر للتمويل إلى جانب حقوق المساهمين، وهو يشير إلى الجانب الأيسر من الميزانية.

ويُعرف الهيكل المالي على أنه<sup>1</sup>: هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية. ترى الباحثة بأن التعريف الأول ركز على أن الهيكل المالي يهتم بجانب الأصول والخصوم؛ بينما خصص التعريف الثاني على التركيز على جانب الخصوم من الهيكل المالي. لذا تميل الباحثة لتعريف الهيكل المالي بأنه: دراسة نسب مصادر التمويل - الداخلية والخارجية - وإظهار كفاءة استخدامها من قبل المنشأة بشكل أفضل.

## 10-2 مصادر الهيكل المالي:

تستثمر المصارف أموالها في استثمارات طويلة وقصيرة الأجل تبعاً لمصادر تلك الأموال، وذلك حسب احتياجاتها، لذا فإن هذه المصادر تنقسم إلى مصادر داخلية وخارجية.

10-2-1-المصادر الداخلية<sup>2</sup>: هي تلك المصادر التي يتم الحصول عليها من داخل المصرف نفسه ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

- رأس المال المدفوع (التمويل الذاتي): يمثل النواة الأولى لموارد المصرف الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما يلزمه من مستلزمات وما يتطلبه من الإنفاق على تسيير أعماله<sup>3</sup> أي يمثل إجمالي المبالغ التي قام بدفعها أصحاب المصرف والمساهمين في تكوين رأسماله.
- الاحتياطيات<sup>4</sup>: هي عبارة عن المبالغ التي تم استقطاعها من قبل المصرف على مر السنين من أرباحه المتحققة خلال هذه الفترة لتدعيم مركزه المالي والمحافظة على رأس ماله وتشتمل على الأنواع الآتية: الاحتياطي الاجباري، الاحتياطي الاختياري.
- الأرباح المحتجزة<sup>5</sup>: هي عبارة عن الأرباح التي حققتها المنشأة ولم توزع إلى حملة الأسهم، حيث اتضح للمصرف بأنّ الضرورة تقتضي عدم توزيع أرباح المساهمين في سنة معينة، أو الاكتفاء بتوزيع جزء منها ومن ثم فإنّ الأرباح الغير موزعة تضاف إلى الموارد الدائنة للمصرف لمواجهة احتياجاته.
- المخصصات<sup>6</sup>: هي عبارة عن المبالغ التي يقتطعها المصرف، ويتحملها إجمالي الربح المتحقق في نهاية السنة المالية، لمواجهة ظروف محددة ومقابلة أغراض معينة، مثل مخصص الديون المشكوك فيها، وانخفاض أسعار العملات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف، ومخصص لمواجهة مخاطر المصرف التي يتعرض لها نتيجة ممارسة عمله والتي ينجم عنها خسائر.

<sup>1</sup> النعيمي، التميمي، عدنان تايه، ارشد فؤاد(2009)، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 349.

<sup>2</sup> آل شبيب، دريد كامل (2007)، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج، ص 117.

<sup>3</sup> آل شبيب، دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 200.

<sup>4</sup> أحمد، عبد الوهاب يوسف (2008)، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ص 155.

<sup>5</sup> أحمد، عبد الوهاب يوسف، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 87.

<sup>6</sup> شامية، أحمد زهير (2003)، اقتصاديات النقود والمصارف، سورية، منشورات جامعة حلب، ص 261.

10-2-2-المصادر الخارجية: هي تلك المصادر التي يتم الحصول عليها من خارج المصرف حيث توفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل المصرف والقيام بوظائفه المختلفة، وتتكون من:

• الودائع: تعد الودائع بمثابة الشريان الذي يمد المصرف بأموال استثماراته المختلفة والمصدر الرئيسي لتنمية الموارد المالية، وهناك استراتيجيات عديدة لتنمية الموارد المالية للمصرف إلا أنّ للمصارف الإسلامية مبرراتها الاقتصادية في تقبل الودائع على غيرها في تنمية هذه الموارد.

• القروض المصرفية: تعد القروض المصرفية بين المصارف من أهم مصادر الأموال، وتتمثل بقيام المصرف الذي يعاني من العجز بالحصول على الأموال من مصارف أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية، إلا أنّ المصارف الإسلامية لا تتعرض لهذه الحالة لعدم تعاملها بالقروض بل لديها سياستها الخاصة عند تعرضها للعجز أو الفائض.

• مصادر تمويل أخرى: تتضمن ما يلي:

أ- التأمينات المختلفة: وهي التي يضعها الأفراد في المصارف مثل التأمينات للاعتمادات المستندية.

ب- أرصدة وصكوك مستحقة الدفع: يتميز هذا المصدر إضافة إلى أنه مصدر أموال غير ثابت، فإنّه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأصول<sup>1</sup>.

### 10-3-النسب المالية للهيكل المالي:

تساعد النسب الهيكلية إدارة المصرف على دراسة الهيكل المالي له، وذلك من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين وهما<sup>2</sup>:

أ- التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية. كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المصرف بشكل سليم. ومن أهم النسب المالية التي تتعلق بالهيكل المالي هي:

1. نسبة التمويل الخارجي للأصول.

2. نسبة التمويل الداخلي للأصول.

إلا أنّ النسبة التي سيتم استخدامها هي نسبة التمويل الداخلي للأصول، ويتم حسابها كما يلي<sup>3</sup>:

$$\text{نسبة التمويل الداخلي للأصول} = \text{حقوق الملكية} \div \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

تظهر هذه النسبة التمويل الداخلي (الذاتي) للأصول، وارتفاعها يعد مؤشراً إيجابياً على وضع المصرف المالي، إلا أنّ ذلك قد لا يكون في مصلحة المصرف دائماً، ولذا فلا يمكن الاكتفاء بالتمويل الداخلي لا بدّ من وجود تمويل خارجي لأنه سيساعد على رفع ربحية الأموال الخاصة (حقوق الملكية) ولكن في حدود لا يؤثر فيها على الاستقلال المالي للمصرف ولذا لا بد

<sup>1</sup> بوعبدلي، مرسللي، أحلام، نزيهة(2016)، أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 6، ص46.

<sup>2</sup> اسماعيل، حنان، اسماعيل محمود، محمد رضوان حلوة(2001)، المحاسبة الإدارية والتحليل المالي، جامعة حلب، ص55-57.

<sup>3</sup> الكرخي، مجيد(2007)، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص112.

من وجود توازن بين الوجهتين بحيث يمكن الاستفادة من الأموال المقترضة من المصادر الخارجية ولكن بدون فوائد نظراً لتطبيق هذه الدراسة على المصارف الإسلامية التي لا تتعامل بالفائدة لا أخذاً ولا عطاءً<sup>1</sup>.

#### 10-4 الربحية والعوامل المؤثرة فيها:

##### 10-4-1 مفهوم الربح والربحية:

إن مفهوم الربح يختلف عن الربحية حيث أن لكل واحدٍ منهما تعريف وغرض خاص يسعى إلى تحقيقه، لذا ستستعرض الباحثة أبرز التعاريف التي يتم من خلالها توضيح كلا المفهومين في المصارف.

(1) مفهوم الربح<sup>2</sup>: هو الزيادة الحاصلة في صافي الملكية خلال فترة زمنية محددة، أو هو النماء الحاصل في القيمة، أي أنه محاولة لكسب المال بشراء السلع بسعر منخفض وبيعها بسعر عالي. فالربح هو الفارق بين إجمالي الإيرادات المتحققة مطروحاً منها إجمالي التكاليف.

(2) مفهوم الربحية: تعد الربحية مؤشراً رئيسياً لتقييم أداء المصرف وتعزيز ثقة المتعاملين معه بقدرته على استخدام موارده بكفاءة عالية لذا فإن من أبرز التعاريف الخاصة بالربحية هي كالآتي:

تُعرف الربحية بأنها<sup>3</sup>: العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها، وتعد الربحية هدفاً ومقياساً للحكم على كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد المختلفة على مستوى الوحدة الكلية والوحدات الجزئية. كما تُعرف الربحية أيضاً بأنها<sup>4</sup>: مقياس لمدى قدرة المنشأة على تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة في أنشطتها وفي تحليل ربحية المنشأة، لذا فإن المصارف تعمل على تحقيق أهدافها في الربحية من خلال قرارين، هما: قرار الاستثمار وقرار التمويل.

##### 10-4-2 العوامل المؤثرة في الربحية:

يوجد العديد من العوامل التي تواجهها المصارف سواء كانت هذه العوامل خارجية أو داخلية وستستعرض الباحثة شرحاً موجزاً لبعض من هذه العوامل كالآتي<sup>5</sup>:

- 1-العوامل الخارجية: هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر في فعالية المصرف وتتمثل في:
- عوامل سياسية: إن لهذه السياسة دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها، وبالتالي فإن ذلك يؤثر في ربحيتها<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> الكرخي، مجيد(2007)، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، مرجع سبق ذكره، ص112.

<sup>2</sup> قنطقجي، سامر(2010)، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر، الطبعة الأولى، ص 100.

<sup>3</sup> عقل، مفلح(1989)، مقدمة في الإدارة المالية، عمان: معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، ص 42.

<sup>4</sup> شهاب الدين، ابتسام السيد(2016)، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، ص 43.

<sup>5</sup> حاجي، وجدة(2016)، أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ص4-5.

<sup>6</sup> نبيلة، رفاقة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، عام 2016م، ص10.



• عوامل قانونية ك(التشريعات القانونية وقرارات المصرف المركزي والضوابط المصرفية): حيث تُؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف<sup>1</sup>.

2-العوامل الداخلية: من أهم العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف تتمثل في:

• **هيكل الودائع:** تعطي الودائع للمصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر وخصوصاً ودائع التوفير لأنّ تكلفة الحصول عليها تعد قليلة نسبياً مقارنةً مع الودائع لأجل، وفي الوقت نفسه، تُؤثر تكلفة الودائع أيضاً في ربحية المصارف لأنها تُمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال<sup>2</sup>.

• **حجم المصرف وإدارته<sup>3</sup>:** يقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكلما زاد حجم المصرف يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، فهذا المعدل يكون كبيراً في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة، لذا فإنّ حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، وتزيد من ثقة الجمهور المتعاملين معها مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء.

واستناداً إلى العوامل التي تتأثر بها المصارف عامةً؛ إلا أنّ المصارف الإسلامية بشكل خاص تتأثر بالإضافة لهذه العوامل بعوامل أخرى، ومن أهمها ما يلي<sup>4</sup>:

• مدى استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية في الدولة والدول المجاورة، فكلما اتجهت الظروف نحو الاستقرار زادت الاحتمالات المناسبة لتحقيق الربحية، فبينما تتجاوز المصارف التقليدية هذه الظروف بفرضها مزيداً من الفوائد؛ أما الإسلامية فتسعى جاهدة لتحقيق الاستقرار للمحافظة على ربحيتها.

• مخاطر سعر الفائدة: لا تتعرض المصارف الإسلامية لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة لأنها لا تتعامل بها، إلا أن هذه التغيرات قد تؤثر في إيراداتها بصورة غير مباشرة، من خلال انتقال العملاء غير المهتمين بالحكم الشرعي لهذه الفائدة.

• اختلاف معدلات تكاليف الإنتاج يؤثر في الأرباح.

<sup>1</sup> أبو زعيتر، باسل جبر حسن(2006)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، ص 93.

<sup>2</sup> محمد، علي محمود(2014)، سعر الفائدة في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، ص 544.

<sup>3</sup> مزنيق، رامي أكرم(2014)، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، جامعة تشرين، ص53.

<sup>4</sup> العبيد، ميمون علي(2015)، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، مجلة جامعة البعث، المجلد 73، العدد 9، ص 131.

## 10-5 النسب المالية للربحية:

تُعبّر نسب الربحية في المصارف على قدرتها على توليد الأرباح، فهي مؤشراً هاماً لتقييم الكفاءة الإدارية ومدى نجاح نشاط المصرف في ظل الظروف الاقتصادية، وتشمل هذه النسب ما يلي<sup>1</sup>:

(1) **العائد على الأصول (ROA) Return on Assets**: ويقصد به نسبة ربح العمليات إلى الأصول<sup>2</sup>. تُستخدم هذه النسبة<sup>3</sup> لقياس مدى كفاءة المصرف في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل في توليد الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة. وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب شيوعاً لقياس الأداء المالي في الصناعة المصرفية، يتم حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية<sup>4</sup>:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \text{صافي الربح بعد الضرائب} \div \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

(2) **العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity**: ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحملهم للمخاطر<sup>5</sup>. تُستخدم هذه النسبة لقياس مدى كفاءة المصرف في استخدام موارده الذاتية من خلال بيان مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح، بالإضافة إلى تقديرات المخاطر. يتم حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية<sup>6</sup>:

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{صافي الربح بعد الضرائب} \div \text{حقوق الملكية} \times 100$$

<sup>1</sup> الجعافرة، أحمد ياسين حمد (2012)، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، ص 40.

<sup>2</sup> عقل، مفل، مقدمة في الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 42.

<sup>3</sup> Khalid (2014), **The Performance and Efficiency of Islamic Banking in South Asian Countries**, *Economia*, Seria Management Volume 17, Issue 2, p.226

<sup>4</sup> النعيمي، التميمي، عدنان تايه، أرشد فؤاد (2008)، التحليل والتخطيط المالي، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر، ص 102.

<sup>5</sup> Edwards, J. Don (1991), and Heagy, C. Donnel, **Principles of Bank Accounting and Reporting**, *American Bankers Association*, P363.

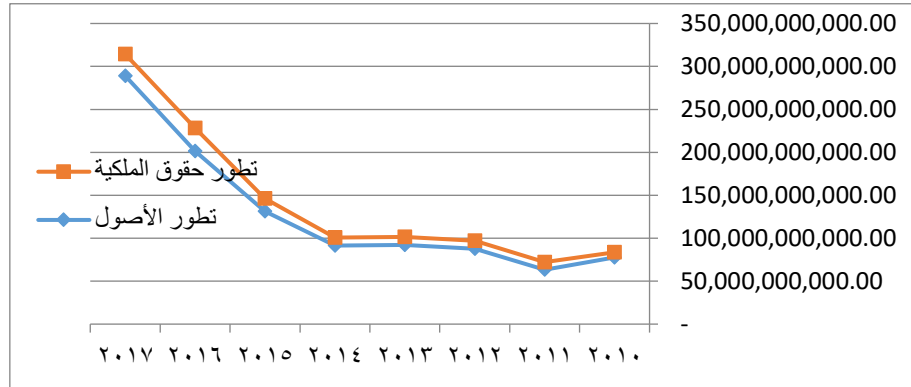
<sup>6</sup> عبد الهادي، محمد سعيد (1999)، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل – التحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع ص 200.

فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف بضمان تحقيق ربح أكبر<sup>1</sup>. وتُظهر القيمة الأعلى أداءً مالياً عالياً<sup>2</sup>.

الجدول رقم (1): يبين إجمالي الأصول وحقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي

السنة	إجمالي الأصول	إجمالي حقوق الملكية
2010	77,484,737,487.00	5,966,111,259.00
2011	63,321,816,693.00	8,858,628,961.00
2012	87,559,022,160.00	9,417,349,604.00
2013	92,089,000,348.00	9,584,258,645.00
2014	91,331,861,386.00	9,367,698,601.00
2015	131,186,846,839.00	15,207,904,903.00
2016	201,288,860,006.00	26,762,127,244.00
2017	289,075,626,334.00	25,172,850,248.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.



الشكل رقم (1): تطور حقوق الملكية وإجمالي الأصول في مصرف سورية الدولي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2010.

<sup>1</sup> Badreldin, Ahmed Mohamed(2009), **Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios**, Faculty of Management Technology, Working Paper No. 16 October,p.5.

<sup>2</sup> Hossain, Alamgir(2014), **Examination of Profitability between Islamic Banks and Conventional Banks in Bangladesh: A Comparative Study**, Research in Business and Management, Vol. 1, No. 1, p.81.

## 11-الدراسة التطبيقية:

## 11- 1لمحة عن مصرف سورية الدولي الإسلامي:

تأسس مصرف سورية الدولي برأس مال مقداره 50000000000 ليرة سورية موزع على 100000000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وقام المصرف بزيادة رأسماله بمقدار 461381500 ليرة سورية وذلك تطبيقاً لأحكام القانون رقم 3 لعام 2010 القاضي بتعديل المادة من المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 والذي يحدد رأسمال المصرف الإسلامي بأن لا يقل عن 15 مليار ليرة سورية، وأصبح رأس مال المصرف 75000000000 ليرة سورية، وتمت الموافقة من قبل مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية على تجزئة القيمة الاسمية للسهم لعام 2010 وأصبحت 100 ليرة سورية للسهم الواحد ليكون عدد إجمالي أسهم المصرف 750000000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 75000000000 ليرة سورية.

## 11-2 عرض المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لمصرف سورية الدولي الإسلامي:

## الجدول رقم (2): المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لمصرف سورية الدولي الإسلامي

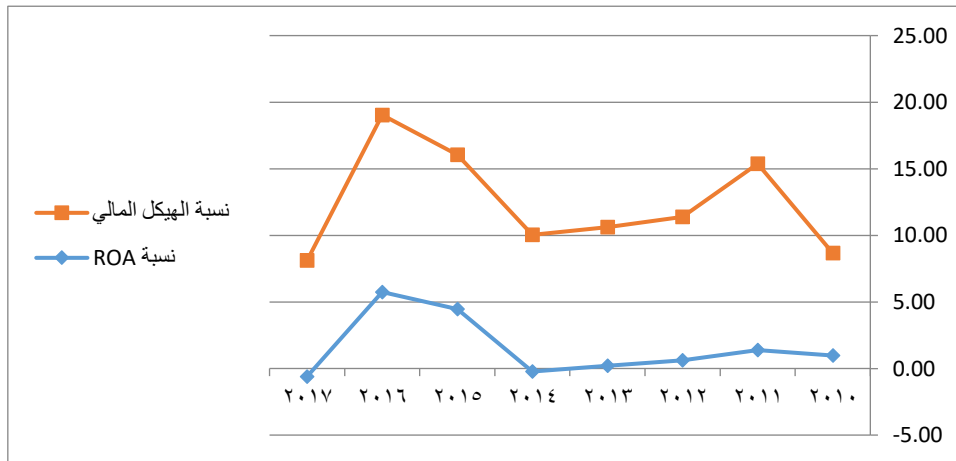
المتغير المستقل	المتغير التابع	السنة
نسبة العائد على الأصول ROA	نسبة العائد على حقوق الملكية ROE	
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول		
7.70	12.50	2010
13.99	9.86	2011
10.76	5.73	2012
10.41	2.02	2013
10.26	-2.25	2014
11.59	38.44	2015
13.30	43.19	2016
8.71	-6.91	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

من خلال الجدول رقم (2) تبين أن نسبة العائد على الأصول شهدت تذبذباً واضحاً (ارتفاعاً وانخفاضاً) خلال فترة الدراسة، حيث بلغت 0.96% سنة 2010 ثم ارتفعت إلى 1.38% سنة 2011 وهذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع صافي الربح بعد الضريبة مما يعني أن المصرف حقق أرباحاً متزايدة بشكل مستمر وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمصرف والسبب في ارتفاع صافي الربح بعد الضريبة هو زيادة الإيرادات عن المصاريف ويعود ذلك إلى التغير الواضح الذي حصل بالمصرف فقد كان التغير في العائد على حسابات الاستثمار المطلقة بين السنتين 13955543 وهذا يشير إلى أن المصرف حقق أرباحاً من

عملية الاستثمار التي يقوم بها وأيضاً كان التغير في إجمالي الدخل التشغيلي للمصرف بين السنتين 355472574، بينما بلغت إجمالي المصروفات 233018421 والواضح بأن إجمالي الدخل للسنتين أكبر من إجمالي المصروفات وكان الفرق بينهما 122454153 وكذلك فإنَّ ضريبة الدخل كانت منخفضة أيضاً وكان لها سبب في ارتفاع الأرباح وكان الانخفاض بنسبة (5241897)، ثم عادت هذه النسبة بالانخفاض واستمر ذلك إلى سنة 2014 ثم عادت إلى الارتفاع في عام 2015 حيث بلغت 4.46% واستمرت بالارتفاع عام 2016 وكانت 5.74% وفي سنة 2017 انخفضت وصولاً إلى -0.60%، وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض صافي الربح بعد الضريبة وارتفاع حجم الأصول، وسبب انخفاض صافي الربح بعد الضريبة هو الخسائر غير المحققة التي تكبدها المصرف فقد بلغت الخسارة (4183837884) بالإضافة إلى الانخفاض في الإيرادات أخرى (أرباح بيع موجودات ثابتة، أرباح بيع أخرى، نفقات مستردة) والتي بلغت (47980095) وهذا يشير إلى قلة الإيرادات التي يحصل عليها المصرف، وقد أثر بذلك على إجمالي الدخل والذي بلغت نسبة التغير في السنة الحالية والسنة السابقة (8009702652) بينما كان إجمالي المصروفات أكبر من إجمالي الإيرادات مما أثر بذلك على صافي الربح وكانت هذه النسبة 5050925897، وكذلك فإنَّ الضريبة في سنة 2017 كانت مرتفعة مقارنة مع السنة السابقة وهذا قد أثر بصافي الربح بعد الضريبة أيضاً وكانت هذا الزيادة بينهما 236303637.

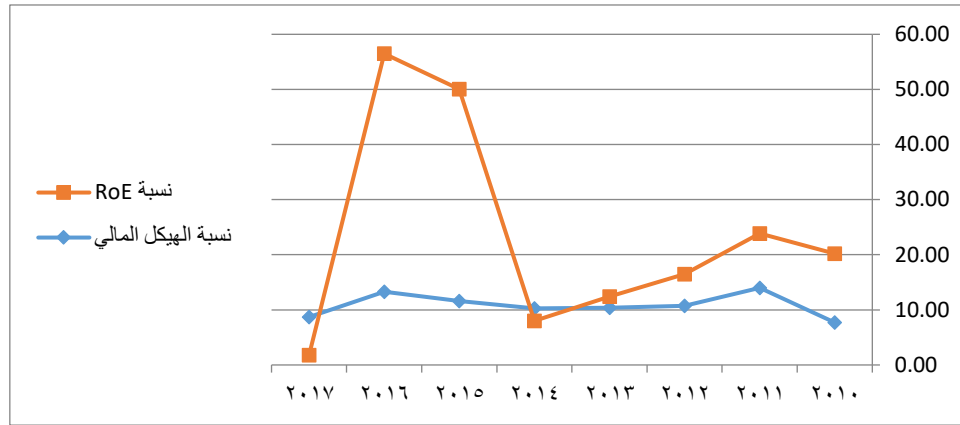
أيضاً من خلال الجدول رقم (2) تبين تذبذباً في نسبة العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت 12.50% سنة 2010 ثم انخفضت إلى 9.86% سنة 2011 واستمرت بالانخفاض حتى عام 2014 حيث بلغت -2.25% وعادت بالارتفاع بعدها سنة 2015 و2016 وكانت قيمتها 38.44% و43.19% على التوالي، ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد الأرباح قياساً بحقوق الملكية مما أثر بشكل إيجابي في هذه السنتين، ثم تراجع في عام 2017 شهدت انخفاضاً مفاجئاً بلغ -6.91%، وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض صافي الربح بعد الضريبة لذات الأسباب سابقة الذكر.



الشكل رقم (2): تطور نسبة الهيكل المالي وإجمالي الأصول في مصرف سورية الدولي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2010 .

الشكل رقم (3): تطور نسبة الهيكل المالي وإجمالي حقوق الملكية في مصرف سورية الدولي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2010 .

### 3-11 المناقشة والنتائج:

#### • اختبار الفرضيات:

بالاعتماد على بيانات مصرف سورية الدولي الإسلامي تم حساب النسب المطلوبة وباستخدام برنامج ال SPSS تم اختبار فرضيات البحث.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في العائد على الأصول.

الجدول رقم (3): معاملات الارتباط والتحديد للمتغيرين لنسبة الهيكل المالي والعائد على الأصول

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.666 <sup>a</sup>	.443	.364	8.78971

a. Predictors: ROA

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	ROA	2.761	1.169	.666	2.361	.050

a. Dependent Variable: الهيكل

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS)

يوضح الجدول (3) علاقة الارتباط بين نسبة الهيكل المالي والعائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط  $R=0.666$  وهي تدل على أنّ العلاقة طردية بين المتغيرين، وتبين قيمة معامل التحديد على أن (44.3%) من التغيرات الحاصلة في العائد على الأصول تتعلق بنسبة الهيكل المالي، أي أنه كلما ارتفعت نسبة الهيكل المالي أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول.

الجدول رقم (4): اختبار معنوية النموذج للمتغيرين لنسبة الهيكل المالي والعائد على الأصول

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	430.692	1	430.692	5.575	.05 <sup>a</sup>
	Residual	540.813	7	77.259		
	Total	971.506 <sup>b</sup>	8			

a. Predictors: ROA

المصدر: مخرجات برنامج (Spss)

يوضح الجدول رقم (4) اختبار معنوية النموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig=0.05) وهي تساوي (0.05) وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الهيكل المالي في العائد على الأصول، وهذا ما يؤكد معامل الانحدار في الجدول (2).

الأصول في العائد على حقوق الملكية. إجمالي الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية إلى

الجدول رقم (5): معاملات الارتباط والتحديد للمتغيرين لنسبة الهيكل المالي والعائد على حقوق الملكية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.662 <sup>a</sup>	.439	.359	8.82542

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	ROE	.340	.145	.662	2.339	.05

المصدر: مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول (5) علاقة الارتباط بين نسبة الهيكل المالي والعائد على حقوق الملكية، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط R = 0.662 وهي تدل على أن العلاقة جيدة وطردية بين نسبة الهيكل المالي والعائد على حقوق الملكية، وتبين قيمة معامل التحديد على أن (43.9%) من التغيرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكية تتعلق بنسبة الهيكل المالي، أي أنه كلما ارتفعت نسبة الهيكل المالي أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية.

## الجدول رقم (6): اختبار معنوية النموذج للمتغيرين لنسبة الهيكل المالي والعائد على حقوق الملكية

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	426.289	1	426.289	5.473	.05a
	Residual	545.217	7	77.888		
	Total	971.506b	8			

a. Predictors: ROE

المصدر: مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول رقم (6) اختبار معنوية النموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig=0.05) وهي تساوي (0.05) وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الهيكل المالي في العائد على حقوق الملكية، وهذا ما يؤكد معامل الانحدار في الجدول (4).

**12-النتائج:**

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

- وجود تأثير لنسبة الهيكل المالي في العائد على الأصول في مصرف سورية الدولي الإسلامي، والعلاقة طردية بينهما وهذا يعني أنّ الاعتماد على نسبة التمويل بحقوق الملكية يعمل على زيادة نصيب الموجودات من الأرباح التي يحققها المصرف.
- وجود تأثير لنسبة الهيكل المالي في العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية الدولي الإسلامي، والعلاقة طردية بينهما وهذا يعني أنّ الاعتماد على نسبة التمويل بحقوق الملكية يعمل على زيادة نصيب المساهمين من الأرباح التي يحققها المصرف.
- إنّ نسبة الهيكل المالي إلى العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كل على حدة، له تأثير ايجابي، مما يدل على أنّ زيادة التمويل بالاحتياطيات والأرباح المحتجزة يعمل على زيادة نصيب المساهمين من الأرباح.

**13-التوصيات:**

- في ضوء النتائج والتحليلات السابقة والتي تعكس أثر الهيكل المالي في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي، توصي الباحثة بما يلي:
- ضرورة قيام المصرف بعملية توازن بين الهيكل المالي الداخلي والمشاركات الخارجية التي يستفيد منها في عملية تمويل عملائه في الاستثمار والمضاربة وبذلك يتم دراسة نسبة مشاركة الأرباح بين المصرف ومودعيه الداخليين والخارجيين، أو الأفراد والمؤسسات والمصارف المحلية والخارجية.
  - كلما استطاعت المصارف أن تحقق التوازن بين آجال الموجودات وآجال توظيفها فهذا يعد مؤشر إيجابي لها فمن خلال نسبة توظيف الأموال يستطيع المصرف أن يحقق أرباحاً وأن يخفف من حجم المخاطرة.
  - التركيز بشكل أكبر على جذب الودائع وتنميتها في المصارف الإسلامية بسبب تأثيرها الإيجابي على الربحية.



## 14-المراجع العلمية:

## 14-1 المراجع باللغة العربية:

1. أبو زعيتر، باسل جبر حسن (2006)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، ص 93.
2. أحمد، عبد الوهاب يوسف (2008)، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ص 155.
3. اسماعيل، حنان، اسماعيل محمود، محمد رضوان حلوة (2001)، المحاسبة الإدارية والتحليل المالي، جامعة حلب، منشورات وزارة التعليم العالي مديرية المعاهد المتوسطة، ص 55.
4. آل شبيب، دريد كامل (2007)، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج، ص 117.
5. آل شبيب، دريد كامل (2007)، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر، ص 200.
6. بوعبدلي، مرسل، أحلام، نزيهة (2016)، أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 6، ص 46.
7. الجعافرة، أحمد ياسين حمد (2012)، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، ص 40.
8. حاجي، وجدة (2016)، أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ص 4-5.
9. شامية، أحمد زهير، (2003)، اقتصاديات النقود والمصارف، سورية، منشورات جامعة حلب، ص 261.
10. شهاب الدين، ابتسام السيد (2016)، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، ص 43.
11. عبد الهادي، محمد سعيد (1999)، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل – التحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 200.
12. العبيد، ميمون علي (2015)، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، مجلة جامعة البعث، المجلد 73، العدد 9، ص 131.
13. عقل، مفلح (1989)، مقدمة في الإدارة المالية، عمان، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، ص 42.
14. قنطججي، سامر (2010)، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر، الطبعة الأولى، ص 100.
15. الكرخي، مجيد (2007)، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 112.
16. المرسي، للحلح، جمال الدين، أحمد عبد الله (2007)، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية الإبراهيمية، الاسكندرية، ص 244.
17. مزيق، رامي أكرم (2014)، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، جامعة تشرين، ص 53.

18. نبيلة، رفاقة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، عام 2016م، ص10.
19. النعيمي، التميمي، عدنان تايه، أرشد فؤاد(2008)، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 102.
20. النعيمي، التميمي، عدنان تايه، أرشد فؤاد(2009)، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 349.
21. محمد، علي محمود(2014)، سعر الفائدة في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، ص 544.
22. توفيق عبد الجليل، (2014)، أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
23. سايح عثمان، (2014)، قياس تأثير تركيبة رأس المال على ربحية الشركات.
- 14-2 المراجع باللغة الأجنبية:

1. Badreldin, Ahmed Mohamed(2009)، **Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios**, Faculty of Management Technology, Working Paper No. 16 October,p.5.
2. Edwards, J. Don (1991),and Heagy, C. Donnel, **Principles of Bank Accounting and Reporting**, American Bankers Association, P363.
3. Hossain, Alamgir(2014), **Examination of Profitability between Islamic Banks and Conventional Banks in Bangladesh: A Comparative Study**, Research in Business and Management, Vol. 1, No. 1, p.81.
4. IRFAN, MAJEED, ZAMAN, Muhammad, Yasir, Khalid(2014), **The Performance and Efficiency of Islamic Banking in South Asian Countries**, *Economia*, Seria Management Volume 17, Issue 2,p.226.
5. Amarjit Gill, (2011) **The effects of capital structure on profitability: Evidence from United States**.
6. SUBHI RAJHA, KHALED,؛ ABDEL FATTAH ALSLEHA, ZAHER(2014) **The Effect of capital structure on the performance of Islamic banks**.

### 15-3المواقع الالكترونية:

1. 3- http://www.dse.sy التقرير السنوي لسوق دمشق للأوراق المالية.

## تقييم أسهم المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج الدخل المتبقي/Rim/

أ.د. كنجو عبود كنجو<sup>1</sup>. سلمان أحمد معلا<sup>2</sup> علا جمال البغدادي<sup>3</sup>

( الإيداع: 2 تشرين الأول 2018، القبول: 2 كانون الأول 2018 )

### الملخص:

هدف البحث إلى تحديد قدرة نموذج الدخل المتبقي على تقييم أسهم المصارف التجارية، المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2014/1/1 ولغاية 2016/12/31. ولتحقيق هذا الهدف تم احتساب "القيم الحقيقية" لسهمي المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف بيمو السعودي الفرنسي، من خلال حساب معدل العائد المطلوب على السهم باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM بهدف الحصول على القيمة الحالية المخصومة للدخل المتبقي وإضافتها للقيمة الدفترية السهم والتوصل للقيمة الحقيقية ومقارنتها مع سعر السهم في السوق، وقد تم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS. حيث جرى التوصل إلى مجموعة من النتائج، لعل أهمها: عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين القيم الحقيقية للأسهم وأسعارها في السوق؛ كما تبين أن أسعار الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية منخفضة جداً وعوائدها سالبة، مما أدى لانخفاض العائد المطلوب على السهم. لم تظهر فعالية نموذج الدخل المتبقي في تقييم الأسهم، لأن أسعار الأسهم لم تعكس قيمتها الحقيقية بشكل كامل، بل تأثرت بعوامل أخرى، غير الأرباح من مثل الظروف الاقتصادية والسياسية للبلد.

**الكلمات المفتاحية:** سوق دمشق للأوراق المالية، أسهم المصارف التجارية التنبؤ، نموذج الدخل المتبقي، القيمة الحقيقية للسهم.

<sup>1</sup> أستاذ في قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حماه.

<sup>2</sup> مدرس في قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة

<sup>3</sup> طالبة دراسات عليا (ماجستير)، كلية الاقتصاد، جامعة حماة

## Evaluation of Commercial Banks' Shares in Damascus Stock Exchange using Residual Income Model /RIM/

Ola Baghdady

Prof. Dr. Kanjo Kanjo

Dr. suliman mala

(Received:2 October 2018, Accepted: 2 December 2018)

### Abstract:

This research aimed to determine the ability of Residual Income Model to evaluate the of commercial banks listed on Damascus stock exchange, during the period from 1/1/2014 to 31/12/2016. To achieve this purpose, intrinsic value was calculated for bank BEMO and International Bank for Trade & Financing using required rate of return (CAPM) to get discounted current value for residual income and added it to book value and compare it with market price of share, then conduct statistical analysis using a spss program. Many of results have been reached, the most important of which are; the absence of significant statistical differences between the real values of the shares and their prices in the market , shares' prices in Damascus Stock Exchange are also very low and their returns were negative, which led to a decrease in the required return on the stock ,consequently, the effectiveness of the residual income model didn't appear in the stock valuation because prices did not fully reflect stocks value due to factors other than profits such as the economic and political conditions of the country.

**Keywords:** Forecasting, Damascus securities exchange, shares of commercial banks, Residual Income Model, intrinsic value.

**1-المقدمة:**

يعد الاستثمار العنصر الحيوي والفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. وهو المحرك الرئيسي لعجلة النشاط الاقتصادي، وقد أصبح الاستثمار في الأسواق المالية من أهم مجالات الاستثمار عالمياً وأكثرها مخاطرة، لذا فإن عملية اتخاذ القرار الاستثماري من أهم القرارات الاستراتيجية الضرورية في السوق المالي، والتي تتطلب معرفة ودراية بكل من عائد الاستثمار ومخاطرته، مما يدفع المستثمرين لاتباع العديد من الوسائل للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لأسعار الأسهم من أجل اتخاذ هذا القرار.

يعد تحديد "القيمة الحقيقية" للسهم العامل الأساسي في اتخاذ القرار الاستثماري، لأن كل أصل سواء كان مالياً أو حقيقياً له قيمة، ومعرفة هذه القيمة هي مفتاح الاستثمار الناجح في الأصل، وما يبرر القيام بعملية التقييم هو أن المستثمر غير مستعد أن يدفع في أصل ما أكثر مما يستحق، فالسعر الذي تباع به الأصول لا يمكن تبريره إلا من خلال التدفقات النقدية المتوقعة منها، لذا فإن الثمن المدفوع في أي أصل يجب أن يعكس التدفقات النقدية المتوقعة منه.

انطلقت نماذج التقييم من حقيقة انعكاس القيمة في السعر وبنيت عليها، مثل: نموذج خصم التدفقات النقدية، الذي تفرع عنه نموذج خصم التوزيعات النقدية، تلاها ظهور نماذج أخرى مثل: نموذج الأرباح المتبقية، ونموذج المضاعفات، ونموذج التأكد المعادل، ورغم أن هذه النماذج تختلف بالعديد من النقاط مثل: كيفية تقدير القيمة الحقيقية، والوقت الذي تستغرقه حتى تتعكس القيمة في السعر، لكن جميعها تتفق بأن السعر لا يمكن تبريره إلا بقيمة الأصل، والمكاسب المتوقعة منه.

من هنا جاء هذا البحث لمعرفة كيفية تقييم الأسهم باستخدام نموذج الدخل المتبقي، لاختبار مدى دقته، وقدرته على تفسير سعر السهم، وتحديد الأسهم المقيمة بأقل أو أعلى من قيمتها في سوق دمشق للأوراق المالية، بغية ترشيد قرارات المستثمرين فيها، وتعظيم عوائد الاستثمار.

**2-مشكلة البحث:**

إن أسعار الأسهم في الأسواق المالية متغيرة باستمرار، ولكي يستطيع المستثمرون اختيار الأسهم التي تحقق لهم عوائد أعلى فإنهم بحاجة لمعرفة القيمة الحقيقية لتلك الأسهم ومدى انعكاس هذه القيمة في سعرها السائد في السوق، وذلك باتباع منهجيات تحليل وتقييم الأدوات الاستثمارية المختلفة كالتحليل الأساسي أو الفني أو نماذج تقييم الأسهم بهدف التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لأسعار الأسهم، وبالتالي يمكن تلخيص مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

ما مدى قدرة نموذج الدخل المتبقي على تفسير أسعار أسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

**3-أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث لتحقيق ما يلي:

- تحديد قدرة نموذج الدخل المتبقي على تفسير أسعار أسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- التعرف على كيفية حساب قيمة السهم باستخدام نموذج الدخل المتبقي.
- تحديد الأسهم المقيمة بأقل أو أعلى من قيمتها الحقيقية في سوق دمشق للأوراق المالية.
- تحديد العوامل الأكثر تأثيراً في قيمة السهم.

**4-أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث من دور الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي وضرورة انعكاس القيمة في السعر ومحاولة إيجاد أفضل الأساليب لمساعدة المستثمرين في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بالأسهم.

**5-فرضيات البحث:** يقوم البحث على الفرضية الرئيسية التالية:  
لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط أسعار أسهم المصارف التجارية الخاصة وقيمتها الحقيقية وفقاً لنموذج الدخل المتبقي في سوق دمشق للأوراق المالية.

**6-منهجية البحث:**  
تحقيقاً لأهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في استعراض الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث من خلال توضيح مفهوم نموذج الدخل المتبقي وأهميته في تقييم الأسهم، أما في الجانب العملي ستعتمد الباحثة على البيانات المالية المنشورة للمصرفين عينة الدراسة في سوق دمشق للأوراق المالية وحساب قيم الأسهم ومقارنتها مع أسعار إغلاق هذه الأسهم باستخدام البرنامج الإحصائي Spss لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

**7-مجتمع وعينة البحث:**  
تم اختيار المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كمجتمعاً للبحث أما عينة البحث فهي مصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف الدولي للتجارة والتمويل كونهما الأقدم من حيث التأسيس والإدراج في السوق المالي.

**8-حدود البحث:**  
- الحدود المكانية: تم البحث من واقع البيانات المالية التاريخية لأسهم المصرفين عينة الدراسة في سوق دمشق للأوراق المالية وهما:

- المصرف الدولي للتمويل والتجارة
- بنك بيمو السعودي الفرنسي

- الحدود الزمانية: تغطي الدراسة التطبيقية لهذا البحث الفترة من 2014/1/1 ولغاية 2016/12/31.

**9-متغيرات البحث:** المتغير المستقل: قيمة السهم وفقاً لنموذج الدخل المتبق  
المتغير التابع: سعر السهم.

**10-الدراسات السابقة:**

-دراسة (شاهين، سوسن، 2014) (جامعة تشرين، سوريا)

"اختبار ملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم في سوق دمشق للأوراق المالية":

اختبرت هذه الدراسة ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية المتمثلة بالأرباح والقيم الدفترية لأسهم الشركات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. اعتمدت الدراسة على نموذج العائد المطور وعلى نموذج السعر باستخدام بيانات القوائم المالية السنوية للشركات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2009-2012. واختبرت الدراسة كذلك تأثير عوامل أخرى على ملاءمة القيمة وهي: حجم الشركة وطبيعة الأرباح وإشارة الأرباح، وأظهرت نتائج الدراسة وفق نموذج العائد بأن الأرباح غير ملائمة لتفسير التغيرات في عوائد الأسهم، وبالتالي لا يقدم نموذج العائد أدلة على ملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية عند اختباره على كامل مجتمع الدراسة، بينما تظهر النتائج وفق نموذج السعر بأن ربحية كل سهم

وقيمة الدفترية ملائمة لتفسير التغيرات في أسعار الأسهم، وبالتالي يقدم نموذج السعر أدلة على ملائمة قيمة الأرباح والقيم الدفترية للأسهم ويمكن للمستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية الاعتماد على نموذج السعر لتقييم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما أظهرت الدراسة أن ملائمة القيمة تتأثر بطبيعة الأرباح وإشارة الأرباح وحجم الشركة.

#### –دراسة (South Africa) (University of the Witwatersrand) (vuyo mafata, 2015)

**بعنوان: نماذج التقييم المحاسبي وخصم التدفقات النقدية للشركات في بورصة جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا**  
هدفت هذه الدراسة لتحديد أي من نماذج تقييم الأسهم تعطي قيمة حقيقية للسهم مساوية للقيمة السوقية له، وماهي النماذج التي تعطي أقل الفروقات بين القيم الحقيقية والقيم السوقية للأسهم، وقد شملت الدراسة أفضل 40 شركة مدرجة في سوق جوهانسبرغ النظامي للأوراق المالية قامت بتحليل بياناتها خلال الفترة من 2004-2013. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج وهي أن كل نماذج التقييم المستخدمة أعطت فروقات بين القيم المحسوبة للأسهم والقيم السوقية إلا أن نتائج نماذج التقييم تختلف باختلاف القطاعات الاقتصادية التي تعمل بها الشركات وأثبتت الدراسة أن نموذج مضاعف الربحية وخصم التدفقات النقدية يتفوقان على نموذج القيمة الاقتصادية المضافة في تحديد القيمة الفعلية للسهم.

#### –دراسة (النواجحة، فؤاد، 2014) (الجامعة الإسلامية غزة) (فلسطين)

**بعنوان "قدرة نماذج تسعير الأصول الرأسمالية في تحديد أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين":**  
بحثت هذه الدراسة العلاقة بين القيمة الحقيقية للأسهم باستخدام نماذج تسعير الأصول الرأسمالية (نموذج خصم التوزيعات النقدية-نموذج التدفقات النقدية-نموذج التقييم المحاسبي) وذلك لعينة الدراسة المكونة من 24 شركة، وكانت المتغيرات المستقلة التي بحثتها الدراسة هي القيمة الحقيقية لأسهم باستخدام النماذج الثلاثة المذكورة، أما المتغير التابع سعر السهم السوقي. وقد خلصت الدراسة إلى أن نموذج التقييم المحاسبي أفضل من نموذج خصم التدفقات النقدية ونموذج خصم التوزيعات في إظهار القيمة الحقيقية للأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

#### –دراسة (Kristiansand) (university of agder) (Mats s.jakobse, 2010)

**بعنوان: كيف نقيم الشركات الخاصة؟ دراسة حالة شركة سور لاند شيبس**  
حاولت هذه الدراسة أن تناقش وتحلل كيفية تقييم المستثمر للشركة الخاصة، إذ إن الشركات الخاصة لها خصائص مميزة بالإضافة للاختلافات المتعلقة بالسيولة والقيمة التي يسيطر عليها المالكين، وبغرض تحقيق ذلك تم استخدام نموذجي الأرباح المتبقية ونموذج قيمة الأصول المماثلة (المتماثلات) وقد تم اختيار هذين النموذجين بسبب السلبات التي يعاني منها نموذج خصم التوزيعات ومنها عدم الأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية السالبة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تقييم الشركات الخاصة أصعب بكثير من تقييم الشركات العامة بسبب عدم توافر معلومات كافية، كما أن الشركة الخاصة تختلف عن العامة من ناحية تكلفة الدين وتكلفة الأسهم العادية بالإضافة إلى ان التقييم فن بقدر ما هو علم، لذلك لم تكن لهذه الدراسة نتائج حتمية بخصوص أي نموذج تقييم أفضل، إلا أنها اكتفت بتنبية المستثمر بأن يكون حذرا عند تقييم شركة خاصة.

#### 10-مساهمة البحث:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأن مجتمع البحث هو المصارف التجارية المبرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بينما كان مجتمع البحث للدراسات السابقة هو الشركات الخاصة في بورصة فلسطين أو دمشق أو بورصة جوهانسبرغ أما من ناحية أسلوب الدراسة ففي الدراسات السابقة تم بحث العوامل المؤثرة على القيمة والعلاقة بين الأرباح والقيمة الدفترية

والسعر باستخدام نماذج مختلفة مثل نموذج السعر أو العائد أو نموذج المضاعفات أو نموذج خصم التوزيعات ونموذج الدخل المتبقي، أما الدراسة الحالية اختبرت قدرة نموذج الدخل المتبقي فقط في تحديد أسعار أسهم المصارف في سوق دمشق للأوراق المالية.

### 11-أدبيات الدراسة:

#### 11-1- مفهوم القيمة:

تمثل القيمة بعداً محدداً للقياس في أي اقتصاد سوق، وهي جوهر الفكر الاقتصادي، فعند البدء بالعملية الاستثمارية تكون التوقعات بأن سعر البيع سيكون أعلى من سعر الشراء وذلك لتعويض المستثمر عن المخاطر التي يتعرض لها. وتعد القيمة مقياساً جيداً للأداء لأنها تأخذ في الاعتبار المصالح طويلة الأجل لجميع الأطراف ذوي العلاقة بالشركة وليس فقط المساهمين، (wessels, Koller,Goedhart,1990).

وتأخذ القيمة شكل أرباح أو شكل أسهم جديدة (جزء من رأس المال) وبشكل عام يتم تحديد القيمة التي يحصل عليها الأطراف ذوي العلاقة بالشركة من خلال العوائد المستقبلية المتوقع تحقيقها من قبل الشركة والمخاطر المرافقة لهذه العوائد والناجمة عن انحراف العوائد عن العائد المتوقع (Claesson, 2011)، كما عُرِّفت القيمة الجوهرية للأصل بأنها قيمة الأصل التي تفسر كامل خصائصه الاستثمارية. (Stowe, Robinson, pinroe, Jerald, 2010)

#### 11-2- القيم المختلفة للسهم:

يصدر سهم المنشأة عادةً بقيمة معينة عند الاكتتاب ثم ينحرف عن هذه القيمة وتصبح له قيم عدة وهي:

- القيمة الاسمية: هي قيمة السهم عندما يطرح للاكتتاب من قبل ملاك الشركة وتحدد وفق القوانين الخاصة والعامه والتي على أساسها يتم توزيع الأرباح.
- القيمة الدفترية: تعبر عن قيمة السهم المدونة في سجلات الشركة المحاسبية والتي تعبر عن موجودات الشركة في وقت معين مطروحاً منها جميع الالتزامات المترتبة عليها في ذلك الوقت.

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}} = \text{القيمة الدفترية للسهم}$$

وتعكس القيمة الدفترية ما قدمه المساهمون مباشرة (رأس المال المدفوع والعلاوات) أو بشكل غير مباشر (عن طريق احتجاز الأرباح) لتمويل استثمارات الشركة، لكنها لا تعكس القوة الإيرادية لهذه الاستثمارات.

-القيمة الحقيقية (العادلة): يدل مفهوم القيمة العادلة على القيمة الحقيقية وكما عرفت سابقاً القيمة الحقيقية هي القيمة التي تفسر الخصائص الاستثمارية كاملة للأصل وهي القيمة التي تبررها الحقائق المالية والاقتصادية وتتمثل بموجودات الشركة والأرباح المتوقع توزيعها ومعدلات النمو المتوقع في الأرباح وإذا ما تحققت هذه القيمة في سوق الأوراق المالية فإنها تعكس حالة توازن السوق المالية لتؤشر على مدى استجابة السوق للمعلومات الجديدة بهدف تصحيح اتجاهات حركة الأسعار السوقية نحو قيمتها الحقيقية. إذاً تحليل المستثمر للقيمة الحقيقية ومقارنتها بالأسعار السائدة في السوق سيحدد فيما إذا كان السهم ذو تسعير مضخم أو تسعير مخفض.



-القيمة السوقية:

وهي السعر الذي يباع به السهم في السوق وتتحدد القيمة السوقية بناء على ظروف العرض والطلب في السوق المالي والظروف الاقتصادية العامة كالتضخم والانكماش وتنبؤات وتوقعات المحللين الماليين والمستثمرين لمستقبل الشركة بالإضافة لسياسة توزيع الأرباح في الشركة والأخبار السياسية المحلية أو الدولية وما يتوقع من حروب أو سلام.

### 11-3-3- مفهوم التقييم:

أصبح التقييم واحد من أهم المهارات الأساسية في العلوم المالية وخصوصاً مع ازدياد الفرص الاستثمارية في الشركات المدرجة في السوق المالي، حيث يؤدي التقييم دوراً رئيسياً في مجال الاستثمار وإدارة المحافظ الاستثمارية ويعد عنصراً مهماً لنجاح الاستثمار.

التقييم هو تقدير للقيمة من خلال التنبؤ بالعوائد المستقبلية المتوقعة من الأصل ومن ثم خصمها بمعدل الخصم أو من خلال المقارنة المباشرة مع الأصول المتشابهة، وتتضمن عملية التقييم فهم لطبيعة أعمال الشركة والتنبؤ بأدائها واختيار نموذج التقييم المناسب لمهمة التقييم. (Oliveira,2015)

### 11-3-1-مدخل التقييم المطلق:

يقوم التقييم المطلق على تحديد القيمة الجوهرية أو الحقيقية للأصل لكي يتم مقارنتها مع السعر السوقي لهذا الأصل وضمن هذا المدخل يوجد عدة نماذج أهمها نماذج القيمة الحالية.

تعد نماذج القيمة الحالية المنهج الأساسي لتقييم الأسهم العادية (حقوق الملكية)، إذ تنطلق هذه النماذج من أن تقدير قيمة الأصل بالنسبة للمستثمرين يكون بناءً على العائد الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه من حيازة الأصل. وهذا العائد عبارة عن التدفقات النقدية للأصل، لذلك تسمى نماذج القيمة الحالية بنماذج خصم التدفقات النقدية. وبالتالي فإن قيمة السهم هي القيمة الحالية أو المخصومة لتدفقاته المستقبلية المتوقعة، وبما أن أهم أنواع التدفقات النقدية بالنسبة للمساهمين هي توزيعات الأرباح المصروح بها من قبل مجلس إدارة الشركة، فإن نماذج القيمة الحالية التي تقوم على أساس التوزيعات تسمى نماذج خصم التوزيعات، وبما أن المساهمين العاديين هم أصحاب حقوق الملكية ولهم الحق في التدفقات النقدية الناتجة عن أعمال الشركة (بعد سداد التزاماتها تجاه أصحاب السندات والأسهم الممتازة) سواء تم توزيعها كأرباح أم لا، فإن النوع الثاني من التدفقات النقدية غير توزيعات الأرباح هو الدخل المتبقي.

بناءً على ما سبق فإن النموذج الثاني من نماذج القيمة الحالية هو نموذج الدخل المتبقي، ويستند نموذج الدخل المتبقي في مفهومه النظري على الأرباح المحاسبية المحققة والفائضة عن تكلفة الفرصة البديلة لتوليد هذه الأرباح. (stowe,robinson,pinto,mcleavey,2010)

### 11-3-2- مفهوم الدخل المتبقي:

نظرياً يمكن اعتبار الدخل المتبقي بمثابة الدخل الصافي ناقصاً تكلفة الأسهم أو تكلفة الفرصة البديلة في توليد صافي الدخل، أي هو الدخل الصافي بعد الأخذ بالاعتبار تكلفة رأس مال الشركة بالكامل "ليس فقط من الديون وإنما من حقوق الملكية أيضاً".

تكتسب نماذج الدخل المتبقي أهميتها من كونها قادرة على معالجة نقاط ضعف المحاسبة التقليدية، وخصوصاً أن قائمة دخل الشركة تتضمن تكلفة رأس المال الناتج عن الدين والمتجسد بمصروف الفائدة بينما لا تظهر تكلفة رأس المال الناتج عن

حقوق الملكية، فالشركة ربما يكون لديها دخل صافي موجب لكنها قد لا تضيف قيمة للمساهمين إذا لم تحقق أرباحاً أعلى من تكلفة رأس المال المقدم من المساهمين (حقوق الملكية).  
إن نماذج الدخل المتبقي تعترف صراحة بتكاليف رأس المال من جميع المصادر المستخدم في توليد الدخل، وبالتالي فإن قيمة الأسهم العادية (حقوق الملكية) تمثل إجمالي المبلغ الذي قدمه المساهمون في الشركة وبالتالي فإن القيمة الدفترية لكل سهم في بداية الفترة التي تنتهي في اللحظة  $t$  هي  $B_{t-1}$ .

والعائد الذي يطلبه المساهمين خلال هذه الفترة مقابل الأموال التي قدموها يرمز له بـ  $R$  ومنه يكون معدل العائد المطلوب لكل سهم خلال الفترة التي تنتهي بـ  $t$  هو:

$$R \text{ EPS}_t = B_{t-1} * k \quad (1)$$

حيث  $\text{EPS}$ : حصة السهم من الأرباح  
فيكون الفرق بين الأرباح الفعلية وحصة السهم من الأرباح  $\text{EPS}$  والأرباح المطلوبة  $R \text{ EPS}$  خلال الفترة هي ما يدعى بالدخل المتبقي (RI)  $\text{residual income}$  ويعطى بالصيغة الآتية:

$$RI_t = \text{EPS}_t - R \text{ EPS} = \text{EPS}_t - (B_{t-1} * K) \quad (2)$$

الدخل المتبقي أحياناً يدعى القيمة الاقتصادية المضافة أو (EVA) للاختصار.  
وهي أيضاً تدعى الأرباح غير الطبيعية ومهما كانت التسمية فالدخل المتبقي هو الفائض في الربح المتوقع عن الربح المطلوب وهو القيمة التي تخلقها الشركة في الفترة  $T$ . (Jordan, miller, 2008)  
يحلل نموذج الدخل المتبقي القيمة الحقيقية للأسهم على أساس مجموع اثنان من العناصر:

- القيمة الدفترية الحالية للأسهم
- القيمة الحالية للدخل المتبقي المستقبلي المتوقع.

وتكتب قيمة السهم كالتالي:

$$V_0 = B_0 + \frac{RI_1}{(1+re)^1} + \frac{RI_2}{(1+re)^2} + \frac{RI_n}{(1+re)^n} + \frac{RI_n(1+g)}{(re-g)(1+re)^n} \quad (3)$$

حيث أن:

$V_0$ : قيمة السهم الحقيقية

$B_0$ : قيمة السهم الدفترية الابتدائية

$RI$ : الدخل المتبقي المتوقع للسهم ويساوي  $ET - RB_{t-1}$  حيث  $ET$  هي الربح المحقق للسهم و  $R$  هي العائد المطلوب من السهم و  $B_{t-1}$  هي القيمة الدفترية السابقة للسهم

$g$ : معدل النمو طويل الأجل

$re$ : تكلفة السهم

## 11-3-3- نموذج الدخل المتبقي أحادي المرحلة:

نموذج الدخل المتبقي أحادي المرحلة (ثابت النمو) يفترض أن الشركة لديها عائد ثابت على الأسهم العادية ومعدل نمو ثابت على المدى الطويل وتعطى القيمة وفق هذا النموذج:

$$V_0 = B_0 + \frac{ROE-R}{R-G} * B_0 \dots (4)$$

إن العائق في تطبيق الدخل المتبقي أحادي المرحلة أنه يفترض أن العائد على حقوق المساهمين سيستمر أعلى من تكلفة رأس المال للأبد. وتشير الدلائل إلى أن العائد على حقوق الملكية إذا كان غير طبيعي في بعض الشركات فالشركات الأخرى سوف تدخل السوق وتزداد المنافسة وينخفض العائد في كل الشركات وإذا كان العائد على حقوق الملكية لدى الشركة منخفض فإن الشركات سوف تخرج من السوق مفلسة وبالتالي ستميل عوائد الأسهم إلى الارتفاع مع مرور الوقت. (bauman,1999)

## 12- الدراسة التطبيقية:

## 12-1- حساب قيمة أسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج الدخل المتبقي:

تم حساب قيمة سهمي المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف بيمو السعودي الفرنسي باستخدام نموذج الدخل المتبقي وذلك من خلال:

- حساب معدل العائد المطلوب وفقاً لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية ويعطى بالمعادلة التالية:

$$RR = RF + \beta (Rm - Rf) \quad (5)$$

RF: العائد الخالي من المخاطرة وهو يمثل العائد على أذونات الخزينة أو سندات الخزينة الحكومية وتم الحصول عليه من موقع مصرف سوريا المركزي.

$\beta$ : بيتا السهم وهي معامل المخاطرة المنتظمة أو استجابة مخاطرة السهم لمخاطرة السوق والتي يتم حسابها من خلال التباين المشترك لعائد السهم والسوق عن كل سنة من سنوات الدراسة لكل مصرف عن طريق دالة Slope في برنامج EXCEL.

Rm: عائد السوق وتم حسابه من خلال:

عائد السوق = (قيمة مؤشر السوق في نهاية العام - قيمة مؤشر السوق في بداية العام) / قيمة مؤشر السوق في بداية العام.

بعد الحصول على هذه البيانات من موقع سوق دمشق للأوراق المالية تم حساب معدل العائد المطلوب لكل سهم في كل سنة من سنوات الدراسة.

- حساب القيمة الدفترية لسهمي المصارف التجارية عينة الدراسة في كل سنة من سنوات الدراسة:

القيمة الدفترية = حقوق المساهمين / عدد الأسهم

- حساب الدخل المتبقي:

الدخل المتبقي = معدل العائد على حقوق الملكية - معدل العائد المطلوب

حيث أن معدل العائد على حقوق الملكية يعبر عن الأرباح المحققة على حقوق الملكية وبالتالي الدخل المتبقي هو الربح الفائض عن العائد الذي يطلبه المساهمين مقابل استثمارهم أموالهم.

بعد أن أصبحت مكونات قيمة السهم متوفرة كاملة تم حساب قيمة السهم من خلال معادلة القيمة حسب نموذج الدخل المتبقي قيمة السهم = القيمة الدفترية + الدخل المتبقي / (1+معدل العائد المطلوب) n وهي صيغة المعادلة رقم (3) الواردة أعلاه ولكن فترة الحساب سنة واحدة.

وفيما يلي بيانات حساب القيمة الحقيقية لسهم كل مصرف من المصارف عينة الدراسة.

الجدول رقم (1): بيانات القيمة الحقيقية لسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل

2016	2015	2014	
14,262,951,484.00	8,502,145,680.00	8,481,655,008.00	حقوق المساهمين
52,500,000.00	52,500,000.00	52,500,000.00	عدد الأسهم
5,760,805,804.00	20,490,672.00	4,959,963.00	الأرباح المحققة
271.68	161.95	161.56	القيمة الدفترية
0.74	0.33	1.99-	بيتا السهم
0.04	0.04	0.04	العائد الخالي من المخاطرة
0.32	0.03-	0.02	عائد السوق
0.24	0.02	0.08	العائد المطلوب
0.40	0.01	0.01	العائد على حقوق الملكية
0.16	0.01-	0.07-	الدخل المتبقي
271.81	161.94	161.49	قيمة السهم
134.68	151.59	168.42	متوسط سعر السهم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية وموقع سوق دمشق للأوراق المالية وموقع مصرف سورية المركزي.

الجدول رقم (2): بيانات القيمة الحقيقية لسهم مصرف بيمو السعودي الفرنسي

2016	2015	2014	البيان
28,263,750,046.00	17,911,366,737.00	11,257,602,102.00	حقوق المساهمين
50,000,000.00	50,000,000.00	50,000,000.00	عدد الأسهم
10,308,032,575.00	6,650,457,134.00	2,315,418,356.00	الأرباح المحققة
565.28	358.23	225.15	القيمة الدفترية
0.0014-	1.28-	0.05-	بيتا السهم
0.04	0.04	0.04	العائد الخالي من المخاطرة
0.32	0.03-	0.02	عائد السوق
0.13	0.04	0.05	العائد المطلوب
0.36	0.37	0.21	العائد على حقوق الملكية
0.23	0.33	0.16	الدخل المتبقي
565.48	358.55	225.30	قيمة السهم
326.18	338.07	322.28	متوسط سعر السهم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية وموقع سوق دمشق للأوراق المالية وموقع مصرف سورية المركزي

## 12-2- اختبار الفرضية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين قيم الأسهم ومتوسط أسعارها في سوق دمشق للأوراق المالية

من أجل اختبار هذه الفرضية تم اللجوء لاختبار Wilcoxon وهو اختبار بديل لاختبار T للعينات الصغيرة .

### الجدول رقم (3): نتائج اختبار Wilcoxon لعينة الدراسة

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
price – rim	Negative Ranks	4 <sup>a</sup>	4.00	16.00
	Positive Ranks	2 <sup>b</sup>	2.50	5.00
	Ties	0 <sup>c</sup>		
	Total	6		

a. price < rim

b. price > rim

c. price = rim

المصدر: مخرجات برنامج spss

### الجدول رقم (4): معنوية ودلالة اختبار Wilcoxon لعينة الدراسة

#### Test Statistics<sup>a</sup>

	price - rim
Z	-1.153 <sup>b</sup>
Asymp. Sig. (2-tailed)	.249
a. Wilcoxon Signed Ranks Test	
b. Based on positive ranks.	

المصدر: مخرجات برنامج Spss

نلاحظ أن معنوية اختبار Wilcoxon -1.153 بقيمة احتمالية  $0.249 < 0.05$  وبالتالي نقبل فرضية العدم بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين قيمة الأسهم وسعرها في السوق.

أي أن القيمة الحقيقية للأسهم في سوق دمشق متقاربة مع سعرها في السوق باستخدام نموذج الدخل المتبقي.

### الجدول رقم (5): متوسط القيم الحقيقية والأسعار السوقية لأسهم المصارف عينة الدراسة في سوق دمشق

البيان	السنة	متوسط القيمة الحقيقية	متوسط الأسعار السوقية	الفرق	نسبة الفرق
نموذج الدخل المتبقي	2014	193.39	245.35	-51.96	-21%
	2015	260.24	244.83	15.41	6%
	2016	418.64	230.43	188.21	81.68%
	المتوسط العام	290.76	240.2	50.55	22.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في موقع سوق دمشق للأوراق المالية

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط العام للفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة السوقية وفقاً لنموذج الدخل المتبقي قد بلغت (22.3%) أي أن أسعار أسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تباع بأقل من قيمتها بنسبة 22.3% أي أنها مقيمة بأقل من قيمتها وفقاً لنموذج الدخل المتبقي وبالتالي من مصلحة المستثمرين الاستثمار بها بما أن قيمتها الحقيقية أعلى من سعرها.

### 12-3- اختبار القدرة التفسيرية لنموذج الدخل المتبقي:

من أجل معرفة العلاقة بين قيمة السهم باستخدام نموذج الدخل المتبقي وسعره في السوق واختبار قدرة نموذج الدخل المتبقي على تفسير أسعار أسهم المصارف التجارية في سوق دمشق للأوراق المالية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (6): معامل الارتباط بين قيم الأسهم الحقيقية وأسعارها في السوق

#### Correlations

		Price	Rim
Pearson Correlation	Price	1.000	.633
	Rim	.633	1.000
Sig. (1-tailed)	price	.	.089
	Rim	.089	.
N	price	6	6
	Rim	6	6

المصدر: مخرجات برنامج Spss

نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين قيمة الأسهم وسعرها في السوق 0.633 بقيمة احتمالية 0.089 وهو أكبر من 0.05 أي لا توجد علاقة بين قيمة الأسهم باستخدام نموذج الدخل المتبقي وسعرها في السوق.

الجدول رقم (7): القدرة التفسيرية لنموذج الدخل المتبقي لأسعار أسهم المصارف التجارية في سوق دمشق

#### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.633 <sup>a</sup>	.401	.251	84.65794	1.993

a. Predictors: (Constant), rim

b. Dependent Variable: price

المصدر: مخرجات برنامج Spss

## الجدول رقم (8): تحليل التباين لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19178.930	1	19178.930	2.676	.177 <sup>b</sup>
	Residual	28667.864	4	7166.966		
	Total	47846.795	5			

a. Dependent Variable: price

b. Predictors: (Constant), rim

المصدر: مخرجات برنامج Spss

نلاحظ أن القدرة التفسيرية لنموذج الدخل المتبقي لأسهم المصارف التجارية هي 40.1% بقيمة احتمالية 0.177 وهو أكبر من 0.05 أي النموذج غير قادر على تفسير تغيرات أسعار الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية. كما نلاحظ أيضاً وبنتيجة التحليل الإحصائي رغم أنه ثبت عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية إلا أنه عند اختبار العلاقة بين قيمة السهم المحسوبة باستخدام نموذج الدخل المتبقي وسعره في السوق تبين عدم وجود علاقة بينهما كما تبين أن القدرة التفسيرية لنموذج الدخل المتبقي ضعيفة وتستنجد الباحثة من ذلك أن النموذج غير صالح للاستخدام في حساب قيم الأسهم بناء على تحليل التباين ودراسة معامل الارتباط. وتفسر الباحثة النتيجة بانخفاض الربح الفائض عن تكلفة الأسهم أي انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية.

**13- الاستنتاجات:**

- 1- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين قيم أسهم المصارف عينة الدراسة المحسوبة باستخدام نموذج الدخل المتبقي وسعرها في السوق.
- 2- نموذج الدخل المتبقي غير قادر على تفسير أسعار الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية حيث بلغت القدرة التفسيرية لنموذج الدخل المتبقي 40.1% بمستوى دلالة 0.177.
- 3- عدم تحقيق أرباح فائضة عن تكلفة رأس المال من قبل المصارف التجارية عينة الدراسة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مما أدى لانخفاض الدخل المتبقي الإضافي لحملة الأسهم وبالتالي مما يؤثر سلباً على القيمة الحقيقية للأسهم.
- 4- عند حساب معدل الخصم قامت الباحثة بحساب عوائد الأسهم من خلال أسعار إغلاق الأسهم المنشورة في سوق دمشق وقد كانت هذه العوائد تتراوح بين منخفضة جداً ومعدومة وسالبة وانخفاض هذه العوائد أعطى معدل عائد مطلوب (معدل خصم) منخفض.
- 5- عندما يكون معدل العائد على حقوق الملكية أقل من معدل العائد المطلوب فهذا يعني أنه لا يوجد دخل متبقي وبالتالي لا يمكن تقييم الأسهم باستخدام نموذج الدخل المتبقي، أي أن هذا النموذج مشروط ولا يمكن استخدامه في جميع الحالات.

**14- المقترحات:**

- 1- بما أن نموذج الدخل المتبقي غير قادر على تفسير أسعار الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية لذلك على الباحثين اختبار نماذج أخرى أكثر ملائمة لبيانات المصارف التجارية.

2- بما أن الربح المحقق والفائض عن تكلفة رأس المال منخفض يجب على الإدارة المالية للمصارف الاهتمام بزيادة الأرباح فوق معدل العائد المطلوب ولأنه حسب الأدبيات الاقتصادية يحكم على نجاح المؤسسة بمقدار القيمة التي تخلقها للمساهمين.

3- أن تبدأ عملية تقييم الأسهم من قبل الإدارة المالية للمصارف وليس فقط الباحثين والمستثمرين حتى يشكل ذلك حافزاً لإنتاج عوائد إضافية تنعكس في أسعار الأسهم.

4- بما أن أسعار الأسهم في سوق دمشق كانت منخفضة فالباحثة تنصح إدارة المصارف بضرورة الإفصاح عن كافة بياناتها المالية واعتماد الشفافية في الإفصاح لأن ذلك ينعكس على أسعار الأسهم.

5- اجراء الدراسات حول نماذج التقييم التي يمكن استخدامها في جميع الحالات والمراحل التي تمر بها الشركات سواء كانت تحقق أرباح مرتفعة ام لا.

#### 15-قائمة المراجع:

#### 15-1- المراجع العربية:

-الكتب:

1-علي أحمد، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009، ص64.

-رسائل الماجستير:

1-البراجنة أمجد، اختبار العلاقة بين توزيع الأرباح وكل من القيمة السوقية والدفترية للأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2009، ص 37

2-زيد حياة، دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 73

3-نصر خالد، أثر الإعلان عن توزيع الأرباح وربحية السهم في القيمة السوقية لأسهم الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، 2015، ص 27

#### 14-2- المراجع الإنكليزية:

#### Books:

- 1- Jordan .B & Miller .T, (2008), Fundamentals of Investments Valuation and Management, fifth edition, McGraw-Hill/Irwin, p: 180.
- 2- Koller.T,Goedhart.M,Wessels.D,(1990),valuation measuring and managing the value of companies, Mckinsey&company, Hoboken, new Jersey, Canda, p:3
- 3- Stowe.D.John&Robinson.R.Thomas&Pintoe.E.Jerald&Mcleavex.W.Dennis, (2010), equity asset valuation, Wiley &sons, Hoboken, new jersey, Canada, p: 18-19.

#### Master thesis &Articles:

- 1-Bauman .Mark.P, (1999), Importance of Reported Book Value in Equity Valuation, Journal of Financial Statement Analysis. Vol. 4, No. 2: 31–40
- 2-Claesson.G,(2011), Firm valuation Which model gives me the most accurate share price the dividend discounted model or the free cash flow to equity model, master thesis, Jönköping university, Sweden,p:11.
- 3-Oliveira, Pedro, (2015), equity valuation, master thesis, Catolica Lisbon, p: 7.



## تحديد الامكانيات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار في زيادة فعالية الأداء المصرفي "دراسة في القطاع المصرفي الإسلامي"

\*\* محمد ضاهر

\* محمد يامن قواس

( الإيداع: 11 تموز 2018 ، القبول: 23 كانون الأول 2018 )

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الامكانيات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار في فعالية الأداء في القطاع المصرفي الإسلامي، ومن خلال مراجعة الإسهامات العلمية في هذا المجال تم صياغة نموذج الدراسة حيث تكونت عينة الدراسة من 100 موظف يعملون في الوظائف المصرفية التي لها علاقة بنظام دعم القرار المصرفي وكانت نسبة الاستجابة 74%، تم استخدام الحزمة الاحصائية SPSS في التحليل الاحصائي واستخدمت الاساليب الاحصائية المناسبة وقد أظهر تحليل النتائج وتفسيرها ان الإمكانيات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار (المادية، الفنية، التنظيمية) في القطاع المصرفي الإسلامي (بنك سورية الدولي الاسلامي - بنك الشام) تساهم في زيادة فعالية الأداء.

الكلمات المفتاحية: نظم دعم القرار، فعالية الأداء، الامكانيات المتاحة.

\*طالب دراسات عليا(دكتوراه)-قسم الإحصاء ونظم المعلومات الإدارية - كلية الاقتصاد - جامعة حلب.

\*\*أستاذ مساعد في قسم الإحصاء ونظم المعلومات كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

**I identify Dotential for use of decision support systems to increase the effectiveness of banking performance  
"Study in the Islamic banking sector "**

**Mohammad Yamen Kawas**

**Dr.Mohammad Daher**

**(Received: 11 Jule 2018, Accepted: 23 December 2018)**

**Abstract:**

The objective of this study is to assess the role of the potential of decision support systems in increasing the effectiveness of performance in the private banking sector. In reviewing the scientific contributions in this field, the study model was formulated. The study sample consisted of 100 employees working in banking functions related to the banking decision support system, the response rate was 74%. The statistical package SPSS was used in the statistical analysis, and the appropriate statistical methods were used.

The analysis and interpretation of the results showed that the potential for using decision support systems (physical, technical, organizational) in the private banking sector (Syria International Islamic Bank - Sham Bank) contribute to increasing the efficiency of performance

**المقدمة:**

يعد القطاع المصرفي في الوقت الحاضر أكثر تعقيداً مما مضى مما يجعل توفر المعلومات فيه ضرورياً، لذلك لا بد من استثمار هذه المعلومات بالشكل الأمثل من خلال توفير الامكانيات اللازمة لتشغيل نظم دعم القرار ومن ثم الحصول على ما يهيم الإدارة منها في الوقت المناسب وبالقدر المطلوب مما يؤثر في فعالية الأداء المصرفي.

**1. مشكلة الدراسة:**

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال مجموعة من التساؤلات التالية:

هل يتم استخدام الامكانيات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار والاستفادة منها بالشكل الأمثل في حال توافرها في المنظمة؟

1- هل يتم توظيف الإمكانيات المادية بالشكل الأمثل.

2- هل يتم الاستثمار الأمثل لكل من الموارد الفنية والتنظيمية.

**2. أهمية الدراسة:**

- من الناحية النظرية:

يوضح البحث ماهية نظم المعلومات ويركز بشكل أساسي على نظم دعم القرار في القطاع المصرفي.

- من الناحية التطبيقية:

تساعد الدراسة في تقييم الامكانيات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار في القطاع المصرفي الإسلامي (بنك سوريا دولي الإسلامي - بنك الشام).

**3. أهداف الدراسة:**

- دراسة الواقع الحالي للإمكانيات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرارات، وأثرها على فعالية الأداء في القطاع المصرفي الإسلامي (بنك سوريا دولي الإسلامي - بنك الشام).
- تقديم التوصيات اللازمة لتعزيز دور الإمكانيات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرارات في تطوير الأداء بناء على نتائج الدراسة.

**4. متغيرات الدراسة:**

○ المتغير التابع: فعالية الأداء.

○ المتغير المستقل: الإمكانيات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار (الإمكانيات المادية والفنية والتنظيمية).

**5. فرضيات الدراسة:**

بعد عكس نقاط أهمية الدراسة على فرضيات الدراسة:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين الإمكانيات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار وفعالية الأداء في القطاع المصرفي الإسلامي (بنك سوريا دولي الإسلامي - بنك الشام).

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين الإمكانيات المادية المتاحة في القطاع المصرفي الإسلامي لاستخدام نظم دعم القرار وفعالية الأداء.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين الإمكانيات التنظيمية المتاحة في القطاع المصرفي الإسلامي لاستخدام نظم دعم القرار وفعالية الأداء.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين الإمكانيات الفنية المتاحة في القطاع المصرفي الإسلامي لاستخدام نظم دعم القرار وفعالية الأداء.

#### 6. منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الحقيقة، حيث تم وضع عدد من الفرضيات الرئيسية ليقرر الجانب العملي من الدراسة قبولها أو رفضها كونها تشكل إجابات حول التساؤلات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة.

#### 7. مجتمع وعينة الدراسة:

##### 1- مجتمع البحث:

تركزت مجتمع البحث على مجتمع القطاع المصرفي الإسلامي (بنك سوريا دولي الاسلامي - بنك الشام) حيث شملت الاستبانة موظفي الفروع والإدارات العامة والدوائر التابعة لهذين القطاعين والعاملين بشكل مباشر على الأنظمة المعتمدة للعمل المصرفي فيها.

##### 2- عينة البحث:

تتكون عينة البحث من موظفي المصارف العاملة في سورية من القطاع الإسلامي ممن يحملون الشهادة الثانوية فما فوق، في الفروع المنتشرة في مختلف المدن السورية، وقد تم توزيع (100) استبانة على جميع الفروع، منوهين إلى عدم تعاون بعض الإدارات المصرفية مع الباحث، حيث تم استرداد (95) استبانة من أصل (100) والصالح للتحليل منها (74) استبانة وقد استبعدت (21) استبانة وذلك لنقص في المعلومات والإجابات، وقد امتدت فترة توزيع واسترداد الاستبيانات حوالي (30) يوماً.

نلاحظ مما سبق أن عدد أفراد العينة التي استخدمت في التحليل واختبار فرضيات البحث هو (74) استبانة، إذ يشكل هذا العدد من الاستبيانات عينة ميسرة، وتم اللجوء إلى اختيار جميع مفردات العينة بحسب المتوفر والمتيسر من الموظفين الذين أبدت إداراتهم استعداداً للتعامل بإيجابية مع الباحث.

بعد أن تم استعادة الاستبيانات، تم فرزها وإدخال بياناتها إلى الحاسوب بعد استبعاد (21) بسبب نقص البيانات، وبالتالي اقتصر التحليل الإحصائي على (74) استبانة، واعتمد البحث في التحليل الإحصائي على برنامج (SPSS 18).

#### 8. الدراسات السابقة

##### ■ الدراسات العربية

##### 1. دراسة (أبو سبت، 2005)، بعنوان:

##### "تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة"

وتركز الدراسة على استكشاف مدى وجود فروق بين مكونات نظم المعلومات الإدارية في الجامعات (المعدات، البرمجيات، الاتصالات، وقواعد البيانات، المستوى التنظيمي، لداثة نظم المعلومات، كفاءة الأفراد العاملين في النظام) كما ركزت الدراسة على قياس دور جودة المعلومات واستخدام نظم المعلومات الإدارية في عملية صنع القرار. استخدم الباحث في وضع خطة البحث وفرضياته استبانة لجمع البيانات وتألفت عينة الدراسة من 195 متخذ قرار موزعة على الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة وتم اعتماد العينة الطبقية في اختبار عدد أفراد العينة.

وقد خلصت الدراسة بعد تحليل النتائج وتفسيرها إلى أن هناك فروق في مكونات نظم المعلومات الإدارية لصالح الجامعة الإسلامية، كما أوصت الدراسة بالاستمرار في التعزيز، والتطوير، ورفع كفاءة نظم المعلومات الإدارية المحوسبة، وذلك تبعاً للمستحدثات التكنولوجية في الجامعة الإسلامية.

## 2. دراسة (المحاسنة، 2005) ، بعنوان :

### " أثر كفاءة نظم المعلومات الإدارية على فاعلية اتخاذ القرارات في دائرة الجمارك الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر كفاءة نظم المعلومات الإدارية على فاعلية اتخاذ القرارات في دائرة الجمارك الأردنية، وقد خلصت الدراسة إلى أن نظم المعلومات الإدارية المستخدمة في دائرة الجمارك ذات جودة وكفاءة مرتفعة، وكذلك فاعلية عملية اتخاذ القرار جيدة، وأثبتت الدراسة وجود أثر هام لكفاءة نظم المعلومات الإدارية في فاعلية عملية اتخاذ القرار، وقد أوصى الباحث بخلق جو من المشاركة الفعالة بين العاملين على هذه البرامج والمستخدمين لها من أجل تطويرها ومتابعتها.

#### ▪ الدراسات الأجنبية

### 1. دراسة (Arafat, 2007): بعنوان:

### "The roles of user motivation to perform a task and decision support System (DSS) effectiveness and efficiency in DSS use"

هدفت الدراسة إلى تقييم المتطلبات الإدارية نحو الاستخدام الأمثل لنظم دعم القرارات في وزارات السلطة الفلسطينية في غزة من وجهة نظر المديرين (وزارتي التربية والتعليم والصحة)، حيث تم تقييم المديرين لعدة محاور للمساعدة في الاستخدام الأمثل لنظم دعم القرارات، وقد توصل الباحث لعدة نتائج أهمها:

- ملاءمة الهيكل التنظيمي الإداري بشكل مقبول بتسهيل استخدام نظم دعم القرارات.
- ملاءمة نظام إدارة العمليات الخاصة بالعمل بشكل مقبول بتسهيل استخدام نظم دعم القرارات.
- ملاءمة نظام السيطرة على التغيير بشكل مقبول بتسهيل استخدام نظم دعم القرارات.

### 9. مقارنة الدراسة الحالية بالأبحاث والدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة والتي تناولت موضوعات تتعلق بكل من الأداء ونظم دعم القرارات أن هذه الدراسات تتفاوت في تناول هذا الموضوع، فبالرغم من تعدد البحوث والدراسات إلا أن هناك قلة في الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع تحديداً، مع وجود بعض الاتفاق سواء في الأسلوب المستخدم في البحث، أو المجتمع الذي أجريت عليه الدراسة، وكانت أوجه الاتفاق والاختلاف كما يلي:

❖ معظم الدراسات العربية تناولت بالبحث نظم المعلومات الإدارية، تقييمها، واقع استخدامها، علاقتها مع صنع واتخاذ القرارات، تأثير استخدامها على الأداء.

❖ بعض الدراسات العربية تناولت بالبحث نظم المعلومات، تقييمها، أثر استخدامها على الأداء والإنتاجية.

❖ بعض الدراسات الأجنبية تناولت تقييم متطلبات استخدام DSS أو تقديم أطر، ونماذج لاستخدام DSS بالشكل الذي يحقق أفضل أداء للمنظمات.

❖ طبقت معظم الدراسات العربية، وبعض من الدراسات الأجنبية على القطاع العام.

ويعد استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسات السابقة نجد أن هذه الدراسة تتميز في أنها تناولت تحديد دور الامكانيات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار في زيادة فعالية الأداء في القطاع المصرفي الإسلامي تحديداً حيث لم تتعرض أيّاً من الدراسات السابقة وخاصة المحلية لهذا الموضوع، فبعض الدراسات تناولت تطوير الأداء مع متغيرات أخرى ( نظم المعلومات، نظم المعلومات الإدارية، التكنولوجيا ، نظم معلومات الموارد البشرية)، أما الدراسات التي تناولت نظم دعم القرارات فهي إما

لتقييم متطلباتها، أو لدراسة العوامل المؤثرة على استخدامها أو عوامل نجاحها أو استخدمت نظم دعم القرار لبناء نماذج تساعد في تحقيق أهداف المؤسسات).

#### 10. التعريف بنظم دعم القرار:

يوجد أكثر من تعريف لنظم دعم القرار:

تعرف نظم دعم القرارات بأنها : نظم تربط بين الموارد الفكرية والذهنية للأشخاص وإمكانيات الحاسب الإلكتروني من أجل تحسين نوعية القرارات، وتقدم هذه النظم المساعدة لمتخذي القرارات الذين يتعاملون مع المشاكل شبه الهيكلية، حيث تستخدم هذه النظم النماذج الرياضية والإحصائية وعناصر قاعدة البيانات لحل المشكلة موضوع الدراسة<sup>1</sup>. ويعرفه توربان بأنه "في الحد الأدنى نظام معلومات معتمد على الحاسب، متداخل ومرن ويمكن تطبيقه، ويُطور خصيصاً لدعم حل مشكلة إدارية غير مهيكلة، لتحسين اتخاذ القرار. ويستخدم بيانات، ويوفر واجهة سهلة لتعامل المستخدم User Interface، ويسمح بتبصرات متخذ القرار. وسوف يضيف تعريف نظم دعم القرار الأكثر صقلاً إلى ذلك: أنه يستخدم نماذج، سواء كانت نمطية أو معدة حسب الطلب أيضاً، ويدعم كل مراحل اتخاذ القرار، ويشمل قاعدة معرفة"<sup>2</sup>. يمكن القول بأن نظم دعم القرارات إنما تطرح وجهة نظر جديدة عن أثر الحواسيب في المنظمات، وفي عملية صنع القرارات وذلك من خلال استخدامها في:<sup>3</sup>

- مساعدة المديرين والمستخدمين في اتخاذ قراراتهم.
- التدعيم، التعلم، التفاعل والتطوير بدلاً من الحلول محل المدير في القرارات الإدارية خاصة غير الهيكلية.
- تحقيق الوصول الأفضل إلى المعلومات.
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد خصائص نظم دعم القرار بما يلي:<sup>4</sup>
- تتعامل هذه النظم بشكل رئيسي مع المشكلات شبه المهيكلة، وغير المهيكلة.
- تُقدم هذه النظم الدعم لجميع المستويات الإدارية.
- إنها نظم مرنة ومتكيفة مع الأنماط الفكرية لمتخذي القرار، وسريعة الاستجابة.
- إنها نظم سهلة الاستخدام، حيث لا يحتاج المستخدم إلى مساعدة كبيرة من قبل المبرمجين.
- تستخدم هذه النظم البيانات، والنماذج للمساعدة في حل المشكلات.
- إنها نظم تفاعلية تساعد متخذ القرار، ولا تحل محله.

1- الدهراوي، كمال الدين وكامل، سميرة محمد، 2000- نظم المعلومات المحاسبية. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ص:352.

2- توربان، إيفرام، 2000- نظم دعم الإدارة: نظم دعم القرارات ونظم الخبرة. تعريب سرور علي إبراهيم سرور، الرياض، دار المريخ للنشر، ص:140.

3- العبيد، عبد الرحمن و الحميدي، نجم، 2006- المدخل إلى نظم المعلومات. منشورات جامعة حلب، ص:129.

4- عوض، سليمان محمد، 2001- العوامل المفسرة لاختلاف توجه المديرين نحو استخدام نظم دعم القرار بالتطبيق على قطاع الأعمال العام الصناعي. رسالة ماجستير غير منشورة، تجارة عين شمس، ص: 43-44.

**11. كيف سيتم تقييم فاعلية الأداء المصرفي:****1. مفهوم فاعلية الأداء المصرفي:**

يقصد بالأداء<sup>1</sup> «المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها من خلال مجموعة من الوسائل»، ولذا فهو مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخل المنظمة. أما فاعلية الأداء فيقصد بها<sup>2</sup>: «قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها». ويتطلب تحقيق الفاعلية وجود ثقافة منسجمة ومتوافقة مع استراتيجية المنظمة وبيئتها والتقانات المستخدمة فيها.

**2. كيف سيتم تقييم فاعلية الأداء المصرفي**

يمكن تصنيف المعايير والمؤشرات التي ترتبط مع نظم دعم القرار والتي سنستند عليها في تقييم فاعلية الأداء المصرفي إلى مجموعتين وهما:

**المجموعة الأولى:**

تشمل على المعايير والمؤشرات التي تستند على كيفية الإنجاز والطريقة المتبعة من قبل الإدارة والمستفيدين في استخدام النظام، والتي ترنو للوصول إلى تقديم أفضل النتائج والتي من ورائها يمكن تحقيق الأهداف المسطرة، وبكلمة أخرى إن هذه المعايير تتعلق بالعاملين وأسلوب التعامل مع النظام من قبل الإدارة العليا ومن قبل الموظفين في الاستفادة من الإمكانيات المتاحة والتي توفرها المنظمة ونذكر منها ما يلي:<sup>3</sup>

1-وعي وإدراك الإدارة العليا لأهمية النظام.

2-الموارد البشرية المتاحة للنظام.

3-الإمكانيات المادية والتنظيمية والفنية المتوفرة للنظام.

4-الدورات التدريبية المتاحة على النظام.

5-نوع النظام المستخدم.

وقد قام الباحث بالتركيز على البند الثالث والمتعلق بالإمكانيات المتاحة المادية والتنظيمية والفنية واختار دراسة تأثير هذه الإمكانيات على فاعلية الأداء المصرفي.

**المجموعة الثانية:****المعايير الرقمية للنتائج المصرفية:**

إن هذه المعايير والمؤشرات توضح لنا رقميا ما تم تحقيقه من قبل المصرف في إطار تحقق الأهداف وهي تشمل على ما يلي:

1-مؤشرات تحقيق الأرباح والربحية 2- مؤشرات تحقق النمو 3- مؤشرات قياس الأمان 4-مؤشرات قياس السيولة

1- عبد المحسن، توفيق، 2002- تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن. القاهرة، منشورات جامعة القاهرة، مصر، ص: 36.

2- الصرن، رعد، 2008- نظرية المنظمة. دمشق، سلسلة محاضرات ألقى في جامعة دمشق، ص: 55.

3- محمد رمضان، فدوى، 2009- اثر استخدام نظم مساندة القرارات على تطوير الاداء.رسالة ماجستير جامعة فلادلفيا، الاردن، ص:

4.

## 12. الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

✓ ثبات أداة القياس (الوثوقية) للاستبانة:

تم إجراء اختبار الثبات على العينة وحتى يتمتع المقياس بالثبات يجب ألا يقل الحد الأدنى لقيمة المعامل عن (0,70)<sup>1</sup>.

الجدول رقم (1): معامل Alpha Cronbach لأقسام (محاور) الدراسة

قيمة معامل ALPHA وتقييمه		المحور
تقييم الثبات		
جيد	0.841	الإمكانات المادية المتاحة
وسط	0.783	الإمكانات الفنية المتاحة
جيد	0.831	الإمكانات التنظيمية المتاحة
وسط	0.774	فعالية الأداء المصرفي
عالي جدا	0.956	المجموع

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن قيمة معامل Alpha لجميع محاور (أقسام) الاستبانة (المرفقة في الملحق) الخاصة بالقطاع المصرفي الإسلامي أكبر من (0,70) ، مما يدل على أن أداة الدراسة تتسم بالاتساق الداخلي بين عباراتها، كما أن قيمة المعامل الكلي لعبارات الاستبانة قد بلغ (0.956) وهذه القيمة مرتفعة نسبياً، والأمر الذي يدل على درجة ثبات جيدة جداً تتمتع بها الاستبانة وهي صالحة لقياس ما أعدت له.

✓ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة:

تم الاعتماد على قيمة المتوسط الحسابي للمحور لمعرفة درجة الموافقة على عبارات المحور وذلك وفق مقياس ليكرت:

1. محور الإمكانات المادية المتاحة لاستخدام نظام دعم القرار في القطاع المصرفي الإسلامي:

الجدول رقم (2) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات محور الإمكانات المادية المتاحة:

الجدول رقم (2):

المقاييس		العبارات	رمز السؤال
Std.D	Mean		
1.017156	3.574324	المتوسط	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح من الجدول السابق أن قيمتي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة في القطاع الإسلامي المصرفي والبالغ عددهم (74) مبحثاً كانتا على التوالي: (1.017156, 3.574324) مما يدل على أن المحور يحصل على درجة

1- درة، عمر، أثر إدارة العدالة التنظيمية على إدارة ضغوط العمل (2007)، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، كلية التجارة، عين شمس، ص 91.



موافق حسب مقياس ليكرت الخماسي مما يدل على أن الإمكانيات المادية في المصارف الإسلامية جيدة ومناسبة لاستخدام نظم دعم القرار.

## 2. محور الإمكانيات الفنية المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار في القطاع المصرفي الإسلامي:

الجدول رقم (3): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارة محور الإمكانيات الفنية المتاحة.

المقاييس		العبارات	رمز السؤال
Std.D	Mean		
0.928681	3.638031	المتوسط	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح من الجدول السابق أن قيمتي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة في القطاع الإسلامي المصرفي والبالغ عددهم (74) مبحوثاً كانتا على التوالي: (3.638031، 0.928681) مما يدل على أن المحور يحصل على درجة موافق حسب مقياس ليكرت الخماسي أي أن المصارف الإسلامية تستخدم نظم دعم القرار جيدة ومتوافقة مع الشبكة والعتاد المستخدم.

## 3. محور الإمكانيات التنظيمية المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار في القطاع المصرفي الإسلامي:

الجدول رقم (4): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارة محور الإمكانيات التنظيمية المتاحة.

المقاييس		العبارات	رمز السؤال
Std.D	Mean		
0.850551	3.605574	المتوسط	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح من الجدول السابق أن قيمتي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة في القطاع الإسلامي المصرفي والبالغ عددهم (74) مبحوثاً كانتا على التوالي: (3.605574 , 0.850551) مما يدل على أن المحور يحصل على درجة موافق حسب مقياس ليكرت الخماسي أي أن الإمكانيات التنظيمية للمصارف الإسلامية مناسبة لاستخدام نظم دعم القرار.

## 4. محور فعالية الأداء المصرفي:

الجدول رقم (5): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارة محور فعالية الأداء المصرفي

المقاييس		العبارات	رمز السؤال
Std.D	Mean		
0.44909	3.6470	المتوسط	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح من الجدول السابق أن قيمتي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة في القطاع الإسلامي المصرفي والبالغ عددهم (74) مبحوثاً كانتا على التوالي: (3.6470، 0.44909) مما يدل على أن المحور يحصل على درجة موافق حسب مقياس ليكرت الخماسي أي أن نظم دعم القرار المستخدمة في المصارف الإسلامية تساهم في زيادة فعالية الأداء المصرفي.

## ✓ اختبار الفرضيات:

تم اختبار فرضيات البحث من خلال دراسة الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع واستخدام اختبار سبيرمان عند مستوى دلالة (0.05) ومقارنة قيمة R المحسوبة مع القيمة الجدولية والتي تساوي (0.142) عند مستوى الدلالة المفروض ومعرفة شدة الارتباط بين المتغيرين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (6):

شدة الارتباط بين المتغيرين	قيمة معامل الارتباط
ارتباط ضعيف جداً	0-----0.3
ارتباط ضعيف	0.3-----0.5
ارتباط متوسط	0.5-----0.7
ارتباط قوي	0.7-----0.9
ارتباط قوي جداً	0.9-----1

و من خلال قيمة Sig أو ما تسمى بالمعنوية الإحصائية، وذلك عند درجة ثقة (0.95).

حيث يتم الإقرار برفض الفرض أو قبوله كالاتي:

- إذا كانت قيمة Sig المحسوبة  $> (0.05)$  هذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.
- أما إذا كانت قيمة Sig المحسوبة  $< (0.05)$  هذا يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وبالتالي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

**A.** الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص على: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$

بين الإمكانيات المادية المتاحة في القطاع المصرفي الإسلامي لاستخدام نظم دعم القرار و فعالية الأداء.

إن الجدول رقم (7) التالي يوضح معامل الارتباط المتعلق بالفرضية الاولى.

الجدول رقم (7): معامل الارتباط المتعلق بالفرضية الاولى

المحور	الإحصاءات	فعالية الأداء
الإمكانيات المادية المتاحة	معامل الارتباط	0.842
	المعنوية Sig	0.000
	حجم العينة	100

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط قد بلغت (0.842) وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي (0.142) عند مستوى دلالة (0.05) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين كما أن قيمة المعنوية Sig تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإمكانيات المادية المتاحة و فعالية الأداء المصرفي عند مستوى دلالة 5%.

وبالتالي يتم رفض فرضية العدم مقابل قبول الفرضية البديلة القائلة: بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإمكانيات المادية المتاحة وفعالية الأداء المصرفي في القطاع الإسلامي.

B. الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين الإمكانيات الفنية المتاحة في القطاع المصرفي الإسلامي لاستخدام نظم دعم القرار وفعالية الأداء.

إن الجدول رقم (8) التالي يوضح معامل الارتباط المتعلق بالفرضية الثانية.

الجدول رقم (8): معامل الارتباط المتعلق بالفرضية الثانية

المحور	الإحصاءات	فعالية الأداء
الإمكانيات الفنية المتاحة	معامل الارتباط	0.790
	المعنوية Sig	0.000
	حجم العينة	100

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط قد بلغت (0.790) وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي (0.142) عند مستوى دلالة (0.05) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين كما أن قيمة المعنوية Sig تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإمكانيات الفنية المتاحة وفعالية الأداء المصرفي عند مستوى دلالة 5%.

وبالتالي يتم رفض فرضية العدم مقابل قبول الفرضية البديلة القائلة: بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإمكانيات الفنية المتاحة وفعالية الأداء المصرفي في القطاع الإسلامي.

C. الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين الإمكانيات التنظيمية المتاحة في القطاع المصرفي الإسلامي لاستخدام نظم دعم القرار وفعالية الأداء.

الجدول رقم (9) التالي يوضح معامل الارتباط المتعلق بالفرضية الثالثة.

الجدول رقم (9): معامل الارتباط المتعلق بالفرضية الثالثة

المحور	الإحصاءات	فعالية الأداء
الإمكانيات التنظيمية المتاحة	معامل الارتباط	0.667
	المعنوية Sig	0.000
	حجم العينة	100

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط قد بلغت (0.667) وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي (0.142) عند مستوى دلالة (0.05) مما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المتغيرين كما أن قيمة المعنوية Sig تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإمكانيات التنظيمية المتاحة وفعالية الأداء المصرفي عند مستوى دلالة 5%.

وبالتالي يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم قبول الفرضية البديلة القائلة: بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإمكانيات التنظيمية المتاحة وفعالية الأداء المصرفي في القطاع الإسلامي.

D. اختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص على: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  بين الإمكانات المتاحة في القطاع المصرفي الإسلامي لاستخدام نظم دعم القرار وفعالية الأداء. إن الجدول رقم (10) التالي يوضح معامل الارتباط المتعلق بالفرضية الرئيسية، والتي تتمحور الإمكانات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار وفعالية الأداء المصرفي في القطاع المصرفي الإسلامي.

الجدول رقم (10): يوضح معامل الارتباط المتعلق بالفرضية الرئيسية

المحور	الإحصاءات	فعالية الأداء
الإمكانات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار	معامل الارتباط	0.944
	المعنوية Sig	0.000
	حجم العينة	100

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط قد بلغت (0.944) وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي (0.142) عند مستوى دلالة (0.05) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين المتغيرين كما أن قيمة المعنوية Sig تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإمكانات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار وفعالية الأداء المصرفي عند مستوى دلالة 5%.

وبالتالي يتم رفض فرضية العدم مقابل قبول الفرضية البديلة القائلة: بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإمكانات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار وفعالية الأداء المصرفي في القطاع الإسلامي.

### 3. النتائج والتوصيات

- من خلال نتائج التحليل الإحصائي لآراء المبحوثين يمكن أن نجمل أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة كالتالي:
- 1- الإمكانات المادية المتاحة لاستخدام نظم دعم القرارات في البنوك الإسلامية متوفرة بدرجة جيدة وتم قياس قوة العلاقة بينها وبين فعالية الأداء بدرجة 84.2%، من حيث أعداد الأجهزة وقدراتها في الإدخال والإخراج والتخزين وسرعة الاتصال، ووجود الصيانة اللازمة.
  - 2- الإمكانات الفنية المتاحة لاستخدام نظم دعم القرارات في البنوك الإسلامية متوفرة بدرجة جيدة وتم قياس قوة العلاقة بينها وبين فعالية الأداء بدرجة 79%، من حيث تناسب البرامج والأنظمة المستخدمة مع الشبكة، والأجهزة المتوفرة وتغطيتها لكافة أنشطة العمل، وجود قواعد بيانات، تحديث البرامج حسب حاجة العمل.
  - 3- الإمكانات التنظيمية التي تساعد في استخدام نظم دعم القرارات في البنوك الإسلامية متوفرة بدرجة جيدة وتم قياس قوة العلاقة بينها وبين فعالية الأداء بدرجة 66.7%، من حيث الحصول على المعلومات، تقديم الدعم المادي والمعنوي من قبل الإدارة، واهتمامها بآراء العاملين، تسهيل الاتصالات الإدارية.
  - 4- يوجد دور للإمكانات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار في المصارف الإسلامية بدرجة جيدة جداً وتم قياس قوة العلاقة بينها وبين فعالية الأداء بدرجة 94.4%، من حيث تبسيط الإجراءات، إكساب العاملين مهارات جديدة، وقدرتهم على التصرف في المواقف الحرجة، إنجاز الأعمال بدقة، وجودة في الوقت المحدد، وبأقل جهد ممكن.

#### ثانياً: توصيات الدراسة

بعد استعراض نتائج الدراسة لا بد من تقديم بعض التوصيات وهي كالتالي:

1. الاستمرار والتعزيز في رفع كفاءة الامكانيات المادية المتاحة واللازمة لاستخدام نظم دعم القرار تبعا للتطورات التكنولوجية الحديثة في المجال والعمل على التخلص من نقاط الضعف والعقبات التي تواجهها.
2. العمل على تطوير الانظمة المستخدمة بما يتلائم مع التطورات الحاصلة في المجال مما يساعد في زيادة فعالية المنظمة في اتخاذ القرار .
3. الاستفادة من تجارب القطاعات المصرفية في الدول المجاورة والمتقدمة في هذا المجال من خلال الزيارات والاطلاع على التجارب والتعاون على تطوير نظم جديدة واختبارها قبل البدء بتطبيقها أولا بأول.
4. الاستمرار بتطوير الامكانيات التنظيمية لنظم دعم القرار في المؤسسات المصرفية وابرز اهمية دورها في عملية اتخاذ القرار .

### 13. المراجع

#### • المراجع العربية

- 1- الدهراوي، كمال الدين وكامل، سميرة محمد، 2000-نظم المعلومات المحاسبية. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر .
- 2- العبيد، عبد الرحمن والحميدي، نجم، 2006- المدخل إلى نظم المعلومات. منشورات جامعة حلب، سورية.
- 3- الصرن، رعد، 2008- نظرية المنظمة. دمشق، سلسلة محاضرات أقيمت في جامعة دمشق.
- 4- توربان، إيفرام، 2000- نظم دعم الإدارة: نظم دعم القرارات ونظم الخبرة .تعريب سرور علي إبراهيم سرور، الرياض، دار المريخ للنشر .
- 5- عبد المحسن، توفيق، 2002- تقييم اداء المؤسسات في ظل معايير الداء المتوازن. القاهرة، منشورات جامعة القاهرة، مصر .
- 6- عوض، سليمان محمد، 2001- العوامل المفسرة لاختلاف توجه المديرين نحو استخدام نظم دعم القرار بالتطبيق على قطاع الأعمال العام الصناعي. رسالة ماجستير غير منشورة، تجارة عين شمس .
- 7- درة، عمر، 2007- أثر إدارة العدالة التنظيمية على إدارة ضغوط العمل، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، كلية التجارة، عين شمس.
- 8- قواس، محمد يامن، 2016- دور نظم دعم القرار في زيادة فعالية الاداء المصرفي. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
- 9- محمد رمضان، فدوى، 2009- اثر استخدام نظم مساندة القرارات على تطوير الاداء.رسالة ماجستير جامعة فلادلفيا، الاردن.

## 14. الملاحق

## استمارة الدراسة

محور الإمكانيات المادية المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار					
الرقم	الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق بشدة
1	يتناسب عدد الأجهزة مع عدد الموظفين في الدائرة مما يؤدي لزيادة فعالية الأداء				
2	تتوفر مساحات كافية لتخزين المعلومات مما يؤدي لزيادة فعالية الأداء				
3	تتوفر وسائل تخزين افتراضي (تخزين في مكان خارجي باستخدام الإنترنت) يؤدي لزيادة فعالية الأداء				
4	توفر وسائل إدخال بيانات مناسبة لاحتياجات العمل في الدائرة يؤدي لزيادة فعالية الأداء				
5	تتوفر وسائل إخراج تتناسب مع متطلبات العمل في الدائرة الأمر الذي يزيد من فعالية الأداء				
6	تتوفر أجهزة حاسوب سريعة تزيد من القدرة على إنجاز حجم العمل المطلوب مما يؤدي لزيادة فعالية الأداء				
7	الشبكة المستخدمة تتمتع بسرعة اتصال تزيد من القدرة على إنجاز حجم العمل المطلوب مما ينعكس إيجاباً على فعالية الأداء				
8	يتوفر تحديث دوري لتكنولوجيا المعلومات ( الشبكة والأجهزة ذات العلاقة ) مما يزيد من فعالية الأداء				
محور الإمكانيات الفنية المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار					
1	يتوفر نظام دعم قرار يتناسب مع متطلبات العمل في المصرف مما يؤدي لزيادة فعالية الأداء				
2	تحديث نظام دعم القرار بما يتناسب مع حاجة العمل في المصرف يؤدي لزيادة فعالية الأداء				
3	توافق نظام دعم القرار المستخدم مع الأجهزة التي يتم استخدامها يؤدي لزيادة فعالية الأداء				
4	تتناسب نظم دعم القرار مع الشبكة المستخدمة في العمل مما يؤدي لزيادة فعالية الأداء				
5	نظام دعم القرار المتوفر يدعم كافة النشاطات المصرفية مما يؤدي لزيادة فعالية الأداء				
6	يتم تقييم فاعلية نظام دعم القرار من قبل المستخدمين مما يؤدي لزيادة فعالية الأداء				
7	تتوفر قاعدة بيانات نظام دعم القرار تساعد في زيادة فعالية الأداء				
محور الإمكانيات التنظيمية المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار					
1	تتناسب المعلومات المتاحة من نظام دعم القرار المستخدم مع احتياجات الوظيفة مما يؤدي لزيادة فعالية الأداء				
2	تقدم الإدارة الدعم المالي اللازم لاستخدام نظم دعم القرار مما ينعكس إيجاباً على فعالية الأداء				
3	تتابع الإدارة سير العمل القائم على استخدام نظم دعم القرار مما ينعكس إيجاباً على فعالية الأداء				
4	تهتم الإدارة بأراء واقتراحات العاملين حول استخدام نظم دعم القرار				

					توفر الإدارة البرامج والدورات التدريبية المتعلقة باستخدام نظم دعم القرار مما يعكس إيجاباً على فعالية الأداء	5
					توفر الإدارة المتطلبات اللازمة لتحسين استخدام نظم دعم القرار مما يعكس إيجاباً على فعالية الأداء	6
					الهيكل التنظيمي يسمح بتدفق المعلومات بسهولة مما يعكس إيجاباً على فعالية الأداء	7
					يسهل استخدام نظم مساندة القرارات الاتصالات الإدارية مما يعكس إيجاباً على فعالية الأداء بين الدوائر	8
<b>محور فعالية الأداء ودور الامكانيات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار فيه</b>						
					الامكانيات المتاحة في النظم المستخدمة تزيد درجة التأكد من القرارات المتخذة مما يزيد من فعالية الأداء المصرفي	1
					الامكانيات المتاحة في النظم المستخدمة تزيد قدرة العاملين على التصرف في المواقف الحرجة مما يزيد من فعالية الأداء المصرفي	2
					الامكانيات المتاحة في النظم المستخدمة تسهم في إنجاز العمل في الوقت المحدد مما يزيد من فعالية أداء المصرف	3
					الامكانيات المتاحة في النظم المستخدمة تسهم في إنجاز العمل بدقة وجودة عالية مما يزيد من فعالية أداء المصرف	4
					الامكانيات المتاحة في النظم المستخدمة تبسط الإجراءات وتزيد من سرعة العمل مما يزيد من فعالية الأداء المصرفي	5
					الامكانيات المتاحة في النظم المستخدمة تساعد في تخديم العملاء بالصورة المثلى	6
					الامكانيات المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار ساعد المصرف على زيادة الحصة السوقية ودخول مجالات وأسواق جديدة	7
					إن الامكانيات المتاحة في استخدام نظم دعم القرار ساعد المصرف على زيادة الأرباح السنوية المحققة	8

شكراً لكم لحسن تعاونكم

## دور العمليات المصرفية في تسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية

ربيان سمر الفيصل\* فراس الأشقر\*\* سليمان معلا\*\*\*

( الإيداع: 19 آذار 2018 ، القبول: 24 كانون الأول 2018 )

### الملخص:

تهدف الدراسة للتعرف على المشكلات التمويلية التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، والتي تعوق نموها وتطورها، ومعرفة دور المؤسسات المالية والصعوبات التي تواجهها في تمويل هذه المشاريع. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم إجراء دراسة ميدانية تحليلية للواقع العملي لآلية العملية التمويلية، وذلك من خلال دراسة الحالة في كل من (مصرف سورية والمهجر، مصرف سورية الإسلامي، مصرف سورية والأردن). باستخدام استبانة وزعت على العاملين المعنيين بدراسة طلبات التمويل والتسهيلات الائتمانية وكان عددهم (95) وقد تم استرجاع (82) استبانة.

وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات للتوصل إلى نتائج الدراسة، وخلصت إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تُشكّل عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية، وأنظمة العمليات المصرفية السائدة تلعب دوراً معيقاً في حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة، تمويل، مؤسسات، قروض.

\*طالبة الدراسات العليا في جامعة حماة كلية الاقتصاد اختصاص التمويل والمصارف.

\*\* مدرس بكلية الاقتصاد - قسم إدارة الاعمال - جامعة حماة.

\*\*\* مساعد أستاذ بكلية الاقتصاد - قسم إدارة الاعمال - جامعة حماة.



## The role of Banking operation in facilitating SME Financing operations in Syria

\*Raiaan Samar AlFaisal    Dr. Feras Alashaqr    Dr.suliman mala

(Received: 9 March 2018, Accepted: 24 December 2018)

### Abstract:

The study aims to identify the financing problems faced by small and medium enterprises in Syria, which hinder their growth and development, and know the role of financial institutions and the difficulties encountered in financing these projects.

In order to achieve the objectives of the study, an analytical field study was conducted on the practical reality of the mechanism of the financing process, through a case study in (Syria and Overseas Bank, Syria Islamic Bank, Bank of Syria and Jordan). Using a questionnaire distributed to the employees concerned with the study of requests for funding and credit facilities and the number (95) has been retrieved (82) questionnaire

The statistical program (SPSS) was used to analyse data to arrive at the results of the study and concluded with a series of results. The most important of these are: The nature of SMEs is an obstacle to their financing by financial institutions, and the prevailing banking systems play an important role in the access of SMEs to finance.

**Keyword:** Small–enterprises, Finance, Institutions, Loans.

**1-مقدمة:**

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في اقتصاديات الدول النامية باعتبارها تشكل الغالبية العظمى من المشاريع القائمة في الاقتصاد، وإن تفاوتت نسبتها من بلد إلى آخر. ومع مطلع القرن الحالي حدث تحول مهم في مجال الاستثمارات، وبدأ الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة باختلاف أنشطتها في اقتصادات كثير من الدول، نظراً لمساهمتها في الدخل القومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى قيامها بنشاط تصديري فاعل عبر الأسواق الإقليمية والدولية، بعد أن أصبحت قادرة على تقديم منتجات متميزة من حيث النوع والسعر. ولذلك اعتبرت المشاريع الصغيرة والمتوسطة مشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني، من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، نظراً لاعتمادها على كثافة عنصر العمل، وانخفاض ما تحتاجه من رأس مال. ويعد هذا النوع من المشاريع هاماً جداً في سورية، لأن سورية بلد ذو نمو عالٍ سكانياً، مما يجعل هذه المشاريع ضرورية لاستيعاب العمالة، وتخفيض نسب البطالة، ورفد الاقتصاد الوطني بالسلع والخدمات. ونتيجة الاهتمام بهذا النوع من المشاريع صدر المرسوم التشريعي رقم 15 للعام 2007 الذي سمح لمجلس النقد والتسليف بالترخيص بإحداث مؤسسات مالية ومصرفية، تهدف إلى تقديم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبالرغم من ذلك بقيت هذه المشاريع لغاية عام 2014 تعاني من مجموعة من المشاكل المتعلقة بالترخيص والتمويل والتسويق. تعتبر مشكلة التمويل أحد أهم الأسباب التي تعيق نموها وتطويرها، حيث تحتاج هذه المشاريع إلى مصادر تمويلية، سواء عند البدء بنشاطها أو عند توسعها أو تجديدها في الآلات والمعدات، ولن تستطيع أن تحقق أهدافها، أو تكفل استمرار بقائها داخل السوق دون وجود رؤوس أموال تكفي لتلبية احتياجاتها.

وبالتالي ومن خلال هذه الدراسة سيتم التعرف على المشكلات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، والصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية في تمويل هذه المشاريع.

**مشكلة الدراسة:**

هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون تمكّن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على رأس المال عن طريق المصارف والمؤسسات التمويلية، نظراً لبعض الخصائص التي يحتاج إليها تمويل مثل هذه المشاريع. وعلى هذا الأساس يمكن طرح مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية:

1. ماهي الصعوبات التي تواجه المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية طبيعة عمل هذه المشاريع؟
2. هل تلعب أنظمة العمليات المصرفية السائدة دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

**أهداف الدراسة:**

بعد العرض السابق لمشكلة الدراسة سيركز البحث على الأهداف التالية:

1. التعرف على الصعوبات التي تواجه المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية طبيعة عمل هذه المشاريع.
2. التعرف على دور أنظمة العمليات المصرفية السائدة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

**أهمية الدراسة:**

الأهمية العلمية: تأتي من أهمية موضوع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدراسات المعاصرة نظراً لما تحتله هذه المشاريع من مكانة في تنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول. ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة لإحدى مشاكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ألا وهي التمويل؛ تساعدها في النمو والتطوير وتفعيل دورها.

الأهمية العملية: تأتي الأهمية لهذا البحث من أنه يقدم دراسة ميدانية على المصارف السورية الخاصة لتقييم العلاقة بين المصارف والمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وتقييم الدور الذي تلعبه هذه العلاقة في ضمان التمويل اللازم لها.

#### منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي القائم على دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال توزيع استبانات على عينة المؤسسات التمويلية (المصارف الخاصة)، وتم تفرغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار رقم 21 واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

كما تم الحصول على البيانات الثانوية من الكتب والدراسات والأبحاث والتقارير والإحصاءات المنشورة وعلى رسائل الماجستير والدكتوراه المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى التقارير والدوريات والمعلومات والبيانات غير المنشورة والتي تم الحصول عليها من خلال الاطلاع على الواقع العملي للمؤسسات التمويلية، والتي تضمنت أيضاً مقابلات شخصية مع المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية فيها.

#### فرضية الدراسة:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلها من قبل المؤسسات المالية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام العمليات المطبقة في المصارف السائدة وتسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

#### الدراسات السابقة:

#### الدراسة العربية:

- دراسة (سمية لوكريز، 2008) بعنوان: "أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية حول تجربة بنك البركة الجزائري":

هدفت الدراسة إلى تحديد أولوية تحريك مختلف الموارد المالية المتاحة المعطلة أو الخارجة عن الدورة النظامية من أجل تفعيل الدور المنوط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد أهم صيغ التمويل وأساليبه المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لتستطيع تجاوز الصعوبات التمويلية التي تكون أكثر ملاءمة لطبيعة دور وخصائص هذه المؤسسات، وإدراك مدى تميز الأساليب الإسلامية من غيرها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: هي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني وضعاً غير مريح، يعتمد على نماذج إدارة تقليدية وموارد مالية محددة أساسها التمويل الذاتي. وهذا راجع للتكاليف والضمانات التي تتحملها المؤسسة مقابل حصولها على القرض المصرفي، كما أن قرارات المصارف العامة بقيت مرتبطة بالضمانات قبل أي اعتبار آخر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> لوكريز، سمية، (2008)، "أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

- دراسة (حسن عبدالرسول، 2008) بعنوان "إدارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان": هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها في لبنان، والتعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه نموها. كما هدفت إلى تحديد الدور المهم الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تلعبه في نجاح الاقتصاد اللبناني.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فهي: تعد المشكلات التمويلية من المشكلات الرئيسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، وخاصة عقبة الضمانات التي تشكل حجر عثرة كبيرة، بالإضافة إلى أن الموارد البشرية والخبرات المتراكمة تلعب دوراً مهماً في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإخفاقها؛ وذلك لم يمنع الكثير منها من الاستمرار في السوق المحلية اللبنانية، بل النفاذ أيضاً إلى السوق العالمية<sup>1</sup>.

### التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراستين السابقتين اللتين تناولتا موضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تبين أنها متنوعة وشاملة لجميع جوانب الموضوع، لكنها ركزت في الغالب على مصادر التمويل المتاحة، وتعرضت لبعض المشكلات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودورها في التنمية.

أما الدراسة الحالية فتختلف عنها في الناحية العملية من البحث، حيث تم الاعتماد على جانبين: الأول هو دراسة نظرية للمصارف الخاصة، والتعرف على أهم المشكلات التي واجهتها في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اعتماداً على المقابلات الشخصية، إضافة إلى الاستفادة من نتائج الاستبانة التي شملت المستويات الإدارية المعنية بدراسة طلبات التمويل في قسم الائتمان المصرفي في المصارف السورية والمؤسسات التمويلية، وذلك بهدف معرفة المشكلات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، حيث تطرق البحث لنواح لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

### الدراسة النظرية:

#### المبحث الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشكلات التمويلية

لم يتفق الاقتصاديون على وجود تعريفٍ موحدٍ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب طبيعتها والمتصفة بالمرونة الشديدة حيث تضمنت تلك الطبيعة عدة جوانب منها: نشاط العمل المشروع (زراعية أو صناعية أو خدمية أو تجارية)؛ الحد الأدنى والأعلى لعدد العاملين بالمشروع؛ الحد الأدنى والأعلى للاستثمار؛ العلاقة بالتصدير؛ شكل الإدارة والتنظيم والطبيعة القانونية في هذه المشاريع.

وعليه حددت منظمة العمل الدولية مجموعة من المعايير لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنها: (معياري العمالة، ومعياري رأس المال، ومعياري العمالة ورأس المال -المعياري المزدوج -؛ ومعياري مجموع قيمة المبيعات السنوية؛ معيار المركبة - معيار العمالة ورأس المال وقيمة المبيعات-)، حيث استخدمت بعض الدول معيار العمالة في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حين استخدمت دولاً أخرى معيار رأس المال في تعريفها للمشاريع الصغيرة، بينما هناك دولاً استخدمت المعيار المزدوج بين (عدد العمال ورأس المال)، وبالتالي يمكن القول أن مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرن في طبيعة خصائصه.

<sup>1</sup> عبد الرسول، حسن، (2008)، "إدارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان"، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

## أولاً: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية:

➤ هناك أربعة تعاريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة صادرة عن جهات رسمية مختلفة في الجمهورية العربية السورية، هي:

1. **التعريف الصادر عن الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، حسب المرسوم رقم /39/ لعام 2006، وهو:**
  - المشروع الصغير: هو كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، ولا يقل رأس ماله عن مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية، ولا يتجاوز خمسة ملايين ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة.
  - المشروع المتوسط: هو كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، ولا يقل رأس ماله عن مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية، ولا يتجاوز خمسة عشر مليون ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة عشر عاملاً<sup>1</sup>.
2. **تعريف وزارة الاقتصاد في سورية الصادر عام 2009:**
  - المشاريع الصغيرة: هي كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، ولا تقل مبيعاته السنوية عن خمسين مليون ليرة سورية، أو إجمالي ميزانيته لا يقل عن 50 مليون ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن 50 عاملاً.
  - المشاريع المتوسطة: هي كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، ولا تقل مبيعاته السنوية عن 250 مليون ليرة سورية، أو إجمالي ميزانيته لا يقل عن 250 مليون ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن 250 عاملاً<sup>2</sup>.
3. **التعريف الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء حسب القرار /5938/ عام 2011:**
  - المشاريع الصغيرة: المشروع الصغير هو المشروع الذي لا يزيد عدد عماله عن 50 ولا يقل عن 10 عمال مسجلين أصولاً، ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن 50 مليون ليرة سورية، ولا يقل عن 10 ملايين ليرة سورية، بالإضافة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل وفقاً لمرسوم إحداث الهيئة العامة للتشغيل رقم 39 تاريخ 14-09-2006.
  - المشاريع المتوسطة: المشروع المتوسط هو المشروع الذي لا يزيد عدد عماله عن 250، ولا يقل عن 50 عاملاً مسجلين أصولاً، ولا يزيد إجمالي موجوداته عن 250 مليون ليرة سورية، ولا يقل عن 50 مليون ليرة سورية، بالإضافة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل وفقاً لمرسوم إحداث الهيئة العامة للتشغيل رقم 39 تاريخ 14-09-2006<sup>3</sup>.
4. **التعريف الصادر عن هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم /2/ لعام 2016:**

المشاريع الصغيرة والمتوسطة: هي المشاريع التي تمارس نشاطها في قطاعات الزراعة، أو الصناعة، أو الحرف التقليدية، أو التجارة، أو الخدمات، أو المهن، أو النشاط الفكري. ويتم وضع تعريف وتحديد الحدود الدنيا والقصى لحجم كل نوع من أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقرار من مجلس الوزراء<sup>4</sup>. وكان من أوائل أهداف الهيئة وضع دليل تعريفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يعرف بهذه المشاريع وفق حجم النشاط والتوزيع الجغرافي وبما يمثل دليلاً وطنياً لاستهدافها ببرامج الدعم والتسهيلات

<sup>1</sup> المرسوم التشريعي رقم/39/ الصادر عن الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في سورية، بتاريخ 14/09/2006.

<sup>2</sup> التعريف الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بتاريخ 23/02/2009.

<sup>3</sup> القرار رقم /5938/ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في سورية، بتاريخ 02/05/2011.

<sup>4</sup> القانون رقم /2/ الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية، بتاريخ 06/01/2016.

الإدارية والتمويلية بالتنسيق مع الجهات المعنية. والجدول أدناه يبين تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة ووفقاً لما ورد في الدليل:

**الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية**

مشاريع متوسطة	مشاريع صغيرة	المعيار	
100-21	20-6	عدد العمال (عامل)	القطاع الزراعي
من 50 إلى أقل من 100	من 5 إلى أقل من 50	المبيعات السنوية	
من 50 إلى أقل من 100	من 5 إلى أقل من 50	أو الموجودات (مليون ل.س.)	
150-26	25-6	عدد العمال (عامل)	القطاع الصناعي
من 50 إلى أقل من 250	من 5 إلى أقل من 50	المبيعات السنوية	
من 50 إلى أقل من 250	من 5 إلى أقل من 50	أو الموجودات (مليون ل.س.)	
30-11	10-6	عدد العمال (عامل)	القطاع التجاري
من 100 إلى أقل من 300	من 20 إلى أقل من 100	المبيعات السنوية	
من 75 إلى أقل من 225	من 15 إلى أقل من 75	أو الموجودات (مليون ل.س.)	
75-26	25-11	عدد العمال (عامل)	القطاع الخدمي
من 50 إلى أقل من 150	من 15 إلى أقل من 50	المبيعات السنوية	
من 25 إلى أقل من 75	من 7.5 إلى أقل من 25	أو الموجودات (مليون ل.س.)	

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، دليل تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دمشق، ص6.

**ثانياً: مشكلات التمويل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:**

ترجع إشكالية التمويل في الأساس إلى جملة من المعوقات، منها ما هو عائد إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومنها ما هو متعلق بالمصارف ومؤسسات التمويل. وبالتالي تختلف المعوقات من وجهة نظر مؤسسات التمويل عنها من وجهة نظر القائمين على المشاريع الصغيرة. ويمكن القول إن المعوقات التي تواجه المصارف ومؤسسات التمويل هي:

أ. فقدان عنصر الثقة بالقائمين على المشروع الصغير. وذلك ناجم في أغلب الأحيان عن فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.

ب. عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.

ت. افتقار المشروع الصغير إلى الخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.

ث. انخفاض القدرة على تسويق منتجات المشروع، مما ينعكس سلباً على المشروع نفسه.

ج. انخفاض العائد الذي تحققه المصارف من التعامل مع أصحاب الصناعات الصغيرة بسبب ضآلة حجم معاملاتهم.

ح. ارتفاع درجة المخاطرة في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ لأن أغلبها مشاريع فردية لا تتوفر عنها المعلومات الكافية بالمقارنة مع المشاريع الكبيرة. وأغلب القروض لدى المصارف ذات آجال قصيرة وذات عائد سريع، في حين أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى تمويل طويل الأجل<sup>1</sup>.

أما المعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع فتتمثل في:

أ. مغالاة المصارف في الضمانات المطلوبة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وغالباً لا تستطيع هذه المشاريع توفيرها.

ب. ارتفاع معدل الفائدة الذي تطلبه المصارف على القروض الممنوحة لهذه المشاريع.

ت. تعقيد الإجراءات اللازمة للحصول على التمويل المطلوب.

ث. حُرْص المصارف وتركيزها على منح القروض قصيرة الأجل<sup>2</sup>.

أعد مركز الأعمال والمؤسسات السوري عام 2007 استبيان خاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ قدر أن 88% من المشاريع لم تسع إلى الحصول على التمويل من المصارف، وأنه مكن لها أن تتوسع في أعمالها لو توفر لها التمويل المناسب. مما يشير إلى أهمية إتاحة خدمات التمويل لهذه المشاريع لمساعدتها على التوسع في أعمالها وزيادة رأسمالها<sup>4</sup>.

### المبحث الثاني: أنواع التمويل، ومصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أولاً: أنواع التمويل:

أ. تمويل التشغيل: المراد بتمويل التشغيل الأموال الموجهة لتمويل رأس المال العامل، كالتفقات المتعلقة بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع لا سيما شراء المواد الأولية، ودفع الأجور، وبقية مستلزمات العملية الإنتاجية التي تشكل بمجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

ب. تمويل الاستثمار: يقصد به الأموال الموجهة للحصول على الأراضي والمباني، أو وسائل الإنتاج، أو وسائل النقل، وغيرها من الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع. بمعنى آخر: هي تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع. ويعبر عن ذلك بتمويل رأس المال الثابت<sup>5</sup>.

وبالتالي فإن طبيعة القرض الموجه للاستثمار تختلف عن طبيعة القرض الموجه للاستغلال من حيث المدة، والشروط والضمانات، والأخطار، والعائد، وهيكل التدفقات.

وعادة ما يأخذ تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة شكل تسهيلات وحوافز منها:

<sup>1</sup> بشارت، هيا جميل، (2008)، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص61-62.

<sup>2</sup> المبيرك، وفاء والشمري، تركي، (2006)، تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ص105.

<sup>3</sup> مركز الأعمال والمؤسسات السوري (2007)، دراسة بهدف توفير هيكل متجانس لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية.

<sup>4</sup> El Said, H And Zaki, C (2013) What determine the access to finance of SMEs? Evidence from the Egyptian case (working paper no.752). Cairo, Economic Research Form.

<sup>5</sup> حسن، أحمد توفيق، (1996)، التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص388.

- حوافز وإعفاءات مقدمة، مثل إعانات نقدية على شكل مبالغ لتمويل جزء من تكاليف الاستثمار، تقدمها الحكومة، أو السلطات القائمة على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. أو على شكل إعانات عينية، مثل تقديم أراض دون مقابل، أو بأسعار تشجيعية.
- تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات، وقروض قصيرة الأجل لتمويل الاستغلال الجاري بدون فوائد، أو بفوائد مخفضة من قبل مؤسسات أو هيئات تعد لهذا الغرض.
- منح إعفاءات ضريبية وجمركية.
- تقديم المساعدات الفنية والاستشارات من قبل مختصين في مجال دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة<sup>1</sup>.

#### ثانياً: مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

1. **التمويل الرسمي:** يتم عن طريق الحصول على التمويل من المصارف التجارية، أو المصارف المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، كالمصارف المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي، أو في تمويل القطاع الزراعي، أو من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، وغالباً ما تكون مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية.
2. **التمويل غير الرسمي:** يتم الحصول على الأموال اللازمة للمشروع دون الحاجة إلى اتباع خطوات وإجراءات رسمية وتقديم وثائق وأوراق ثبوتية. ومن أبرز المصادر غير الرسمية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: (المدخرات الشخصية، المدخرات العائلية، الاقتراض من العائلة والأصدقاء، شراء المواد من تجار الجملة مقابل الدفع الآجل..).  
تمثل المصادر السابقة كلها فرصاً لصاحب المشروع الصغير والمتوسط للحصول على التمويل اللازم. ومن أهم مزايا هذا النوع من مصادر التمويل، السرعة في الحصول على الأموال اللازمة ببسر وسهولة، إلا أن هناك معوقات في المصادر نفسها لهذا النوع، من أهمها عدم ديمومة هذا المصدر، وعدم توافره في الوقت الذي تحتاج فيه المنشأة الصغيرة والمتوسطة للتمويل<sup>2</sup>.

#### ثالثاً: الواقع الحالي وخصائص التمويل الصغير والمتوسط في سورية:

1. انخفاض المؤسسات التمويلية في سورية عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداقتها (نقص السجل الائتماني) وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل هذه المشاريع في مختلف مراحل نموها: (التأسيس، النمو الأولي، النمو الفعلي، الاندماج). ونظراً لهذه المخاطر تتجنب المؤسسات التمويلية توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع نظراً لحرصهم على نقود المودعين<sup>3</sup>.
2. مفهوم التمويل الصغير والمتناهي الصغر هو مفهوم جديد في سورية: على الرغم من أن بدايته كانت في العام 2007 إلى الآن إلا أن الأزمة السورية حالت دون تقدم في هذا القطاع، حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 15/ لعام 2007 الذي أمّن إطاراً قانونياً لهذا النوع من التمويل، حيث يُعتبر هذا المرسوم أول تشريع مخصص للتمويل الصغير، وقد أعطى هذا التشريع مجلس النقد والتسليف صلاحية الترخيص لما سماه "المؤسسات المصرفية

<sup>1</sup> بتال، أحمد حسين وآخرون، (2011)، (دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 4، العدد 7، ص 47.

<sup>2</sup> حنفي، عبد الغفار وقرياقص، رسمية زكي، (2002)، مدخل معاصر في الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 171.

<sup>3</sup> الملي، قمر، (2015)، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص 77.



المالية الاجتماعية“، مع حد أدنى من رأس المال يبلغ 250 مليون ليرة سورية حينها<sup>1</sup>، كما سمح لهذه المؤسسات تقديم خدمات مالية مختلفة، بما في ذلك الإقراض الصغير، قبول الودائع، والتأمين الصغير<sup>2</sup>.

3. هناك أكثر من جهة في سورية تعنى بأمور التمويل الصغير والمتوسط (الجهة الحكومية، المؤسسات التمويل الصغير، المصارف العامة والخاصة بشقيها التقليدي والإسلامي، بعض وكالات الأمم المتحدة، الجمعيات الأهلية) كل جهة تعمل لوحدها دون تنسيق التمويل لذلك يجب ان يكون هناك هيئة ناظمة للتمويل<sup>3</sup>؛ إلا أن معظم المؤسسات القائمة توقفت عن منح القروض في ظل الأزمة السورية كالهئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات ومؤسسة بداية والفردوس.

4. غياب لأي أرقام أو إحصائيات رسمية لحجم الطلب في هذا القطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف<sup>4</sup>.

نتيجة الأزمة السورية التي نجم عنها ضعف القدرة الشرائية للمواطن السوري مما انعكس على انخفاض الميل الحدي للادخار وبسبب عدم الاستقرار، أدى ذلك إلى أن مصادر التمويل غير الرسمية أصبحت متاحة أو ممكنة. وأن القطاع المصرفي لا يميل إلى إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يرتبط قرار منح التمويل بحجم رأس مال المشروع وحجم المبيعات والسيولة والتدفقات النقدية فكلما كانت أكبر كلما زادت فرص تمويله من القطاع المصرفي، أيضاً تأخذ المصارف بالحسبان سمعة الشركة وخبرة القائمين على المشروع، وتعدّ المصارف أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للمخاطر مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإقراض وكذلك زيادة الضمانات المطلوبة، ومن وجهة نظر أصحاب المشاريع فإنهم لا يميلون إلى الاقتراض المصرفي نتيجة معدلات الفائدة المرتفعة وكلفة معاملة الإقراض<sup>5</sup>.

بالإضافة إلى أن التحدي المالي الذي تواجهه هذه المشاريع لا يقتصر فقط في الحصول على التمويل، بل أيضاً في نمط التمويل، فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة قد تحصل على القروض القصيرة الأمد أو التسهيلات الائتمانية ذات الأمد القصير في حين تبرز حاجتها لتمويل رأس المال الثابت وليس العامل، لذلك كان لابد من أطر تمويلي جديد (يعمل إلى جانب الخيارات والبدائل التمويلية المتاحة) كي يساعد على سد الفجوة التمويلية لهذه المشاريع.

### المبحث الثالث: الدراسة الميدانية (استبيان)

#### أدوات الدراسة واختبار الفروض:

#### مجتمع وعينة البحث:

- مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف الخاصة العاملة في سورية بشقيها التجاري والإسلامي، وعددها (14) مصرفاً.

<sup>1</sup> المرسوم التشريعي رقم 15/ لعام 2007.

<sup>2</sup> مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، (2018)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، ص45.

<sup>3</sup> قيرصلي، صبا، (2013)، الائتمان المصرفي ودوره في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2013، ص64.

<sup>4</sup> تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2010)، الاستراتيجية الوطنية للتمويل الصغير في سورية، ص17.

<sup>5</sup> صحيفة تشرين، سورية، تاريخ 25 أيار 2018، مقال تحت عنوان (المشروعات الصغيرة والمتوسطة كلام كبير وفعل قليل "مداد" يناقش سبل تمويل المشروعات عن طريق سوق الأوراق المالية).

## جدول رقم (1.4): يوضح المصارف الخاصة العاملة في سورية بشقيها التجاري والإسلامي

المصارف الإسلامية	المصارف التجارية
مصرف الشام	مصرف بيمو السعودي الفرنسي
مصرف سورية الدولي الإسلامي	مصرف سورية والمهجر
مصرف البركة سورية	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
	المصرف العربي - سورية
	مصرف عودة - سورية
	مصرف بيبيلوس - سورية
	مصرف سورية والخليج
	مصرف الأردن - سورية
	مصرف فرنسبنك - سورية
	مصرف الشرق
	مصرف قطر الوطني - سورية

المصدر: دليل المصرف المركزي - المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية بتاريخ 30-09-2017

● **عينة البحث:** تكوّنت عينة الدراسة من ثلاث مصارف خاصة تعمل في سورية؛ هي التي وافقت على الاشتراك في الدراسة، وهي من المصارف التي تُعنى أيضاً بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، وهي: (مصرف سورية والمهجر، مصرف الأردن - سورية، مصرف سورية الدولي الإسلامي) في محافظة حمص. حيث تم توزيع (95) استبانة على المستويات الإدارية المعنية بدراسة طلب التمويل والتسهيلات الائتمانية لدى المصارف عينة البحث؛ فبلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للدراسة 82 استبانة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم تصميم استبانة حول "المشكلات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية"؛ للتوصل إلى نتائج مقبولة علمياً وعملياً. وتتضمن العديد من الأسئلة المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها، ونظمت الاستبانة المحاور التالية:

1. العوامل المتعلقة بطبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تؤثر في التمويل: عدد المتغيرات /9/.
  2. الصعوبات التي تواجه المؤسسة المالية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: عدد المتغيرات /9/.
- لقد استخدمت الباحثة مقياس لكرت الخماسي لمعرفة استجابة أفراد العينة لفقرات الاستبيان، وتم حساب وزن النسب لتحديد اتجاه المتغير من خلال المتوسط، ودرجة القياس الكلية /5/.

ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Science

### 1- الصدق الداخلي:

وهو ما يعرف باختبار الصدق التكويني، من خلال إيجاد معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لكل متغير مستقل تابعة له، وذلك بالنسبة لكل الفقرات التي تتكون منها متغيرات الدراسة، باستخدام معامل ارتباط بيرسون لكل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، والجداول التالية توضح ذلك:

المحور الأول: طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل عائقاً أمام تمويلها:

الجدول رقم (1): يوضح معاملات الارتباط بين الفقرة الأولى والدرجة الكلية للمحور الأول

معنوية الدلالة الحسابية	الإجراءات المصرفية المطبقة للتحقق من الزيون	معامل الارتباط	ضعف القدرة الائتمانية في هذه المشاريع
0.001	0.57	معامل الارتباط	عدم وجود ثقافة الاقتراض
0.000	0.81	معامل الارتباط	ضعف القدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة
0.001	0.56	معامل الارتباط	عدم القدرة على إعداد دراسات جدوى اقتصادية سليمة وموضوعية
0.00	0.50	معامل الارتباط	انخفاض العائد الذي تحققه المصارف من التعامل مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة
0.000	0.42	معامل الارتباط	ارتفاع درجة المخاطرة
0.000	0.74	معامل الارتباط	عدم دقة المعلومات المتوفرة عن هذه المشاريع
0.000	0.69	معامل الارتباط	نقص المهارات الفنية
0.000	0.66	معامل الارتباط	ارتفاع تكاليف إدارة القرض
0.012	0.27	معامل الارتباط	

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على نتائج الاستبانة ومخرجات برنامج spss

يوضح الجدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمحور الأول، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  وتراوحت بين 0.27-0.81 وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

المحور الثاني: طبيعة أنظمة العليمات المصرفية السائدة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:  
الجدول رقم (2): يوضح معاملات الارتباط بين الفقرة الثانية والدرجة الكلية للمحور الثاني

غير دال إحصائياً	إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المصارف		
0.000	0.61	معامل الارتباط	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بطبيعة الضمانات المطلوبة
0.001	0.38	معامل الارتباط	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمعدل الفائدة
0.174	0.15	معامل الارتباط	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بموضوع العمولات المطبقة
0.000	0.73	معامل الارتباط	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمدة القرض الممنوح
0.000	0.49	معامل الارتباط	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بشروط سداد القرض
0.015	0.377	معامل الارتباط	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بفترة السماح الممنوحة للقروض
0.000	0.78	معامل الارتباط	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بتقديم الاستشارات والنصائح المصرفية الخاصة بالمشروع
0.000	0.57	معامل الارتباط	نقص الخبرة المصرفية لدى العاملين في التعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة
0.000	0.72	معامل الارتباط	طول الفترة اللازمة لدراسة طلب القرض

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على نتائج الاستبانة ومخرجات برنامج spss

يوضح الجدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى  $\alpha = 0.05$  وتراوحت 0.15-0.78 وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه. الثبات/ معامل ألفا كرونباخ

استخدمت الباحثة اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:  
الجدول رقم (3): يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

عدد المتغيرات	معامل ألفا كرونباخ	المجال
9	0.652	طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل عائقاً أمام تمويلها
9	0.815	طبيعة أنظمة العليمات المصرفية السائدة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
18	0.664	الكلية

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على نتائج الاستبانة ومخرجات برنامج spss

من النتائج الموضحة في الجدول (3): أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت جيدة لكل محور من محاور الاستبانة، وتراوحت قيمته بين (0.65-0.82). بينما نجد قيمته (0.664) للمحاور مجتمعة، وهذا يعني أن معامل الثبات جيد، وتكون الاستبانة في صورتها النهائية قابلة للتوزيع. وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة مما جعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلها من قبل المؤسسات المالية.

تم إجراء الاختبار وكانت النتائج التالية:

الجدول رقم (4): الدالات الإحصائية المتعلقة باختبار متغيرات المتعلقة بالفرضية الأولى

متوسط الخطأ المعياري		الانحراف المعياري		Mean		طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة
0.65		0.59		1.80		
Test Value=3						
الاختلاف عند درجة ثقة 95%		اختلاف المتوسط	معنوية الدلالة الحسابية	DF	T	
الأعلى	الأدنى					
1.06-	1.3-	1.19-	0.000	81	18.39-	

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على نتائج الاستبانة ومخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (4): أن هناك علاقة ذات دلالة حول طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد بلغ متوسط استجابات العينة 1.8 وهو أصغر من 3، والانحراف المعياري 0.59 صغير، وقيمة  $t = -18.39$  سلبية أي علاقة سلبية والدلالة المعنوية الحسابية هي 0.00 أصغر من القياسية، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود دلالة إحصائية بين طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلها من قبل المؤسسات المالية بحسب عينة البحث.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام العمليات المطبقة في المصارف وتسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

## الجدول رقم (5): الدالات الإحصائية المتعلقة باختبار متغيرات المتعلقة بالفرضية الثانية

متوسط الخطأ المعياري		الانحراف المعياري		Mean		صعوبات أنظمة العمليات المصرفية التي تواجه المؤسسة المالية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
0.04		0.44		1.71		
Test Value=3						
الاختلاف عند درجة ثقة 95%		اختلاف المتوسط	معنوية الدلالة الحسابية	DF	T	
الأعلى	الأدنى					
1.19-	1.38-	1.28-	0.000	81	26.4-	

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على نتائج الاستبانة ومخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (5): أن هناك علاقة ذات دلالة حول وجود صعوبات أنظمة العمليات المصرفية أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد بلغ متوسط استجابات العينة 1.71 وهو أصغر من 3، والانحراف المعياري 0.44 صغير، وقيمة  $t = -26.4$  سلبية أي علاقة سلبية والدلالة المعنوية الحسابية هي 0.00 أصغر من القياسية، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود دلالة إحصائية بأن أنظمة العمليات المصرفية السائدة تشكل دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحسب عينة البحث.

## النتائج والتوصيات:

## النتائج:

بعد دراسة وتحليل المعطيات تم الوصول إلى النتائج الآتية:

1. ترى المصارف العاملة في سورية أن طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمخاطر الكثيرة التي تواجهها تعتبر عائقاً كبيراً يحول دون القيام بتمويلها (الفرضية الأولى) وهذا ناتج عن:
  - أ. ارتفاع درجة مخاطر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظراً لصغر حجمها، وارتباط عملية الإدارة والإنتاج بشخص واحد هو المالك غير المليء مالياً، مما يجعلها عرضة للفشل والخروج من السوق عند أي مشكلة تواجهها.
  - ب. لا يمتلك المشروع الصغير والمتوسط بيانات مالية صحيحة يمكن تقديمها للحصول على التمويل، على الأخص نتائج السنوات الثلاث الأولى من عمر المشروع، والميزانيات الختامية، مما يؤدي إلى عدم قدرة المشروع على إعداد دراسة جدوى اقتصادية صحيحة، مع ما يتطلب من بيانات مالية وجداول تدفقات نقدية، وهذه البيانات تعتبر وثائق ضرورية للمصرف وشرطاً أساسياً قبل الموافقة على منح التمويل.
  - ت. ارتفاع التكاليف التشغيلية لدى المصرف الناتجة عن تمويل المشروع الصغير أو المتوسط نتيجة صغر حجم التمويل مع ما يتطلبه من إجراءات وأوراق وكشوف متابعة غيره، مما يؤدي إلى انخفاض العائد الذي يحققه المصرف جراء عملية التمويل.
2. يرى العاملون في قسم التسهيلات الائتمانية في المصارف أن أنظمة العمليات المصرفية المعمول بها تلعب دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ لا يوجد مرونة مصرفية لمشروع الصغير والمتوسط فيما يتعلق

بنوع الضمانات المطلوبة منه، وبمعدل الفائدة، وبمدة سداد القرض، إذ أن هذه المشاريع تحتاج عناية خاصة وشروطاً مناسبة حتى تنمو وتكبر وتحقق النجاح.

#### التوصيات:

بناء على ما تقدم من تحليل واقع ومعطيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يشكل التمويل أساس إشكالية نمو وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية. واستناداً إلى ذلك يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. ضرورة تشجيع المصارف على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية، كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشاريع.
2. تكييف النظام المصرفي السوري مع الاحتياجات الحالية، وتطوير أساليب وأدوات التمويل بما يتناسب مع طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3. إحداث صندوق يقدم التمويل المناسب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويكون مشاركاً في رأس مال هذه المشاريع، تجنباً لمخاطر عدم السداد.
4. إيجاد جهة محددة متخصصة تتولى مسؤولية وضع برنامج متكامل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة، توفر الآليات المناسبة لمساعدتها في الحصول على التمويل اللازم.
5. ضرورة تشجيع إنشاء الشركات المتخصصة في تسويق وتصدير منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير تمويل ذاتي لها.
6. تأسيس بنك للمعلومات يوفر البيانات لكل ما يتعلق بتأسيس وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن تغذيتها بشكل مستمر بفرص الأعمال الجديدة والتشريعات والمستجدات.
7. تفعيل حاضنات الأعمال في وضع برامج تدريبية للقائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ورفع مهاراتهم المختلفة في المجالات الإدارية والتسويقية.

#### المراجع:

1. التعريف الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بتاريخ 2009/02/23.
2. القانون رقم 2/ الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية، بتاريخ 2016/01/06.
3. القرار رقم 5938/ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في سورية، بتاريخ 2011/05/02.
4. المبيرك ، وفاء والشمري، تركي، (2006)، تأسيس المشروعات الصغيرة وإداراتها، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.
5. المللي، قمر، (2015)، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
6. المرسوم التشريعي رقم/39 الصادر عن الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في سورية، بتاريخ 2006/09/14.
7. المرسوم التشريعي رقم /15 لعام 2007.
8. بتال، أحمد حسين وآخرون، (2011)، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 4، العدد 7.

9. بشارت، هيا جميل، (2008)، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.
10. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2010)، الاستراتيجية الوطنية للتمويل الصغير في سورية.
11. حسن، أحمد توفيق، (1996)، التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص388.
12. حنفي، عبد الغفار وقرياقص، رسمية زكي، (2002)، مدخل معاصر في الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
13. دليل المصرف المركزي - المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية بتاريخ 30-09-2017.
14. صحيفة تشرين، سورية ، تاريخ 25 أيار 2018، مقال تحت عنوان (المشروعات الصغيرة والمتوسطة كلام كبير وفعل قليل "مداد" يناقش سبل تمويل المشروعات عن طريق سوق الأوراق المالية).
15. عبد الرسول، حسن، (2008)، "إدارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان"، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
16. قبرصلي، صبا، (2013)، الائتمان المصرفي ودوره في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2013.
17. لوكريز، سمية، (2008)، "أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
18. مركز الأعمال والمؤسسات السوري (2007)، دراسة بهدف توفير هيكل متجانس لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية.
19. مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، (2018)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.
20. El Said, H And Zaki, C (2013) What determine the access to finance of SMEs? Evidence from the Egyptian case (working paper no.752). Cairo, Economic Research Form.





# **Journal of Hama University**

## **Editorial Board and Advisory Board of Hama University Journal**

**Managing Director: Prof. Dr. Muhammad Ziad Sultan**

**Chairman of the Editorial Board: Prof.Dr.Samer Kamel Ebraheem**

**Secretary of the Editorial Board (Director of the Journal): Wafaa AlFeel**

### **Members of the Editorial Board:**

- **Prof. Dr. Dergham AlRahhal**
- **Prof. Dr. AbdulKareem Kalb Alloz**
- **Prof. Dr. AbdulRazzaq Salem**
- **Asst. Prof. Dr. Asmahan Khalaf**
- **Asst. Prof. Dr. Muhammad Zuher Alahmad**
- **Asst. Prof. Dr. Adel Alloush**
- **Asst. Prof. Dr. Hassan AlHalabiah**
- **Asst. Prof. Dr. Muhammad Ayman Sabbagh**
- **Dr. Khaled Zeghreed**

### **Advisory Body:**

- **Prof. Dr. Darem Tabbaa**
- **Prof. Dr. Safwan Al Assaf**
- **Prof. Dr. Rateb Sukkar**
- **Prof. Dr. Kanjo Kanjo**
- **Prof. Dr. Muhammad Fadel**
- **Prof. Dr. Rabab Sabbagh**
- **Asst. Prof. Dr. Muhammad Sabea AlArab**

### **Language Supervision:**

- **Prof. Dr. Muhammad Fulful**
- **Asst. Prof. Dr. Maha Al Saloom**



# **Journal of Hama University**

## **Objectives of the Journal**

Hama University Journal is a scientific, coherent, periodical journal issued annually by the University of Hama; aims at:

- 1- Publishing the original scientific research in Arabic or English, which has the advantages of human cultural knowledge and advanced applied sciences, and contributes to developing it, and achieves the highest quality, innovation and distinction in various fields of medicine, engineering, technology, veterinary medicine, sciences, economics, literature and humanities, after assessing them by academic specialists.
- 2- Publishing the distinguished applied researches in the fields of the journal interests.
- 3- Publishing the research notes, disease conditions reports and small articles in the fields of the journal interests.

## **Purpose of the Journal:**

- Encouraging Syrian and Arab academic specialists and researchers to carry out their innovative researches.
- It controls the mechanism of scientific research, and distinguishes the originals from the plagiarized, by assessing the researches of the journal by specialists and experts.
- The journal seeks the enrichment of the scientific research and scientific methods, and the commitment to quality standards of original scientific research.
- Aiming to publish knowledge and popularize it in the fields of the journal interests and specialties, and to develop the service fields in society.
- Motivating researchers to provide research on the development and renewal of scientific research methods.
- It receives the suggestions of researchers and scientists about everything that helps in the advancement of academic research and in developing the journal.
- Popularization of the aimed benefit through publishing its scientific contents and putting its editions in the hands of readers and researchers on the journal website and developing and updating the site.

## **Publishing Rules in Hama University Journal:**

1. The material sent for publication have to be authentic, of original scientific and knowledge value, and should be characterized by language integrity and documentation accuracy
2. It should not be published or accepted for publication in other journals, or rejected by others. The researcher guarantees this by filling out a special entrusting form for the journal.
- 3- The research has to be evaluated by competent specialists before it is accepted for publication and becomes its property. The researcher will not be entitled to withdraw research in case of refusal to publish it.
4. The language of publication is either Arabic or English, and the administration of the journal is provided with a summary of the material submitted for publication in half a page (250 words) in a language other than the language in which the research has been written, and each summary should be appended with key words.

## **Deposit of scientific research for publication:**

**Firstly**, the publication material should be submitted to the editor of the journal in four paper copies (one copy includes the name of the researcher or researchers, the addresses, telephone numbers. The names of the researchers or any reference to their identity should not be included in the other copies). Electronic copy should be submitted, printed in Simplified Arabic, 12 font on one side of paper measuring 297 x 210 mm (A4). A white space of 2.5 cm should be left from the four sides, but the number of search pages are not more than fifteen pages (pagination in the middle bottom of the page), and be compatible with (Microsoft Word 2007 systems) at least, and in single spaces including tables, figures and sources, saved on CD, or electronically sent to the e-mail of the journal.

**Secondly**, the publication material shall be accompanied by a written declaration confirming that the research has not been published before, published in another journal or rejected by another journal.

**Thirdly**, the editorial board of the journal has the right to return the research to improve the wording or make any changes, such as deletion or addition, in proportion to the scientific regulations and conditions of publication in the journal.

**Fourthly**, The journal shall notify the researcher of the receiving of his research no later than two weeks from the date of receipt. The journal shall also notify the researcher of the acceptance of the research for publication or refusal of it immediately upon completion of the assessment procedures.

**Fifthly**, the submitted research shall be sent confidentially to three referees specialized in its scientific content. The concerned parties shall be notified of the referee's observations and proposals to be undertaken by the candidate in accordance with the conditions of publication in the journal and in order to reach the required scientific level.

**Sixthly**. The research is considered acceptable for publication in the journal if the three referees (or at least two of them) accept it, after making the required amendments and acknowledging the referees.

- If the third referee refuses the research by giving rational scientific justifications, which the editorial board found fundamental and substantial, the research will not be accepted for publication even if approved by the other two referees.

### **Rules for preparing research manuscript for publication in applied colleges researches:**

**First**, the submitted research should be in the following order: Title, Abstract in Arabic and English, Introduction, Research Objective, Research Material and Methods, Results and Discussion, Conclusions and Recommendations, and finally Scientific References.

- **Title:**

It should be brief, clear and expressive of the content of the research. The title font in the publishing writing is bold, (font 14), under which, in a single – spaced line, the name of the researcher (s) is placed, (bold font 12), his address, his scientific status, the scientific institution in which he works, the email address of the first researcher, mobile number, (normal/ font 12). The title of the research should be repeated again in English on the page containing the Abstract. The font of secondary headings should be (bold/ font 12), and the style of text should be (normal/ font 12).

- **Abstract or Summary:**

The abstract should not exceed 250 words, be preceded by the title, placed on a separate page in Arabic, and written in a separate second page in English. It should include the objectives of the study, a brief description of the method of work, the results obtained, its importance from the researcher's point of view, and the conclusion reached by the researcher.

- **Introduction :**

It includes a summary of the reference study of the subject of the research, incorporating the latest information, and the purpose for which the research was conducted.

- **Materials and methods of research:**

Adequate information about work materials and methods is mentioned, adequate modern resources are included, metric and global measurement units are used in the research. The statistical program and the statistical method used in the analysis of the data are mentioned, as well as, the identification of symbols, abbreviations and statistical signs approved for comparison.

- **Results and discussion :**

They should be presented accurately, all results must be supported by numbers, and the figures, tables and graphs should give adequate information. The information should not be repeated in the research text. It should be numbered as it appears on the research text. The scientific importance of the results should be referred to, discussed and supported by up-to-date resources. The discussion includes the interpretation of the results obtained through the relevant facts and principles, and the degree of agreement or disagreement with the previous studies should be shown with the researchers' opinion and personal interpretation of the outcome.

- **Conclusions:**

The researcher mentions the conclusions he reached briefly at the end of the discussion, adding his recommendations and proposals when necessary.

- **Thanks and acknowledgement:**

The researcher can mention the support agencies that provided the financial and scientific assistance, and the persons who helped in the research but were not listed as researchers.

**Second- Tables:**

Each table, however small, is placed in its own place. The tables take serial numbers, each with its own title, written at the top of the table, the symbols \*, \*\* and \*\*\* are used to denote the significance of statistical analysis at levels 0.05, 0.01, or 0.001 respectively, and do not use these symbols to refer to any footnote or note in any of the search margins. The journal recommends using Arabic numerals (1, 2, 3 ...) in the tables and in the body of the text wherever they appear.

**Third- Figures, illustration and maps:**

It is necessary to avoid the repetition of the figures derived from the data contained in the approved tables, either insert the numerical data in tables, or graphically, with emphasis on preparing the figures, graphs and pictures in their final shapes, and in appropriate scale and be scanned accurately at 300 pixels / inch. Figures or images must be black and white with enough color contrast, and the journal can publish color pictures if necessary, and give a special title for each shape or picture or figure at the bottom and they can take serial numbers.

#### - Fourth- References:

The journal follows the method of writing the name of the author - the researcher - and the year of publication, within the text from right to left, whatever the reference is, for example: Waged Nageh and Abdul Karim (1990), Basem and Samer (1998). Many studies indicate (Sing, 2008; Hunter and John, 2000; Sabaa et al., 2003). There is no need to give the references serial numbers. But, when writing the Arabic references, write the researcher's (surname), and then, the first name completely. If the reference is more than one researcher, the names of all researchers should be written in the above-mentioned manner. If the reference is non-Arabic, first write the surname, then mention the first letter or the first letters of its name, followed by the year of publication in brackets, then the full title of the reference, the title of the journal (journal, author, publisher), the volume, number and page numbers (from - to), taking into account the provisions of the punctuation according to the following examples:

العوف، عبد الرحمن و الكزبري، أحمد (1999). التنوع الحيوي في جبل البشري. مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 12(3):33-45.

**Smith, J., Merilan, M.R., and Fakher, N.S., (1996). *Factors affecting milk production in Awassi sheep*. J. Animal Production, 12(3):35-46.**

If the reference is a book: the surname of the author and then the first letters of his name, the year in brackets, the title of the book, the edition, the place of publication, the publisher and the number of pages shall be included as in the following example:

**Ingrkam, J.L., and Ingrahan, C.A., (2000). *Introduction In: Text of Microbiology*. 2<sup>nd</sup> ed. Anstratia, Brooks Co. Thompson Learning, PP: 55.**

If the research or chapter of a specialized book (as well as the case of Proceedings), scientific seminars and conferences), the name of the researcher or author (researchers or authors) and the year in brackets, the title of the chapter, the title of the book, the name(s) of editor (s), publisher and place of publication and page number as follows:

**Anderson, R.M., (1998). *Epidemiology of parasitic Infections*. In: Topley and Wilsons Infections. Collier, L., Balows, A., and Jassman, M., (Eds.), Vol. 5, 9<sup>th</sup> ed. Arnold a Member of the Hodder Group, London, and PP: 39-55.**

If the reference is a master's dissertation or a doctoral thesis, it is written like the following example:

**Kashifalkitaa, H.F., (2008). *Effect of bromocriptine and dexamethasone administration on semen characteristics and certain hormones in local male goats*. PhD Thesis, College of veterinary Medecine, University of Baghdad, PP: 87-105.**



• **The following points are noted:**

- The Arabic and foreign references are listed separately according to the sequence of the alphabets (أ، ب، ج) or (A, B, C).
- If more than one reference of one author is found, it is used in chronological order; the newest and then the earliest. If the name is repeated more than once in the same year, it is referred to after the year in letters a, b, c as (1998)<sup>a</sup> or (1998)<sup>b</sup>... etc.
- Full references must be made to all that is indicated in the text, and no reference should be mentioned in case it is not mentioned in the body of the text.
- Reliance, to a minimum extent, on references, which are not well known, or direct personal communication, or works that are unpublished in the text in brackets.
- The researcher must be committed to the ethics of academic publishing, and preserve the intellectual property rights of others.

**Rules for the preparation of the research manuscript for publication in the researches of Arts and Humanities:**

- The research should be original, novel, academic and has a cognitive value, has language integrity and accuracy of documentation.
- It should not be published, or accepted for publication in other publication media.
- The researcher must submit a written declaration that the research is not published or sent to another periodical for publication.
- The research should be written in Arabic or in one of the languages approved in the journal.
- Two abstracts, one in Arabic and the other in English or French, should be provided with no more than 250 words.
- Four copies of the research should be printed on one side of A4 paper with an electronic copy (CD) according to the following technical conditions:

The list (sources and references) shall be placed on separate pages and listed in accordance with the rules based on one of the following two methods:

(A) The surname of the author, his first name, the title of the book, the name of the editor (if any), the publisher, the place of publication, the edition number, the date of publication.

(B) The title of the book: the name of the author, the title of the editor (if any), the publisher, the place of publication, the edition number, the date of the edition.

- Footnotes are numbered at the bottom of each page according to one of the following documentation ways

A - Author's surname, his first name: book title, volume, page.

B - The title of the book, volume number, page.

- Avoid shorthand unless indicated.

- Each figure, picture or map in the research is presented on a clear independent sheet of paper.

- The research should include the foreign equivalents of the Arabic terms used in the research.

**For postgraduate students (MA / PhD), the following conditions are required:**

(A) Signing declaration that the research relates to his or her dissertation.

(B) The approval of the supervisor in accordance with the model adopted in the journal.

C – The Arabic abstract about the student's dissertation does not exceed one page.

- The journal publishes the researches translated into Arabic, provided that the foreign text is accompanied by the translation text. The translated research is subject to editing the translation only and thus is not subject to the publication conditions mentioned previously. If the research is not assessed, the publishing conditions shall be considered and applied on it.

- The journal publishes reports on academic conferences, seminars, and reviews of important Arab and foreign books and periodicals, provided that the number of pages does not exceed ten.

**Number of pages of the manuscript Search:**

The accepted research shall be published free of charge for educational board members at the University of Hama without the researcher having any expenses or fees if he complies with the publishing conditions related to the number of pages of research that should not exceed 15 pages of the aforementioned measures, including figures, tables, references and sources. The publication is free in the journal up to date.

**Review and Amendment of researches:**

The researcher is given a period of one month to reconsider what the referees referred to, or what the Editorial Office requires. If the manuscript does not return within this period or the researcher does not respond to the request, it will be disregarded and not

accepted for publication, yet there is a possibility of its re-submission to the journal as a new research.

### **Important Notes:**

- The research published in the journal expresses the opinion of the author and does not necessarily reflect the opinion of the editorial board of the journal.
- The research listing in the journal and its successive numbers are subject to the scientific and technical basis of the journal.
- A research that is not accepted for publication in the journal should not be returned to its owners.
- The journal pays nominal wages for the assessors, 2000 SP.
- Publishing and assessment wages are granted when the articles are published in the journal.
- The researches received from graduation projects, masters and doctoral dissertations do not grant any financial reward; they only grant the researcher the approval to publish.
- In case the research is published in another journal, the Journal of the University of Hama is entitled to take the legal procedures for intellectual property protection and to punish the violator according to regulating laws.

### **Subscription to the Journal:**

Individuals, and public and private institutions can subscribe to the journal

### **Journal Address:**

- The required copies of the scientific material can be delivered directly to the Editorial Department of the journal at the following address: Syria - Hama - Alamein Street - The Faculty of Veterinary Medicine - Editorial Department of the Journal.

Email: [hama.journal@gmail.com](mailto:hama.journal@gmail.com)

[magazine@hama-univ.edu.sy](mailto:magazine@hama-univ.edu.sy)

website: : [www.hama-univ.edu.sy/newssites/magazine/](http://www.hama-univ.edu.sy/newssites/magazine/)

Tel: 00963 33 2245135



<b>contents</b>		
<b>Title</b>	<b>Resarcher Name</b>	<b>Page number</b>
The effect of weights on the return and risk of stock portfolios(Applied Study in the Amman Stock Exchange)	Fida Sarmini Dr. Othman Nakkar Dr.Abd Al kader Mandow	2
Forecasting the Futuristic Directions of DWX Returns Using ARMA-GARCH Models	Ward kojan Dr. Othman Nakkar Dr.Abd Al kader Mandow	20
The possibility of using contractual budgeting as a tool for planning and controlling the investment budget Field study in lattakia city council	Dr. Ayam Yassin	36
Develop Algorithm RSA to Ensure Authentication and Smooth Flow Data	Raghad Hidary Dr.Mohammad Daher	54
The Impact of liquidity and Capital Adequacy and ownership percentage and debt rate of Private Insurance Companies in Syria "Case Study"	Aisha Ziad Adi Dr. Ayam Yassin Prof. Dr. Kanjo Kanjo	68
Analytical Study of the Economic Role of the Public and Private sectors in Investment and Employment in Syria	Khatam Haidar Prof. Dr. Mousa AL ghrer Prof. Dr. Haythem Essa	82
Civil society organizations and necessity in the construction of the National State	Dr. Monzer Alhajj	102
The relationship between taxpayer and tax administration and its role in improving tax examination policies(A field study on tax examiners in some of the financial directorates in Syria)	Dr. Ahalam Alsheikh	115
The Extent of the Influence of Compliance with the Requirements of IAS 7 in Reinforcing the Importance of the Financial Analysis Indicators of a Bank's Cash-Flow Statement- A Case Study of the International Bank for Trade and Finance-	Dr. Ayam Yassin Mkarram Mbaeed	136
The impact of the financial structure on the profitability of Islamic banks "Case study of the International Islamic Bank of Syria For the period (2010-2017)"	Momena Faoor Asst. Prof. Dr Asmahan Khalf Dr. Othman Nakkar	156
Evaluation of Commercial Banks' Shares in DamascusStock Exchange using Residual Income Model /RIM/	Ola Baghdady Prof. Dr. Kanjo Kanjo Dr. suliman mala	174
I identify Dotential for use of decision supportsystems to increase the effectiveness of banking performance "Study in the Islamic banking sector"	Mohammad Yamen Kawas Dr.Mohammad Daher	188
The role of Banking operation in facilitating SME Financing operations in Syria	Raiaan Samar AIFaisal Dr. Feras Alashaqr Dr.suliman mala	203





Volum :1  
Number :5



**Journal Of Hama University**